انعكاسات أحداث 11 سبتمبر
على الحركة الإسلامية
فى الشرق الأوسط



اعداد

بن عيسى لزهر



٠٠٢٠١٠٠٣٧٢٨٨٢٢

انعكاسات أحداث 11 سبتمبر
على الحركة الإسلاميـة
في الشرق الأوسط

إعداد
بن عيسى لزهر

الطبعة الأولى
2015م

الناشر
مكتبة الوفاء القانونية
محمول: 0020103738822 الإسكند

شكر وعرفان

(و من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

بعد الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذه المذكرة البسيطة، أتوجه بالشكر لأستاذنا البروفيسور فرحاتي عمر لقبوله الإشراف وتحمله متاعب لزهر رغم كثرة المهام والارتباطات و الشكر الجزيل لكل أساتذة قسم العلوم السياسية لمساعدتهم لنا سواء بالمراجع أو النصائح.

شكرا للقائمين على إدارة قسم العلوم السياسية.

"دمتم جميعكم للعلم النافع و العمل الصالح"

إهداء

- لمن يشرق وجهها بهجة و فؤادها حبا.
- لمن تركع لها العيون و تسجد لعشقها القلوب.
- .... أمّــــي ....
- إلى من لطمته الحياة حتى الثمالة
- إلى رمز العطاء و المثابرة
- ....أبـــــي"الطاهر" رحمك الله؛ أنت وشم في ذاكرتي
- يا من ساندتني روحكم الجميلة أهديكم عملي.
- ولدايا الحبيبان محمد الطاهر......و تقي الدين الطاهر..........
- انتظروا ....لن أنساكم ....
- فأنتم الذين يعجز اللسان عن اللفظ بأسمائهم.
- فالعين تسبقه بدمع فتكتبكم في أعماق قلبي.
- أساتذتي من السنة الأولى إلى الماجستير.
- بل من الابتدائي إلى الجامعي.
- أصدقاء و زملاء الدراسة كلهم و أخصهم طلبة العلوم السياسية.
- أحباء الحياة....................... تدركون أنفسكم.
- لكل من أحبني في الله ....
- لكل من أهداني حرفا ، كلمة ، جملة ، نصا ، كتابا................
- لكل من أهداني نصيحة و ما أحوجنا إليها.
- لكل من أعانني بدعاء، بسمة ، بكلمة طيبة.............
- أحبكم و أدامكم الله لأحبائكم.
- أهديكم ليس عملي فقط بل كلي لكم.
- إلى كل من ساهم في إخراج هذه المذكرة للوجود من قريب أو بعيد
- إلى كل من نسيتهم المذكرة وحفظتهم الذاكرة

نهدي هذا العمل لـزهـر

مقدمـــــــة

شـكلت أحـداث 11 سـبتمبر 2001 تحـولا كـبيرا في المجتمـع الـدولي كـان لـه انعكاسـات كـبيرة علـى ميـادين وفواعـل مختلفـة لعـل أهمهـا الحـركـة الإسـلامية، وضع الولايات المتحدة لأول مـرة في تاريخهـا القديم والحديث في موقع المواجهة، ومن أجل الاستمرار في تـزعم العـالم تحت ذرائع ومبررات أيديولوجية، كان لابد من إيجاد (عدو) جديد لملء الفراغ الأيديولوجي الناجم عن تراجع الماركسية. وبعد دراسة وتخطيط مسبق وقع الاختيار على الإسلام ممثلاً بـ (الأصولية الإسـلامية) إشـارة للحـركات الإسـلامية كافة.

وظـاهرة الحركـة الإسـلامية اليـوم، أصـبحت موضـوعا خصـبا للدارسين والباحثين، لأنها تطرح مسألة سلوك الأفراد والجماعات اتجـاه مؤسسـات رسميـة وغير رسميـة، عموميـة وخاصـة، حيـث إن أحـداث 11 سـبتمبر وتـداعياتها المتسـارعة والمتلاحقـة قـد فرضـت نفسـها علـى الـرأي العـام العالمي، ولأنهـا ليسـت بمعـزل عن أي مجتمـع عربـي وإسـلامي ولـذا لابد لنا من التثبت والعلمية حين تناول ظاهرة حساسة كهاته الظاهرة.

التعريف بالموضوع

تضـم الحـركـات الإسـلامية، في مفهومهـا الواسـع، جميـع الأفـراد والجماعات الـتي تسـعى لتغيير مجتمعاتهـا عـن طريـق اشـتقاق أفكـارهـا وبرامجهـا مـن الإسـلام، وفي حـين تختلـف هـذه الجماعـات والأفـراد في طرقها ومناهجها وأساليبها، فإنها تتفق على القيمة الإيجابيـة للإسـلام، وتريـد تحويـل إطـار المرجعيـة في الحيـاة العامـة إلى مرجعيـة يكـون فيهـا الإسـلام، بتفسيراته المختلفة، قوة رئيسية في تشكيل هذه الحياة.

وعادة ما يُؤطِّر الإسلاميون في إطار هذه الحركات الإسلامية مابين "إصلاحي" و"سلفي" و"جهادي "وغير ذلك على أساس درجة تسامحها إزاء درجة انفتاحهم على الشراكة في العمل السياسي وحقوق الإنسان وتباين مفهوم الدولة.

فالحركات الإسلامية السياسية، والمقصود بها هنا ذات الخلفية الإخوانية.. وهذه حركات سلمية، تميل إلى العمل من داخل النظام السياسي والاجتماعي السائد، وتسعى إلى دفعه إلى التغيير بروح إصلاحية لا ثورية. ويمكن القول إن هذه الحركات اتخذت قرارا إستراتيجيا منذ السبعينيات بتفادي الصدام المباشر مع خصومها، واعتماد منهج التدرج والنضال المدني، بالتعاون مع القوى القومية والوطنية المعارضة.. لذلك لا عجب أن أطبقت هذه الحركات على إدانة الهجمات يوم 11 سبتمبر/ أيلول، لأن هذا الأسلوب من المنازلة لا ينسجم مع رؤيتها ومنهجها في العمل.

منذ اللحظات الأولى بعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول على مركز التجارة العالمي في نيويورك ووزارة الدفاع الأميركية في واشنطن، بادرت أغلب الحركات الإسلامية عبر العالم إلى إدانة الهجمات... وينبع هذا **الموقف – في ما يبدو – من اعتبارين:**

أولهما :اعتبار أخلاقي يجد جذوره في فلسفة الجهاد في الإسلام، التي ترفض استهداف غير المقاتلين، وتمنع قتل النساء والأطفال، وإتلاف الأموال بغير حق.

والثاني :اعتبار سياسي وهو أن الطريقة التي تم بها الهجوم يعسر تبريرها والدفاع عنها من وجهة نظر سياسية، مهما يكن الموقف الأخلاقي منها، نظرا لإطباق العالم كله على رفضها.

وقد أجمعت الحركات الإسلامية في تصريحاتها وبياناتها على تحميل أمريكا المسؤولية- كليا أو جزئيا- عن هجمات 11 سبتمبر/ أيلول، واعتبرت السياسات الأميركية تجاه الشعوب الإسلامية سببا رئيسيا في زرع الحقد والكراهية، وتعميق الهوة بين العالم الإسلامي والغرب.. وتواترت الإشارة في تلك البيانات إلى السياسة الأمريكية في فلسطين والعراق، ومساندة أمريكا لبعض الحكام الذين تكرههم شعوبهم.كما أجمعت الحركات الإسلامية على رفض الحرب ضد أفغانستان، والدعوة إلى نصرة الشعب الأفغاني في محنته، رغم أن جل تلك الحركات لا تربطها علاقة ودية بطالبان أو بأسامة بن لادن وجماعته .

أحداث 11 سبتمبر مهدت الطريق أمام أمريكا للتلاعب بمصير البشرية وحشد دعم كبير لمساندتها في حربها على الإرهاب؛ والتي قسمت العالم إلى محور الشر و محور الخير ومن لم يكن مع سياستها فهو مع محور الشر ولمس العالم ولمدة تقارب العقد من الزمن الادعاءات الباطلة لسياسات أمريكا بقيادة عالم التمدن، الدفاع عن الحرية والديمقراطية في حربه ضد الإرهاب الإسلامي المتطرف والذي هو من صنعه إبان الحرب الباردة ضد الشيوعية في أفغانستان و دعمت حركة الطالبان و خلقت أسامة بن لادن وأمثاله.

أصبح العالم ما بعد أحداث أيلول أكثر خوفا وأكثر انعداما للأمن ليس في مناطق جغرافية معينة بل إن فيروس الإرهاب والعنف قد أنتشر ليشمل العالم كله، الأحداث المأساوية التي تمر بها البشرية ألآن؛ شاهدة على الادعاءات الكاذبة و المزيفة لسياسات الدول الرأسمالية المسيطرة على العالم وعلى رأسها أمريكا.

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 تدعوا إلى تعميق التحليل كي يستقيم الفهم فالحدث خطير وله تداعيات على مستقبل العلاقات بين الإسلام والمسلمين من جهة والغرب وشعوبه من جهة أخرى، كما أن بحث انعكاس هذه الأحداث على الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط وخاصة استشراف مستقبلها يعني السعي لمعرفة واقع الحركات الإسلامية ومدى التأثير الذي تخلفه الأحداث الدولية، ودرجة التفاعل معها سلبا أم إيجابا.

تنبع أهمية الدراسة من الدور المتعاظم للحركات الإسلامية في الأنظمة السياسية مؤخرا ودورها في تحقيق معامل توازن وترجيح في اللعبة السياسية وأصبحت كلاعب سياسي في النظام الدولي لاسيما بعد إفرازات 11 سبتمبر وما يسمى بالحرب الدولية على الإرهاب ولعل أهم ما يبرز أهمية هذه الدراسة ما نوضحه في المحاور التالية:

1- الأهمية التي تكتسيها الظاهرة داخل مخابر البحث العلمي، فهي تقع في مفترق العلوم فنجدها في علم النفس، علم الاجتماع، القانون...؛ ذلك لأنها تطرح مسألة السلوك الإنساني المعقد والمتغير باستمرار مما يصعب إلى درجة كبيرة الاعتماد على محددات معينة ونتائج متوصل إليها وتعميمها عبر المكان والزمان.

2- الاهتمام المتزايد بالظاهرة بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 والذي فرضت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على العالم اتخاذ موقف إزاءها وحتمت نمطا معينا "**Nécessité un certain rythme**" في النظر إليها واعتبار كل موقف محايد اتجاهها هو بالضرورة موقف معادي لأمريكا نفسها.

3- الحمـــلات الإعلاميـــة الكـــبيرة بعـــد 11 ســـبتمبر2001 ضـــد الحركـات الإسـلامية وافتعـال الدسـائس والعثـرات للحيلولـة دون وصولها أو بقائها في الحكم.

4- الحـرب الـتي تشنها الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وحلفائهـا علـى الإسلام والمسلمين بدعوى"الحرب على الإرهاب" واعتبار الحركات الإسـلامية هـي حركـات إرهابيـة دون التفريـق بـين مـاهو إسـلامي متطرف وإسلامي معتدل، فكلهم أصوليون ويحملون نظـرة عـداء للآخر.

5- موقـع الحركـات الإسـلامية مـن مشـروع الشـرق الأوسـط الكـبير والذي يتطلب فيها تطويع نفسها وتليين خطابها بما يتلاءم وخلفيات المشروع.

الأهمية العلمية:

1- تتمثـل في اعتمادهـا مقاربـة تحليليـة تعتمـد علـى وظيفـة الحركـة الإسـلامية وأدوارهـا في المجتمعـات الشـرق أوسـطية واعتمادهـا علـى مقاربـة البروفيسـور" جيـل كيبـل "(*) والجديـدة الـتي طورهـا بعـد أحداث 11سـبتمبر في كتابـه الجديـد الـذي سمـاه "فتنـة" كمقاربـة تحليلية نوعية لقياس درجة ومـدى تـأثر الحركـات الإسـلامية جـراء هذه الأحداث حسب تصنيف البروفيسور جيل كيبل.

(*) البروفيسور جيل كيبل: مفكر فرنسي وأستاذ العلوم السياسية والاجتماعية بمعهد الدراسات السياسية: باريس حاصل على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية رئيس شبكة يورو – جلف والذي يعد أهم المتخصصين الأوربيين في دراسة الإسلام السياسي، لديه العديد من المؤلفات منها: "حرب العقول المسلمة: الإسلام والغرب" و «يوميات حرب الشرق»....زار العديد من الدول العربية كمصر وسوريا ولبنان وقطر والإمارات العربية المتحدة، قصد التقاط شهادات واعترافات

2- ظهور أصوات من داخل الولايات المتحدة الأمريكية تنادي بالعودة إلى محاولة فتح قنوات لمخاطبة الإسلاميين، الذين يمتثلون نبض الشارع العربي ولهم نفوذ وامتدادات قوية في البلدان الإسلامية والعديد من الدول الغربية.

وكذلك تزداد الحاجة إلى مثل هذه البحوث الأكاديمية كلما خرجت الحركة عن مساحات العمل الدعوي والإجتماعي وحاولت التكيف مع مختلف التحديات والخروج إلى مساحات العمل والتنفيذ والمشاركة، وهي فضاءات تحتاج إلى بناء المواقف والرؤى والرسائل ومختلف وسائل التدقيق والتنقيب؛

أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة إلى تقديم مقاربة تحليلية تعتمد منهجية علمية من خلال تفكيك ودراسة البنى الفكرية والعقائدية المكونة لهذه الحركات وطريقة عملها وأنواعها، والدراسة تتابع لتحقيق هذا مجمل المواقف والمسارات والتطورات التي مرت بها الحركات الإسلامية بعد 11 سبتمبر، محاولة التقاط تمايزاتها وتناقضاتها وحركة تطورها وتكيفها مع الواقع، عقائدياً وفكرياً وتنظيمياً وسياسياً للولوج إلى عالم ما بعد 11 سبتمبر.

ومن خلال المعيارين السابقين تبدو معالم الدراسة إلى الكشف عن ثلاثة أهداف متوخاة وكل هذا دفع إلى تحديد جملة من **الأهداف** نصبو للوصول إليها من وراء هذه الدراسة وهي:

أهداف علمية: وتشتمل على:

- أهداف ذاتية تتمثل في استكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، امتدادا لتخصصي في ما قبل التدرج؛ وكما أنه يعتبر موضوعا من صميم العلوم السياسية إضافة إلى ميولات الطالب إلى مثل هذه الدراسات **الإسلاموسياسية** ومحاولة التحكم فيها.
- أهداف موضوعية بسبب عدم وجود دراسة متخصصة في هذا الموضوع، فالملاحظ أن المادة العلمية لهاته الدراسة متناثرة في أثناء المراجع التي عنيت بدراستها والمؤمل أيضا أن يكون جمعها واستنباط الأفكار منها رصيدا فكريا يوضح ولو جانب من جوانب الحركات الإسلامية وريما لحتى إسهاما بسيطا في تبيان أهم تداعيات الأحداث عليها وسبب فشلها بعد 11 سبتمبر والمساعدة على التنبؤ بمستقبلها.

أهداف عملية : توفير كم معلوماتي يساعد على تفسير وريما التنبؤ بمستقبل هاته الظاهرة السياسية (الإسلام السياسي) على حد تعبير الأستاذين دورتي وباستغراف والمؤمل أن تكون هاته الدراسة إسهاما جادا في بيان التأثيرات المباشرة لأحداث 11 سبتمبر على الحركات الإسلامية في الوطن العربي وسبيل لنهوض الحركات الإسلامية في عالم ما بعد 11 سبتمبر2001.

أهداف تطلعية وهذا انطلاقا من مبدأ النفعية في التحليل السياسي والتي لا تجعل من التحليل السياسي هواية بقدر ما تقتضي الاحترافية، ولذا فإن الهدف التطلعي من وراء هاته الدراسة هو بالأساس

خلق مجال خبرة مستقبلية في الحركات الإسلامية والتي تعتني أساسا بالمشروع الإسلامي في المشرق الإسلامي والنظرية الإسلامية في حركة التغيير المجتمعي والعمل على مواجهة التحديات (المحلية، الإقليمية والعالمية المستقبلية).

أسباب إختيار الموضوع:

إن اختيار الدراسة للحركات المدروسة لم يأت اعتباطياً أو انتقائياً، بل خضع لمعايير علمية تتعلق بتحديد مفهوم الحركات الإسلامية الذي تتصدى الرسالة لدراستها، وما اعتمد كموضوع للدراسة في هذه الرسالة لا يشمل كل الجماعات والأطر المنظمة العاملة في الساحة الإسلامية، فهناك جمعيات وهيئات واتحادات ذات طابع دعوي تبشيري أو اجتماعي أو خيري أو تربوي، وهناك العشرات وربما المئات من هذا النوع، وبعضها ليست إلا فروعاً أو واجهات لأطراف إسلامية سياسية، بعضها هامشي التأثير وبعضها الآخر متجذر وعميق الفاعلية في النسيج الاجتماعي الإسلامي، ولا تستهدف هذه الرسالة دراسة هذا النوع من الجمعيات والهيئات؛ والمعيار الذي وضع لاختيار الحركات الإسلامية موضوع الدراسة يعتمد على مؤشرات يجب توفرها في أي "وحدة تحليل" انطبق عليها القياس أو المعيار، فالحركات الإسلامية كوحدات تحليل تم اختيارها وفق المؤشرات التالية: تميزها بأطروحة فكرية وعقائدية متكاملة؛ امتلاكها لنهج سياسي يعبر عن قضايا مطروحة؛ اعتمادها على هيكلية مؤسساتية وتنظيمية؛ قيامها بأنشطة وممارسات سياسية وإعلامية.

لقد كانت عملية ضبط المعيار وتحديد المؤشرات خطوة ضرورية لاختيار وحصر الحركات الإسلامية كوحدات تحليل تشكل محاور

الرسالة بعيداً عن الانتقائية في عملية الاختيار؛ حيث وللاعتبارات السابقة، وتأسيسا عليها، فإن الحديث في هذه الدراسة سيكون مقصورا على منطقة الشرق الأوسط؛ واقتناعا بأهمية الموضوع و مسيس الحاجة إليه وبعد التردد والتأرجح الطويل بين موضوعات مختلفة فقد تم اختيار هذا الموضوع " الحركات الإسلامية "باعتباره أحد لبنات النظام السياسي الشرق أوسطي وكفاعل مهم في ترجيح المعادلة السياسية وخلق نوع من التوازن في دواليب الحكومات السياسية، من خلال البحث في انعكاسات ونتائج أحداث 11 سبتمبر 2001 على هذه الحركات متأملا لنموذج الأردن وخصوصية العلاقة بين الحركات الإسلامية والنظام السياسي الأردني، كما أن موقع الأردن الجيوسياسي يساعده على تطوير هذه العلاقة واستثمارها؛ إضافة إلى جدارة الموضوع وعظم شأنه كما ذكرت ذلك في الأهمية كانت هناك مجموعة من الدوافع المحفزة على هذا الموضوع ويمكن أن نوردها فيما يلي:

- أسباب ذاتية تتمثل في غموض المدلول الحقيقي للحركات الإسلامية بالنسبة لكثير من المثقفين فضلا عن العامة وإن عملية تتبع مسائلها ودراستها، وعرضها بالأدلة العلمية يودي إلى نوع من ضبط التصور حول هذه الظاهرة ومن شأنه أن يكشف ويزيل الغموض؛ كما وتتمثل كذلك في تحقيق ميول ورغبات الباحث حول الدراسات الإسلامية ولما كان هذا الموضوع من صميم الدراسات الإسلامية وقع اختيارنا عليه وآثرناه على عديد من الموضوعات.
- أسباب موضوعية(نظرية) والتي تتعلق مبدئيا بعدم الوقوف على دراسة جامعة في هذا الموضوع وفق الدراسة الأكاديمية؛ وأصبح كل

من هب ودب يتكلم في العالم الإسلامي دون ضابط أو أي تمحيص موضوعي لاسيما الحركات الإسلامية خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 أين ألصق الإرهاب بالمسلمين ولذالك؛ فهذه محاولة موضوعية لتناول ظاهرة الحركات الإسلامية بنوع من التحيز العلمي ومحاولة لم ما تبعثر عنه في رسالة تعطي فكرة عامة عن موضوعه مستوعبا ما أمكن تجميع ما يتعلق به سيما التأثيرات المباشرة على الحركات الإسلامية ، السلبية منها والإيجابية وكذلك الداخلية منها والخارجية بحيث يسهل الإلمام بها.

- أسباب موضوعية(عملية) بسبب أن الأردن يتمتع بموقع جيوسياسي متميز، وفر له اهمية استراتيجية متميزة لدى مختلف القوى والاطراف الدولية منها والاقليمية على حد سواء، ولذلك حظيت سياسته الخارجية باهتمام دولي وعربي واسلامي خاص تبعا لموقعه. وترى الحركة الاسلامية ان رسم السياسة الخارجية الاردنية يجب أن ينطلق من طبيعة انتماء الأردن العربي الاسلامي، ومن طبيعة تاريخه كخط مواجهة دائم مع الهجمات الصليبية والصهيونية والاستعمارية بذات القدر، ومن التفكير والرؤية الاستراتيجية التي تتبناها الحركة ازاء وحدة الامة ووحدة اراضيها ومصيرها ورفضها للعدوان والاحتلال والاستعمار على اي شبر من الارض العربية الاسلامية، ولذلك فإن الأردن معني برسم سياسات خارجية، تحقق تكامل الشعب الاردني مع الانسانية بابعادها الحضارية، والتعاون لما فيه مصلحة البشرية ونحاول من خلال إستقرائنا للنموذج الأردني أن نرى كيف تعامل النظام السياسي مع الحركة الإسلامية ونرى كيف تتعامل الحركة مع الخصوصيات المحلية للأردن والاقليمية

بغض النظر عن التقسيمات الحدودية التي فرضها الاستعمار، والقابلة للتعديل، بالتوافق بين الأشقاء الجيران، في اي مساحة جغرافية منها- وبين المشروع الوحدوي لحماية الامة وتكاتفها وتكاملها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وهل ترى بأساً ان تكون لهذه الكيانات السياسية والاحتماعية مكانتها في البنيان الوحدوي المنشود؟ ومدى تأثير أحداث 11 سبتمبر على واحدة من أهم الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط؟ خاصة بحكم التماس المباشر مع الكيان الصهيوني والذي تعتبره الحركة كيان قام على الإغتصاب والجريمة وأن على فلسطين والاردن والشعب العربي أن يواجها معاً خطراً واحداً ومشتركاً، متمثلاً بالمشروع الصهيوني.

- أسباب تطلعية نحسب أن للموضوع أهمية علمية وبخاصة لمن له اهتمام وعناية بالدراسات السياسية الإسلامية، و نتيجة لأهميته كان هو السبب في اختيارنا له، آملا أن يضيف إلى المكتبة السياسية الجامعية الجديد، حيث هناك فتور كبير لدى طلبة العلوم السياسية في التوجه نحو مثل هاته المواضيع وكأنها مواضيع ليست ذات فائدة، الأمر الذي جعلنا نختاره وتبيان أهميته وما يمكن أن يقدمه للأمة الإسلامية عموما وإضافة الجديد في مجال العلوم السياسية خاصة وأنه أحد مواضيع المشروع النهضوي العربي؛ يضاف إلى ذلك الرغبة في إنشاء قسم خاص بالدراسات الإسلامية.

أدبيات الدراسة:

على اعتبار أنه لا يوجد موضوع من عدم، وأن المعرفة العلمية بالأساس هي تراكمية، فإن البحث عن ماكتب حول الموضوع يهدف إلى الاستفادة منها والابتداء مما انتهى إليه الآخرون كما أن موضوع

الحركات الإسلامية يحظى بمتابعة ودراسة العديد من المهتمين والمختصين لما لهذه الحركات من ميزات وسمات وتأثيرات على المستوى الدولي خاصة في السنوات الأخيرة وتحديدا بعد حادثة 11 سبتمبر وما أضحت تثيره هذه الحركات من جدل ونقاش حول مختلف ما يمكن أن تفعله في الأوساط السياسية الداخلية والخارجية؛ ولذا فقد تطلب انجاز هذا العمل الإستناد إلى مراجع اهتمت بهذا الموضوع عموما وبتأثير أحداث 11 سبتمبر على وجه الدقة وهي كالتالي :

أولا: الدراسات العربية:

1- نجد كتاب **الانعكاسات الدولية والإقليمية لأحداث 11 سبتمبر 2001** للدكتور : **حسين بوقارة** ومجموعة أخرى من المؤلفين سنة 2003 : رصد أحداث 11 سبتمبر وحقيقتها وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي وفيه الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر كذلك تبيان حق الدفاع المشروع ومكافحة الإرهاب بعد 11 سبتمبر والتعامل العربي مع أحداث 11 سبتمبر ويبدو أن اكبر تأثير سياسي لأحداث 11 سبتمبر محاولة تحجيم دورها في الحياة السياسية دراسة قيمة لكنها لم تكن دراسة كافية في انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركات الإسلامية إلا في عناوين فرعية .

2- كتاب :(**مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته على المنطقة: مستقبل الحركة ونهاية إسرائيل**) للأستاذ : **ابن سالم عبد الحميد** سنة 2005 حاول فيه الكاتب أن يعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير وانه كانعكاس مباشر لأحداث 11 سبتمبر، كما انه تناول موقع الحركة الإسلامية من المشروع وانه

بالأساس يهدف إلى زعزعة أركان الحركة الإسلامية غير أن الكتاب يعتبر من قبيل التحليل الصحفي أكثر منه كتاب علمي ويغلب عليه الطابع الإعلامي.

3- نجد كتاب (مستقبل الحركات الإسلامية) :للأستاذين عمرو الشوبكي ورفعت السيد. أحمد سنة 2005 يبحث في آثار ومنعكسات تلك الأحداث على مستقبل الحركات الإسلامية، تلك الحركات التي كانت، ولاتزال، تمثل إلى حد معين نبض الشارع في مواجهة التحديات التي تكتنف الأمة أو تعتريها. يعترف بداية (رفعت السيد أحمد) بضخامة الحدث وآثاره (الحادي عشر من أيلول) على العالم بأسره، وعلى الحركات الإسلامية بوجه خاص، بما فرضه من تحولات عالمية سريعة وتغييرات استراتيجية مؤثرة. دراسة مركزة حيث عالج المفكران المرموقان من وجهتي نظر مختلفتين مواضيع متعددة تتعلق بالمنطلقات الفكرية لحركات الإسلام السياسي، والأحداث المترابطة بها، ونماذج من تحولاتها ومواقفها، ثم مستقبلها.ويأتي الكتاب في تنامي كبير للعداء ضد الولايات المتحدة التي تدعم إسرائيل بلا حدود، إلى أين تأخذ تداعيات الأحداث المتلاحقة الحركات الإسلامية سواء في نطاق علاقاتها بمجتمعاتها أو علاقاتها بالعالم؟ وماالمستقبل الذي ينتظرها؟

ثانيا: الدراسات الغربية:

1- كتاب المؤلفان (Yves-Henri Nouailhat et Sylvie de la Foye) بعنوان (Les Etas-Unis et L'islam) سنة 2006 تحدث فيه الكاتبان عن مواجهة أمريكا لأول مرة مع الإرهاب الأصولي في

هجمات 11 سبتمبر2001 ومحاربة القاعدة ورجع إلى الوراء ليبررا هذه الهجمات بقيام دولة إسرائيل يضاف إليها من خلفيات فكرية خاصة أطروحة صدام الحضارات لصامويل هانتنغتون كما لم يخفيا كيف استخدمت أمريكا المجاهدين الأفغان ضد حربها مع الإتحاد السوفياتي وكيف تحولت سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر ومحاربة مايسمى بالتطرف الإسلامي في هذه الدول والضغط على الحكومات وماكان له من إنعكاسات على هذه الحركات من كثرة التضييق والخناق عليها، وركزت على الإسلام في أمريكا بعد 11سبتمبر وتعتبر دراسة نوعاما كمية مقارنة بباقي الدراسات التي تناولت الموضوع.

-2 كتاب (L'ISLAM ET L'OCCIDENT) للمؤلف (MUSTAPHA CHERIF) سنة 2006 كان عبارة وجهات نظر حول العلاقات بين الإسلام والغرب أكثر منه تحليل حول الأحداث مع مايتخلله من تحاليل مدعومة بشهادات واقعية لأساتذة وباحثين كبار.

بعد هذه الدراسات العربية والغربية؛ هناك مجموعة من المقالات التي استفادة منها الباحث والتي جاءت على صفحات الإنترنات وخاصة مقالات الدكتور إبراهيم غرايبية المختص حقيقة في الحركات الإسلامية والمنشورة في موقع **www.aljazeera.net**؛ أما هاته الدراسة فتتميز بكونها دراسة نظرية وتطبيقية، وتتبع خصوصيتها في كونها تركز على مصير الحركات الإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر وماهو مطلوب منها بالأساس كواجب مستقبلي لتحصين نفسها أمام أي

تحديات مستقبلية وتحويلها إلى واقع عملي لإثبات الوجود في محاولة لتنحية الجانب العاطفي قدر الإمكان والإبتعاد عن السطحية والعمومية.

الإشكالية:

تعتبر إشكالية الطرح السياسي للإسلام موضوعا معقدا وشائكا لما فيه من مخاطر ومزالق كثيرة، لأنه يتطرق للبنية الفكرية للحركات الإسلامية المعاصرة والتي أصبحت تقترن بمفهوم الإرهاب لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر.

إن جملة المشاكل المتعددة التي عرفتها الحركات الإسلامية منذ تأسيسها كثيرة ومتعددة، ولقد تغلبت على كثير منها في عدد من الأقطار العربية وكما أن هاته الحالة أصبحت تطرح على الحركات الإسلامية تحديات فقد تهدد وجودها، وبالتالي مشروعها الحضاري ويطرح إشكالية قدرة الحركات الإسلامية على ولوج المستقبل والعمل على تحويل تلك العقبات إلى إضافة في رصيدها وتمكنها من الحفاظ على مقوماتها لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي فرضت نفسها كحدث متميز لما تركته من انعكاسات على الحركة الإسلامية خاصة في الشرق الأوسط تجاوبت معه أغلب دول العالم. لابد من القول ابتداء بأن هذه الأحداث لا تعود بالإبطال على مشروعها ولا على صدقيتها أو أفضلية منجزاتها؛ ولذلك فإشكالية البحث تتلخص بمعرفة أهم تلك الانعكاسات وتداعياتها على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط و التحديات التي فرضت بسبب هاته الانعكاسات على الحركة الإسلامية ذاتها؛ والتي تتمثل بالأساس في:

ماهي أهم انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط عامة؛ وما هي انعكاساتها على الحركة الإسلامية الأردنية بشكل خاص؟

وتتطلب الإجابة عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات مهمة كتفكيك للإشكالية الرئيسية نجيب عنها في سياق البحث، وهذه التساؤلات الفرعية هي:

1- ماهي دوافع وأسباب نشأة الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط؟

2- هل يمكن اعتبار تجربة الحركة الإسلامية في الأردن بمثابة النموذج العربي في الفكر والممارسة بعد أحداث 11 سبتمبر؟

3- ماهو الدور المستقبلي المنوط بالحركات الإسلامية في الشرق الأوسط في ظل التحديات الناجمة عن انعكاسات أحداث 11 سبتمبر عليها؟

الفرضيات:

في دراسة هذا الموضوع وسعيا منا للإجابة عن الإشكالية المطروحة؛ انطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها: أن المتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدتها الساحة العالمية في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، وفي مقدمة ذلك انهيار المنظومة الاشتراكية؛ أحدثت تداعيات سياسية كبيرة مست بيئة النظام الدولي سياسياً وأيديولوجيا في الصميم، منذرة الولايات المتحدة بالعديد من التحديات في البقاء في منصب الزعامة العالمية وما تلاها من أحداث11 سبتمبر والتي وضعت الولايات المتحدة في مواجهة الحركات الإسلامية وتتفرع عن هذه

الفرضية الرئيسية جملة من الفرضيات الفرعية والتي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها؛ و انطلاقا من أن موضوع الدراسة يتعلق بتداعيات أحداث11 سبتمبر على الحركات الإسلامية ، فإن الباحث بنى تصوره الفرضي انطلاقا من تساؤلات الإشكالية، وعليه فقد جاءت فرضيات الدراسة والمقابلة لمجموعة الأسئلة الفرعية كما يلي:-

1- إن جملة المتغيرات الدولية والإقليمية التي عرفتها الأمة العربية أدت إلى اعتبار الحركات الإسلامية كإطار شرعي للنهوض بالأمة وتأكد هذا التصور عقب أحداث 11سبتمبر وتداعياتها.

2- كلما استوعبت الحركات الإسلامية التحديات المختلفة التي تواجهها بعد أحداث 11 سبتمبر كلما انعكس ذلك على استمرارها في الفكر والممارسة.

3- كلما تمكنت الحركة الإسلامية الأردنية والنظام السياسي من الوصول إلى نقاط الاتفاق كلما أدى ذلك إلى ترشيد التجربة الديمقراطية الأردنية.

منهج الدراسة:

نظرا لاتساع مجال البحث سواء من الناحية الزمنية بتطرقه لفترة طويلة نسبيا ومتميزة، ومن الناحية الجغرافية وتركيزه على منطقة حساسة جدا في العالم وهي منطقة الشرق الأوسط، لهذا احتاج البحث من وجهة نظرنا إلى توظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة، ولهذا سنعتمد على تحليل هذا الموضوع إلى:

1) المنهج الوظيفي: وقد اعتمدنا عليه لحاجتنا إلى تحليل سلوك الحركات الإسلامية من حيث وظيفتها وأدوارها في المجتمع لاسيما الوظائف الجديدة بعد 11 سبتمبر ولاشك أن هذا المنهج يتيح لنا تحليل وظائف مختلف الوحدات والعناصر الفاعلة في الحركات الإسلامية وتحديد أهميتها وقدرتها المستقبلية مما يدل على أن علم السياسة نفسه علم ديناميكي وحيوي باعتبار أن المجتمع عبارة عن مجموعة مراكز إجتماعية يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز، والدور مرتبط بوظيفة تؤدى على المستوى الفردي أو الإجتماعي، أو بالنسبة للحركات التي تظطلع بأدوار على المستويين المحلي أو الإقليمي كما هو الحال بالنسبة للحركات الإسلامية الشرق أوسطية.

ويتطلب تحليل الحركات الإسلامية استعمال المنهج الوظيفي، خاصة لتتبع وظيفة الحركة الإسلامية لاسيما بعد هجمات 11 سبتمبر والتعرف على تطورها وشرعيتها وتقييم مدى فاعليتها ومراقبة أدوارها وهي النقطة التي سيتم تحليلها من خلال دراسة الحركة الإسلامية في الأردن.

2) المنهج التاريخي: وهذا المنهج الذي اعتمدناه هو الآخر، تناولناه في بعض جزئيات الدراسة، حيث جمع المعلومات ورصد الأحداث التي وقعت في الماضي وتحليلها وتحديد الحقائق التاريخية، لاسيما كرونولوجيا الأحداث قبل 11 سبتمبر وربطها بواقع الحركات الإسلامية بعد الأحداث و الخروج بنتائج علمية، كما لا يمكن فصل المتغير السياسي عن المتغير التاريخي فكل واحد يتضمن الآخر فالسلوك السياسي هو تاريخي والعكس صحيح ويهدف هذا المنهج

هنا إلى تزويد تواريخ الأحداث السياسية والمهمة، والمرتبة زمنياً، من أجل أن يقوم القارئ بمراجعة سريعة لتسلسل الأحداث التي لها علاقة بصعود الحركات الإسلامية عمومًا وتطور الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا بشكل خاص، وليس المقصود بتاريخ الأحداث هنا أن يكون شاه لاً وكاملاً، إلا بما يكفي لتضمين الأحداث التي لها شيء من التأثير في الحركات الإسلامية وتشكيلاتها كما وحاولنا من خلال هذا المنهج التركيز على مرحلة مابعد 11 سبتمبر لارتباطها الزمني المباشر بالمرحلة محل الدراسة.

3) **منهج تحليل المضمون**:اعتمدت هذه الدراسة على تقنية تحليل المحتوى أو المضمون لتحليل الخلفيات الفكرية والعقائدية للحركة الإسلامية الأردنية، مستفيدا من كل الإنتاج الفكري المتاح والمنتج من قبل هذه الحركة، ومن كل المواد الاتصالية والبيانات والخطابات والمقابلات وغيرها من مصادر المعلومات التي تضعها هذه الحركة على مواقع الإنترنت الخاصة بها، وقد لجأت في تحليل المحتوى إلى المقاربة النوعية التي تعتمد تحليل النصوص والإعتماد عليها دون أن تلجأ إلى أي نوع من القياسات الكمية.

4) منهج دراسة حالة: وذلك بهدف إسقاط الجانب النظري من الدراسة على حالة للتدقيق أكثر والابتعاد عن السطحية والعمومية لاسيما أن والتعرف على خصوصية العلاقة بين الحركات الإسلامية والنظام السياسي الأردني؛ وأثر هذه الأحداث على واحدة من أهم الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط بحكم التماس المباشر مع الكيان الصهيوني.

وقد استخدمنا مقاربتين هما:

مقاربة البروفيسور جيل كيبل الإعتدالية والتي تفترض أربع وحدات للتحليل وهي[1] :

- الحركات الإسلامية الراديكالية والجهادية هي في مرحلة الأفول؛
- الحركات الإسلامية المعتدلة هي التي استفادت من 11 سبتمبر؛
- على الحركات الإسلامية أن ترغب بالمشاركة في الحياة السياسية؛
- يجب على الحركات الإسلامية الإستفادة من تجربتي تركيا وحماس في فلسطين، وحاولنا تطبيق وحدات التحليل هاته على الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط وقسنا مدى تأثر الحركات الإسلامية المعتدلة بأحداث 11 سبتمبر ومدى استفادتها من هاته الأحداث.

أما مجال الدراسة فتمثل في المجال الجغرافي الشرق الأوسط و تمثل في الحركات الإسلامية الناشطة في الميدان السياسي والمجال الزمني حاولنا دراسة الحركات الإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر لاسيما تأثير الهجمات عليها والأثر الذي خلفته.

تقسيم الدراسة:

ومن أجل التثبت من صحة هذه الفرضيات قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : مفهوم الحركات الإسلامية ونشأتها.

---

(1) حوار صحفي مع البروفيسور جيل كيبل، جريدة الخبر اليومي ،العدد 5367، 2008/07/08

يهتم هذا الفصل بالتأصيل النظري والفكري لمفهوم الحركات الإسلامية ونشاتها وأسبابها، وذلك بعد أن يكون قدم لمحة تاريخية لسياق التفاعلات الغربية والإسلامية والتصورات والقيم الثقافية الغربية عن الإسلام والمسلمين.

الفصل الثاني : تداعيات أحداث 11 سبتمبر على الحركات الإسلامية الشرق أوسطية.

هذا الفصل هو لب الدراسة حيث يتتبع أهم الإنعكاسات التي أثرت على الحركات الإسلامية سواء الداخلية أو الخارجية؛ الإيجابية منها أوالسلبية موضحا في ذلك السياق الخارجي لأبرز العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، وفي هذا السياق نجد أن انهيار المنظومة الاشتراكية و تصاعد قيم الديمقراطية وتعاظم قضية(الإرهاب)الدولي وموقف الإسلاميين من ذلك، شكلت أبرز العوامل والمؤثرات الدولية. وعلى الصعيد الإقليمي برزت التجربة الأمريكية مع الثورة الإسلامية الإيرانية ومنزلة الكيان الصهيوني في الاستراتيجية الأمريكية وموقفه من الحركات الإسلامية وضغط الدول العربية الموالية لواشنطن من العوامل الإقليمية المهمة بعد 11 سبتمبر والتي تلعب دوراً مؤثراً في صوغ السياسة الأمريكية في هذا المجال تجاه هذه الحركات.

الفصل الثالث : إنعكاسات أحداث 11سبتمبر على الحركة الإسلامية في الأردن: الجانب العملي.

بعدما تكون الفصول السابقة أوضحت الإطار النظري والفكري للحركات الإسلامية ونوعية وتأثيرات أحداث 11 سبتمبر على الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط، يأتي هذا الفصل ليضعنا أمام

السياسة الشرق أوسطية تجاه الحركة الإسلامية كما هي في أرض الواقع العملي، وذلك من خلال مناقشة نموذج من هذه الحركات في الأردن، فضلاً عن بيان السياق الداخلي والخارجي لهذه الحركة بأبعادها المختلفة، كما أن هذا الفصل يشتمل على نظرة مستقبلية للحركة الإسلامية في الأردن ومحددات مستقبلها حيث انتهى البحث باستشراف مستقبلي للحركات الإسلامية الأردنية ومدى توفرها على عناصر القوة التي تمكنها من الولوج في المستقبل في عالم ما بعد 11 سبتمبر.

الصعوبات

لم يكن سهلا على الباحث أن يخوض في مثل هذا الموضوع، الذي بدأ الاهتمام به منذ الأيام الأولى للهجمات، لأنه ليس قليل الأهمية بالنسبة للدراسات السياسية، وعلى الرغم مما له من أهمية بالغة فإن الذين تناولوه بالبحث الأكاديمي هم قلة؛ حيث كان من أبرز الصعوبات التي واجهت الباحث تتمثل في الأساس:

1- صعوبة بناء التصور الأولي للموضوع، لكونه متناول من أبعاد مختلفة ومن قبل مهتمين بنمو الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي، خاصة مع حرب أفغانستان وانهيار القطب الشيوعي المتمثل أساسا في المعسكر السوفييتي، ثم تزايد ذلك النمو ليشكل قوة تهدد استقرار الأنظمة السياسية لاسيما بعد هجمات 11 سبتمبر.

2- كما واجه الباحث إشكالية طرح الموضوع في صورته هذه " انعكاسات أحداث 11سبتمبر على الحركات الإسلامية في

الشرق الأوسط بدل" الحركة الإسلامية " في صيغة المفرد لمفهوم الحركة، على اعتبار الاختلاف المنهجي في تصوراتها العملية لمشروع المجتمع.

3- صعوبة البناء المنهجي للدراسة ومحاولة تنظيمه في خطة حتى تتكون من المادة وحدة يمكن الإلمام بها في يسر وسهولة وبناء كيان منسجم من شتات الموضوع.

4- ندرة الدراسات الامبريقية المتعلقة بظاهرة الحركات الإسلامية وانعكاسات أحداث 11سبتمبر عليها خاصة على المستوى المحلي إضافة إلى نقص المراجع التي تتناول هذا النوع من الدراسات الأكاديمية في جانبها الإستشرافي لغياب مراكز للدراسات المستقبلية.

5- ضيق الوقت نظرا لارتباطاتنا بالتزامات مهنية وعائلية والتي كانت في كثير من الأحيان صعبة التجاوز خاصة الإلتزامات الوظيفية.

و يمكننا الإشارة في الأخير إلى صعوبة الموضوع البالغة، و هذا لارتباطه بقضايا كثيرا ما كانت محل جدل فكري و قانوني كالدين وعلاقته بالسياسة والدعوة وحرية الفكر...الخ، و اختلاف في التعامل و التوظيف، و إلى الحساسية التي تبديها الكثير من الأنظمة السياسية العربية والإسلامية من الحركات الإسلامية، إذ تعتبرها أحيانا وسيلة في يد الإرهاب.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البحث يعتبر نسخة أولية لعمل متواصل work in progress يهدف إلى المساهمة في تطوير أداة تحليلية متكاملة؛ ولا أدّعي ختاما الكمال أو الجدة في عملي هذا، ولكنني بذلت ما في وسعي وأعطيت البحث الكثير من وقتي وفكري وكنت حريصا على الإجتهاد في معرفة مصادر المعلومات وأبعاد القضايا والأفكار التي أناقشها ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

وفيه:

المبحث الأول : دراسة مفاهيمية حول الحركة الإسلامية والعمل السياسي.

المبحث الثاني : لمحة تاريخية عن نشوء الحركة الإسلامية.

المبحث الثالث : المقاربات النظرية المفسرة لتأثير أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية.

خلاصة و استنتاجات .

يغلب على التحليلات الغربية للحركة الإسلامية التحيز في تناول الظاهرة حيث يربط بعضها بين الإسلام والإرهاب، ويخلط بين مفاهيم الحركة الإسلامية والأصولية والتطرف الإسلامي فضلا عن أنها تذهب إلى أن الحركة الإسلامية مجرد رد فعل لمشكلات وظروف الواقع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وهى أمور تتسم بعدم الدقة، نظرا لأن نشأة الحركة الإسلامية ترجع لطبيعة الإسلام كدين تجديدي واستجابة في نفس الوقت لتحديات خارجية وداخلية مثل إسقاط الخلافة والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد التفت الغربيون للظاهرة الإسلامية منذ عام 1979 م حيث نجحت الثورة الإسلامية في إيران في إقامة الحكم الإسلامي، وإزاحة نظام الشاه الموالى للغرب ولكن لم ينظر إلى الثورة على أنها نصر لشعب مستضعف وإنما كمصدر تهديد للمصالح الغربية والأمريكية، ثم زاد الاهتمام بالظاهرة إبان الانتفاضة الفلسطينية الكبرى 1987 م 1991 م حيث كان للدعاية الصهيونية دور واضح في تغذية المخاوف الغربية من الحركة الإسلامية ، وتصوير المقاومة على أنها إرهاب إسلامي يستهدف القيم الغربية.

ومع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي حدث تغير جوهري في هيكل النظام الدولي بزوال الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالقيادة واكبه تغير في مفهوم العدو من الخطر الشيوعي الأحمر إلى الخطر الإسلامي الأخضر، وهكذا أصبح ما يسمى بالإسلام السياسي، مصدر الخطر الأكبر، وتعددت الكتابات والتحريات في وسائل الإعلام والدوريات الأكاديمية التي تشير إلى خطورة (الإسلام

السياسي) ليس على الولايات المتحدة ونخبتها فقط وإنما على غرب أوروبا وحلف الأطلسي ثم روسيا.

وعقب أحداث 11 / 9 حدثت تحولات دراماتيكية فيما يخص تناول الظاهرة وكيفية مواجهتها حيث سيطر الاتجاه (المتحامل) - - الذي يربط بين الأصولية والحركة الإسلامية - - على وسائل الإعلام ومراكز البحث الداعمة لصناع الاستراتيجيات.

وسعى ليس إلى صياغة سياسات جديدة للمواجهة مع الحركة الإسلامية، وإنما إلى القيام بدراسات تبحث عن "تحويل دين عالم بكامله" أو إقامة مراكز بحثية لدعم ما يسمى (الإسلام المعتدل)؛ ومن ذلك التقرير الذي مولته مؤسسة راند للمحافظة الأمريكية وعنوانه "الإسلام المدنى الديمقراطى: الشركاء والمصادر والاستراتيجيات" ويدعو إلى خلق صلات وثيقة مع القوى الإسلامية المحبة للغرب مثل الصوفيين والعلمانيين والحداثيين.. ومساعي اليهودي الأمريكي المثير للجدل دانيال بايبس لتأسيس معهد إسلامي تحت إسم(مركز التقدم الإسلامي) للدفاع عما يسميه الإسلام المعتدل ، ومواجهة التجمعات الإسلامية التي تدافع عما يسميه المقاتلين الإسلاميين .

ولعل من المناسب قبل تناول أبعاد الموضوع أن نعرف بمفردات عنوان البحث :

- انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على وضع الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط وهذا تمهيد مختصر يعطي نبذة موجزة عن المصطلحات المتعلقة بالعنوان والعنوان في شقه العام يتكون من شقين احدهما : هجمات **11** سبتمبر **2001** والتي استهدفت مدينتي

نيويورك وواشنطن رمزي القوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية وتداعياته، والثاني : وضع الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط.

والشقان في شكلهما العام يمكن بلورتهما أو صياغتهما في صياغة واحدة على شكل سؤال وهي : ماهي التأثيرات التي أحدثتها هجمات 11 سبتمبر على وضع الحركة السلامية في الشرق الأوسط ؟ وهاته هي إشكالية البحث الرئيسية.

مما سبق يمكننا الوقوف على حقيقة الألفاظ السابقة – انعكاسات 11 سبتمبر2001 – والتي تمثل الشق الأول من عنوان البحث ، وهذه الألفاظ تعني في إطارها العام : أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي فرضت نفسها في نيويورك وواشنطن كحدث متميز لما تركته من إنعكاسات داخل وخارج البلد امنيا وإعلاميا وأكاديمي[1].

وأثرت على الحركة الإسلامية- وهي في الغالب التنظيمات والتوجهات التي منطلقاتها ذات طابع إسلامي - في الشرق الأوسط. ويشير مصطلح الشرق الأوسط، إلى العراق، إيران، أفغانستان، السعودية، وحسب موسوعة القرن "فانه يشمل البلدان التالية الذكر وهي : سوريا ، لبنان وفلسطين ، الأردن والمملكة العربية السعودية، اليمن وعمان والإمارات العربية المتحدة ،قطر والبحرين والكويت والعراق وأخيرا إيران [2].

---

(1) الغزالي عماد، موسوعة القرن.ج1، تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2006، ص ص612-622.

(2) عبد العزيز مصطفى كامل، ط3، حمى سنة 2000. مصر (د.د.ن)، 2000، ص15.

ويتبين مما سبق أن الشرق الأوسط جغرافيا يطلق على الأرض الممتدة من إيران شرقا إلى بلاد المغرب العربي ، ومن تركيا شمالا إلى جنوب الجزيرة العربية جنوبا ، وهي منطقة الأحداث الكبرى على مر التاريخ ، ولكن الاستعمال الإعلامي يحصرها في منطقة الصراع بين العرب وإسرائيل في الغالب .

وتأسيسا على ماسبق فلقد إهتم هذا الفصل بالتأصيل النظري والفكري لمفهوم الحركات الإسلامية ونشأتها وأسبابها ، وذلك بعد أن يكون قدم لمحة تاريخية لسياق التفاعلات الغربية والإسلامية والتصورات والقيم الثقافية الغربية عن الإسلام والمسلمين وعليه يمكننا طرح التساؤلات التالية : ماذا نقصد بالحركة الإسلامية والعمل السياسي؟ وكيف ظهرت الحركة الإسلامية للوجود؟ وماهي أهم الإتجاهات النظرية المفسرة لتأثير أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية ؟ وللإجابة عن أهم تلك التساؤلات ؛ **ورد هذا الفصل كالتالي :**

المبحث الأول : دراسة مفاهيمية حول الحركة الإسلامية والعمل السياسي.

المبحث الثاني : لمحة تاريخية عن نشوء الحركة الإسلامية.

المبحث الثالث : المقاربات النظرية المفسرة لتأثير أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية.

المبحث الأول
دراسة مفاهيمية
حول الحركة الإسلامية والعمل السياسي

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : مفهوم الحركة الإسلامية

المطلب الثاني :أنواع الحركات الإسلامية وسماتها المشتركة .

المطلب الثالث : النقاشات النظرية حول شرعية العمل السياسي.

المطلب الأول
مفهوم الحركة الإسلامية

بداية إن الفكر السياسي الإسلامي لم يعرف مصطلح الحركة الإسلامية بدلالته الحديثة كما يعبر عنها في العلوم الاجتماعية؛ ولكن كلمة: " الحركة الإسلامية " تضمنتها مفردات اللغة، ويستخدمها مفكروها كتعبير عن حزب إسلامي سياسي parti politique islamique.

كما انه بظهور الحركة الإسلامية تعددت وتنوعت تسميات واجهات الظاهرة السياسية الدينية، فمن السياسيين الدارسين من سماها (التيارات الإسلامية أو الصحوة الإسلامية أو اليقظة الإسلامية

وألف فيها كتب ومقالات(*).

ليس غريباً أن تكون هناك مساحة متحركة من الجدل بشأن تسميات الحركة الإسلامية، جدل تدور رحاه بين الحركة الإسلامية نفسها وبين الدارسين لها أو بين خصومها. الحركة الإسلامية كما تعرف عن نفسها هي عبارة عن الحركات التي تنشط في الساحة السياسية، وتنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة.

وهناك تسميات أخرى منها البعث الإسلامي أو الحركات الإسلامية أي بالجمع أو الإسلام المسلح، إضافة إلى تسمية الأصولية الإسلامية أو السلفية وكذلك استخدم مصطلح الحركات الدينية[1].

غير أن المصطلح الذي استخدم بقوة في أواخر القرن الماضي والذي اشتهرت به أكثر هو : الصحوة الإسلامية وبخاصة من قبل الجماعات والحركات الإسلامية نفسها التي تسعى إلى الدولة الإسلامية، ومجتمع إسلامي جديد، وحكومة إسلامية تحافظ على الدين وترعى شؤون الأمة بمعنى أن قسما منها حدد هويته بالإسم الذي اختاره[2].

أما مصطلح الإسلام السياسي، فيشير إلى ظاهرة محلية وعالمية، وهي ظاهرة قديمة موصولة الحلقات وليست حديثة أو مستحدثة، كما أنها ظاهرة مركبة لها أبعاد فكرية، ونفسية واجتماعية وسياسية وتتسم هذه الظاهرة بقوة الجذب الشعبي والانتشار

(*) من أمثلتها عمرو الشوبكي، رضوان السيد، حسن طوالبة،..الخ

(1) عبد النور ناجي، المدخل الى علم السياسة. عنابة: دار العلوم، 2007، ص150.

(2) حسن طوالبه، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي .مصر والجزائر نموذجا. الأردن: عالم الكتب الحديث، ط2، 2005، ص 84.

الواسع في قطاع الشباب...حيث تشمل جوانب الحياة، وتتلخص في أهدافها على استبدال الأنظمة السياسية، وإما بالعنف أو بالوسائل السلمية، أو بالاثنين معاً[1].

في سياق هذا التعريف يمكننا أن نقول أنه تعريف غامض غير محدد وربط جميع من ينتمون إلى تيار الإسلام السياسي بالعنف وحده أوالسياسة والعنف وهذا في حقيقة الأمر تزييف وحكم غير مؤسس على أدلة وبراهين وهو مناف لروح الموضوعية العلمية.

الحركة الإسلامية في تعريف أقطابها لا تخرج عن إطار ما يعرف بالصحوة والعودة إلى الأصول العقائدية والفقهية التي شكلت معالم الحضارة الإسلامية والعربية والنظر إلى تلك الأصول كإطار تنهض من خلاله الأمة العربية وهذا هو الذى حدث عندما بدأت أصول الصحوة بالانتشار وتكريس نفسها من جديد.

ما يثير جدلاً في تعريف الصحوة هو ربطه بوجود الآخر وتحركاته التي ينظر إليها على أنها تحركات مضادة. ربما صح لكثيرين ربط الجانب اللغوي بالواقع العملي واعتبار اللغة مؤشراً أولياً، بل وحيداً على إعمال الفكر وتحريك الواقع؛ انطلقت هذه الحركة بعد الثورة اللغوية التي اكتسحت المجالات المعرفية وأثرت بشكل مباشر على دراسة الحركات السياسية، خصوصاً في العالم العربي.

وفق تلك الوتيرة برزت تسميات عدة أغلبها غير محددة للإشارة إلى الحركات الإسلامية، فهي تارة إصلاحية وإحيائية ومرة أصولية وهكذا صرنا أمام مسميات الإسلام السياسي، والإسلام الحركي،

---

(1) المرجع نفسه، ص85.

التشـدد الإسـلامي و التطـرف الـديني، السـلفية الجهاديـة الخ مـن التسـميات الدالـة علـى نمـو الحركـة الإسـلامية؛ والحـال كمـا يسـجل فرانسوا بورجا، أن تلك التسميات تبقى مشوشة وغير قادرة على تحديد موضوعها وغالباً ما تكون التسميات مشحونة بأثقال التحيز والقلق من الآخر الشرقي وعلى وجه الخصوص الإسلامي منه[1].

وسـواء كانـت تلـك التسـميات صـحيحة ودالـة أو غـير ذلـك فـإن هنـاك جملـة مـن الملاحظـات لا ينبغـي التغافـل عنهـا؛ مـن أهـم تلـك الملاحظات هـي اختلاط الفكـري بالسياسـي واعتمـاد أغلـب الدراسـات أسـلوب تحليـل الخطـاب الإسـلامي كبـديل عـن الفاعليـة الحركيـة السياسية، ومن وحي دراسـة الخطـاب بـرزت تسـميات عـدة ألصـقت بعـد ذلك بأطياف من الحركة الإسلامية.

من الطبيعـي أن هـذا التـداخل لم يقتصـر علـى البـاحثين، بـل أثـير أولاً في صـفوف قـادة الحركـات الإسـلامية وميلـهم الشـديد إلى توصـيف أنفسـهم أنهـم دعـاة إصـلاح أو ثـواراً أوأصـلانيون(مـن الأصـالة)كمـا سـاهمت تسـميات التنظيمـات الإسـلامية المنتشـرة في الخلـيج، في ربـط أسمائها بمنهج عملها وتحديدها وفق أصول دراسةالخطاب واتباع المنهج اللغوي في ربط كـلا المجالين[2].

إن كـان كـل ذلك صحيح في مجمله وله واقع من الصـحة، لكنـه غير قـادر علـى تقـديم الرؤيـة الواضـحة لمجـال عمـل الحركـة الإسـلامية

---

(1) فرانسوا بورجا، الإسلام السياسي صوت الجنوب. (تر : لورين زكـرى)، ط3، منشورات دار العالم الثالث، 2001، ص29.

(2) عباس المرشـد، "الحركـات الإسـلامية وجـدل التسـمية"، متحصـل عليـه من: www.alwaqt.com يوم: 2010/04/01.

وقلعها من الإطار الصنمي والتفسير الأحادي طويل الأمد بما يتعارض وطبيعة أية حركة اجتماعية بما في ذلك الحركات الإسلامية، حيث تخضع أغلب الحركات إلى طبيعة دينامية متحركة تتفاعل مع المحيط الذي تنشأ فيه، ومن هنا يرى جيل كبيل (**Gilles kepel**) أن تطور الاجتماع الإسلامي لم يتم في منهج خطي، إذ هناك تغير في استراتيجية الحركات الإسلامية منذ الثمانينات[1].

لقد عكست الحركة الإسلامية بعض التفاعلات الداخلية التي كانت تجرى من تحت الستار ويتم التأسيس الفكري والمعرفي لها فبرزت مناطق غير مفكر فيها أو غير منظور إليها أصلا.

وهناك محركات كانت تعمل من داخل التيار الإسلامي أفرزت حركة إسلامية ليست ذات قالب واحد، بل إنها حوت اتجاهين متعارضين الأول قاعدي والثاني رأسي، إذ يؤمن الاتجاه القاعدي دائماً بالمنهج السلمي في العمل السياسي، فهو يرفض صراحة العنف ويؤمن بالتربية في محاولة هادفة على المدى البعيد لامتصاص كل المعارضات التي تواجه المشروع الإسلامي في مقابل اتجاه آخر يقوم على إتمام عملية التغير من خلال الانطلاق من القمة ورأس الهرم السياسي، إذ يعتبر أن السلطة السياسية هي القادرة على تحقيق المشروع السياسي الإسلامي.

وفي الواقع انعكست تلك المحركات في الأسماء التي تذيل بها الحركة الإسلامية نفسها وخضوعها في كثير من الأحيان إلى الاستبدال، كما تظهر في تسميات الحركات الانشقاقية أيضاً، إذ

---

(1) عباس ميرزا المرشد، ضخامة التراث ووعي المفارقة التيار الإسلامي والمجتمع السياسي في البحرين. البحرين: مجمع البحرين للدراسات والبحوث، 2002، ص12.

تكاد تقترب من اسم الحركة الأم مع إضافة بعض الألفاظ الدالة على الحركية التي تخضع لها عموم الحركة الإسلامية.

وبعد هذا العرض البسيط حول معاني ودلالات التسميات المختلفة للحركة الإسلامية يمكننا القول بأن الحركة الإسلامية التي عنيناها في بحثنا هي التي تحمل مشروعا إسلاميا إصلاحيا – نورد بعض التعريفات المختلفة للحركة الإسلامية وقد أوردها صاحب الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة في الفصل الخامس من المجلد الأول تحت عنوان : "**الحركات الإصلاحية الحديثة** "وذكر أن الحركات الإصلاحية المقصودة في هذا الفصل هي حركات سنية تنادي في جوهرها بالأخذ بالكتاب والسنة وتطبيق الشريعة الإسلامية في جميع مناحي الحياة، والتصدي للتيارات العلمانية، لكنها رأت في الإصلاح الجزئي المتدرج أساسا للوصول إلى منهج السلف[1] ثم ذكر الحركات الإصلاحية الحديثة التي يعالجها وهي :

دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية وجماعة أهل الحديث بشبه القارة الهندية وجماعة أنصار السنة المحمدية بمصر والسودان وحركة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية بشبه القارة الهندية والاتجاه الإسلامي بتونس (حزب النهضة)وحزب السلامة الوطني بتركيا والحزب الإسلامي الكردستاني و الجبهة القومية الإسلامية بالسودان وحركة حماس بفلسطين والجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر؛ بالرغم من موضوعية وعلمية هذا التعريف إلا انه دمج بين

---

(1) مانع بن حماد الجهني، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة .ج1.ط5. الرياض : دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 158

الحركات الإصلاحية التي لا تهدف إلى الوصول إلى الحكم على عكس الحركات الإسلامية والتي تنتهج تقريبا أسلوبا إصلاحيا مدعوما بالعمل السياسي للوصول إلى السلطة؛ أما الدكتور يوسف القرضاوي[1]: فهو يعني بالحركة الإسلامية : ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع،وتوجيه الحياة ...كل الحياة؛ فالحركة الإسلامية قبل كل شيئ عمل وعمل دائب متواصل، وليس مجرد كلام يقال او خطب ومحاضرات، او كتب ومحاضرات، وان كان هذا

هذا كله مطلوبا ، ولكنه جزء من حركة، وليس هو الحركة ، والله تعالى يقول : **قل اعملوا فسيرى الله عملكم والمؤمنون**[2].

و في تعريف للأستاذ صلاح الدين الجورشي: " إنها ليست مجرد حركة دينية كالطرق الصوفية مثلا أو التيارات الثقافية والاجتماعية التي تتشكل عادة في جمعيات ونوادي لأداء وظائف محددة، وهي أيضا ليست حزبا سياسيا عاديا (..) لكن كل هذه الأبعاد نجدها بنسب مختلفة تتقاطع داخل الحركة الإسلامية فهو يرى بأن الحركة هي كيان تنظيمي يختلف في برامجه ومناهجه ووسائله وارتباطاته ومراجعه العقائدية والفكرية كما تتباين في الحجج والأهمية من قطر إلى آخر ومن تجربة إلى أخرى، ويضيف أن اختلافها لا يمنع التقاءها حول أرضية واحدة على هشاشتها وما يميز الحركات هو إلحاحها على

---

(1) يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة. ط13. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992، ص13.

(2) سورة التوبة الآية : 105.

اعتبار الإسلام منهج حياة ثم تركيزها على الجوانب السلوكية والأخلاقية للأفراد والمجتمعات[1]؛ نستنتج من هاذين التعريفين أن المفهوم لا يمكن أن يطلق على تجمع دعوي إلا إذا توفرت فيه شروط نوجزها في:

أ- الصفة العملية: على عكس المنتديات الفكرية والممارسات الخطابية والوعظية والشعارات التهييجية، تشكل الحركة الإسلامية التجسيد العملي لحركة الإسلام في الواقع، لأنها لا تقتصر على الخطب والمحاضرات، ولكنها تتجاوزها إلى العمل . ومنه اشتق لفظ حركة . على تطبيق ما تؤمن به وتدعو إليه.

ب- الصفة الشعبية: وهذا ينافي ما تقوم به الحكومات من إنشاء للرابطات والمجامع الدينية التي تشرف عليها غالبا وزارات الأوقاف، فرغم الدور الديني الذي تقوم به، لكنها لا ترقى إلى لقب "حركة إسلامية"[2].

ت- خاصية التنظيم: فالتنظيم إذن شرط لابد منه، وهو لا يتوفر في عمل المفكرين والوعاظ والخطباء، ومنهم من يلتف حوله آلاف الشباب، لكن هذا الالتفاف لا يرقى إلى مستوى حركة إسلامية[3]..

---

(1) حسن طوالبه، مرجع سابق، ص86.

(2) عمر إحرشان "الحركة الإسلامية: قراءة في المفهوم والوظيفة والسياق(2)"، متحصل عليه من:www.aljamaa.net يوم:2010/04/18.

(3) المرجع نفسه.

ث- العرض الشمولي للإسلام: الاقتصار على جانب من جوانب الإسلام يتنافى مع تعريف الحركة الإسلامية "نحن نقصد بالحركات الإسلامية مجموعة التنظيمات المتعددة المنتسبة إلى الإسلام والتي تعمل في ميدان العمل الإسلامي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية (.) وتحاول التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفق المبادئ الإسلامية" وهذا ما يزيده تأكيدا الأستاذ **فتحي يكن**: "هناك هيئات ذات اتجاه روحي محض، تعنى بالتربية الروحية وقد أسقطت من حسابها بالكلية الجوانب الأخرى (..) وهناك هيئات ذات اتجاه ثقافي نشأت في الأصل كردة فعل عاطفية.. وهناك جمعيات ذات اتجاه خيري نشأت تحت ضغط الحاجة إلى إعانة البائسين

وتأمين العلاج للمرضى والمحرومين (..) هذه الجمعيات وإن كانت تقوم بجهود مشكورة في نطاق ما ندبت نفسها له –وهو واجب إسلامي- إلا أنها تبقى محدودة في إطار ما قامت من أجله (..) وهناك أحزاب إسلامية ذات اتجاه سياسي صرف تتبنى لونا من العمل لا تتخطاه أو تتعداه (..) إن هذه الهيئات والواجهات والأحزاب الإسلامية وتلك لا تمارس العمل الإسلامي الأصيل والمتكامل".

ج- السعي إلى امتلاك السلطة لتطبيق الإسلام: وهذا جانب مهم في التعريف "لا نستطيع أن نطلق كلمة الحركة الإسلامية إلا على الحركات التي تضع الدعوة والدولة في برنامجها، فالحركة التي لا تسعى من أجل الحكم أو لا تسعى من أجل شمولية الإسلام لكل الواقع الذي يعيشه الإنسان ليست حركة إسلامية

في المصطلح وإن كانت نشاطا إسلاميا في الواقع"؛ ونختم بتعريف شامل -بعض الشيء- لمحمد فتحي عثمان: "يقصد بالحركة الإسلامية المعاصرة...الحركة أو الحركات التي ظهرت في الربع الأول من القرن العشرين الميلادي، أواخر النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري فمنذ ذلك التاريخ برزت حركات إسلامية معاصرة لها الطابع التنظيمي الحديث وإن لم يضعف الأثر الشخصي للزعامة الجماهيرية **Charisma**، وقد عملت هذه الحركات على تحريك الجماهير **Masses** و إن لم تتخل عن التركيز على التربية الروحية والفكرية للأفراد وعلى قدر ما استطاعت أن توازن بين نزعتها الجماهيرية وخططها التربوية على قدر ما أمكن أن تتوخى نزعة صفوية **Elitist** تظهر أحيانا (..) كذلك تميزت (..) بتقديم الإسلام كنظام شامل للحياة كلها"[1].

أما الأستاذ: فادي شامية فيرى في كتابه " سبيل القاصد للحكم الراشد " أن :(الحركة الإسلامية مصطلح يعبر عن التنظيم الذي يعمل لتحكيم شرع الله، وقد بات واضحا أهمية هذه التنظيمات و مبرر وجودها بعد انهيار الخلافة الإسلامية عام 1924م)وهذا التعريف يضع للحركة الإسلامية ركنين:

1- التنظيم.

2- الإسلام.

---

(1) فتحي يكن، ماذا يعني انتمائي للإسلام. ط17. بيروت :مؤسسة الرسالة،1991، ص 132-133.

فالتنظيم هو الشكل الذي تفرغ فيه جهود جماعية لتحقيق غرض مرسوم، أما الإسلام فهو الديانة الربانية الشاملة في شقها الاعتقادي والسلوكي، ولذلك فكل فصيل من فصائل الحركة الإسلامية - يقوم بين أفراده نوع من أنواع التنظيم ولو كان بسيطا ويهدف إلى تحكيم شرع الله في الأرض، حتى ولو كان من خلال عمله يركز على جانب دون آخر- يدخل في إطار الحركة الإسلامية[1]؛ وهذا انطلاقا من أن الدين الإسلامي هو الدين الكفيل بإنقاذ البشرية اليوم، والخروج من محنتها، محنة المادية العاتية، التي سلبتها أو كادت كل معاني الآدمية الكريمة، والإنسانية الفاضلة حتى سيرت الإنسان آلة لافهم لها، ولا ذوق، ولا تقدير ولا احترام ... [2].

ويكاد تعريف السيد عبد الله العريفي للصحوة الإسلامية أن يقترب مما يأخذ به راشد الغنوشي كتعريف للحركة الإسلامية، حيث يعرفها الغنوشي بأنها "جملة الجهود الجماعية والفردية التي يقوم عليها عشرات الآلاف من الرجال والنساء المؤمنين برسالة الإسلام في كل أرجاء المعمورة من أجل هداية البشرية إلى الله..على نحو يغدو معه النشاط الإنساني في كل جوانبه ينطلق ببواعث إسلامية متجهة إلى تحقيق مرضاة الله، وذلك عبر الكفاح المتواصل الفردي والجماعي ضد اندفاعات النفس صوب الهبوط المعززة بإغراءات شياطين الجن والإنس

---

(1) محمد فتحي عثمان، "التجربة السياسية للحركة الإسلامية المعاصرة"، عمان: منشورات مركز دراسات المستقبل الإسلامي، ط1، 1991، ص21.

(2) "الموسوعة الحركية"، متحصل عليه من:

www.daawa-info-net .2010/04/18:يوم - Abou Baker jaber al-jazaeri , la foi du croyant. (Tr par Rima Ismail), Beirut: Dar elfiker , 2004, p2

القائمين عقبة في طريق تجديد الحياة والفكر والسلوك، والسياسة والمجتمع والآداب والفنون"[1]. ومن خلال هذا التعريف، قد نلمح بعضا من فكر "الغنوشي"، حيث أن نظرته من خلاله، تفتقر إلى الوجهة السياسية، حتى أنه كاد ينسى أنه يعّرف الحركة الإسلامية السياسية، لولا أنه تداركها في الأخير عندما أشار إلى السياسة باعتبارها إحدى المكونات الحياتية، والتي هي من ضمن اهتمامات الحركة الإسلامية، **ومن خلال ماسبق من تعاريف مختلفة للحركة الإسلامية يتضح جليا أنها تشترك في تناولها للأسس الكبرى للحركات الإسلامية :**

1- عمل منظم؛

2- مشروع العودة بالأمة للإسلام؛

3- العمل السياسي أولوية لتطبيق المشروع الإسلامي.

انطلاقا من كل هذا تفترض الحركة الإسلامية أن مشروعها التنموي والحضاري لا يخرج عن دائرة فهم الإسلام واعتباره كمنهج حياة ومنه تساق جميع برامجها على اعتبار انه شامل لجميع مناحي الحياة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ..الخ.

وخلاصة التعريف بالحركات الإسلامية، أنها تلك الحركات التي تؤمن بشمول الإسلام لكل نواحي الحياة وتتصدى لقيادة ما تراه جهدا لازما لإعادة تأكيد الذات.

---

(1) عباس المرشد، "أعمدةالحركات الإسلامية وجدل التسمية".متحصل عليه من: www.alwaqt.com يوم:2010/04/18.

ولذلك فيمكن أن تعرف الحركة الإسلامية بأنها : عبارة عن حزب سياسي إسلامي له عقيدة إسلامية ترى أن الإسلام دين و دولة وهي كيان له هيكل منظم، يهدف إلى اسلمة المجتمع والدولة من القاعدة إلى القمة عبر القنوات الشرعية المتاحة من وسائل عمل اجتماعية وسياسية للوصول إلى السلطة بالوسائل السلمية المشروعة لبسط وتطبيق برنامجها الإسلامي على اعتبار انه منهج حياة عام وشامل ومتكامل.

المطلب الثاني
أنواع الحركات الإسلامية وسماتها المشتركة

إختلف الناس بعد نبيهم صلى الله عليه وسلم في أشياء كثيرة ظلل بعضهم بعضا وبرئ بعضهم من ، فصاروا فرقا متباينين، وأحزابا مشتتين، إلا أن الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم[1].

هذا الاختلاف هو سنة في هاته الأرض خاصة إذا علمنا أن الناس قد اختلفوا في القرون الثلاث الأولى المفضلة التي ذكرها الرسول صلى الله عليه وسلم، فكيف بعدهم ونشأة الأحزاب والطوائف المختلفة.

الحركة الإسلامية مثلها مثل باقي الحركات الاجتماعية والسياسية تعاني من التشرذم وعدم الوحدة في التصنيف، وإن فهم الحركة الإسلامية يستلزم معرفتها من خلال معيارين :

الأول: الشرعية القانونية التي تتمتع بها الحركة وهل وصلت إلى الحكم من خلال ثورة أو انقلاب كما حصل في إيران والسودان.

---

(1) أبي الحسن الاشعري، مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين. بيروت: المكتبة العصرية، 2005، ص 21.

الثاني : طبيعة الحركة هل هي متعاونة مع نظام الحكم القائم، وقابلة لقواعد اللعبة السياسية أم أنها تسعى إلى تغييره[1] يضاف إلى ذلك عمقها الإجتماعي وبعدها الإقليمي والدولي وإطارها الشمولي.

بالرغم من التزايد الشديد في الاهتمام الأكاديمي والإعلامي والسياسي بالظاهرة الإسلامية خلال الأعوام الأخيرة، إلا أن هذا الاهتمام غير المسبوق لم تترافق معه محاولات تسعي للتعرف علي أبرز مكونات تلك الظاهرة وأكثرها إثارة للجدل، أي الحركات الإسلامية، بصورة تتفق وما يسعى إليه البحث والتحليل العلمي، أي التوصل لأدق تعريفات ممكنة لها وتصنيفات لفئاتها وأنواعها بما يمكن من دراساتها بأكبر قدر ممكن من الموضوعية والحياد العلمي. وظل الاهتمام البحثي والإعلامي والسياسي بتلك الحركات الإسلامية ذات العلاقة بالسياسة بتعريفها الواسع منصبًا عليها بصورة فردية وجزئية أو بصورة يشوبها التعميم، بحيث بدت في النهاية وكأنها تأخذ أحد شكلين: إما أنها حركات وجماعات منفصلة عن بعضها البعض ولا توجد بينها علاقات أو خصائص مشتركة، أو أنها تتسم بنفس الخصائص العملية والأفكار النظرية بما يضعها جميعًا ضمن كتلة صماء هي «**الحركات الإرهابية العنيفة**»، والواقع انه يصعب تصنيف أو حصر الحركات الإسلامية تحت لواء واحد، أو جمعها في واجهة واحدة بسبب الاختلاف في الرؤى حول أولويات العمل وطرقه.

وقد تختلف تلك الحركات في فهمها لتفاصيل علاقة مشروعها الفكري والسياسي والاجتماعي بقواعد الإسلام وأصوله، ولا تتوقف المرجعية لتلك الحركات عند المرحلة البنيوية والخلافة الراشدة، بل هي

---

(1) حسن طوالبه، مرجع سابق، ص88.

تتسع لتشمل التاريخ الإسلامي وتراثه الموزع على قرونه الأربعة عشر والذي تستقي منه مصطلحاتها وقياساتها على الواقع المعاش مستعينة أحيانا على قراءته بمرجعيات أخرى من أمم أخرى خارجة عنه ويضل الإسلام

بالنسبة لتلك الحركات به ثابة وعاء حضاري –ديني– تاريخي، تستمد من ورائها لتنظيم المجتمعات والدول الإسلامية التي توجد فيها والتي تتخذ شكل البرنامج الذي لا يختلف سوى في المضمون عن برامج الجماعات السياسية- الاجتماعية الأخرى غير الإسلامية حيث تتعدد الاتجاهات الإسلامية داخل المشهد السياسي برؤى ومذاهب فكرية مختلفة و يوضح تحليل تلك الحركات السياسية – الاجتماعية ذات البرنامج

الإسلامي أنها تنقسم بدورها إلى نوعين :

1- **الحركات السلمية الساعية للحكم :** النوع الأول من تلك الحركات هو تلك التي تسعى بصورة مباشرة إلى السلطة السياسية من اجل تطبيق برنامجها السياسي والاجتماعي ذي الطابع الإسلامي، تعد جماعة الإخوان المسلمين في مصر والبلدان العربية الأخرى التي توجد بها وجماعة النهضة في تونس وحركة مجتمع السلم في الجزائر ابرز تلك الحركات السياسية الاجتماعية السلمية الساعية للحكم.

2- **حركات التحرر الوطني المسلحة:**

أما حركات التحرر الوطني المسلحة الإسلامية فهي في الأصل جزء من الحركات السياسية- الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي،

دفعت بها الظروف المحيطة بها في مجتمعاتها التي تخضع لاحتلال أجنبي إلى تبني برنامج للتحرر الوطني يقع الكفاح المسلح في القلب منه.

وقد بدأ ظهور تلك الحركات من بين صفوف جماعة الإخوان المسلمين إبان حرب فلسطين عام 1948 ثم المقاومة الوطنية المصرية ضد قوات الاحتلال البريطاني في مدن قناة السويس بدءا من عام 1951 ، وفي الوقت الحالي في كل من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامية الفلسطينيتين وحزب الله اللبناني تعد الأكثر بروزا وتمثيلا لتلك النوعية من الحركات[1].

أما الدكتور عبد الستار الراوي فيصنفها إلى خمس اتجاهات:

1- التيار التقليدي والذي تمثله جماعة الإخوان؛

2- التيار المذهبي: ويمثله تيار إيران (الدعوة، حزب العمل ،حزب الله ، جند الإمام)؛

3- التيار الجماهيري- الإيديولوجي مثل (حماس، الإنقاذ في الجزائر، الجهاد في مصر)؛

4- تيار الرفض –ويمثله (التكفير والهجرة، جماعة السيف، الجهاد، جند الله)؛

5- التيار العقلاني –ويمثله مجموعة من المفكرين ممن اعتمدوا المنهج النقدي التحليلي[2].

---

(1) إبراهيم النجار و آخرون، دليل الحركات الإسلامية في العالم. الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية،ج1، ط2، 2006 ،ص 23.

(2) حسن طوالبه، مرجع سابق، ص89.

وفي كتاب (إسلام اليوم بين الأصالة والتحريف) يقسم صاحبه بكير سعيد أعوشت الحركات الإسلامية إلى

ثلاث حركات رئيسية وقد سماها بالمدارس وهي:

أولا : المدارس السلفية الحديثة :والتي تشتمل على المدرسة الوهابية نسبة إلى الإمام محمد بن عبد الوهاب وتشتمل كذلك على المدرسة السنوسية نسبة إلى العالم الجزائري محمد بن علي السنوسي الخطابي الحسني الإدريسي.

ثانيا: المدارس الإصلاحية : والتي تشتمل على ثلاث مدارس وهي :

1- المدرسة الأفغانية : نسبة إلى جمال الدين الأفغاني

2- المدرسة الباديسية : نسبة إلى الإمام عبد الحميد بن محمد المصطفى بن مكي بن باديس.

3- المدرسة اليقضانية : نسبة إلى إبراهيم بن عيسى بن داود أبو اليقظان المولود بولاية غرداية .

ثالثا: المدارس القرءانية : والتي رأى بأنها تشتمل على مدرستين وهما:

1- المدرسة المودودية: نسبة إلى الأستاذ الكبير أبي الأعلى المودودي الذي أسس الجماعة الإسلامية في باكستان .

2- المدرسة البنائية: نسبة إلى الإمام حسن بن احمد بن عبد الرحمان البنا[1].

---

(1) بكير سعيد أعوشت.إسلام اليوم بين المصالحة والتعريف.باتنة : دار الشهاب 1987، ص ص 166-165-164.

أمـا الكاتـب: تمـارا كوفمـان ويـتس(*) Tamara Cofman Wittes فهـو يقسـم الحركـات الإسـلامية إلى ثلاثـة أصنـاف: الصـنف الأول هـم الحـركـات الإسـلامية المسـلحة مثـل حـزب الله وحمـاس، والصـنف الثـاني هـم الجماعـات التكفيريـة، والصـنف الثالـث هـم الإسـلاميون الـذين ينبـذون العنـف ويشـاركون في العمليـة السياسـية في الـدول العربيـة. وتسـتثني الدراسـة الصـنفين الأول والثـاني، لتركـز علـى القسـم الثالـث، وتشـكك في مـدى قابليتـه للانخـراط في العمليـة الديمقراطيـة مـا لم يجـرِ نقـاش داخلـي يخـرج منـه موقـف واضـح حـول موقـف هــذه الحـركـات مـن الأقليـات، والمشـاركة السياسـية وحـدود السـلطة الدينيـة وتأثيرهـا علـى العمليـة الديمقراطيـة. ومـن ناحيـة أخـرى، تـرى الدراسـة أنـه لا يمكـن بحـال مـن الأحـوال قيـاس صـدقية خطـاب الاعتدال الـذي تنتهجـه الحركـات الإسـلامية المسـالمة، ولا مـدى قـدرتها علـى لعـب دور بنـاء في العمليـة الديمقراطيـة، قبـل تـوفير جـو عـام مـن الحريات السياسية، يسمح بالمنافسة السياسية بين الإسـلاميين وغيرهـم من الأحزاب والحركات السياسية. وعلى الرغم من أن الدراسـة تحتوي على كمّ هائل من التشكيك ببراغماتية الإسلاميين المسالمين، ولكنهـا تعتبر أنه من الضـرورة بمكـان اسـتثمار مشاركتهم السياسـية في إطـار عملية الدمقرطة حتى لا يكون

(*) تمارا كوفمان ويتس Tamara Cofman Wittes صاحب كتـاب " Islamist Parties: Three Kinds of Movements " (الأحـزاب الإسـلامية : ثلاثـة أصناف من الحركات الإسلامية) والمنشور في مجلة الديمقراطيـة Journal of Democracy الصـادرة عن المنحة القومية للديمقراطيـة فـي جامعـة جـون هوبكينـز الأمريكية. المجلد 19، العدد 3 يوليو 2008.

هناك مجال لتنامي التيارات الإسلامية المتطرفة[1].

بينما الأستاذ محمد بن المختار الشنقيطي[*] يرى أنه لم تنقشع سحب غبار الهجومين -أحداث 11 سبتمبر- حتى تكشفت عن تباينات شتى في مواقف هذه الحركات من التفجيرات.. ولم يبق الموقف شبه الإجماعي على حاله، تكشف عن تباينات عديدة تبعا لاختلاف الخلفية الفكرية والتنظيمية.. ويرى أن مسمى الحركات الإسلامية يشمل في الوقت الحالي ثلاثة أصناف:

أولا: الحركات الإسلامية السياسية، والمقصود بها هنا ذات الخلفية الإخوانية.. وهذه حركات سلمية، تميل إلى العمل من داخل النظام السياسي والاجتماعي السائد، وتسعى إلى دفعه إلى التغيير بروح إصلاحية لا ثورية. ويمكن القول إن هذه الحركات اتخذت قرارا إستراتيجيا منذ السبعينيات بتفادي الصدام المباشر مع خصومها، واعتماد منهج التدرج والنضال المدني، بالتعاون مع القوى القومية والوطنية المعارضة.. لذلك لا عجب أن أطبقت هذه الحركات على إدانة الهجمات يوم 11 سبتمبر/ أيلول، لأن هذا الأسلوب من المنازلة لا ينسجم مع رؤيتها ومنهجها في العمل.

ثانيا: الحركات الاسلامية السلفية، وهي تقليديا ذات منحى تعليمي إرشادي، ولم تكن تهتم بالسياسة كثيرا ولا تحسن ألاعيبها.. لكن التطورات الاجتماعية والسياسية في الجزيرة العربية خلال العقد

---

(1) تمارا كوفمان ويتس " الأحزاب الإسلامية : ثلاثة أصناف من الحركات الإسلامية" تر: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. متحصل عليه من: www.arabi-times.com يوم:2010/04/19.

(*) كاتب موريتاني مقيم في الولايات المتحدة الأميركية.

الأخير تكشفت عن مخاض جديد في الحركات السلفية، جعلها أكثر تسيسا وأعمق وعيا بالحدث اليومي.. وقد تبنت هذه الحركات – بعد تجاوز أيام الصدمة الأولى - موقفا أكثر "تفهما" لما حدث ضد أميركا، دون أن تؤيده بشكل صريح.. وربما كان من أسباب ذلك أيضا موقف تلك الحركات السلفية من الوجود العسكري الأميركي في الخليج.

ثالثا: الحركات الجهادية الثورية، وهي سلفية الفكر في الغالب الأعم، لكنها تختلف عن السلفيين التقليديين في موقفهم من الحكام، وميلهم إلى الخضوع للأمر الواقع، وعزوفهم عن السياسة. كما تعتبر أن الحركات السياسية الإخوانية تغالي في التحوط والمحاذرة، مما حولها إلى جزء من الواقع، لا بديلا عنه كما هو المفترض. وتتبنى الحركات الجهادية طريق "ذات الشوكة" في تعاملها مع الحكام ومع القوى الأجنبية الموجودة في المنطقة.. وهي في العادة قليلة العدد، لا تجد تعاطفا كبيرا بين جماهير الشعب العريضة، نظرا لأن خروجها على الدولة تحول في بعض البلدان إلى خروج على المجتمع، فأضر برسالتها وجاذبيتها، كما أن جهدها الحربي لا تصاحبه مظلة سياسية مناسبة، تسدده وتجني ثمرته[1].

وبعد كل هاته التصنيفات المختلفة لظاهرة الحركة الإسلامية فانه يمكننا القول عموما بان هاته الحركات الإسلامية تشترك في خصائص وسمات معينة تميزها عن باقي الحركات الاجتماعية والسياسية الأخرى وأهم تلك الخصائص هي :

---

(1) محمد بن المختار الشنقيطي، "الحركات الإسلامية وهجمات 11 سبتمبر.. خلافات وخلفيات"، متحصل عليه من:www.aljazeera.net يوم : 2010/04/19.

1- إن الحركات الإسلامية تسعى إلى تحقيق هدف أساس، كان لايزال ينحصر في محاولة العودة بالمجتمع العربي الإسلامي إلى النموذج الذي وحد في صدر الإسلام أيام الرسول "صلى الله عليه وسلم" والخلفاء الراشدين[1].

2- إن الحركات الإسلامية عـ وما لها جذور تاريخية وهي ليست وليدة العصر الحديث كما سنرى في المبحث الأول من هذا الفصل.

3- خاصية الانتشار والتغلغل التلقائي : ساعدها بوجه خاص طبيعة الدين الإسلامي ذاته ، الذي يفرض على المسلم الحق أن يبادر بتطبيق تعاليم الإسلام دون توجيه ، كذا قوة الشعور الروحي عند المسلمين مما يسهل تقبل الدعوات الإسلامية[2].

4- إن إحدى خصائص الحركة الإسلامية في هذا العصرأن تكون حركة سياسية كما يقول المفكر الإسلامي توفيق الطيب:" لأن ما فقده المسلمون هو النظام السياسي الإسلامي المتمثل في الخلافة ، فيجب على فصائل الحركة الإسلامية أن تأخذ أشكال التنظيمات السياسية"[3].

---

(1) أحمد إبراهيم خضر، علماء الاجتماع وموقفهم من الإسلام.لندن : المنتدى الإسلامي، 1993، ص257.

(2) عمراني كربوسة، "الحركة الاسلامية في الجزائر: دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والاصلاح الوطني". (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2006) ، ص14.

(3) باسم شعبان"الحركة الإسلامية بين العقيدة و السياسة" متحصل عليه من:http ://basimsh-maktoobblog.com يوم:2010/04/20

5- يتميز معظمها ببناء تنظيمي قوي: نظرا للطابع السري الذي اتسمت به الحركات الإسلامية عبر الزمن وإصرارها على تحقيق التغيير الاجتماعي ، وكذا نتيجة لبطئ النظام ومحاولة احتوائها[1].

6- أبرز السمات المميزة لهذه الحركات هي حداثتها ، فهي حركات نشأت في كنف الحداثة واستجابة لتحدياتها ، وهي أيضا إسلامية بمعنى أنها اختارت استجابة لتحديات الحداثة المرجعية الإسلامية ، ولا تنطلق مثل غيرها من منطلق الفعالية المجردة ولاستند إلى قيم وأيديولوجيات أخرى تتعارض مع هذه المرجعية

7- تتلخص مطالب الحركات الإسلامية وفكرها في الآتي :

- الدعوة إلى استعادة نفوذ الإسلام وسلطته في العالم .
- أن هذا لن يتحقق إلا بالعودة إلى الإسلام الصحيح الذي تخلى عنه مسلمو هذا الزمان .
- أن استعادة سلطة الشريعة غير ممكنة دون إقامة دولة إسلامية حقيقية ، الحاكمية فيها لله وحده.
- مهمة استعادة سلطة الإسلام هي مهمة مقدسة يجوز في سبيلها انتهاج كل وسيلة[2].

---

(1) عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص14.

(2) أنور بن علي العسيري، "الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي"، متحصل عليه من: http://islamtoday.net يوم: 2010/04/19.

8- إن الحركة الإسلامية هي حركة أيديولوجية أي تستخدم العقيدة في مجال التطهير و التغيير، أي من أجل بناء الفرد و بناء الجماعة و ليست مجرد اعتقادات و تصورات للجدل و المناظرة فقط.

المطلب الثالث

النقاشات النظرية حول شرعية العمل السياسي

لقد زاد النقاش في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين بين أولئك الذين ينتمون إلى حقل العمل الإسلامي والاهتمام بالسياسة الشرعية ودراستها حول مدى مشروعية العمل السياسي للحركات الإسلامية في ظل الأنظمة السياسية الوضعية ، لذلك فقد دارت نقاشات نظرية مختلفة في المجال الدعوي والحركي تدور حول إمكانية وجواز المشاركة السياسية ، وهذا بالنظر للنجاحات التي حققتها بعض الحركات الإسلامية التي تجربتها السياسية والتي أدت ببعضها إلى الوصول إلى الحكم[*] **وإجمالا يمكن حصر هاته النقاشات في تيارين هما :**

- الأول : المعارضين والمانعين للعمل السياسي.
- الثاني : المؤيدين والقائلين بجواز العمل السياسي .

ولقد كانت النقاشات فكرية وسياسية ، وكان المتحاورون يعتبرون أن الأفكار والمواقف يجب أن تكون متقاربة بينهم إن لم تكن موحدة ، كالموقف من السرية ومن العنف ومن النظام السياسي ومن الأحزاب ومن الانتخابات والارتباط بالخارج، قضايا من هذا القبيل

(*) من امثلتها مصر ، الاردن ،تركيا ،الجزائر.

أخذت حيزا كبيرا في النقاشات؛ حيث ناقشت الأدبيات السياسية مسألة الطريقة الأفضل للنظام والشكل السياسي الذي تؤسسه، وتنوعت التوجهات النظرية حول هذه القضية.

إن الاصل في العمل السياسي هو استهداف المصلحة الجماعية من خلال برنامج محدد ومسؤوليات محددة تتحمل الحركة الجهد والتضحيات من اجل تنفيذها في زمن محدد في حال تسلمها السلطة بعد اي انتخابات وذلك لأن الحركة مهما تعددت واختلفت أساليبها وتحديدها للاولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ستظل في اخر الامر جزءاً من وحدة واحدة هي المجتمع السياسي للدولة، ومن هذا المنطلق تتدافع امامنا حزمة من الاسئلة لم نزل نحتار في تصريفها او في العثور على اجابة محددة لها ونحن نتأمل المشهد السياسي أهمها : ماهي أهم الأدلة التي يسوقها كل من الرأيين ؟

أولا:أدلة المؤيدين والقائلين بجواز العمل السياسي :

يرى اصحاب هذا الراي الذي يجيز العمل السياسي ادلة من اهمها:

1) وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر :

ويدخل العمل السياسي في إطار الواجبات، فهو إما فرض عين كالبيعة العامة والشورى العامة، أو فرض كفاية كالجهاد والولايات العامة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وإذا كان تعريف "السياسة" في علم السياسة الغربي، يرتبط بمفاهيم الشعب والقانون والسلطة والمصلحة العامة والدولة، ويستبطن قيم الصراع والتكييف والحلول الوسط وتحكيم الواقع، فإن مفهوم

"السياسة" في الرؤية الإسلامية التوحيدية هو القيام على الشيء بما يصلحه، وهي إصلاح الخَلْق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في الدنيا والآخرة؛ وبذا تتسم بالعموم والشمول وتخاطب – كمفهوم – كل فرد مكلف في رسالة الإسلام بأن يرعى شؤونه ويهتم بأمر المسلمين، ويحكم بما أنزل الله وينصح لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم ، وبهذا

يرتبط مفهوم السياسة بالتوحيد والاستخلاف والشريعة والمصلحة الشرعية والأمة، ويتكامل العمل السياسي من خلال مفهوم الواجب مع باقي مفاهيم الرؤية الإسلامية مستبطنًا القيم الإسلامية وأبرزها العدل[1].

ويتميز هذا المفهوم عند استخدامه في التنظير والتحليل السياسي للرؤية الإسلامية مقارناً بمفهوم الحق أو حقوق الإنسان بما يلي:

أولاً: انضباط المفهوم؛ إذ إن ارتباطه بالمفاهيم الشرعية وأحكام الشريعة، وما وضعته من ضوابط وحدود **للعمل السياسي وقواعد لقياس** المصالح عند تعارضها، وفق ميزان الشريعة وصلتها بالضرورة الشرعية وحدودها وضوابطها وارتباطه بمنظومة المفاهيم الإسلامية الحاكمة يحقق له الاستقرار والانضباط: أصولاً، وطبيعة ومقاصد؛ **وبذا يتميز** عن مفهوم السياسة الوضعية من ناحية ارتباطه **بالمصلحة العامة ونسبية** تعريفها وفصله بين السياسة والأخلاق.

---

(1) هبة رؤوف، "من مفهوم العمل الشرعي إلى ساحة العمل العام الواجبات العينية والكفائية"، متحصل عليه من: www.islamonline.net يوم: 2010/04/26.

ثانيًا: ربط العمل السياسي بالمسؤولية الفردية؛ إذ يُعَدُّ العمل السياسي واجبًا شرعيًا لا ينفك عنه أحد من الناس، إما على وجه العينية أو على وجه الكفائية، فالعمل السياسي ليس سنة ولا نافلة ولا تطوعًا، بل فريضة تتأسس على مفهوم الاستخلاف الذي هو مصدر الالتزامات الإيجابية والسلبية التي تقع على عاتق المسلم؛ حيث يجب عليه النهوض بأعباء هذه الخلافة حتى يتم له صوغ الحياة الإنسانية على عين هذه الشريعة إعلاء لكلمة الله في الأرض وإخلاصًا لله تعالى في العبودية.

ثالثًا: درجة "الديناميكية" العالية التي يتمتع بها المفهوم، حيث إن الواجبات الكفائية قد تصبح واجبات عينية كما في الجهاد "فإذا لم يحصل المقصود بالمكلف صار فرضًا عينيًا على كل مكلف"، وهو ما يميزه عن مفهوم إن الأحكام الشرعية قد تتغير درجاتها عند الضرورة، فيصبح الحرام واجبًا، كما في هجرة الدور بأبعاده "الستاتيكية"، بل المرأة بمفردها من دار الكفر؛ وبذا يدخل الواقع مع المصلحة الشرعية في تحديد درجة الحكم وفق الفتوى الشرعية[1].

فالعمل السياسي هو من اوضح آليات وظيفة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واوسع القنوات للقيام بها فوجبه من وجوبها لان الفرد العامل يستطيع من خلال موقعه الاداري اصلاح الكثير من الفساد والانحراف وقضاء حوائج المؤمنين وحل مشاكلهم ورد الحقوق إلى اهلها واقامة العدل في الرعية وهذه الاعمال

(1) المرجع نفسه.

هـي المصاديق الرئيسية لهذه الوظيفة الالهية ولا تتحقق بمعناها الواسع الا من خلال التصدي لادارة شؤون الامة. وكثيراً ما ننتقد وجود الفساد الاداري واختلاس اموال الامة والانانية والفئوية والطائفية وعدم الاكتراث بمطالب الشعب ومعاملتهم بالقسوة والبطش والظلم ولا نعلم اننا احد الاسباب التي ادت إلى هـذه النتيجة وترك الساحة لاولئك العابثين بمقدرات الأمة فهذا تقصير غير مغتفر واذا كان له عذر في الزمان الماضي فليس له عذر اليوم.

يعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من اعظم الواجبات وأجلها وأفضلها، ولقد دل على وجوبه الكتاب والسنة[1].

ولـذلك فـان هـذا الوجـوب مـن الواجبـات الـتي لا يمكـن للأمـة أوالافـراد التعـرف فيهـا بـالاداء أو الـترك، وليس مـن الاحكـام الـتي يستحسن القيام بها لما فيها من خير وبركة وثواب ، بل هو من اعظم الفروض الشرعية التي يتعين على الكافة القيام به ولا يجوز التخلي عنه او التهاون فيـه[2] فالعمـل السياسـي هـو جـزء لا يتجـزا مـن مبـدا الامـر بالمعروف والنهي عن المنكر

2) ان يوسف عليه السلام طلب الإمارة في قوله تعالى :**"قال اجعلني على خزائن الارض "[3].**

---

(1) خالد بن عثمان، الامر بالمعروف والنهي عن المنكر : اصوله وضوابطه وآدابه. لندن: المنتدى الاسلامي، 1995، ص ص100-101.

(2) عبد الله جاب الله، شرعية العمل السياسي. الجزائر: دار المعرفة، 2002، ص138.

(3) سورة يوسف الآية 55.

قال الاستاذ : الامام محمد الطاهر بن عاشور:" وهذه الاية اصل لوجوب عرض المرء نفسه لولاية عمل من امور الامة اذا علم انه لا يصلح له غيره لان ذلك من النصح للامة ، وخاصة اذا لم يكن ممن يتهم على ايثار على ايثار منفعة على مصلحة الامة[1].

ويستدلون بقول ابن تيمية في هاته المسالة فهو يقول في الفتاوي :

"ومعلوم انه مع كفرهم لابد ان يكون لهم عادة وسنة في قبض الاموال وصرفها على حاشية الملك واهل بيته وجنده ورعيته ، ولا تكون تلك جارية على سنة الانبياء وعدلهم ، ولم يكن يوسف يمكنه ان يفعل كل مايريد وهو ما يراه من دين الله فان القوم لم يستجيبوا له ،لكن فعل الممكن من العدل والاحسان ، ونال بالسلطان من اكرام المؤمنين من اهل بيته مالم يكن يمكن ان يناله بدون ذلك ، وهذا كله داخل في قوله : "فاتقوا الله ما استطعتم "[2].

وضف الى ذلك وضوح طلب يوسف عليه السلام فان العديد من المفسرين قد تكلموا في هاته القضية ومنهم على سبيل المثال لا على سبيل الحصر :

قال القرطبي –رحمه الله- :(قال بعض اهل العلم: في هذه الآية ما يبيح للرجل الفاضل ان يعمل للرجل الفاجر، والسلطان الكافر ، بشرط أن يعلم انه يفوض.اليه في فعل لا يعارضه فيه

---

(1) محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحريروالتنوير. تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، ج6، 1997، ص9.

(2) احمد بن تيمية، محموع فتاوي شيخ الاسلام. مكة المكرمة: مطبعة الحكومة ج20، 1979، ص ص56-57.

1- فيصلح منه ما شاء؛ واما اذا كان عمله بحسب اختيار الفاجر وشهواته وفجوره فلا يجوز ذلك[1].

2- قال الالوسي –رحمه الله- : وفيه دليل على جواز مدح الانسان نفسه بالحق اذا جهل امره، وجواز طلب الولاية اذا كان الطالب ممن يقدر على اقامة العدل واجراء احكام الشريعة وان كان من يد الجائر او الكافر، وربما يجب عليه الطلب اذا توقف على ولاية واجب مثلا وكان متعينا لذلك[2].

وقال الشوكاني- رحمه الله- (وقد استدل بهذه الآية على انه يجوز تولي الاعمال من جهة السلطان الجائر ، بل الكافر لمن وثق من نفسه بالقيام بالحق)[3].

3) وجوب الدعوة الى الله:

ان الدعوة الى الله واجبة وهي وظيفة جميع الرسل، ومن اجلها بعثوا ،واذا تبين ان الدعوة إلى الله واجب على كل مسلم ، فان هذا الواجب يتحدد بقدر حال الداعي وقدرته ، لان القدرة هي مناط الوجوب وقدره ، فمن لا يقدر لا يجب عليه ، ومن يقدر الجاهل، ويجب على ذي

---

(1) محمد القرطبي، الجامع لاحكام القران. القاهرة: مكتبة الصفا،ج5 ،2005، ص183.

(2) محمود الالوسي، روح المعاني في تفسير القران العظيم والسبع المثاني. القاهرة: المكتبة التوفيقية، ج7، (د.س.ن)، ص364.

(3) محمد الشوكاني، فتح القدير. القاهرة: دار الحديث، ج3، 1992، ص45.

السلطان ما لا يجب على الجاهل ،ويجب على ذي السلطان ملا يجب على غيره من آحاد المسلمين[1].

4) عدم جواز فصل الدين عن السياسة :

مسالة فصل الدين عن السياسة ترجع الى مسالة (وجوب نصب الإمام)المعدودة من المسائل الكلامية ووجوب الإمامة في اصطلاح علماء الاسلام يعني مباشرة وتلقائيا انه لابد من تحكيم شرع الله تعالى[2].

5) وجوب معرفة الامة لمن تولي أمرها واختيارها للأصلح:

ان القول بعدم جواز العمل السياسي والأخذ براي المعارضين له يعني فتح المجال أمام غير المسلمين باقتحام المجال السياسي ، فيصبح من هب ودب يدعي تمثيل الامة وصيانة كرامتها ولذلك فعلى الأمة اختيار الأصلح فالأصلح للعمل السياسي لاستخلاص الحكم من أيدي الضعفاء ، والخونة ليوضع في أيدي الأقوياء الأمناء[3]، ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ سورة الحج.

6) حق الامة في اختيار حاكمها في الإسلام بمافيه النواب :

ان اختيار الحاكم في الإسلام حق من حقوق الأمة ، كفله له الإسلام فلا ينبغي أن تفوظ فيه او تتنازل عنه ما استطاعت الى ذلك

---

(1) عبد الكريم زيدان، اصول الدعوة. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط9، 2001، ص319.

(2) مصطفى حلمي . الاسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية ، القاهرة: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 2006، ص 95.

(3) يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ص16.

سبيلا ويمكن الجمع بين قول من يقول باختيار من تمثيل الامة عن طريق اهل الحل والعقد ، وبين من يرون الاختيار المباشر عن طريق الامة ن وذلك ان يتم الترشيح الأولي عن طريق اهل الحل والعقد الذين يستطعون انزال الناس منازلهم ، ثم يعرض هذا الترشح على الأمة لتختار من هذه الترشيح ماتريد[1].

7) صعوبة عودة البيعة وتطبيق الديمقراطية المباشرة في العصر الحديث:

لا يمكن القول بان الديمقراطية المباشرة يصلح للتطبيق في العصر الحديث ، وهذا برغم عديد المزايا التي تنسب الى الديمقراطية المباشرة ، وخاصة في تطبيقها في المدن اليونانية القديمة ، وبعض المقاطعات السويسرية في الوقت الحاضر التي تتميز بقلة سكانها وبساطة مشاكلها ، فانها لا تصلح للتطبيق في الدول المعاصرة ذات الكثافة السكانية المرتفعة والمساحات الاقليمية الشاسعة ، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعقمة[2].

ويرى الأستاذ روجر تبيب[*] (roger tebib) أننا نشهد فكر إسلامي معاصر، وسوف نشهد أيضا الانضمام إلى النظام الديمقراطي مع قيمه الجديدة معنى المجتمع، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، وحرية الفكر والتعبير- التخلي عن النماذج النمطية التي عفا عليها الزمن

---

(1) احمد جاد في مؤلف: ابو الحسن الماوردي، الاحكام السلطانية. القاهرة: دار الحديث، 2006، ص21.

(2) عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية : دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الاسلامي والاوروبي. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، (د.س.ن)، ص208.

(*) روجر Tebib أستاذ جامعي -علم الإجتماع -ريس "فرنسا".

والدارسين[1].

لاشك ان تطبيق نظام البيعة الإسلامية كما ساد ايام الخلفاء الراشدين لاختيار رئيس الدولة قد أصبح من الأمور الصعبة حتى على مستوى كل دولة ودويلة من تلك التي انقسم إليها العالم الإسلامي في القرن العشرين[2].

وكما انه بسبب هذا النهي عنى سؤال الامارة قد خصص الامام النووي(رحمه الله) في كتابه رياض الصالحين" Les jardins des vertueux" بابا سماه: باب النهي عن سؤال الامارة، واختيار ترك الولايات اذا لم يتعين عليه او تدع حاجة اليه

وذكر تحته قول الله تعالى :"**تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا والعاقبة للمتقين** " (القصص:83)؛ وأورد أربعة احاديث للرسول صلى الله عليه وسلم ، تدل على ذلك وبدأ بحديث عبد الرحمان ابن سمرة وهذا الباب تحت رقم 81 [3].

---

(1) Roger Tebib..la pensée politique musulmane contemporaine .p 90 obtenu du : www.Strategicsinte rnational.com le 28/04/2010.

(2) عبد الغني بسيوني عبد الله، مرجع سابق، ص16

(3) Abn Zakariyya.yakariya An-Nawawi..les jardins des vertuex. (trad par : harkat ahmed) .beyrouth : dar elfikr, 2004, p348.

ثانيا أدلة المعارضين والمعاندين للعمل السياسي :

يقوم أصحاب هذا الرأي الذي يمنع الاسلامين من العمل السياسي ودخول البرلمان : على أدلة ومرتكزات نسوقها كالتالي :

1. يقوم العمل السياسي على وجود أحزاب تنافس فيما بينها للوصول إلى السلطة وهاته الأحزاب تؤدي إلى تشتيت الأمة ويقول العلامة محمد العثمين :"فأما لا أرى التكتل الديني ، والتحزب الديني ، ورأى انه يجب محو هذه الأحزاب وان تكون كما كان الصحابة رضي الله عنهم امة واحدة ... وكذلك فاني احذر من التحزب، ورأى أن هؤلاء الذين يقولون : هؤلاء تبليغيون ، هؤلاء اخوانيون وهؤلاء سلفيون، وهؤلاء اصطلاحيون ..وما أشبه ذلك، أرى أنه يجب أن يجتمع بعضهم إلى بعض وان يتدارسوا الأمر، وان يخرجوا بفكر واحد [1].

2. إن العمل السياسي أصلا يقوم على الحرص على المسؤولية وطلبها ، ولاختلاف في ان طلب المسؤولية هو أمر غير جائز رعا لأنه يدخل في باب الإمارة المضي عنها شرعا ، بدليل حديث الرسول صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن سمرة رضي الله عنه: " لا تسال الإمارة ،......"[2].

---

(1) صلاح الدين محمود، فتاوي معاصرة . مصر: دار الغد الجديد، 2005، ص374.

(2) محمد فؤاد عبد الباقي، صحيح البخاري. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2004، ص773.

3. العمل السياسي يؤدي الى العمل الدموي :

هذه هي حال المغالين في العمل السياسي والدموي، أما في العلم فلا يكادون يعرفون منه سوى رصد حركات الأمراء والرؤساء وحفظ أخطائهم كما يحفظون أسماء أبنائهم ، والعمل السياسي غالبا ما ينتهي بأصحابه إلى الدماء ؛لما فيه من الدواهي الغائلة ، والسموم القاتلة، كما قيل :"كم من دم ، سفكه فم " وهاهم قد قضوا أعمارهم مع الإصدارات السياسية ،فلم يضفروا من السلطة بقلم ظفر ولا حازوا من الإصلاح بطائف نصر[1].

4- العمل السياسي يؤدي إلى الإقرار بحق العلمانيين والشيوعيين :

ان المشاركة السياسية تعني إقرار حرية الرأي في المجتمع بحيث يحق لكل جماعة ان تعبر عن رأيها وتدعوا له دون ضغط تقييد.كما أن قبول الإسلاميين او بالتعددية السياسية يعني بالضرورة إقرارهم بحق العلمانيين والشيوعيين والليبراليين في الوجود على الساحة السياسية ، وفي حقهم في التنافس للوصول إلى مقاعد البرلمان ، هذا الإقرار يتناقض دعوتهم بدرء مفاسد الشيوعيين والعلمانيين وغيرهم، لان الإسلاميين بقبلوهم لهذه التعددية السياسية كأنهم وافقوا على وجود مثل تلك الجماعات، وعلى شرعية عملها في الساحة السياسية[2].

---

(1) عبد المالك رمضاني ." لماذا لايلجا اهل السنة في اصلاحهم الى الحل السياسي والحل الدموي ؟"، الاصلاح، العدد الخامس، الجزائر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع .اكتوبر 2007،ص40.

(2) محمد احمد على مفتي، نقص الجذور الديمقراطية الغربية . الرياض : مكتبة المنتدى ،2001 ص 103.

5- يضم البرلمان نوابا يتطاولون على آيات الله ويستهزؤون بها:

يقول تعالى في سورة النساء :" وقد نزل عليكم في الكتاب إن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها ،فلا تقعدوا معهم حتى في حديث غيره انك اذا مثلهم إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا "[1].

ووجه الدلالة من الآية : إن البرلمان يضم في عضويته نوابا يتطاولون على آيات الله ويستهزؤون بها ، بسبب اختلاف ثقافتهم وانتماءاتهم الحزبية المتعددة ، كالحزب اليساري او الشيوعي والقومي الى غير ذلك.ودخول المسلم الى البرلمان واكتساب عضويته ، سيجعله نائبا مثل أولئك يجلس معهم تحت فيصدق معهم تحت قبته فيصدق فيه قول الله تعالى : " **إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ (140)**"[2].

6- في المشاركة السياسية تجاوزات على الحكام:

إذ إن مشاركة الاسلامين في الحكم دون أن يتمكنوا من إحداث تغيرات جوهرية ، فيه من المفاسد ما فيه من كتم الحقيقة والتجاوزات.

من المفاسد التي تترتب على المشاركة أن بعض الحكام قد يتخذون من يستوزرهم من المسلمين الصالحين زينة يحلون بها حكمهم ، ويدلسون بذلك على السذج والعوام ،فيقولون لو كان على الباطل لما قبل فلان مشاركتنا في الحكم،ويزداد الطين بلة عندما يمررون من

---

(1) الآية 140 من سورة النساء.

(2) علي محمد الصلابي .تبصير المؤمنين ب: فقه النصر والتمكين في القرآن الكريم . المنصورة : مكتبة الإيمان .(د.ي.ن) ،ص90.

خلال الوزير المسلم القوانين الجائرة الظالمة وبعد أن يحققوا من ورائه أهدافهم ينبذونه نبذة النواة[1].

7- تعرض العضو للقسم على احترام الدستور الوضعي :

يقال أن كل من وصل إلى الحكم عن طريق العمل السياسي يجب عليه أن يقسم على احترام القوانين التي تخالف الشريعة ، وتعرض العضو إلى القسم على احترام الدستور وهو من وضع البشر وفيه الكثير مما يتعارض مع شرع الله سبحانه ، كما فيه التلبيس على الأمة بإضفاء الشرعية على مالا شرعية له ، ودفعها للاعتقاد بان فيه الخير لها في الدنيا والآخرة ما لا يوجد في غيره[2].

لقد بلغ النقاش العام حول شرعية العمل السياسي حدة كبيرة بين النموذج الرافض للعمل السياسي والمحرم له وبين النموذج المقر بشرعية العمل السياسي والداعي إلى الانخراط فيه ويظهر في النهاية أنه ليست هناك

اختلافات كبيرة وأن الاختلافات بين الجماعتين يوجد مثلها وأكثر منها داخل الجماعة الواحدة، فالجدل السياسي كان أصلا حول مغبة الدخول وآثاره على الحركة الإسلامية ، وظهر أن الاختلافات ليست عميقة ولا جوهرية ولا عقدية وأنها ترجع إلى التدبير والاجتهاد والتقدير السياسي الذي يجب أن يكون شوريا وآنيا.

---

(1) عبد الله جاب الله، مرجع سابق، ص206.

(2) المرجع نفسه

المبحث الثاني
لمحة تاريخية
عن نشوء الحركة الإسلامية

وفيه:

المطلب الأول : سقوط الخلافة ونشأة الحركة الإسلامية

المطلب الثاني : أهم الحركات الإسلامية التي ظهرت في الشرق الأوسط

المطلب الثالث : الحركة الإسلامية بين السياسة والإصلاح.

المطلب الأول
سقوط الخلافة ونشأة الحركة الإسلامية

إن الملاحظ والمتسائل لواقع الأمة الإسلامية يلاحظ انه واقع متجه إلى نوع من الوهن والضعف الذي استشرى في جسم الدولة الإسلامية؛ وحقيقة أن هذا الوضع المرير الذي تعيشه البلدان الإسلامية هو نتاج وخلاصة لحقبة زمنية غابرة ، وهي سقوط الدولة العثمانية المسلمة .

إن هذه الهزيمة هي افضع هزيمة للمسلمين ، فاقت كل الهزائم التي لحقت بالمسلمين طيلة أربعة عشر قرنا من الزمان ، هزيمة بالغة نكراء آلت إلى أوخم عاقبة وأفدح خسران ألم بالمسلمين طيلة تاريخهم المجيد الحافل ، وذلك في الإعلان الغاشم المشئوم الذي أذاعه ...

مصطفى كمال مناطا شامخا لوحدة المسلمين واجتماع شملهم[1]. وبعد هذه الفاجعة الأليمة حاول من حاول من ذوي الهمم العالية والأقلام الصادقة استنهاض عزائم الأمة ومجدها التليد لتنشأ بعدها ما يسمى الحركات الإسلامية لاسترجاع هذا المجد الضائع.

فلقد تمخض عن انهيار الدولة العثمانية ،وإجهاز مصطفى كمال- أتاتورك – على مؤسسة الخلافة في عام 1924، وبداية الدخول في مرحلة العلمانية الراديكالية لتركيا الجديدة، بعد أن تم الفصل بين السلطتين الدينية والفعلية وتم تقليص دور الخليفة الروحي للمسلمين المتمثل في الأمير عبد المجيد، المعين من قبل "الجمعية الوطنية " لتركيا الجديدة ، نشأة الحركة الإسلامية المعاصرة ،التي قام رهانها على بناء دولة إسلامية جديدة ، تستعيد وبشروط مختلفة النسق الشرعي للخلافة الإسلامية[2].

وتتفق أغلب الدراسات التاريخية على أن نشأة الحركة الإسلامية كان بمثابة رد فعل لسقوط دولة الخلافة العثمانية عام 1924 ، فضلاً عن المحافظة على الهوية الإسلامية؛ إلا أنه كانت توجد محاولات لنهضة المسلمين قبل سقوط الدولة العثمانية.. أما بعد سقوط الخلافة فكانت الفاجعة أكبر، وإن كانت الدولة العثمانية قد سقطت في حقيقة الأمر في آخر أيامها، لأنها بعد الانقلاب على عبد الحميد أصبحت لا تحكم؛

---

(1) أمير عبد العزيز .الوجيز في تاريخ الإسلام والمسلمين .بيروت :دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع .2003،ص897.

(2) الربيع جصاص، " الحركات الإسلامية والتنظير الثقافي في المجتمع الجزائري " أطروحة دكتوراه ،) قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة ،2007) ،ص245.

حيث كان الذي يحكم هو الاتحاد والترقي، وهي منظمة ماسونية متعصبة، فيما كان السلطان مجرد شكل. فسقوط الخلافة في عام 1923 كان مجرد إعلان عن سقوط حدث قبله، إلا أن المسلمين كانوا يرون بالفعل أن بقاء الخلافة على ما هي عليه كان أفضل من مجيء الاستعمار البريطاني أو الفرنسي، وبالتالي ومع سقوط هذه الخلافة وعقد مؤتمرات حولها في القدس، ورفع شعارات الجامعة الإسلامية في الهند، وعدم وجود خلافة تجمع المسلمين - ولو شكليًا -، كان بلا شك أحد أسباب ظهور الحركة الإسلامية؛ وحتى نتمكن من فهم خلفيات نشأة الحركة الإسلامية المعاصرة ،والتي تدعو بالدرجة الأولى كما مر معنا إلى إعادة بناء نظام الخلافة، كان من الضروري التطرق إلى الأحوال التي تم فيها فصل الخلافة عن السلطة ثم تحول الخلافة إلى خلافة روحية ومن ثم إلغاؤها تماما.

ومما هو جدير بالذكر أن نعرف بمصطفى كمال الذي يطلق عليه أتاتورك[*]؛ ففي سنة 1881 ،ولد مصطفى كمال بمدينة سالونيك اليونانية ،التي كانت تحت سيادة الأتراك التي دامت حوالي خمسة قرون[1].

وسالونيك أكبر تجمعات يهودا لدونمة في الدولة العثمانية ، ولذلك رجح الكثير انه كان من يهود الدونمة ، نظرا لأفعاله الخسيسة ومحاربته الشديدة للإسلام.

(*) أي أبو الاتراك.

(1) بكير سعيد اعوشت .مرجع سابق ،ص 84.

وبـرزت شخصيته كرجل حـرب شـارك في العديـد مـن العمليـات الناجحة لصالح الدولة الإسلامية أبرزها انتصاره على الغـزاة اليونـانيين وفتحه أزمير واشترك كذلك في جمعيـة "الاتحـاد والترقـي" والـتي كـان فكرهـا السياسـي الـرئيس يـدور حـول الأفكـار والمفـاهيم الطورانيـة الخالصة. فالطورانية التي تشير إلى وطن الاتراك الأصلي ونسبة إلى جبل توران الواقع في المنطقة الشمالية الشرقية في إيران.

ولقد قامت جمعية الاتحاد والترقي على إثارة المشاعر القومية عنـد الأتراك ، تحت حلم الطورانية ،وقد نـادت بمفـاهيم جديـدة مثـل الـوطن والدسـتور والحريـة ، وكـانـت هـذه المفـاهيم ، غريبـة علـى العثمـانيين ، وقـد ضـمت في صـفوفها مجموعـة مـن الشـباب المـثقفين الأتـراك ، بالإضـافة إلى يهـود الدونمـة وكـانـت الغايـة منهـا الإطاحـة بحكـم عبـد الحميد الثاني[1].

وفي إطار هـذا المناخ الفكـري الذي شرحناه ظهر مصـطفى كمـال اتـاتورك كـزعيم ورائـد للمدرسـة العلمانيـة في العـالم الإسـلامي ، لقـد نظـر مـن خـلال الحضـارة الاروبيـة ومنظورهـا إلى مشـاكل الخلافـة العثمانيـة وقـام بالفصـل بـين الـدين والدولـة متـأثرا **بالنهضـة الأوروبيـة** Renaissance Européenne ورجالاتها[2].

وهـكـذا قـد أصـبح شخصـية بـارزة ومهابـة خاصـة إذا علمنـا أن مصطفى كمال اتاتورك اعتمد على الديكتاتورية في فرض أرائـه ففـي

---

(1) بكير سعيد اعوشت .مرجع سابق ،ص 84.

(2) على محمد محمد الصلابي .الدولة العثمانية : عوامل النهوض وأسباب السقوط . القاهرة :دار الفجر للتراث .2004 ، ص534.

سنة 1924م ، افتتح الجمعية الوطنية في أنقرة بخطاب دعا فيه إلى إلغاء الخلافة[1]. ، وهكذا ألغيت الخلافة وكانت النقطة التي أدت في الوقت نفسه إلى استفزاز ضمير الآمة من الخطر الدائم التي ستواجهه مستقبلا[2].

فالحركات الإصلاحية غالبا ما تنشا على يد رجال مخلصين فتنسب إليهم ، وقد تصبح مسماة بأسمائهم وعند التدبر تبين أن هؤلاء الرجال الباعثين لحركات الإصلاح ليسوا إلا أفراد هيأهم القدر ليجري الإصلاح على أيديهم، وإلا فان الأسباب الحقيقية لنشوء الحركات الإصلاحية تضرب بجذورها في عمق المجتمع الإسلامي وتفاعلاته ؛ذلك أن مظاهر الفساد والانحراف حينما تفشو في الأمة فأنها تكون عامل إيقاظ لضميرها الجمعي[3].

إن ظهور الحركات الاسلاميه فى الشرق الأوسط والذى يرجع لعده أسباب أهمها ويمكن تلخيص أهم الدوافع وجملة الأسباب التي أدت إلى نشوء الحركة الإسلامية كالتالي :

1) سقوط الخلافة العثمانية عام 1924م ولكن النظرة الموضوعية الى الظروف التي نشأت فيها الحركات الاسلامية المعاصرة في الشمال الافريقي وشبه القارة الهندية تدل على غير ذلك . فإذا اعتبرنا أن

---

(1) بكير سعيد اعوشت. مرجع سابق. ص84

(2) المرجع نفسه، ص85.

عمر النجار، عبد المجيد.مشاريع الاشهاد الحضاري .بيروت :دار الغرب الإسلامي .1999، ص17

(3) بكير سعيد اعوشت، نفس المرجع السابق، ص85.

الحركة الاسلامية ورثت حركة الوعي الاسلامي التي اثارتها الحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية أو حركات الوعي الاسلامي في نهاية القرن التاسع عشر في الشمال الافريقي فأن هذا الوعي سبق سقوط الخلافة وربما كان ردة فعل لتدهورها وحالة الفساد التي اعترتها . وقد كان منقلباً عليها من جانب آخر وربما التقى بصورة ما مع حركة الوعي القومي التي لم تكن ترى في الخلافة العثمانية الا ضرباً من ضروب الاستعمار لا سيما في الجزيرة العربية والشام والعراق . ولعل الحافز الأكبر لظهور الحركات الاسلامية هو الاستعمار الأوربي والغزو الثقافي وقد كان قوام الحركة الوطنية التي واجهت الاستعمار من العناصر الاسلامية النشطة التي خرجت من عباءة الجماعات الصوفية[1].

2) الدوافع الكامنة في الدين الإسلامي نفسه.

3) القضية الفلسطينية والحكومات العربية:

فبعد فشل القوات القومية العربية في ارجاع القدس الشريف الى حضيرة المسلمين, وبعد انهزام هذه القوات في المعارك التي خاضتها ضد اسرائيل توالت اعترافات بعض الانظمة العربية بالدولة العبرية, ما ادى الى انبثاق حركات اسلامية رافضة لتوجه الحكومات العربية. فهكذا ساهمت القضية الفلسطينية في ظهور وتطور العديد من التنظيمات الاسلامية التي ترفض السياسة التي تتعامل بها حكوماتهم مع فلسطين

---

(1) سليمان صديق علي، "تعليق على كتاب:الإسلام والدولة القطرية" متحصل عليه من:.www alraed-sd.com يوم:2010/04/29.

قبل ان تتجح التورة الايرانية لتنقل بذلك الحركة الاسلامية من موقف" معارضة السلطة "الحاكمة الى موقف "المطالبة بالسلطة "[1].

4) الأوضاع الإجتماعية، وبالتحديد الحرمان بمعناه المادي والمعنوي، أي من الملكية والحقوق والسلطة و الرموز؛ وتعاني الحرمان أساسا الفئات الإجتماعية الدنيا ؛ و يرجعها بعض السوسيولوجيين إلى إنسداد آفاق الإندماج في مجتمع النخبة، فالشباب المتعلم لم تمكنه شهاداته ومعارفه من الصعود الإجتماعي،ولم تعد هذه المجتمعات قادرة على استيعاب شبابها وتأطيرهم في الحياة العامة ،لذلك يقود التهميش إلى وقوع هذه الفئات مصيدة التطرف والرفض[2].

5) أهم الأسباب السياسية التي تفسر النمو المتزايد والطلب على الإسلام إخفاق الإيدلوجية القومية العربية، هذا الإخفاق الذي تأكد في هزيمة العرب سنة 1967، ومرافقها من اهتزاز أفكار القومية العربية ونظمها وعقائدها.

6) تذهب هذه الفرضية بعيدا في تحليلها لأسباب نشوء وتنامي الحركات الإسلامية لتضعها -الأسباب- على أرضية الفكر الإسلامي نفسه، وترى أصل المسألة كأمن في طبيعة البنية العقلية العربية الإسلامية.

---

(1) شعيب لمكدد "نشاة الحركة الاسلامية:في الاسباب العامة1/2 "متحصل عليه من: http ://choaibpo-maktoobblog.com يوم: 2010/04/29.

(2) محمد سبيلا " المقاربات الفكرية والسياسية والنفسية لظاهرة التطرف الديني في العالم العربي". الحياة . مارس 1992 . ص19.

أما البعض الآخر فيركز في إطار هذه الفرضية على استمرار وجود البنية القديمة التقليدية التي أصبحت في الزمن الغابر، ويحلل الطرف الثاني في هذه الفرضية- الظروف الموضوعية التي أعاقت عملية التحديث وأضعفت مسيرة العلمنة"Sécularisation" في المجتمعات العربية والاجتماعية، في هذه الحالة فإن المسؤولية تقع على عاتق مناهج التربية والبرامج التعليمية الدينية وغير الدينية التي تعتمدها السلطات السياسية. ويركز البعض الآخر على البنية الخاصة التي تميز الثقافة العربية الإسلامية أي غياب التوجهات العقلانية وسيطرة "الروح البيانية" أو الخطابية عليها منذ تأسيسها وتتغذى الأفكار الأكثر انتشارا حول استمرار الروح التقليدية من المقارنة بين الثقافة والعقلية الحديثين عموما والثقافة والعقلية القديمين أيضا من هذا المنظور يبدو التقدم التي تشهده الحركة الإسلامية وكانه تعبير طبيعي عن تخلف الثقافة العربية نفسها ورفضها القاطع الانصياع لقانون التطور التاريخي وتمسكها ببنياتها التقليدية[1].

7) يرى أيمن السيد عبد الوهاب أن محتوى الحركة الإسلامية بين الأقطار العربية- رغم تفاوته النسبي- يشير إلى أن الجذور المصرية الإخوانية قد شكلت دورا هاما في نشأة الحركات الإسلامية الجديدة في السودان وتونس والجزائر، وإن كانت قد انسلخت عن

---

(1) ادريس لكريني " الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية في البلدان العربية " متحصل عليه من: http:// disslagrin. maktoobblog.com يوم:2010/04/29.

المفهوم الإخواني التقليدي من خلال منهج خاص[1].. وقد نشأت حركة الإخوان المسلمين في مصر في 1925 نتيجة إلغاء الخلافة العثمانية (الإسلامية) في مارس 1924، من قبل كمال أتاتورك وإعلان العلمانية في تركيا، منع تدريس الدين في المدارس الحكومية، إغلاق المحاك الإسلامية ومنع إرتداء الحجاب على النساء، تعويض الحروف العربية بالحروف اللاتينية ومنع استعمال اللغة العربية وحتى المناداة للصلاة باللغة العربية[2]. ويمكن القول ختاما أن نشأة الحركة الإسلامية كانت نتيجة معالجة الفجوة بين العلمانية الواقية والإسلامية النظرية، أوما يصطلح عليه بجدلية الخطاب الإسلامي بين التبرير والتدبير لدى الحكومات والأنظمة في العالم العربي.

المطلب الثاني

أهم الحركات الإسلامية التي ظهرت في الشرق الأوسط

بعد تلك اللمحة العامة التي أوردناها في المباحث السابقة عن الحركات الإسلامية، من حيث مفهومها وتصنيفاتها والجدال حول شرعية أو عدم شرعية العمل السياسي، صنف إلى ذلك أهم أسباب ودواعي نشوؤها، فانه بجدر بنا في هذا الفصل أن نعالج هم الحركات الإسلامية التي ظهرت في الشرق الأوسط؛ كما إن الملاحظ أو الدارس للحركات الإسلامية يواجه عقبة صعوبة تميز وتصنيف الحركات الإسلامية بعضها من بعض، غير انه وبعد إلقاء نظرة متباينة ونوعا ما

---

(1) السيد عبد الوهاب أيمن، " حركات الإسلام السياسي ونمط جديد في التفاعلات العربية ". السياسية الدولية، العدد133، سنة 1993، ص88.

(2) Nourddine Afaya . L'Occident Dans L'imaginaires Arabo-Musulman . Les éditions Toubkal, 1997, p58.

شاملة تكون عبارة عن مسح ولو جزئي يتبين أن كل هاته الحركات الإسلامية التي هي في الساعة اليوم لا تكاد تخرج عن إحدى الحركات الثلاث الرئيسية التالية :

1- الحركات الإسلامية الوهابية (السلفية).

2 - الحركات الإخوانية.

3 - الحركات الإصلاحية التحررية.

أولا: الحركات الوهابية (السلفية):

غالبا ما تطلق هاته التسمية على الحركات التي تتبنى نهج وخطى وأفكار "الشيخ بن عبد الوهاب"(*) منشئ هاته الحركة .

تعتبر الحركة الوهابية اول حركة إحياء ديني ، تقوم في الجزيرة العربية ، وهي حركة ذات اتجاه سلفي ، تتسب الى الإمام "محمد بن عبد الوهاب" الذي تحالف مع الأمير "محمد بن سعود" حاكم الدرعية " لأجل توحيد القبائل المتناحرة في أطار "دولة إسلامية " مركزية ، تقوم على "المذهب السلفي "[1].

لقد كان الشيخ محمد بن عبد الوهاب حنبلي المذهب في دراسة ، لكنه لم يكن يلتزم ذلك في فتواه إذا تبين فيما يخالفه ،ولذلك فان دعوته تميزت بمعرفة الدليل من الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح .

ولقد شاء الله ان يكتب القبول لهاته الدعوة ، وامتد نفوذ الحركة الوهابية على معظم الجزيرة العربية وشعوب بريطانيا بخطورة

(*) هو محمد بن عبد الوهاب المشرقي التميمي ،المولود سنة (1115هـ-1703 م) ببلدة العينية والمتوفى سنة (1206 هـ-1704 م).

(1) عبد الكريم جصاص، مرجع سابق، ص190.

هذا النفوذ على مصالحها ولقد أصبحت الدولة السعودية الأولى يمتد نفوذها على الخليج العربي والبحر الأحمر في خضم هذه الأحداث والنجاحات الباهرة للحركة الوهابية لم يسع آنذاك الاروبين إلا أن يدبروا المؤامرات ضد حركة الشيخ بالنظر إلى النتائج المتوقعة التي قد يصل إليها الشيخ لو استمرت الدولة السعودية الأولى ،وان هذا الاحتمال قد يؤدي إلى تبديد آمالهم ومخططاتهم في الشرق عموما ، ولذلك عمدوا إلى تدمير الدولة.

فسلكوا عدة مسالك للقضاء على هذه الدعوة ، ونفوذها عبر كل الوسائل و هذا بالاستعانة ببعض الدراويش والخونة كالتالي :

أولا : محاولة لتأليب الرأي العام داخل ديار الإسلام منذ دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وهكذا ...كل المعادين للدعوة منذ عصر صدر الإسلام الأول حتى مع الرسول صلى الله عليه وسلم، وأشاع الانجليز والفرنسيين وأعداء الإسلام الفتاوى التي استصدروها من علماء السوء بفساد ما يدعو إليه إتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب .

ثانيا : الدس والوقيعة بين حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وقيادة الدولة العثمانية، وإنها تهدف إلى الاستقلال بجزيرة العرب والانفصال عن الخلافة العثمانية، ولم ينتبه سلفات المسلمين إلى خطورة تصديق هذا الخبر المدسوس على حركة إسلامية[1]، صادقة وتجاوب مع اقتراحات الأعداء بوجوب القضاء عليها وكانت هاته الدسيسة إحدى أسباب سقوط الدولة العثمانية .

---

(1) على محمد الصلابي، مرجع سابق، ص419.

لقد تركت هذه الدعوة بصمتها وآثارها على حركات الإصلاح التي قامت في العالم الإسلامي بطرق مباشرة أو غير مباشرة .

ويتضح مما سبق أن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية هي حركة إسلامية سياسية تدعو إلى الرجوع إلى العقيدة الإسلامية المرتكزة على التوحيد الخالص والتمسك بهدي السلف الصالح والاعتماد على الكتاب والسنة ، وبذلك فهي الدعوة الإصلاحية الوحيدة في العصر الحديث التي استطاعت أن تؤسس دولة تحكم بالإسلام[1].

ثانيا: الحركات الاخوانية :

تعتبر حركة الإخوان المسلمين كبرى الحركات الإسلامية المعاصرة، والتي تنادي بتطبيق الشريعة الإسلامية في واقع الحياة، وقد وقفت متصدية منذ نشأتها لسياسية فصل الدين عن الدولة مدافعة عن الشرف الإسلامي وخصوصياته.

حركة الإخوان المسلمين أسسها الشيخ الإمام حسن ألبنا (1324هـ/1368م- 1906م/1949م) ولد في إحدى قرى البحيرة بمصر ونشا نشأة دينية في أسرة تركت بصماتها واضحة على كل حياته.

بعد إكمال دراسته الجامعية في دار العلوم، عاد ألبنا إلى الإسماعيلية لبدء عمله كمعلم في مدرسة حكومية.ولقد بدا بعدها نشاطه الدعوي في أوساط المقاهي ابتداء لينتشر إلى باقي شرائح

(1) إبراهيم النجار وآخرون، مرجع سابق، ص198.

المجتمع وفي شهر ذي القعدة 1327 هـ/ابريل 1928م تم تأسيس النواة الأولى من الإخوان[1].

انتقل الإمام حسن ألبنا إلى القاهرة سنة 1932 للعمل هناك ، وانتقلت قيادة الحركة معه إليها ،فأصبحت القاهرة هي المركز الرئيس لتلك الحركة ،وتوسع بعدها نشاط الحركة وتكثفت الدروس والمحاضرات وانشئت التشكيلات الكشفية والرياضية ،وأقيمت المؤتمرات وانشئت الحركة كذلك مراكز التدريب رياضية وبدنية ،وامتد العمل إلى العمل السياسي وبحلول عام 1938 أصبحت الحركة كمنظمة مقبولة من العامة كحركة مجتمعية، تربوية، ثقافية وسياسية.

لقد أسهمت دعوة الحركة إسهاما عظيما في انبثاق الصحوة الإسلامية التي أيقظت النائمين وأثارت في المسلمين روح الغيرة والحماسة ولقد كانت في طليعة اهتماماتها تحرير فلسطين من طغيان الصهاينة الغاشم وشارك الإخوان في حرب فلسطين 1948 ، واغتيل الإمام حسن ألبنا سنة 1949 وكان لاستشهاده اثر سلبي فاعل على الحركة ولكنها مع ذلك واصلت وجودها ونشاطها .

لقد مرت حركة الإخوان بالعديد من التجارب ومراحل النجاح والفشل ، إلا أن زخمها مازال في ازدياد ، اخترقت الجماعة معظم شرائح المجتمع المصري والمجتمعات العربية الأخرى كما أن لديها فروعا

---

(1) الجهني مانع بن حماد، مرجع سابق، ص198.

في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك الدول الخليجية ، والجزائر ،الأردن وفلسطين ،لبنان وليبيا وموريتانيا ، السودان وسوريا[1].

إن جماعة الإخوان هي جماعة إسلامية، تصف نفسها بأنها "إصلاحية شاملة". تعتبر أكبر حركة معارضة سياسية في كثير من الدول العربية، خاصة في مصر، وسرعان ما انتشر فكر هذه الجماعة، فنشأت جماعات أخرى تحمل فكر الإخوان في العديد من الدول، ووصلت الآن إلى 72 دولة تضم كل الدول العربية ودولاً إسلامية وغير إسلامية في القارات الست.

طبقاً لمواثيق الجماعة فان "الاخوان المسلمين" يهدفون إلى إصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي من منظور إسلامي شامل في مصر وكذلك في الدول العربية التي يتواجد فيها الاخوان المسلمون مثل الأردن والكويت وفلسطين كما أن الجماعة لها دور في دعم عدد من الحركات الجهادية التي تعتبرها حركات مقاومة في العالمين العربي والإسلامي ضد كافة أنواع الاستعمار أو التدّخل الأجنبي، مثل حركة حماس في فلسطين، وحماس العراق في العراق وقوات الفجر في لبنان وتسعى الجماعة في سبيل الإصلاح الذي تنشده إلى تكوين الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، ثم الحكومة الإسلامية، فالدولة فأستاذية العالم وفقاً للأسس الحضارية للإسلام عن طريق منظورهم.

---

(1) احمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص132.

ثالثا:الحركات الإصلاحية التحريرية:

لا يمكننا في هذه العجالة الخاطفة أن نأتي في هاته الوريقات بلمحة مختصرة عن حركة أخرى التي تركت بصمات قوية وحاسمة في التاريخ الإسلامي المعاصر ونعني بهذا الحركة الإصلاحية التحريرية .

غير أن دراستنا لن تكون شاملة لأعلامها نظرا لكون هذا التحليل يحتاج إلى كتاب مستقل، ورغم هذا فنحن نجازف بإعطاء فكرة موجزة مبسطة حول أسسها الفكرية التي كانت شوكة حادة في المخططات الاستعمارية الهادفة إلى تذويب الشخصية الإسلامية .

ولذلك يحسن بنا أن نذكر حركتين رائدتين إصلاحيتين لان المقام لا يتسع لذكرها كلها.

I. الحركة الإصلاحية الأفغانية :

أسسها جمال الدين الأفغاني المولود سنة 1838 في سعد آباد بإحدى القرى الأفغانية القريبة من العاصمة كابول اما وفاته فكانت بالأستانة- استمبول في 09 مارس 1897[1].

يلاحظ على حركة الإصلاح الأفغانية، التي استندت إلى المرجعية الإسلامية نظراً إلى كون روادها وممثليها هم علماء وشيوخاً ورجال دين. وحيث كانت التيار الأكثر رفضاً للهزيمة، وفي الوقت ذاته الأكثر رفضاً للانضمام إلى الآخر. كان رواد الإصلاح أكثر انهماماً بمشروع النهضة وأكثر انهماماً بأسلمتها. ولكنها اتسمت ببعد النظر وشموليته. لاسيما إذا استحضرنا ملهم هذه الحركة، فيلسوف الشرق

---

(1) بكير سعيد اعوشت، مرجع سابق ، ص110.

جمال الدين الأفغاني، الذي وصفه، المستشرق الفرنسي المشهور إرنست رينان (Ernest Renan 1823 - 1892) بواحد من أساطين الحكمة الشرقيين[1] بما كان يتمتع به من عمق نظر وبعد مدى.

ولقد كان رجل امة وقد أكسبته أسفاره الكثيرة تبصرا بأحوال الأمة الإسلامية وكانت دعوته هي البذرة الأولى في غرس ودفع الحركات الوطنية التي ظهرت في مختلف البلاد الإسلامية ويقول المؤرخ الكبير عبد الرحمن الأفغاني في هذا الصدد :"ظل الشرق قرونا وأجيالا رازحا تحت نير الجمود الفكري والتأخر العلمي ، والاستبعاد السياسي، وبقي في سبات عميق ، إلى أن قيض الله له الحكيم الأفغاني .جمال الدين الأفغاني ،فنفخ فيه روح اليقظة والحياة ،وأهاب بالنفوس أن تنهض وتتحرك وبالعقول أن تستيقظ ، وبالأمم والجماعات أن تتطلع إلى الحرية ، فكانت رسالة إلى الشرق مبعث النهضة الحديثة "[2].

II. الجماعة الإسلامية في شبه القارة الهندية الباكستانية :

الجماعة الإسلامية في شبه القارة الهندية الباكستانية جماعة إسلامية معاصرة كرست جهودها في سبيل إقرار الشريعة الإسلامية وتطبيقها في حياة الناس والوقوف بحزم ضد جميع أشكال الاتجاهات العلمانية التي تحاول السيطرة على المنطقة.

أنشاها أبو الأعلى المودودي (193م1979م) هو أصولي باكستاني واحد من أكثر المفكرين الاسلامين تأثيرا في الحركات

(1) المرجع نفسه، ص111.

(2) محمد عمارة، جمال الدين الأفغاني المفترى عليه. القاهرة: دار الشروق، 1984، ص 45.

الإسلامية المتشددة وتيار الإسلام في القرن العشرين ، اثر المودودي في مفكرين كبار من أمثال سيد قطب خصوصا في تطوير مبدأي الحاكمية والجاهلية وأعداد كبيرة من المفكرين المتشددين[1].

تأسست الجماعة الإسلامية قبل ولادة باكستان عام 1941 على يد أبو الأعلى المودودي (1903-1979) ونشطت في شبه القارة الهندية باعتبارها حركة إصلاحية تستهدف "إصلاح المسلمين" أفرادا ومجتمعات، فضلا عن إصلاح نظام الحكم. ودعا مؤسسها المسلمين لحمل دعوة القرآن والتبشير بها في العالم.

واتخذت الجماعة صفتها الباكستانية بعد قيام دولة باكستان عام 1947 ، وأصبحت أكثر وضوحا في دعوتها للإصلاح السياسي، حيث دعا المودودي الدولة الوليدة (باكستان) لتبني تطبيق الشريعة الإسلامية وجعلها القانون الحاكم. وقد تصادمت الجماعة ورؤيتها هذه مع العديد من حكام باكستان وأحزابها من الذين يخالفون رؤية الجماعة أو يتناقضون معها.

ولقد تركت شخصية أبو الأعلى المودودي أثرا كبيرا على فكر الجماعة وتوجهاتها بل تجاوزت ذلك، حيث أصبح العديد من أفكاره جزءا من فكر وبرامج حركات إسلامية حول العالم، وتلاقت وتلاقحت مع أفكار مشابهة لشخصيات وحركات إسلامية في العالم العربي، وبخاصة فيما يتعلق بنظرية الحكم ومفهوم "حاكمية الشريعة" ومرجعيتها العامة في السياسة والاجتماع والاقتصاد، وهو ما أعطى

---

(1) احمد.الموصلي، مرجع سابق، ص404.

الجماعة قدرة على التواصل بكفاءة مع إسلاميي العالم العربي وبقية العالم الإسلامي[1].

وتمتاز الجماعة الإسلامية في باكستان ببعدها عن حكم العائلة حيث أعلن المودودي تخليه عن منصبه أميرا للجماعة في عام 1972 بداعي المرض، واختير ميان طفيل محمد أميرا للجماعة من بعده واستمر في منصبه حتى عام 1987، ثم خلفه قاضي حسين أحمد ولا يزال أميرا للجماعة حتى اليوم[2].

ويلاحظ أن الجماعة الإسلامية دخلت طورا جديدا في أدائها السياسي ابتداء من عام 1993 حيث دخلت الانتخابات التشريعية منفردة وأكثرت من نشاطاتها الشعبية العامة على نحو لافت، وهي التي كانت توصف عادة بالنخبوية وكان جل عملها في وسط طلاب الجامعات.

وتجدر الإشارة إلى أنه ينسب للجماعة بضعة آلاف من المدارس الدينية. وبدخولها مؤخرا من موقع القوي في تحالف إسلامي خالص، يحاول خصومها مقارنتها بحركة طالبان وهو ما تنفيه الجماعة مطلقا، فيما تنظر إليها أحزاب معارضة غير إسلامية على أنها رأس المعارضة الباكستانية في هذه المرحلة.

---

(1) شفيق شقير، " الجماعة الإسلامية الباكستانية أداء جديد وقيادة للمعارضة ". متحصل عليه من: www.aljazeera.net. يوم:2010/05/10.

(2) المرجع نفسه.

المطلب الثالث

الحركة الإسلامية بين السياسة والإصلاح

لا يختلف اثنان في كون الحديث عن الحركات الإسلامية ، يستدعي الحديث عن ماضي هاته الحركات والتي بدأ ت في اغلبها من الإصلاح أي أنها في الواقع هي وليدة ظروف معينة دعت إلى تكوينها ونشأتها –كما مر معنا- وفي البداية كانت عبارة عن حركات إصلاحية تدعو في أول الأمر إلى إصلاح المجتمعات.

إن الحركات الإسلامية المعاصرة ماهي إلا نتاج مجتمعي حتمي نتيجة الأوضاع الكارثية التي آلت إليها الشعوب الإسلامية؛ وهذا خلال حقب الاستعمار المظلمة ؛حيث رأت المجتمعات بداية في هاته الحركات والتي قلنا بداية أنها كانت إصلاحية دينية رأى فيها المخلص الوحيد لهاته المجتمعات من غيابات الظلمات والانحطاط الناتج عن الاستعمار .

هذا الواقع والتراكم والميراث التاريخي، تمخض عند ميلاد :"حركة الاسلام الاصلاحي "اهمها كما سبق الذكر الحركات الوهابية والحركات الاخوانية ...الخ والتي جعلت من الاصلاح منهجا لها في مواجهة موجة التخريب المجتمعي .

إن الخطوط الاولى لهاته الحركات في مشروعها المناهض للتغريب تتمثل اساس في :

1- اخراج المجتمع من دهاليز الجهل المفروضة بسبب الاستعمار

2- التجديد الروحي القائم على البعث الديني عن طريق فتح دور لعبادة وتصحيح العقائد .

3- محاولة الرجوع بالمجتمعات إلى عصر صدر الاسلام الاول ومحاربة البدع والخرافات .

4- وكانت هاته الحركات الاصلاحية تعتبر انذاك بمثابة الاسلام الشعبي فالاسلام الشعبي وان كان يعتمد على الالهام الصوفي في الاسلوب ويغلب عليه الطابع الريفي في اسسه الاجتماعية الا انه يعتبر عاملا رئيسيا في مقاومة الغزو الاستعماري[1].

ما من حركة إسلامية إصلاحية إلا وهي تهدف لتغيير الواقع الاجتماعي بدرجة أو بأخرى، غير أن جهود هذه الحركة وهي تشتبك مع مشاكل المجتمع وقضاياه تسييس بمختلف درجات التسييس وما ذلك إلا لغلبة العقل السياسي وهو ما يجعلنا نسأل هذه الأسئلة لماذا تضخم السياسي؟ هل المجتمع الإسلامي هو الذي يوجد الدولة الإسلامية أم أن الأخيرة هي التي تخلق المجتمع الإسلامي؟هل هو وعي سياسي حقيقي؟

إن الحركة الإسلامية التي ترفع لواء الإصلاح في مجتمعاتنا العربية والإسلامية عندما تتقدم ثقافيا فهي بذلك تطرح نفسها بديلاً حضارياً وليس مجرد "مشروع سياسي" وإذا توجهت الحركة نحو مشروع ثقافي شامل صار التحرك السياسي أحد أبعاده، وذلك على العكس مما هو حادث، حيث الثقافة – إن وجدت – أحد أبعاد المشروع السياسي ومن ثم انعكس ذلك على لغة الخطاب وأجندة الحركة

---

(1) ألان كريس لو في مؤلف :عبد الكريم جصاص، مرجع سابق، ص262.

لقد اعتمدت هاته الحركات الإصلاحية على ظاهرة العودة المجتمعية للدين والتي تعتبر في جوهرها حركة إحياء ديني إسلامي. إن ظاهرة الإحياء الإسلامي هي جزء من عملية إحياء ديني عالمية منتشرة على ظاهرة المعمورة وبقدر عظم اهمية معناها الديني وتأثيرها المجتمعي، بقدر ماهي معرضة لخطر سوء الفهم والتفسير وسبب ذلك هو انعدام وجود توافق اساسي بين طبيعة هذه الظاهرة المجتمعية الواسعة الانتشار، من جهة، وظالة الجهود الفكرية المبذولة لفهمها، من جهة اخرى.

إن الاحياء الاسلامي تعبير عن وعي ديني متزايد ينبثق من القاعدة والشرائح الوسطى السفلية في المجتمع ،وهو ايضا يندمج مع مبادرات من قبل الشرائح العليا والدولة لتقوية الشعور الديني على نطاق واسع[1].

وبالنظر إلى الدور الذي لعبته هاته الحركات الاصلاحية إلى حد ما في مجابهة الاستعمار ودعاة التغريب ،سمح لها بالنهوض كايديولوجيا شعبية وشرعية وحيدة يمكن إن يلتف حولها المجتمع .

ورغم هذا الدور البارز لهاته الحركات الا انها كانت ضعيفة إلى حد ما في معرفة الاسلام ومعانيه ،واقرب إلى التقليد منه إلى الادراك والاحاطة الصحيحة ،فبرزها يسمى بحركات الاسلام السياسي والتي لا ينكر احد انها وليدة وخريجة مدرسة الاصلاح او الحركات الاصلاحية الدعوية ابتداءا ويمكن اجمال الاسباب العامة للانتقال من حركات شعبية اصلاحية إلى حركات اسلامية سياسية إلى الاسباب التالية :

---

(1) لويس كانتوري، "المحافظة والتقدم في مصر :الاحياء الاسلامي". قراءات سياسية، العدد الثاني، 1993، ص ص8-9.

1) تتعدد تفسيرات نمو الظاهرة الاسلامية بحسب التخصصات والاهتمامات السياسية والمعرفية ،والحلول الايديولوجية ،ولكنها تلتقي جميعا في النهاية حول حقيقة وجود أزمة أو تحديات تعيشها المجتمعات الاسلامية في هذه الفترة التاريخية بالذات[1].

2) تتعدد مداخل تأريخ وتقييم تطور الحركات الاسلامية السياسية ومراحلها واولوياتها ولكنها تلتقي كلها في اعتبار إن هذه الحركات تعبير واستجابة الواقع الاجتماعي مع اختلاف القيادات وجوانب التركيز في الفكر والعمل[2].

3) كان الهدف الذي يسوقهم آنذاك هو بناء الفرد وإصلاحه وتطبيق الشريعة الإسلامية على الفور؛ لكن بمرور الوقت أصبحت تلك الأهداف صعبة التحقيق على أرض الواقع، واتجهوا تدريجيا نحو إحراز أهداف أخرى أكثر اعتدالا.

4) فشل الدولة العربية والإسلامية في القيام بمهام الدولة التي هي الحفاظ على الوجود الوطني والمصالح الوطنية فالفشل السياسي من جهة ثم إحساس الناس أنه لا أحد يهتم بصون وجودهم ومصالحهم.

5) وفي الأزمات الحادة يرجع الناس إلى الدين وزاد الأمر أن مسألة العودة إلى الدين في الأزمات لأنه ليست هناك حياة سياسية يمكن أن ينشغل بها الناس لإصلاح أمورهم فالمجال السياسي مسدود ولووه لهؤلاء الإسلاميين ؛ فاضطروا إلى الإشتغال بالسياسة.

---

(1) ابراهيم علي حيدر ،التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية .1996،ص42.

(2) المرجع نفسه، ص47.

أسس منهج الحركة الإسلامية على المنهج الإصلاحي المتدرج: ولذلك قام منهجهم على المراحل المتتالية و بالتالي الأهداف المرحلية المتتالية تلك الأهداف المتتالية تؤكد على أهمية المراحل في منهج جماعة الإخوان المسلمين، فيها ، ثم تحديد متى تبدأو تنتهي مرحلة أخرى والمراحل تحتاج لتحديد دقيق لكل مرحلة والهدف المراد إنجازه.

بدأ العمل الإصلاحي الحديث بمبادرات ومشروعات وأفكار ودعوات للنهضة والإصلاح أوللتحرر و الاستقلال و مقاومة الاحتلال ، قام بها مصلحون وقادة ومفكرون مثل محمد بن عبد الوهاب في الجزيرة العربية وجمال الدين الأفغاني في مصر والدولة العثمانية ، ومحمد عبده ورشيد رضا في مصروعبد الرحمن الكواكبي في الشام ، ومحمد بلحسن بلحجوي وعلال الفاسي في المغرب ، وعبد الحميد بن باديس ومالك بن نبي في الجزائر، وسعيد النورسي في تركيا، والطاهر والفضل بن عاشور في تونس، والمهدية في السودان والسنوسية في ليبيا إلخ...

كانت هذه الحركات والمشروعات والمبادرات والدعوات قائمة على إصلاح الخلافة والدولة العثمانية أو تحديها ببدائل يراها أصحابها أفضل. أو أنها على هامش الدولة وبعيدا عن تأثيرها وغير معنية بها. ثم شغلت بمقاومة الاحتلال والاستعمار والعمل على التحرر والاستقلال، وانشغل بعضها بالنهضة والتقدم واستيعاب تجربة الغرب وتطوره كما في حالة رفاعة الطهطاوي[1].

---

(1) إبراهيم غرايبة ."التوجه الإصلاحي في الحركات الإسلامية إلى أين؟" متحصل عليه من : www.aljazeera.net يوم: 2010/05/19.

ثمة اتجاه فكري وتاريخي سائد أن جمال الدين الأفغاني هو مؤسس الحركة الإسلامية المعاصرة، وأن جهده الفكري والإصلاحي حمله من بعده تلميذه الشيخ محمد عبده. وقد أثر الأفغاني في جيل كامل من المسلمين، وكان له نفوذ وتأثير في مختلف أنحاء العالم الإسلامي التي طاف بها من أفغانستان إلى إيران والهند وفرنسا ومصر والعراق وتركيا. وكان له عبر تلاميذه وبخاصة محمد عبده تأثير على المفكرين والمثقفين في مصر وبلاد الشام وبخاصة إصلاح مؤسسات التعليم كالأزهر والمحاكم. وامتد هذا التأثير إلى رشيد رضا الذي كان لمجلته "المنار" صدى وتأثير في كل أنحاء العالم الإسلامي، وكان حسن البنا على صلة قوية برشيد رضا وقد استأنف لبعض الوقت مجلة المنار بعد وفاة الشيخ رشيد رضا.

يبدو الطابع الإصلاحي للحركات الإسلامية قويا وواضحا ، وأنها تعمل لتحقيق الأغراض التي جاء بها الإسلام وما يتصل بهذه الأغراض: شرح دعوة القرآن الكريم، وعرضها وفق روح العصر، وجمع القلوب والنفوس على المبادئ القرآنية، وتقريب وجهات النظر بين الفرق الإسلامية المختلفة، وتنمية الثروة القومية وحمايتها وتحريرها، والعمل على رفع مستوى المعيشة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتأمين الاجتماعي لكل مواطن، والمساهمة في الخدمة الشعبية، ومكافحة الجهل والفقر والمرض والرذيلة، وتشجيع أعمال البر

والخير، وقيام الدولة الصالحة، ومناصرة التعاون العالمي، والمشاركة في بناء السلام والحضارة الإنسانية، وتحرير الوطن الإسلامي من كل سلطان أجنبي؛ وتعتمد الحركات الإسلامية في تحقيق هذه الأغراض وسائل الدعوة بطريق النشر والإذاعة والكتابة

والصحف والكتب والمطبوعات، والتربية، والتوجيه بوضع المناهج الصالحة في كل شؤون المجتمع. والتقدم بها إلى الجهات المختصة والوصول بها إلى الهيئات النيابية والتشريعية والتنفيذية والدولية، والعمل بإنشاء مؤسسات اقتصادية واجتماعية وعلمية وصحية وخيرية.

يميز عبد الإله بلقزيز في كتابه "الإسلام والسياسة: دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي" بين اتجاهين أو تيارين إسلاميين. هما الإصلاحي النهضوي الذي يعبر عنه جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا، وعبد الرحمن الكواكبي، ومحمد بلحسن الحجوي في المغرب. وتيار الصحوة الإسلامية ويعبر عنه حسن البنا، وسيد قطب، وعبد السلام ياسين في المغرب، وتقي الدين النبهاني (حزب التحرير الإسلامي) [1].

وقد حدثت قطيعة كبرى بين التيارين فاشتغل الثاني منهما بالسياسة، والأول لم ينغمس بها. ولكن المفارقة المثيرة - كما يلاحظ بلقزيز- أن وعي الإصلاحيين كان إلى الوعي السياسي أقرب من وعي"الصحويين" برغم أنهم (التيار الإصلاحي) تمسكوا بموقعهم الفكري كدعاة إلى مشروع إصلاحي مجتمعي، لم تكن مطالبهم متواضعة ولكنها واقعية، و محكومة بمراعاة حقائق التحول الكوني الجديد الناشئ في امتداد ميلاد المدنية الغربية.

يمكن رصد الكثير من المؤشرات والأدلة على الوجهة الإصلاحية التي بدأت الحركات الإسلامة تسلكها وإلى تحولها من أعمال تنظيمية وحزبية إلى مؤسسية ومجتمعية. وقد حظيت الظاهرة الإسلامية أو

(1) إبراهيم غرايبة، مرجع سابق.

الصحوة الإسلامية أو الحركات الإسلامية أو الإسلام السياسي بدراسات كثيرة جدا مبالغ في كثرتها. ولكنها دراسات يغلب عليها الطابع السياسي والاهتمام الإعلامي. ولم تدرس إلا نادرا في سياقها الاجتماعي والموضوعي.

يعني هذا أن مقاربة الإصلاح الديني والإصلاح السياسي صعبة التفريق في واقعنا الحالي وهي الآن مندمجة :السياسة في الدين والدين في السياسة ومن الصعب فكهن إلا بجهد فعلي والجهد الفعلي هذا يعني يتطلب بداية الاعتراف بالتعددية داخل الإسلام وبالتعددية داخل المجتمعات وبالتعددية داخل الكون هذا بداية الإصلاح، الآن مربوطين ببعضهن بشكل قوي إصلاح ديني إصلاح سياسي كل ما تحركت السياسة تحرك الدين وكل ما تحرك الدين تحركت السياسة.

المبحث الثالث:

المقاربات المنهجية المفسرة لتاثير احداث 11 سبتمبر على الحركة الاسلامية

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : مفاهيم ومنطلقات عامة حول احداث 11 سبتمبر

المطلب الثاني: أطروحة نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما.

المطلب الثالث: اطروحة صدام الحضارات لصامويل هانتنغون .

إن الهجمات الإرهابية التي استهدفت مركز التجارة العالمي ومبنى وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) في 11 سبتمبر قد غيرت بشكل مفاجئ المشهد الاستراتيجي العالمي، بما في ذلك، مفهوم التهديد، والهدف من إقامة التحالفات الدولية وتشكيلتها، وكذلك طريقة عمل الدبلوماسية الدولية.

إن العالم بأحداث 11 سبتمبر، دخل حقبة استراتيجية جديدة، حددت فيها الولايات المتحدة عدواً جديداً يختلف عن الاتحاد السوفياتي وعن الصين الصاعدة، وهذا العدو هو «الإرهاب الدولي، وخصوصاً الإرهاب الذي يستطيع اختطاف الدول».

لم يقلل هذا الحدث بالتأكيد من التفوق الاستراتيجي الذي تتمتع به الولايات المتحدة ولا أضعف من سطوتها، ولم يلغ موقعها الاستثنائي في تحديد أجندة السياسة العالمية. إن ما فعله هو أنه وضع نظام القطب

الواحد في أزمة حقيقية في الوقت ذاته الذي أعلن فيه عن ولادته الرسمية وقدم له مبررات وجوده الفعلية.

وإذا كان الأثر الأول لأحداث 11سبتمبر، هو تسريع سيرورة السيطرة الأميركية العالمية، بارز اليوم في سياسات الولايات المتحدة الراهنة وربما القصيرة المدى، فإن الأثر الثاني السلبي لهذا الهجوم سوف يتجلى أكثر فأكثر في المدى المتوسط والطويل. ومن هنا لا ينبغي أن تخدعنا تكتيكات الإدارة الأميركية الهجومية الراهنة. فهي تخفي في الواقع عوامل الضعف الهيكلي الأميركي النسبي المتزايد وتطمس حقيقة الاستراتيجية الدفاعية التي تضطر واشنطن إلى اللجوء إليها في إطار التغطية على الانخداش الخطير في صدقيتها الاستراتيجية.

وإذا كانت تداعيات هذه الأحداث ظاهرة للعيان على العالم العربي و الإسلامي؛ فإنها عكس ذلك بالنسبة للحركات الإسلامية ؛الأمر الذي يتطلب دراسة هده الأحداث عموما وتداعياتها على الحركات الاسلامية في الشرق الاوسط خصوصا ،ولايمكن دراسة هاته الحركات وواقعها دون التعرض إلى هجمات 11 سبتمبر ومعرفة حقيقتها نوعا ما والتعرض لأهم الاطروحات النظرية حول احداث 11 سبتمبر وما خلفته تجاه الحركات الاسلامية في الشرق الاوسط .

من هذه المنطلقات تبني الطالب اطروحتين لبيان أهم النظريات المفسرة لهاته الهجمات وانعكاساتها على وضع الحركة الاسلامية الشرق أوسطية تبعا كما يلي:

أولا : مفاهيم ومنطلقات عامة حول احداث 11 سبتمبر

ثانيا : اطروحة صدام الحضارات لصامويل هانتغتون

ثالثا : اطروحة نهاية التاريخ لفوكو ياما .

المطلب الأول

مفاهيم ومنطلقات عامة حول احداث 11 سبتمبر 2001

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 هي مجموعة من الأحداث الإرهابية التي شهدتها الولايات المتحدة حيث تم تحويل اتجاه أربع طائرات نقل مدني تجارية وتوجيهها بأهداف محددة نجحت في ثلاث منها ، الأهداف تمثلت في برجي مركز التجارة الدولية بمنهاتن ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) ؛ وهذه الحادثة أحدثت تغييرات في نظام العالم لم يسبق لها مثيل.

بعد هاته الاحداث اوقفت حركة التجارة واوقفت ادارة الطيران الفدرالية كل حركة الطيران في مطارات الولايات المتحدة .

لقد اصبح هذا الحدث في نظر الكثير من الاكاديميين يؤرخ لبداية عهد دولي جديد تلغي فيه جميع الدعائم والبديهيات في العلاقات الدولية ،لا سيما علاقة الغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية بالشرق الاسلامي على اعتبار أن كل من قاموا بهذا الاعتداء هم مسلمون .

لقد فرضت أحداث 11 سبتمبر 2001 في نيويورك واشنطن نفسهما كحث متميز؛لما تركته من انعكاسات داخل وخارج هذا البلد امنيا واعلاميا واكاديميا ،تجاوبت معه اغلب دول العالم وكانها اول كارثة تمس الانسان ،متناسين معانات الملايين من البشر من نفس الظاهرة ومن الفقر والمرض والطغيان وغيرها لقد حركت هذه الاحداث

فئات عريضة من الباحثين والمفكرين لمعرفة حقيقة ما حدث لكي لا يبقى التعتيم سيد الموقف[1].

بعد هاته الصدمة العظيمة حاول الانجليزيون الاستفادة من هاته الاحداث لبث افكارهم بعدما تم تحويل ايديولوجيتها الى حركة سياسية قوية ،مثيرين بذلك نهضة جمادية بدات بالتسرب رويدا رويدا إلى وعي الشعب الامريكي[2].

وتصاعدت موجة العداد للاسلام في اعصاب ماساة يوم 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الامريكية وبلدان اروبا الغربية ،بيد أن زيارة الرئيس جورج بوش الاكبر إلى احد المساجد قد خففت لحد ما من حدة التوتر فورا كما نشر توني بلير رئيس وزراء بريطانيا عدم مقالات في الصحف الاسلامية لهذا الغرض ايضا ،لكن لا يمكن تعديل الصورة بافعال كهذه مرة واحدة ،لا سيما بعد أن نشرت في الولايات المتحدة الامريكية وأوريا فورا بعد 11 سبتمبر مقالات كثيرة تزعم بان الاسلام بحد ذاته دين عدواني يجيز العنف وأما الاخطر فهو الزعم بان عدوانية العالم الاسلامي تزداد.

ولقد أحدثت تغييرات كبيرة في السياسة الأمريكية عقب هذه الأحداث، والتي بدأت مع إعلانها الحرب على الإرهاب وأدت هذه التغييرات لحرب في أفغانستان وسقوط نظام حكم طالبان فيها، والحرب على العراق، وإسقاط نظام الحكم هناك أيضا.

---

(1) باربارا فكتور، الحرب الصليبية الاخيرة (تر:حسين عمر)، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2006، ص ص306-305 .

(2) يفيجيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق (تر :عبد الله حسن)، الرياض: مكتبة العبكيان، 2004 ، ص 33.

كما وانه في هاته الظروف تم تاجيج هاته الروح العدائية من قبل كتاب وباحثون امريكيون مثل فوكوياما في اطروحته "نهاية التاريخ والرجل الاخير "واطروحة صامويل هانتغتون في كتابه "صدام الحضارات "لاعادة بعث اليمين المسيحي ليغزو السلطة السياسية في الولايات المتحدة الامريكية.

ومع كثرة الحديث حول هاته الاحداث والتغيرات التي احدثتها في دواليب وصيرورة المجتمع الدولي وما احدثته من قلب للمفاهيم السائدة من خلال إحتلال دولتين مسلمتين هما (العراق وافغانستان) فانه يندر الحديث عن حقيقة هاته الاحداث ،ام هي مفتعلة ولماذا لم ياتي في التحقيق بشانها صريحا وتم التعميم عليه ،وبدا له استخدام نموذج القوالب الجاهزة .

ولقد انبرى لهذا الحدث العديد من الكتاب والباحثين لا سيما الامريكين فها هو دافيد غريفين(*) يقول بهذا الشان :"**الحقيقة بالطبع إن الحرب على الارهاب امر مزيف، ومغلوط "الحركة من اجل معرفة الحقيقة في احداث 11 سبتمبر "دافعها الاول هو اكتشاف حقيقة ما وقع في ذلك اليوم من عام 2001**".

ومن يقف وراء هاته الهجمات إن هذه الحركة قد شهدت تقدما ملموسا خلال هذه الاعوام الستة كل يوم يزداد عدد الذين يعتقدون إن

(*) الكاتب والباحث المرموق البارز "دايفيد راي غريفين" وهواحد ابرز الناطقين الرسمين باسم حركة "من اجل معرفة حقيقة 11 سبتمبر "وهو استاذ جامعي سابق متخصص في فلسفة الاديان بجامعة كلارمونت بولاية كاليفورنيا وصدر له اكثر من ثلاثين كتابا وقد سبق له تاليف خمسة كتب وعدة مقالات وابحاث في موضوع احداث 11 سبتمبر.

احداث 11 سبتمبر كانت عملا مدبرا من الداخل من طرف اركسترا الحكومة الامريكية كمبرر لتطبيق سياستها الخارجية المحددة سلفا"[1] ويختم مؤلفاته بـ:

Beaucoup considèrent que l'éffondrement rapide et total ,est une science ,est l'an des casse –tete des temps modenes » .[2]

وخلاصتها إن الكثيرون اصبحوا يعتقدون إن الانهيار السري والكلي هو احد العلوم والالغاز المحيرة في هذا العالم المعاصر ،ومهما يكن من درجة صدقية هاته التحليلات ،فانه بالنهاية قد خلقت اثارا وخيمة على البشرية اكثر من الاحداث نفسها سواء الامنية منها ام الاقتصادية او السياسية خاصة على المنظومة العربية والاسلامية المتضرر والخاسر الاكبر جراء هاته الاحداث .

إن الصدى الكبير الذي نتج عن أحداث 11 سبتمبر، نتيجة للخسائر البشرية الكبيرة التي تقرب الثلاثة آلاف قتيل وملايير الدولارات من الخسائر المادية، انعكس سلبا على جميع قطاعات الحياة السياسية والإقتصادية والعسكرية، سواء على المستوى المحلي؛ أو على مستوى الجماعات المحلية الوطنية؛ أما على المستوى الدولي فقد كرست خضوع المجموعة الدولية للإرادة الأمريكية دون النقض أو المناقشة.

---

(1) David ray Griffin . « Qui était derrière les événement du 11 Septembre ? » obtenu du : www.voltairenet .org/article le :18/04/2009.

(2) David ray Griffin ,op.cit.

والخلاصة، أن أحداث سبتمبر لم تبدع وضعاً عالمياً جديداً ولكنها سارت بنظام القطبية الأحادية الذي ولد من حرب الخليج الثانية 1991 نحو تحقيق نموذجه المتكامل، وفتحت في الوقت نفسه وللسبب ذاته أزمة هذا النظام وأبرزت كما لم يكن من الممكن من قبل هشاشته، أي تناقض الأسس التي تقوم عليها السيطرة الأميركية الأحادية المطلقة وعدم اتساق النظام العالمي الذي تقود إليه. فلم تكن ولن تكون العلاقات الدولية أكثر قلقاً واضطراباً وأكثر تقلباً وسيولة ومفاجآت في أية حقبة مما ستكون عليه في الحقبة التي نعيش.

بيد أن القول إن أحداث سبتمبر، في الوقت نفسه الذي قدمت فيه للولايات المتحدة الفرصة التاريخية لتأكيد نظام القطبية الأحادية ورفعه للقمة، أطاحت بأسسه السياسية والمعنوية على المدى المتوسط والبعيد وفجرت أزمته العميقة الكامنة ، لا يعني إطلاقاً أن هذا النظام زال أو هو في طريقه للزوال السريع أو التلقائي ؛ إنه

يعني أن هناك وضعاً جيوستراتيجياً جديداً، وأن هذا الوضع يفرض على جميع القوى الدولية إعادة نظر فعلية في سياساتها في سبيل ضمان الحد الأدنى من السيادة المحلية أو بالأحرى من حرية قرارها ومن الأمن الوطني والاستقرار والسلام الأهلي أيضاً الآن وفي المستقبل، وهذا يعني أن نمط السيطرة الدولية الراهنة لم يعد يطمئن أحداً في العالم. وهذا ما يدفع إلى نشوء اقتناع متزايد بأن ما ستواجهه المجتمعات في المستقبل هو أنواع جديدة من التهديدات مختلفة كثيراً عن تلك التي عرفتها الدول والجماعات في العقود الماضية وأن هذه التهديدات ليست مرتبطة بالدول بصورة مباشرة، بل لم تعد الدول هي المصدر الوحيد، بل ربما الرئيس لها، في المستقبل.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وجه الإعلام العالمي اهتمامه نحو الحركات السياسية التي توصف "بالإسلامية" ، وحدث في هذه الفترة الحرجة نوع من الفوضى في التحليل أدى بشكل أو بآخر إلى عدم التمييز بين الإسلام كدين وبين مجاميع معينة تتخذ من بعض الاجتهادات في تفسير و تطبيق الشريعة الأسلامية مرتكزا لها. وعدم التركيز هذا أدى إلى انتشار بعض المفاهيم التي لا تزال آثارها شاخصة لحد هذا اليوم من تعميم يستخدمه أقلية في العالم الغربي تجاه العالم الإسلامي بكونها تشكل خطرا على الأسلوب الغربي في الحياة والتعامل .

بعد هذه الأحداث حاولت الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس الأمريكي جورج بوش ايجاد طريقة للحد من انتشار ما يسمى الإسلام السياسي فقامت الولايات المتحدة بإعلان الحرب على الإرهاب المثير للجدل الذي يرى البعض أنه بطريقة أو بأخرى أدى إلى زيادة انتشار فكر الإسلام السياسي حيث انتشرت هذه الأفكار في دول كانت تتبع في السابق منهجا علمانيا مثل العراق حيث بدأت أفكار الإسلام السياسي بالظهور بعد غزو العراق 2003 وبدأ الملف الشيشاني مع الاتحاد الروسي يأخذ طابعا أكثر عنفا. يرى الرئيس الأمريكي جورج بوش أن الاصلاح الاقتصادي في العالم الإسلامي يعتبر عاملا مهما في الانتصار على ما سماه الحرب على الإرهاب ولكن هذا الاصلاح يبدو بطيئا جدا في ساحات الحرب على الإرهاب في أفغانستان والعراق.

وإن تحديد ومعرفة النسق الفكري والمعرفي الذي يرتسم في إطاره إدراك كل مجتمع لنفسه وللآخريعتبر قضية مركزية في فهم وتفسير السلوك الإنساني، ومن خلال هذا النسق يمكن كذلك التعرف على

الوظائف والأهداف التي ترسمها كل وحدة سياسية لنفسها على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، وفي هذا السياق يؤكد الأمريكيون أن تصور وجود عدو خارجي يعتبر بمثابة المكون الرئيسي لنسق القيم والمعتقدات الأمريكية، وهذا التصور يقدم بوظيفة المحفز المعنوي للذين يؤمنون بهذا النسق الفكري، وقد يؤدي كل ذلك إلى إضفاء طابع الشرعية على كل السلوكات الفردية والجماعية المرتبطة بتحقيق قيم وأهداف هذا النسق الفكري مهما كانت طبيعتها ومحتواها[1].

لقد عرفت مراكز البحث الأمريكية نشاطا واسعا في فترة مابعد انهيار الإتحاد السوفياتي بحثا عن التهديد أو العدو الذي سيواجه الولايات المتحدة أو مايسمى"الآخر" وقد نتج عن هذا الجهد دراسات وأبحاث ورؤى قام بها باحثون وأكادميون بارزون؛ كان لها الأثر البالغ في توجه السياسة الخارجية الأمريكية، و تأثيرها على العالم الإسلامي عموما و بالأخص على الحركات الإسلامية منها[2].

-بن يامين باربر(Benjamin Barber) **الجهاد ضد عالم الماك** (Jihad VS Mc World)سنة 1995.

-صامويل هانتنغون (Samuel Huntington) **صدام الحضارات وإعادة تنظيم النظام العالمي** (The Clash of civilisation and the Remaiking of World Order) سنة 1996.

---

(1) حسين بوقارة وآخرون، مرجع سابق، ص14.

(2) Daniel drezner . « Globalizers of the World ,Unit » . The Washington Quately . Winter 1998,p209.

- كينيشي أوهما (Kenichi Ohmae) **نهاية الدولة الوطنية : بروز الإقتصاديات المحلية** (The End of the Nation State : The Rise of Regional Economies) سنة 1995.

- فرانسيس فوياما (Francis Fukuyama) **نهاية التاريخ والرجل الأخير** (The End of History and the Last Man) سنة 1992.

إن استجلاء أهم التصورات والكتابات النظرية التي تشكل الخلفية الفكرية لتيار المحافظون الجدد، يعد من الأهمية بما كان لكون هذا الأخير هو الذي كان وراء خروج كل من "وثيقة القرن الأمريكي الجديد"، ووثيقة "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، إيمانا منا بأن أي سلوك سياسي إلا ويقف من وراءه فكر سياسي معين. بعد التوقف عند أهم هذه الكتابات، سنحاول التذكير بأهم النظريات التي تشكل أصول نظرية لمثل هذه الكتابات والتصورات، إلا أننا سنهتم باستعراض الدراسات التي أثارت جدلا في السياسة الدولية، وتجسدت على أرض الواقع من خلال سلوك الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين ثم سنحاول تقديم مساهمة نقدية لهاته التصورات.

إن فترة ما بعد الحرب الباردة قد شهدت بروز تيارين على صعيد العلاقات الدولية. يقول الأول بأطروحة (نهاية التاريخ) التي قال بها المفكر الأميركي من أصل ياباني فرانسيس فوكوياما. مفاد هذه الأطروحة باختصار هو أن هزيمة الشيوعية تدل على فشل آخر إيديولوجية منافسة للديمقراطية الليبرالية وللرأسمالية المدعوّة منذئذ كي تعمم خيراتها على العالم كله. وبدا لفترة من الزمن أن مؤشرات

عديدة تسمح بقدر من التفاؤل، وليس أقلها تعميم اقتصاد السوق حتى في البلدان الشيوعية السابقة، وكذلك بروز ملامح نظام دولي جديد وانفتاح أفق تحقيق السلام في الشرق الأوسط مع توقيع اتفاقيات اوسلو.

التيار الآخر عارض تماما مقولة نهاية التاريخ ليرفع شعار (صدام الحضارات) الذي قال به المفكر الأميركي أيضا صمويل هنتنغتون على قاعدة الخلافات الاثنية والثقافية والدينية بدلا من المواجهات الإيديولوجية السابقة التي سادت خلال فترة الحرب الباردة. لقد بدت هذه الأطروحة مفرطة في التشاؤم في مطلع عقد التسعينات بالقياس إلى أطروحة فوكوياما، لكنها أصبحت أقرب إلى الواقع بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001. إن هاتين الأطروحتين المتعارضتين كان لهما دورهما في صياغة سياسات المحافظين الأميركيين الجدد. وهذا ما وجد ترجمته في القول بتشجيع الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ودمجها في الاقتصاد العالمي وسياسة توسيع إطار الاتحاد الأوروبي وتجديد الثقة بالتجارة والعولمة والتكنولوجيا وإيجاد نوع من (الحكومة العالمية). هذه الأمور كلها جرى اعتبارها كعوامل مساعدة في التنمية والسلام، وهي مستوحاة إلى هذا الحد أو ذاك من النظرية (المتفائلة) لفرانسيس فوكوياما. أما نظرية هنتنغتون فقد وجدت ما يدعمها في سقوط أوهام فترة ما بعد الحرب الباردة، وبروز حالة من التوتر بين الشرق المسلم والغرب اعتبارا من مطلع القرن الحادي والعشرين وعودة قوى كبرى غير غربية للبروز على المسرح العالمي وتنامي التجزئة والنزاعات على أسس إثنية وقومية وعقائدية كان لها الأثر الكبير في جملة التداعيات المختلفة على الحركات الإسلامية؛ لذلك لاغرابة أن نجد أكثرالكتابات انتشارًا كتابات أولئك الذين يقرعون جرس الإنذار من الخطر الإسلامي العالمي، ومن بين هذه الكتابات كتابات" فرانسيس

فوكوياما" و" صامويل هانتنغتون" ووهو ماسنتعرض له في المبحث التالي.

المطلب الثاني

اطروحة نهاية التاريخ لـ : فرانسيس فوكوياما

ما يعرضه لنا التاريخ من حضارات ودول تتعاقب ،تصعد كل منها إلى ذروة مجدها ثم تنحدر إلى الحضيض، وهذا الصعود والانحدار المكون لحركة التاريخ الصاعدة من امة إلى امة تقف عند الدولة البروسية ...التاريخ عندها يقف لانها القمة ،فهي تجسيد للمطلق ولروح الحرية والالوهية وبذلك مجد هيجل القومية الالمانية ورسالة الشعب الالماني تجاه العالم[1].. والواقع إن تاثير ظروف المانيا في ذلك الحين كدولة وشعب قد فعل فعله في هيجل وعاطفته[2].

واذا كان المفكر الالماني فريدريك هيجل الذي شكلت افكاره وتصوراته مسالة نهاية التاريخ بحيث تحتل فيه الدولة الالمانية قمة الهرم ،واعتبر انها هي –أي الدولة – التي تحقق للشعب والدولة وحدتها بل وجودهما وراح فرنسيس فوكوياما (*) يخطو نفس خطوات ونهج هيجل.

---

(1) نيقولاميكا فيلي .الأمير :تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده .(تر:خيري حماد). ط11، بيروت :دار الأفاق الجديدة 1981،ص 281.

(2)المرجع نفسه،ص 282.

(*) كاتب ومفكر امريكي الجنسية من اصول يابانية ولد في مدينة شيكاغو عام 1952 من كتبه (نهاية التاريخ والرجل الاخير) و(الانهيار او التصدع العظيم). وفوكوياما أستاذ للفلسفة السياسية بجامعة جون هوبكنز، من أشهر أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، مستشاراً للعديد من مراكز البحوث السياسية ومراكز صناعة القرار السياسي...وقد غازل=

وفرانسيس فوكوياما واحد من أهم المفكرين السياسيين إثارة للجدل على المستوى الدولي منذ أن أطلق فكرته الشهيرة قبل 20 عاما عن " **نهاية التاريخ** " وانتصار الليبرالية الديمقراطية والرأسمالية الغربية على كل الأنظمة والفلسفات الأخرى .

أثار الإعلان النظام العالمي الجديد ، وانتصار الليبرالية الديمقراطية الكثير من الجدل بين المفكرين والقادة السياسيين في العالم ،وجاءت نظرية الباحث الأمريكي فرانسيس فوكوياما عن نهاية التاريخ لتؤجج هذا الجدل. ففي سنة 1989 نشر فرانسيس فوكوياما مقالة له بعنوان "نهاية التاريخ" بمجلة (National Intérêt) المصلحة القومية الأمريكية ، و هاته المقالة هي في الحقيقة عبارة عن محاضرة ألقاها في جامعة شيكاغو وفيما بعد تحول إلى كتاب موسع سماه (نهاية التاريخ والرجل الأخير) في عام 1992.

ومنذ ذلك التاريخ لم يبرح فوكوياما ساحات النقاش في الشرق والغرب ويندر ألا يطرح اسمه في قضايا صراعات الحضارات والليبرالية والرأسمالية ..وارتفعت حدة الجدل حوله بمشاركته في تأسيس "مشروع القرن الأمريكي الجديد "مع بروز المحافظين الجدد في عام 1997والذي طرح أفكاره عن سيادة الولايات المتحدة عالميا وترويج الديمقراطية بالقوة وهي الأفكار التي تبناها جورج بوش بعد وصوله

=المحافظين الجدد من دون أن يكون منهم، وكان همُّه إثبات أن انتصار الغرب (الولايات المتحدة) في الحرب الباردة، ما كان بسبب السلاح أو الاقتصاد، بل بالوقوف من وراء فكرة الحرية كما تتجلى في الدولة الديموقراطية، طوّر مقالته إلى نظرية حديثة في العلاقات الدولية طرحها بشكل علمي منهجي في كتابه نهاية التاريخ.

للحكم عام 2001 ،ثم جاءت حوادث سبتمبر لتبدأ حملات الترويج للديمقراطية والمصالح الأمريكية بغطاء الحرب على الإرهاب الدولي[1].

وحيث يعتبر فوكوياما بان الكون سيشهد تطور وهذا بسبب ما اسماه القيم الديمقراطية الليبرالية للدول الراسمالية، وهذا في اشارة منه إلى هزيمة الاتحاد السوفياتي واندثار موجات الشيوعية ،وان الدول عاجلا او اجلا لا بد لها من السير في ركب الحضارات الليبرالية باعتبارها غاية ومنتهى ما وصل اليه التقدم والتحضر وان الانسانية بسببها ستشهد بزوغ عالم جديد تسوده القيم الديمقراطية الليبرالية وخالي من الحروب لانه على جميع الدول تبني هذا النهج وحسب المقولة :"إن الدول الديمقراطية لا تتصارع فيما بينهما".

إنه وبعد تراجع جميع الايديولوجيات الاخرى يرى فوكوياما بان نهاية التاريخ هي النقطة الأخيرة من التطور الأيديولوجي والتي تتمثل الديمقراطية الليبرالية وهذا تبعا لمنهج هيجل الذي آمن بان التاريخ يصل إلى الذروة في اللحظة التي تنتصر فيها العقل النهائي والتي تعبر عنه الدولة الالمانية[2].

وعليه فان العالم الذي لم تتحقق فيه الليبرالية الديمقراطية هو العالم التاريخي،وعالم الصراعات القومية والاثنية والايديولوجية والمذهبية عالم"تطبيق القواعد القديمة لسياسة القوة" والى هذا العالم

(1) علي حسين ، نهاية التاريخ ام صدام الحضارات .بيروت :دار النقاش للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002 ، ص41.

(2) إبراهيم عزت، حوادث حول الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. القاهرة: دار مصر المحروسة، 2007، ص31.

ينتمي عالم الاسلام ، او العالم الاسلامي في تصور فوكوياما وعلى خلفية هذا الاعلان سيقيم الباحث فرانسيس فوكوياما قسمة سياسية للعالم ما بين عالم تاريخي غارق في الاضطربات والحروب وهو العالم الذي لم يلتحق بالنموذج الديمقراطي الأمريكي وآخر ما بعد تاريخي ديمقراطي آمن[1].

إن هاته الأطروحة المروج لها فيها من التناقضات والترهات ما لا يتسع المجال لذكره كله يقال :

1- يرى إن الديمقراطية الليبرالية خالية من العيوب وتراه قد نسى كيف قامت الديمقراطية الأمريكية على جثث الهنود الحمر.

2- إن الديمقراطية الليبرالية لم تصبح عالمية ولن تصبح عالمية في المستقبل .

المنظور فهناك شعوب أخرى لها حضارات وقيم ونظم سياسية متباينة[2].

ويقول الأستاذ مطاع الصفدي :" فالموعودون بجنة نهاية التاريخ هم القبيلة البيضاء الشقراء وحدها (وربما الصفراء كذلك؟)، مجتمع النمور النيتشوي،اما الآخرون، معظم الانسانية ، فلم يعد تصنيفهم في خانة المتخلفين يكفي للتعبير عن رحلة التصفية الأخيرة، إذ إن المطلوبون من هذه التصفية هو القطيعة المطلقة بين سكان الجحيم (التاريخي)

---

(1) فاطمة عزت، مرجع سابق، ص19.

(2) المرجع نفسه، ص ص 21-22.

المحكومون أبديا بمصيرهم، والنخبة الفائزة بنعمة الخلاص وحدها من دون العالمين[1].

وإذا أردنا أن نساير "فوكوياما" في أسلوب صياغته للمسألة العالمية سنقول إن ما ينفتح أمامنا اليوم ليس نهاية التاريخ وزوال الصراع التناقضي، ولكن انتقال الصراع إلى داخل الإمبراطورية ذاتها. فكما أن السياسات الأميركية ستتمحور منذ الآن على تأمين شروط إعادة إنتاج السيطرة وضمانها فإن كل الأطراف العالمية الأخرى من أمم وجماعات وثقافات مخضعة أو مقهورة لن يكون لها همٌّ سوى مواجهة السيطرة القائمة وتحديها ومحاولة الخلاص منها.

وبالنسبة للتيارات الدينية:يسجل فوكوياما ظاهرة نمو المسيحية والإسلامية والديانات الآسيوية القديمة, غير إن فرانسيس فوكوياما قلل من خطورة التيارات المسيحية باعتبار الفكر المسيحي, لا يملك برنامجا عقائديا لبناء اجتماع مدني وسياسي مسيحي، وهو أمر ارتبط من جهة بطبيعة الرسالة المسيحية المرتكزة على مبدأ (ما لله لله وما لقيصر لقيصر)، ومن جهة أخرى بطبيعة الصيرورة التاريخية التي حكمت العلاقة بين الكنيسة والمجتمع من جهة, وبين الكنيسة والسلطة السياسية من جهة ثانية..[2].

---

(1) علي حسين، مرجع سابق، ص43.

(2) عصام أحميدان الحسني، "العولمة"، متحصل عليه من : http://yazeinab.org/ يوم: 2010/06/16.

وقد ذكر فوكوياما, إن انبعاث الديانات الآسيوية القديمة,لا تشكل أي خطورة, ما دامت هذه الديانات لا تحمل أبعادا اجتماعية وسياسية, ويمكن استيعابها ضمن الإيديولوجية الليبرالية..

أما فيما يتعلق بنمو حركات الإحياء العقائدي,ذات المضمون الإسلامي, فإن فرانسيس فوكوياما, اعترف بأن الدين الإسلامي هو الدين الوحيد الذي يمتلك برنامجا عقائديا يشمل كل مناحي الحركة الاجتماعية والسياسية ، وبالتالي فان انبعاث هذه التيارات الإسلامية قد تشكل اكبر تهديد إيديولوجي للمنظومة الليبرالية, غير ان استيعاب هذه الظاهرة واحتوائها ضمن الصيغ الليبرالية في الفكر والحركة أمر ممكن, واعتمد في إصداره هذا الحكم على مدى التفاعلات الإيديولوجية التي شاهدتها الجمهورية الإسلامية في إيران من المرحلة الخمينية ذات الطابع المتشدد في علاقتها بالغرب, إلى المرحلة الراهنة, حيث اخترقت الشركات الأجنبية ومظاهر الحياة الليبرالية الحواجز القديمة التي أقامتها الثورة الإسلامية في إيران, وهذه الملاحظة تحمل بالنسبة لفوكوياما دلالات مهمة تكمن في إمكانية أحتواء الخطاب الإسلامي ضمن أطر الخطاب والجهاز المفاهيمي الغربي.ولذلك يمكن اعتبار هذه الأطروحة من أشد الأطروحات خطرا على الحركات الإسلامية لأنه يرى ضرورة احتوائها من أجل تبنيها لخطاب تصالحي مع قيم الغرب.

وإذا تمعنا جيداً في أطروحة فرانسيس فوكوياما حول الجهة التي يمكن إن تشكل تحدٍّ حقيقي للنظام الغربي والمتمثل أساسا في حركات الإحياء الإسلامي فإننا نخلص إلى إن مفهوم الأطروحة يستهدف العالم بصفة عامة, والعالم الإسلامي بصفة خاصة, وبالتالي

فإن الصرع الإيديولوجي بين الغرب والإسلام سوف يكون من أهم العناوين العريضة التي تأطر شعارات المرحلة المقبلة من تاريخ العلاقات الدولية ولو بشكل مضمر أو خفي.

ومن هنا يتضح لنا بجلاء مدى زيف الإدعاء بان الصراع الإيديولوجي قد أعلن عن نهايته، في حين إن الحقيقة هي انه تجدد شكله وطبيعته.

فالإسلام كرسالة عالمية، لم يعمل على إلغاء خصوصية المجتمعات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، بل إن الحضارة الإسلامية استمدت قوتها من مدى التنوع الثقافي والاجتماعي الناجم عن اندماج مجتمعات ذات مواريث حضارية (يونانية، فارسية، هندية، عربية..) مختلفة، كما لم يفرض الدين الإسلامي على أهل الديانة المسيحية أو اليهودية الدخول بالإسلام بالقوة، بل إن الإسلام فتح المجال للكافرين في الدخول مع المسلمين في عهود أو مواثيق تلتزم بموجبها الدولة الإسلامية بعدم التعرض لهم أو استعمال القوة في مواجهتهم.

المطلب الثالث

أطروحة صدام الحضارات:

إعادة صنع النظام العالمي لصامويل هانتنغون

بعد تفجيرات الحادي عشر الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية عادت الى الأضواء أطروحة "صراع الحضارات"، للمفكر الأمريكي صامويل هانتنغتون. وأعاد الخطاب الإيديولوجي والدعائي والتعبوي لقادة الحرب الدولية على الإرهاب الاعتبار لهذه النظرية بحيث أصبح الصراع بين الإسلام والحضارة

الغربية يبدو وكأنه حتمي لا محالة. بينما تراجعت "نظريا" الاعتبارات الاقتصادية وحرب وصراع المصالح الى الخلف. في خضم هذه المعركة روج بعض الساسة الغربيين لمقولة أن العرب أو "الإرهابيين منهم" يكرهون الغرب وذلك لمجرد انه عالم ديمقراطي حر. اختزال الأمر بهذه الدرجة كان لاشك لأسباب دعائية الغرض منها حشد التأييد للحرب الدولية على الإرهاب وتصويرها بأنها حربا "دينية مقدسة" ضد عدو يضمر في نفسه"إيديولوجية الشر" ضد "إيديولوجية الخير". على الجانب الأخر، اي على الجانب العربي الإسلامي أو بالأصح الاسلاموي التعبوي، لم يكن الأمر مختلفا كثيرا، فقد صُورت الحرب من قبل من أعطوا لأنفسهم الحق بتمثيل الإسلام والحديث باسم العالم الا سلامي، بأنها واجب ديني مقدس. وأطلق أصحاب "نظرية المؤامرة" لخيالهم العنان بان الغرب كل الغرب، يكرهم ويتآمر عليهم وحملوا الغرب كل مصائب الأمة في حاضرها وماضيها.

يعد صامويل هانتنغون من أشهر المفكرين الاستراتيجيين ؛ وكان أستاذ للعلوم السياسية في جامعة هال فورد ومدير معهد جون .ام.أولين.للدراسات الإستراتيجية في هذه الجامعة واشتهر أساسا باهتمامه بالتنمية السياسية والتحديث الا إن دراسته التي نشرت في مجلة :Affaires forieng في صيف عام 1993 بعنوان : the Clash of Civilization نتاج مشروع معهد جن .ام.أولين المعنون ب: البيئة الأمنية المتغيرة والمصالح القومية الأمريكية. وتعتبر مقالته الذائعة الصيت التي اثارت اهتماما واسعا في الولايات المتحدة الامريكية والوطن العربي بالاخص صدام الحضارات والتي فيما بعد طورها إلى كتاب ،والى

جانب ما اثاره المقال ،فانه لمس عصبا في اناس ينتمون إلى حضارات العالم كلها[1].

وقد طور صاموئيل هانتنغون مقالته (صدام الحضارات) واعاد احياء فكرة صدام الحضارات من خلال توسيع تحليله في كتاب نشره عام 1996 تحت عنوان The Clash of civilization and Remarking of world order وتحت ترجمته إلى العربية بعنوان (صدام الحضارات:واعادة صنع النظام العالمي)مع مقدمة للمقدم بحدود ثمانية وعشرون صفحة فيها عرض ونقد الكتاب .

وقد قال في مقدمة كتابه هذا (ولا يهدف هذا الكتاب لان يكون عملا في علم الاجتماع وإنما لان يكون تفسيرا لتطور السياسة الكونية بعد الحرب الباردة ،كما يطمح إلى إن يقدم اطار عمل او نموذجا لرؤية السياسة العالمية ،يكون ذا قيمة بالنسبة للدارسين ومفيدا لصانعي السياسة[2]..

ويطرح هانتنغتون منطوق نظريته القائل بأن المصدر الأساسي للصراعات في هذا العالم الجديد لن يكون مصدرا أيديولوجيا أواقتصاديا في المحل الأول ،فالإنقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية والمصدر المسيطر سيكون مصدرا ثقافيا؛وستظل الدول والأممهي أقوى اللاعبين في الشؤون الدولية ولكن؛ الصراعات

---

(1) صاموئيل هانتنغتون، صدام الحضارات :إعادة صنع النظام العالمي (تر:طلعت الشايب)، ط2، مصر :دار الكتب المصرية، 1997، ص29.

(2)المرجع نفسه، ص30.

الأساسية في السياسات العالمية ستحدث بين أمم ومجموعات لها حضارت مختلفة ، وسيسيطر

الصدام بين الحضارات على السياسات العالمية ،ذلك أن الحدود الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل[1].

إن الفكرة المركزية لأطروحة صدام الحضارات تتمثل في تنمية الغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية إلى عدم الاغترار بالقوة التي تملكها وان الحضارة الغربية وان كانت تمتلك ما يؤهلها للاستمرار في السبق والهيمنة في القرن 21 فان ثمة عوامل سلبية اخرى اصبحت تلازمها تشير إلى بداية الأفوال ولبلورة هذه الفكرة اعتمد صاموئيل على دراسة مطولة قسمها إلى خمسة ابواب واثنا عشر فصل. وبداية يعرف هانتغون الحضارة بانها الكيان الثقافي الاوسع وهي اعلى تجمع ثقافي من البشر واعرض مستوى من الهوية الثقافية يمكن إن يميز الانسان عن الانواع الاخرى وهي تعرف بكل من العناصر الموضوعية العامة مثل اللغة والتاريخ والدين ،العادات والمؤسسات والتحقق الذاتي للناس[2].

---

(1) صاموئيل هانتنغتون، " الصراع بين الحضارات ". شؤون الأوسط ، العدد 26 .1994 . ص79

(2) صاموئيل هانتنغتون، صدام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمي . مرجع سابق، ص71.

غير إن أهم عنصر موضوعي عام من مكونات الحضارة عند هانتغون هو الدين بدليل انه قدم لنا تصنيفه للحضارات الائمة إلى سبعة حضارات وكان تصنيفه على أساس البعد الديني وهي:[1]

الحضارة الصينية :وسماها الحضارة الكونفوشيوسية وهي تتخطى الصين ككيان سياسي ،وهي الثقافة العامة للصين ،وكذلك الثقافات ذات الصلة مع الفيتنام وكوريا.

الحضارة اليابانية :وهي مختلفة عن الحضارة الصينية وظهرت خلال الفترة من سنة 100 ق.م إلى سنة 400 م

الحضارة الهندية :وهي حضارة وجدت على شبه القارة منذ الالف الثانية ق.م

الحضارة الاسلامية :وهي حضارة متميزة ،وانتشر الاسلام في عدة مناطق ونتيجة لذلك فان ثقافات متميزة وحضارات فرعية كثيرة توجد ذاخل الاسلام ،تضم العربية والفارسية والملايو.

الحضارة الغربية :تتكون من ثلاث مكونات رئيسية في اروبا وامريكا الشمالية وامريكا اللاتينية .

الحضارة الأمريكية اللاتينية: لها هوية متميزة تجعلها مختلفة عن الغرب وبها ثقافات محلية وهي تتنوع في اهميمتها من المكسيك وامكريكا الوسطى وبيرو وبوليفيا من ناحية إلى الارجنتين وشيلي من ناحية اخرى.

---

(1) فاطمة لكعص، "احداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية "، رسالة ماجستير (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة يوسف بن خدة الجزائر)، ص04.

الحضارة الافريقية: شمال القارة الافريقية وساحلها الشرقي ينتمون إلى الحضارة الاسلامية ،ويمكن إن نفكر بافريقيا هي دولة المركز فيها؛ ثم يتحدث عن التفاعلات بين هاته الحضارات لكنه يركز على اثنين منهما وهماالاسلام والغرب ولكن لماذا تتصارع الحضارات ؟يجيب هانتنغون على هذا السؤال الذي طرحه هو بمايلي[1]:

أولا: إن الفروقات بين الحضارات ليست فروقا حقيقية فحسب بل هي فروق اساسية ،فالحضارات تتمايز الواحدة عن الاخرى و بالتاريخ واللغة والثقافة والتقاليد والاهم الدين، وللناس آراء مختلفة عن العلاقات بين الله والإنسان والفرد والمجموعة،والمواطن والدولة ..وآراء

ثانيا :إن العالم اصبح مكانا اصغر ،واخذت التفاعلات بين الشعوب الحضارات المختلفة في التزايد ،وتزيد هذه التفاعلات المتامية وعي الحضارات بنفسها وادراكها للفروق بين الحضارات والاشياء داخل الحضارات .

ثالثا :إن عملية التحديث الاقتصادي والتغيير الاجتماعية في كل انحاء العالم تفصل الشعوب عن الهويات المحلية القديمة والراسخة ،كما تضعف الدولة – الامة كمصدر للهوية وفي كثير من انحاء العالم ،ترك الدين يملا هذه الفجوة وغالبا في شكل حركات توصف بانها (اصولية).

رابعا :بتعزز نمو الوعي بالحضارة نتيجة للدور المزدوج للغرب :فالغرب من ناحية في اوج قوته ،بيد انه في الوقت نفسه ،وربما نتيجة

(1) عباس الحديثي، نظريات السلطة الاستراتيجية وصدام الحضارات. الاردن :دار اسامة للنشر والتوزيع 2004، ص ص 77-89.

لـذلك ،ثمـة ظـاهـرة تتمثـل في العـودة إلى الجـذور بـين الحضـارات غـير الغربية

خامسا:إن الخصائص والفروق الثقافية اقل قابلية للتبديل و من ثم اقـل قابليـة للحلـول الوسـطى والتسـويات مـن نظيرهـا السياسـية والاقتصادية.

ولذلك يرى هانتنغتون أن التاريخ كله تاريخ للصراع، ليس صـراع طبقات، كما يرى ذلك الماركسيون، وإنما هـو يـرى أن هناك تاريخية للصـراع: (صـراع الملـوك والأبـاطرة - صـراع الشـعوب - الصـراع الأيديولوجي صراع الثقافات وصراع الحضارات).

وبالتـالي فنظريـة هـانتنغتون تـبني علـى أن الصـراع المتعـدد بـين الثقافات سيحل محل الصراع الثنائي الذي استحكم على العالم طيلة القـرن العشـرين، يلاحظ هـانتنغتون أن الأيـديولوجيات الكـبرى كلـها إنتاج غربي، وأن الغرب لم ينتج ديانة كبرى كما أن الشرق لم ينتج أيديولوجيـة كـبرى، ولكـن المثير للانتبـاه هـو أن هـذه الأيـديولوجيات الغربية وجدت صداها خارج العالم الغربي، من خلال التأويل اللينيني للماركسـية، في روسـيا أو التأويـل المـاوي في الصـين. فالصـورة الـتي يرسمها هانتنغتون للصدام المستقبلي هي صورة حضارية،

ويميـز بـين ثمـاني حضـارات مختلفـة إلا أن كتابـه يركـز علـى الحضـارة الإسـلامية، وبالتـالي فهـذا الصـدام يوصـف بكونـه "لا غربـي"

يقول ص. هـ: "في الحقيقة فإن الحرب العالمية القادمة إن كان مقدرا لمثل هذه الحرب أن تقع ستكون حربا بين الحضارات ..." [1].

ويؤكد هانتنغتون بأن صدام الحضارات يحدث على مستويين:

فعلى المستوى الجزئي Micro-Level تتصارع المجموعات المتجاورة على امتداد خطوط التقسيم (الصدع) Fultling بين الحضارات بصورة عينية -عادية- على السيطرة على أراضي بعضها البعض.

وعلى المستوى الكلي Mecrol-Level تتنافس دول من حضارات مختلفة على القوة العسكرية والاقتصادية النسبية ،وتتصارع على السيطرة على المؤسسات الدولية وتتنافس على ترويج قيمها الدينية والسياسية الخاصة[2].

وأخيرا: فان النزعة الاقتصادية الإقليمية آخذة في الزيادة: ومن المرجح أن يستمر تعزيز أهمية الكتل الاقتصادية الإقليمية في المستقبل.

وبعد كل هذه الأدلة في تقديرنا إن هذه الأطروحة هي أطروحة للتطرف الحضاري ؛ فقد حاول تقسيم العالم إلى سبعة أو ثماني حضارات اعتمادا على الدين بشكل أساسي وهو غير دقيق حيث ربط اليهودية بالمسيحية والإسلامية بالكونفوشيوسية وكما إن هناك من يوجه نقده لفرضية هانتنغون من خلال عدم التوافق في نظام التسمية

---

(1) الطاهر الأسود، "النزاع بين المحافظين الجدد حول طبيعة الديمقراطية الإسلامية". مجلة الفرقان، العدد 53، 2005، ص29.

(2) عباس الحديثي، مرجع سابق، ص80.

الاصطلاحية (ليس الإسلام والمسيحية، والغرب والشرق، هما اللذان يتناقضان، وأن الإسلام والغرب دين ومنطقة جغرافية[1].

بالرغم من أن هذه الرؤية والأطروحة تمكنت بشكل ما من الإمساك بجانب أو أكثر من جوانب الواقع الجديد، لكنها أخفقت في الاحاطة بكافة جوانب وأبعاد ما يحتمل أن تكون عليه السياسة العالمية في الحقبة الجديدة.

ويحاول الأستاذ حمزة سعد نقده لهذه الأطروحة من خلال أنها:

- ساهمت في إشاعة الصورة السلبية والقاتمة عن العالمين العربي والإسلامي في الغرب، حيث أنها جعلت من الإسلام المصدر الرئيسي للعنف والإرهاب في العالم، وصورته على أنه الأكثر صداميه وعداء للغرب ولباقي الحضارات.
- مدى تأثيرها على الآفاق التنظيرية للعلاقات الدولية وخاصة في العالمين العربي والإسلامي بعد أحداث 11 سبتمبر.
- المنهجية المتبعة من قبل هانتتغتون في التحليل والاستدلال والاستنتاج، ومدى صدقيه هذه النظرية في فهم واقع العلاقات الدولية[2].

بينما يطرح الكاتب : محمد السعدي جملة من التساؤلات، في مقدمتها يتساءل لماذا هذا الاهتمام الواسع بالأطروحة؟ ما مضمونها ومرتكزاتها؟ ما هي البراهين التي تعتمد عليها لتدعيم أسسها النظرية؟

---

(1) فاطمة لكعص، مرجع سابق، ص90

(2) حمزة سعد، " نقد نظرية صدام الحضارات "، المستقبل، العدد 2504، كانون الثاني 2007، ص19.

ما هو موقع التكتلات الحضارية داخل هذا الصدام الحضاري؟ وأخيراً ما تأثير ذلك على طبيعة وصيرورة العلاقات الدولية .

شكلت ردود المؤلف على هذه التساؤلات المحور الرئيسي للكتاب، حيث شدد على أهمية الأطروحة وتأثيرها على مستقبل العالمين العربي والاسلامي. مشيراً الى أن الأطروحة باتت تشكل اتجاهاً جديداً في الفكر الاستراتيجي الغربي، خاصة بعد أحداث 11 أيلول وحرب الخليج الثانية، التي أعطت دفعاً قوياً للأطروحة ساهم بشكل مباشر في إخراج الفكر الاستراتيجي الغربي من الفراغ أو من المأزق التنظيري خلال بحثه عن مرتكزات جديدة تخرجه من حسه البراغماتي. يقول روبرت و. كوكس (ان سيناريوهات روبرت كابلان حول الفوضى القادمة، وفوكوياما حول نهاية التاريخ وصامويل هانتنغتون حول صدام الحضارات هي تجسيد للنفسية الأميركية التي تتشابك داخلها الآمال والمخاوف) [1].

في القسم الأخير من الكتاب يبحث المؤلف عن مستقبل العلاقات الدولية في ضوء صدام الحضارات آخذاً في الاعتبار الظروف والمعطيات الجديدة التي باتت تتحكم بعملية التنظير في مجال العلاقات الدولية. مشيراً الى أنه بات مؤكداً عدم قدرة علم أو نظرية أو أداة تحليلية واحدة على فهم العالم المعاصر، على اعتبار أن دراسة العلاقات الدولية بات على مستوى من التعقيد، لدرجة أنها أصبحت حقلاً معرفياً واسعاً أكثر منه مجالاً معرفياً حقيقياً ؛ وذلك انطلاقاً من أن النظام الدولي

---

(1) محمد السعدي، مستقبل العلاقات الدولية (من صراع الحضارات الى أنسنة الحضارة وثقافة السلام). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.ص36.

أكثر من غيره من النظم السياسية يعاني فقدان الاستقرار كونه يتألف مَن عدد غير نهائي من الفاعلين التي تنشط كلها في آن واحد، لذا فإن نظريات العلاقات الدولية مدعوة للتأقلم مع المعطيات والظروف التي فرضتها العولمة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه بالرغم من الجهد الذي بذله المؤلف من أجل دحض الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الأطروحة، يلاحظ:

أولاً - أنه لم يولِ الاهتمام الكافي للعلاقة ما بين صدام الحضارات والعولمة، ومدى التأثير المتبادل بينهم. خاصة وأن العولمة وما نتج عنها من تطهير للهوية الثقافية للشعوب، تبدو وكأنها تشكل مع أطروحة صدام الحضارات وجهين لعملة واحدة. لناحية تضخيم وتظهير حدود جديدة للنزاعات، تتطابق مع حدود الثقافات وفقاً لأطروحة صدام الحضارات.

ثانياً - في معرض دحضه لمقولة (أن للإسلام حدوداً دموية) لم يذكر بأن المصالح الأميركية كانت دوماً وبالمقابل وفي علاقتها مع الآخر وخاصة في العالمين العربي والإسلامي؛ فإن حدود المصالح الأميركية تكون مصانة بالدم.

خلاصة واستنتاجات:

كثيرة هي الدراسات التي سعت إلى ضبط أسباب ظهور الحركة الإسلامية وانتشارها على مستوى الأقطار العربية والإسلامية وتشترك هذه الدراسات في تفسير أسباب الظهور، اذ تركز على وجود الأزمة الاقتصادية وامتدادها على المستوى الاجتماعي، وغياب ديمقراطية على مستوى تسيير شؤون الحكم، والتركيز على هذه الأسباب يفيد ضمنيا

أن القضاء على ظاهرة الحركة الإسلامية رهين بإحداث تنمية اقتصادية ودمقرطة المؤسسات السياسية وتحديث المجتمع.

إن مثل هذه الدراسات، التي تحصر أسباب انبثاق الحركة الإسلامية في وجود أزمات داخلية قطرية، يغيب عنها احد أهم الضوابط المعرفية: "عدم السقوط في التعميم" لان مثل هذه المعايير الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ,قد تفضي إلى ظهور حركات احتجاج اجتماعي, لكنها غير قادرة على تفسير لونها السياسي واختياراتها الإيديولوجية فهذه الأسباب يمكن اللجوء إليها لتفسير أسباب ظهور حركات أخرى مغايرة كالحركة اليسارية مثلا وعليه فان دراسة عوامل وأسباب ظهور الحركة الإسلامية وحضورها بشكل قوي تقتضي منا استحضار بعض الأحداث التي عايشها النظام الإقليمي العربي والإسلامي وأفضت إلى ظهور تلك الحركات، خاصة وان الحركة الإسلامية ليست حركة وطنية قطرية بل هي حركة قومية واستحضار بعض الأطروحات النظرية التي ساهمت في تفسير تداعيات أحداث 11 سبتمبر عليها؛ حيث انتظم هذا الفصل في ثلاث مباحث؛ الأول؛ كان عبارة عن دراسة مفاهيمية حول الحركة الإسلامية والعمل السياسي الثاني؛ لمحة تاريخية عن نشوء الحركة الإسلامية ،الثالث؛ **أهم المقاربات النظرية المفسرة لتأثير أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية وعليه فإنه من خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:**

1) إن مصطلح "الحركة الإسلامية" يطلق على الحركات التي تنشط في الساحة السياسية، وتنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة، وهي تسمية أطلقتها الحركات الإسلامية على نفسها وتسمى أيضا حركات "الإسلام السياسي" و"الأصولية

الإسلامية" ترجمة للمصطلح الإنجليزي Fundamentalism، ولا تطلق التسمية على الجماعات الإسلامية التي لا تنشط في المجال السياسي مثل الصوفية ولا الأحزاب التقليدية ذات الخلفية الإسلامية مثل حزب الاستقلال المغربي وحزب الأمة السوداني والرابطة الإسلامية في باكستان، (ويشمل هذا التعريف جماعة الإخوان المسلمين في الدول العربية والجماعة الإسلامية في باكستان وحزب الرفاه في تركيا وجماعة العدل والإحسان في المغرب والجبهة الإسلامية القومية في السودان وخلاصة التعريف بالحركات الإسلامية أنها تلك الحركات التي تؤمن بشمول الإسلام لكل نواحي الحياة وتتصدى لقيادة ما تراه جهدا لازما لإعادة تأكيد الأعداء.

2) بدأ العمل الإصلاحي بمبادرات ومشروعات نهض بها مصلحون ومفكرون مثل محمد بن عبد الوهاب في الجزيرة العربية وجمال الدين الأفغاني في أفغانستان ومحمد عبده ورشيد رضا في مصر...إلخ

3) تطور مشهد العمل السياسي اليوم إلى خريطة معقدة وشاملة تشمل دولا قامت على أساس حركات و أفكار إسلامية أو متأثرة بها مثل : السعودية وإيران والسودان وأفغانستان ،وتجارب ومحاولات للحكم و المشاركة السياسية مثل حزب الرفاه ثم حزب العدالة والتنمية في تركيا؛ والجبهة الإسلامية وحركة مجتمع السلم وحركة الإصلاح في الجزائر والحركة الإسلامية في اليمن والأردن وحركات مقاومة الإحتلال مثل حماس والجهاد وحزب الله في فلسطين.

4) إن الحركات الإسلامية في الواقع هي ليست وليدة الصدفة أو نتيجة للمآل الذي آلت إليه الأمة الإسلامية بقدر ما هي تعبير عن نتاج مركب من مجموعة مسببات بما فيها الدين الإسلامي نفسه والذي هو حركي وغير جامد.

5) الحركة الإسلامية تمثل حركة اجتماعية سياسية لها مشروعها الخاص وتمثل تيارا داخل المجتمع، يعمل أساسا على إصلاح المجتمع، بغرض إصلاح أحوال الأمة الحركة الإسلامية كما تعرف عن نفسها هي عبارة عن الحركات التي تنشط في الساحة السياسية ، وتنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة.

6) إن جل الحركات الإسلامية تعمل من أجل توحيد الأمة وتحقيق نهضتها الحضارية ،وهي تقوم بذلك من خلال التزامها بالمرجعية الحضارية الإسلامية، وتعمل كلها من أجل استعادة هذه المرجعية بوصفها المرجعية العليا للمجال العام والنظام السياسي.

7) تتميز هذه الحركات بحداثتها ، فهي نشأت في كنف الحداثة واستجابة لتحدياتها ، وهي أيضا إسلامية بمعنى أنها اختارت استجابة لتحديات الحداثة المرجعية الإسلامية.

8) تعتبرحركة "الإخوان المسلمون" حركة إسلامية ، تصف نفسها بأنها "إصلاحية شاملة". وهي أكبر حركة معارضة سياسية في كثير من الدول العربية ، خاصة في مصر ، أسسها حسن البنا في مصر في مارس عام 1928م كحركة إسلامية وسرعان ما انتشر فكر هذه الجماعة ، فنشأت جماعات أخرى تحمل فكر الإخوان في العديد من الدول، ووصلت الآن إلى 72 دولة تضم دولا عربية و إسلامية.

9) أصبحت الحركات الإسلامية تمثل واحدة من أهم الفاعلين في الساحة الاجتماعية والسياسية، ولكن ظل دور الحركة الإسلامية في المجال السياسي، مثارا للعديد من الجدل، والكثير من المواجهات مع أنظمة الحكم؛ مما جعل موقف الحركة الإسلامية من العمل السياسي مصدرا لاختلاف الرأي وتعدد المواقف، وربما يكون الموقف من العمل السياسي، أي قضية إصلاح النظم السياسية أو تغييرها، هو العامل الأول الذي شكل التباينات والاختلافات بين الحركات الإسلامية، وداخل الحركة الإسلامية الواحدة، حتى أصبحت معضلة العمل السياسي هي القضية التي تستحوذ على جانب مهم من المساجلات بين الإسلاميين.

10) نشأت الحركة الإسلامية، وتبنت فكرًا مشابهًا بل ومنبثقًا من فكر الإخوان المسلمين؛ فاهتمت بإنشاء البنية التحتية المتمثلة في المعاهد الدينية والمؤسسات والنوادي والعيادات الطبية ورياض الأطفال... هذه المنشآت أصبحت مراكز دعوة إلى الدين وغرس تعاليمه في نفوس الشبيبة العربية منذ نعومة أظافرهم، فنشأ جيل من الشباب الملتزم تجاه الحركة الإسلامية الذي يرى أن الحل يرتبط بمبدأ "الإسلام هو الحل".

11) لم تكن تداعيات أحداث 11 سبتمبر وليدة الفراغ بل روج لها ونظر لها العديد من الباحثين من أمثال فوكوياما وصاموئيل هانتنغتون الذان كان لهما الحظ الأفر في التأسييس للخلفية الفكرية والنظرية لعالم مابعد 11 سبتمبر.

12) يرى فوكوياما أن المنافس الوحيد للديموقراطية الليبرالية هو الأطروحة الإسلامية وبالتالي كان هذا التنظير ضوء احمر

للهجوم على الإسلام حيث وجد الغرب في الأطروحة التالية لنهاية التاريخ (صدام الحضارات) الغطاء النظري للهجوم الشامل (Total Attack) على الحضارة الإسلامية.

13) استندت أفكار فوكوياما على أفكار (هيجل ألماني الشهير) في فلسفة التاريخ حيث يرى ، يجل ان التاريخ سائر باتجاه السعادة والحقيقة غير ذلك فأن القرن التاسع عشر كان اكثر سعادة للبشرية من القرن العشرين فلا حروب عالمية ولا مجازر تتعدى ضحاياها رقم المليون ضحية.

14) إن أيديولوجية "صدام الحضارات"، ذات الصدى في بعض الأوساط الأكاديمية، والتي تعتبر الإسلام خطرا على الغرب تحول دون مقاربة سليمة للعالم الإسلامي في تنوعه. فهي نظرة شمولية ومجردة للإسلام؛ وعليه يقترح العديد من المفكرين عناية شاملة ومعمقة بالأوضاع الاجتماعية، التاريخية، السياسية والثقافية التي تعبر عن ثراء ،تنوع وتعددية العالم الإسلامي.

15) يمكن القول بأن هاتين الأطروحتين تخلطان كثيرا بين الإسلام والإسلام السياسي، فهما يتجاهلان دور الإسلام لا سيما الأندلسي في بناء أوروبا النهضوية؛ كما أنهما يركزان على بعض المعطيات أحداث انفجار مركز التجارة العالمي بنيويورك في 11 سبتمبر...إلخ ويغضون النظر في نفس الوقت عن التيارات الفكرية الأخرى التي تقاوم الأصولية وتطالب بعلمنة المؤسسات ودمقرطة الدول وبالتعددية وذلك في ظل احترام إرثها التاريخي والحضاري وبالانفتاح على العالم.



الفصـــل الثانــــي

تداعيات أحداث 11 سبتمبر علـى الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط

وفيه:

المبحث الأول: التداعيات الداخلية لأحداث 11 سبتمبر على الحركة الاسلامية في الشرق الأوسط.

المبحث الثاني : التداعيات الخارجية لأحداث 11سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط .

المبحث الثـــالث : رؤية مستقبلية للحركة الاسلامية الشرق اوسطية بعد احداث 11 سبتمبر .

خلاصة واستنتاجات

لاشك أن أحداث 11 سبتمبر، اذا لم تكن قد غيرت العالم فعلا، فإنها فجرت قضايا كبيرة، وخاصة في ما يخص العلاقة بين الثقافات، وبالتحديد بين ثقافتنا العربية - الاسلامية والغربية، وظاهرة الاصولية والتطرف، وفي ما إذا كانت نتائج أم أسبابا. وبكلمة، انتجت أحداث سبتمبر، من ضمن ما انتجت، ضرورة بالغة لإعادة النظر في مفاهيم كثيرة، سواء لمحاولة طرحها بشكل سليم، وتوضيحها لأنفسنا وللآخرين، او لإعادة النظر فيها جذريا.

إنه لمن المسلم به أن الشرق الأوسط كان منذ قرون محطة تذويب ثقافي. لكن محطات التلفزيون و الأقمار الصناعية والشركات الكبرى ووسائل الإعلام تخلق وجهات نظر جديدة في المنطقة ومن ثم تشكل هوية جماعية جديدة تسمى حضارة الشرق الأوسط الحديثة[1].

لقد مرت سنوات على أحداث 11 سبتمبر تلك الجريمة الإرهابية بحق ألاف الأبرياء من المدنيين الأمريكيين وبحق البشرية اجمع، تلك الحادثة الرهيبة التي هزت العالم و غيرت مساره وأوقعته بين أشرس قوتين إرهابيتين عالمتين، قوة الإرهاب الأمريكي وحلفائه وما يمارسه من انتهاكات بشعة بحق البشرية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب وهي في الأساس إستراتيجية لخلق الإرهاب من جهة، وبين الإرهاب الإسلامي المتطرف الذي لا يفهم إلا لغة القتل و والعنف والتدمير وقطع الرؤوس.

إن الحديث عن تداعيات ها ته الأحداث ليس بمغزل عن تأثيراته الجانبية أيضا. وكلنا يقين في هاته الأحداث كانت لها تأثيرات

---

(1) أبو القاسم سعد الله، بحوث في التاريخ العربي الإسلامي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2003، ص205.

وانعكاسات ليست فقط على الحركات الإسلامية الشرق أوسطية بل وعلى المنظومة العربية والإسلامية ككل . وإذا نتكلم في هذا الفصل عن ها ته الأحداث و تجلياتها نؤمن بأنه كانت ولا زالت ها ته الأحداث تمثل أحد مفاصل التاريخ التي يعاد جرائها تلا في بعض المسلمات و العقائد الدولية و الوطنية لا سيما الأمنية والسياسية و الاجتماعية والثقافية ... إلخ

وفي هذا السياق نشير إلى أننا ننطلق في تصورنا هذا من مقدمتين اثنين، نعتبر في الأولى أن تصحيح الصور التي تبلورت في الإعلام والثقافة الغربية عن العرب والمسلمين ليست مسألة بسيطة ولا تنفع فيها ردود الفعل المرتبطة بمناسبات وأحداث بعينها، ذلك أن حرب الصور، المشوه منها والمطابق لصاحبه، تعد اليوم كما أشرنا آنفا جزءا من الحرب الشاملة القائمة في العالم. فقد تميز عصرنا باستخدامه في أزمنة حروبه المتواصلة لمختلف الوسائل التي تمكن من مغالبة العدو والانتصار عليه وحرب الصور المتخيلة والمركبة والملفقة تعد جزءا من هذه الوسائل.

وننظر في المقدمة الثانية الى أن معركة تصحيح الصور المتناقضة والمختلطة تعتبر في المنطلق والأساس معركة ذاتية، معركة تخصنا أولا وقبل كل شيء، من دون أن يعني هذا الأمر بالضرورة تقليلنا من أهمية الفاعل الخارجي الذي نختزله في الصيغة المجردة والعامة (الآخر) ونرادفه بالغرب وبالولايات المتحدة الاميركية، كما نرادفه في أدبياتنا السياسية بالإمبريالية والاستعمار والصهيونية العالمية... نحن نعتقد أن صراعنا المعاصر مع الغرب لم يتوقف وأنه في العمق صراع تاريخي تحركه المصالح والأهداف التاريخية القابلة للضبط والفهم والتعقل. لكننا نريد في هذا السياق التأكيد على أهمية معركتنا الذاتية،

معركتنا مع ذاتنا وهي المعركة التي تتمثل في محاولتنا إنجاز عمليات تصالح مع العالم الذي يؤطر ويشرط وجودنا القومي والإقليمي وانتماءنا إلى العالم.

لنشخص في صورة أمثلة محددة طبيعة هذه المعركة التي أعادتها تداعيات 11 سبتمبر (ايلول) إلى الواجهة، يتعلق الأمر بمصيرنا التاريخي في العالم المعاصر، فنحن قبل الأحداث المذكورة وبعدها لم نستكمل معركة استيعاب منطق الأزمنة المعاصرة، منطق الحداثة والتحديث وهو المنطق الذي يكسبنا كفاءة

الحوار الندي المتكافئ مع الآخرين، وهذا الاستكمال لن يتم إلا عن طريق دعم الجهود التي ما فتئ الفكر العربي يبذلها وهو يجتهد في سبيل استتباب وتوطين المعرفة العصرية وتعميمها.

لقد تعثرت الحداثة في بعض بلدان العالم الاسلامي، ليس لعدم قابلية الشعوب الاسلامية على استيعاب الحداثة بل بسبب سياسات خاطئة تتحمل الدول الغربية مسؤولية جزئية عنها، اما الجزء الآخر من المسؤولية فتتحمله القيادات التي تولت شؤون البلدان التي خرجت من الاستعمار وسط القرن العشرين. بل اذهب في القول الى أبعد من ذلك، ان احداث 11 سبتمبر كانت قفزة في الفراغ من جانب الذين اعدوها ونفذوها، ذلك ان المشروع الاصولي قد وصل الى طريق مسدود. فخلال اكثر من عشرين سنة من نمو الاصوليات الاسلامية، تدلنا التجارب على اخفاقها في برامجها بالرغم من التأييد الذي حصلت عليه من جماهير مؤمنة حقاً ويائسة من الاخفاقات التي حصدتها الشعوب الاسلامية في معارك التنمية والاستقلال والديمقراطية. على العكس من ذلك اذاً، فأحداث 11 سبتمبر، ينبغي ان تدفعنا الى قراءة جيدة في

علاقاتنا مع العالم الذي يذهب اكثر فأكثر الى التوحد، بحيث نثبت موقعنا فيه.

ليس من السهل مقاربة ما جرى ويجري في العالم منذ الواقعة الكبرى التي لحقت بالولايات المتحدة الاميركية قبل سنين، وليس من السهل كذلك تركيب الوقائع والتداعيات التي حصلت في اميركا وفي العالم منذ ذلك التاريخ، ولعلنا نعيش اليوم في مطلع الألفية الثالثة مظاهر حرب كونية جديدة بآليات وأساليب في العمل الحربي مختلفة عن النماذج التاريخية المألوفة، ولهذا السبب سنكتفي في هذه المحاولة بالتوقف أمام ما يمكن أن نسميه حرب الصور القائمة والمعلنة. فقد عمل الإعلام الغربي منذ حصول الحدث المذكور على بلورة وتركيب صور نمطية لعدو مفترض، وقد جرى تعميم هذه الصور النمطية والانطلاق منها في مواجهة العالم.

الولايات المتحدة الأمريكية وبعد احداث 11 سبتمبر (أيلول) أصبحت تملك الحق كله لأنها تملك القوة كلها، والعالم كله عاجز عن قول رأي آخر، مثلما هو عاجز عن مواجهة الكاسر الأميركي. وذكر أن هناك نضوباً عالمياً في رصيد الأفكار ورصد القيم، وصار العالم يبدو وكأنه بلا تاريخ ولا فلسفة ولا رصيد حضاري، وطالب المفكرين والفلاسفة والمثقفين ومعهم كل المضهدين بالعودة الى رصيدهم الأخلاقي والقيمي من أجل التأسيس لثورة أخلاقية تحمي العالم من الكاسر الأميركي والمتفرد المتوحش.

وبسبب هذه التحولات التي حدثت بعد الحادي عشر من سبتمبر..؟فإننا نكتفي بعرض طبيعة تأثير هذه الأحداث وتداعياتها على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط و التحديات التي فرضت بسبب

هـا تـه الإنعكاسـات علـى الحركـة الإسـلامية ذاتهـا ؛ داخليـا وخارجيـا **ولذلك فقد ورد هذا الفصل بانتظام وفق ثلاث مباحث كالآتي :**

المبحـث الأول: التـداعيات الداخليـة لاحـداث 11 سـبتمبر علـى الحركة الاسـلامية في الشرق الاوسط

المبحـث الثـاني : التـداعيات الخارجيـة لاحـداث 11 سـبتمبر علـى الحركة الاسـلامية في الشرق الاوسط.

المبحث الثالث : آفاق الحركات الاسـلامية في مواجهة التحديات المختلفة .

المبحث الأول
التداعيات الداخلية لأحداث 11 سبتمبر
على الحركة الاسلامية في الشرق الأوسط

وفيه ثلاث مطالب:

- المطلب الأول:ماهية وطبيعة تأثير احداث 11 سبتمبر.
- المطلب الثاني: الانعكاسات الداخلية لأحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية.
- المطلب الثالث: التحديات الداخلية للحركة الإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر.

المطلب الأول
ماهية و طبيعة تأثير أحداث 11 سبتمبر

أحداث 11 من سبتمبر ...إذن بما فرضته من تحولات عالمية سريعة ، وتغيرات إستراتيجية مؤثرة ،طالت أسس المجتمع الدولي التي استقرت بعد الحرب العالمية الثانية (ربما فيها ما يسمى بالشرعية الدولية ومنظماتها : كالأمم المتحدة ، وغيرها) ... تركت بالمقابل- أو هكذا يفترض –تأثيراتها على الحركات الإسلامية بكافة أنواعها (السلمي منها والعنيف، الدعوي منها والحركي؛ المقاوم منها وغير

المقاوم)؛ ترى كيف تم ذلك وكيف؟ وما المدى الذي وصلت إليه هذه التأثيرات؟ وتداعياتها على الأرض؟[1].

وإذا كان هذا صحيحا ، فانه يمكننا اعتبار هاته الهجمات بمثابة مفصل ومعلم دولي تاريخي أثر تأثيرا كبيرا على المجتمع الدولي والعالمين العربي والإسلامي ، وخاصة حركات الإسلام السياسي ، وغير ملامح النظام الدولي قبل 11 سبتمبر ؛ وحتى نصل إلى حقائق علمية ولو نسبية غير قاطعة ، **فيمكننا التأكيد على أبرز ملامح واقع المجتمع الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر كالتالي :**

أولا : إعادة تنظيم السيادة على الصعيد العالمي :

إن وجود السلطة السياسية يعتبر ركنا جوهريا من أركان وجود الدولة السياسية تتميز بصفة السيادة :" Souveraineté" والتي تثبت للدولة سلطة قانونية أصلية وآمرة عليا وتفرض هيمنتها بهذه الصفة على الجميع أفرادا وهيئات[2]، وبينت هذه الأحداث بشكل لا يدع مجالا للشك المدى الذي فقدت الحكومات قدرتها فيه على التحكم بسيادتها المطلقة؛ حيث أصبح تدخل النظام الدولي وتعديه على سيادة العديد من الدول إنما هو من أجل دعم الديمقراطية والحريات. ومن ثم

---

(1) احمد رفعت السيد وعمروالشوبكي . مستقبل الحركات الإسلامية بعد 11 أيلول (سبتمبر). دمشق: دارالفكر. 2005،ص13.

(2) محمد رفعت عبد الوهاب . مبادئ النظم السياسية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية. 2002، ص90

يكون هدف النظام الدولي الراهن هو القضاء على معاقل النظام السلطوي وتحويل الدول إلى النظام السياسي الديمقراطي[1].

وبعد أحداث 11 سبتمبر ،أصبح نظام الحكم من حيث سلطة الدولة العليا والحصرية على أراضيها شانا لا يمكن بتاتا تطبيقه عمليا ، إذ لا يسمح أي قدر من بناء المؤسسات والتشريع الصادر عن الدولة وحدها بان تتمكن هذه الدولة من بسط سيطرتها المطلقة على المناطق الخاضعة لها[2]، **ونتيجة لذلك فقد أضحى جليا ان المرحلة القادمة تتضمن الحقائق التالية:**

1- الدولة في ممارستها لسيادتها أصبحت موضوع ضغط كبير للخارج في شكل قانوني دولي نحو وضع قيود على الدولة في سلوكها وكل القوانين يجب ان تكون منسجمة مع القانون الدولي؛

2- حدث تغيير كبير في مفهوم قوة الدولة تجاه مواطنيها ، وانتقل من قوة الإرغام إلى قوة الشرعية؛

3- أصبحت السيادة مسؤولية أكثر منها أداة رقابة وهناك توجه كبير بدأ يبرز وهو إن الدولة القومية هي التي تتميز بالكفاءة والشرعية .

---

(1) Larry Diamond ,"Universal Democracy" ,Policy Review, No. 119, June /July, 2003,p119

(2) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية. (تر:مركز الخليج للابحاث)، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للابحاث، 2004، ص46.

4- أصبح التدخل في شؤون الدولة مبرر تحت غطاء التدخل لأغراض إنسانية ؛الشيئ الذي يحتم على الدولة الخضوع للتدخل الأجنبي في شكل حقوقيون ومراقبون دوليون.

ثانيا: انتشار العولمة وآلياتها وتقص معارضيها:

ان العولمة في مفهومها السياسي والثقافي تختلف عن العولمة في مفهومها الإعلامي والاقتصادي .فالاولى ذات صلة بالديمقراطية وحقوق الانسان والهوية الوطنية ومجموع القيم والعادات والتقاليد .بمعنى انها العولمة التي تلامس الشعب فيما كان بينها ايجابيا قبلها وما كان منها سلبيا رفضه.بينما هي عولمة الحكام والأغنياء والشركات الاقتصادية والمالية والأولى يمكن تسميتها تجاوزا عولمة شرعية ، بينما الثانية هي عولمة دكتاتورية بامتياز ،من اجل هذا ظهر الكثير من المناهضين للعولمة في ستيل مابين أواخر نوفمبر وأوائل ديسمبر 1999 لان هذه القمة حضرها ممثلوا 135 دولة ارادت ان تعولم التجارة اكثر مما عولمته اتفاقية مراكش لعام 1994، ولكن جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتضعف حركة المناهضة والمعارضة وتقوي حركة العولمة ولكن بالنظر الى الشرائح الممثلة لتيار المعارضة ،فان امكانية عودته وباسرع وقت ممكن قائمة جدا[1].

ثالثا: المتغيرات السياسية التي طرأت على العلاقات العربية – الأمريكية :

يمكن حصر أهم المتغيرات السياسية التي طرأت على العلاقات العربية – الأمريكية في العناصر التالية :

---

(1) مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، (د.س.ن)، ص368.

1- استهداف بعض الدول والمنظمات العربية والإسلامية والتي وصفها بدول (محور الشر) واتهمها بدعم ممارسة الإرهاب .

2- ظهور بعض التيارات السياسية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في الكونغرس التي طالبت بفك الارتباط الإقتصادي مع العرب وخاصة في مجال الطاقة والبحث عن مصادر أخرى في أسيا مع إعادة النظر في العلاقات الأمريكية مع بعض الدول العربية وتجميدها .

3- نشاط اللوبي الصهيوني في داخل الولايات المتحدة الأمريكية يهدف زيادة لتوتر في العلاقات العربية الأمريكية لصالح إسرائيل ودفع مؤسسة صنع القرار الأمريكية في اتجاه توسيع نطاق الحرب لتشمل دول عربية اخرى .

4- احداث 11 سبتمبر كانت فرصة بالنسبة لتيار اليمين المتطرف الذي يمسك بمقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية من اجل تنفيذ خطوات الهيمنة العالمية الشاملة ولو بالقوة السافرة[1].

رابعا: تبلور فكرة الأضداد:

أفرزت هاته الهجمات معطيات جديدة وتبلور فكرة الأضداد (أشرار أخيار)، ففي خطابه أمام الكونغرس يوم 20 سبتمبر 2001[2] أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن أن العالم اليوم ينقسم إلى قسمين قسم خير وقسم شرير . أما القسم الخير فهو الذي يتشكل من

---

(1) يوسف المراشدة، العولمة واثرها على العالم العربي:مشروع الشرق الاوسط الكبير. الاردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2007، ص196.

(2) حسين بوقارة وآخرون، مرجع سابق، ص137.

الولايات المتحدة الأمريكية و الغرب عموما (بالإضافة إلى إسرائيل)
بينما القسم الشرير هو ذاك المسمى بالإرهاب الإسلامي و الذي يشمل
دولا ومنظمات وأفراد . و على العالم أن يحارب هذا العدو فلا خيار آخر
. إما مع الغرب أي الحضارة و المدنية وإما مع الهمجية و التخلف و القتل
و المتمثل في العالم الإسلامي ؟ دكل هذا يعني أن الصراع بين الغرب و
العالم الإسلامي يبدو وأنه سيكون عنوان المرحلة القادمة من القرن
الحادي و العشرين[1].

خامسا : حق الدفاع المشروع :

بعدما أصدر مجلس الأمن بالإجماع . بتاريخ 12 سبتمبر 2001.
اللائحة رقم 1368 التي تعتبر بأن قتل 6000 شخص بتفجير طائرات
مدنية لم يبق عملا إرهابيا و إنما هو عدوان "مسلح حقيقي" ولقد أدى
هذا التفسير الأحداث 11 سبتمبر على أنها أعمال حربية إلى فتح الباب
على مصراعيه لتبرير استعمال الحق الدفاع المشروع الذي نصت عليه
المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة [2].

ونظرا لعدم وجود تعريف متفق عليه للدفاع الشرعي فإن الدول
كثيرا ما تلجأ إلى الحرب بحجة الدفاع الشرعي . ولعل أحداث مثال و
أكثر استقطابا هو ما أتبعته الولايات المتحدة الأمريكية بعد
التفجيرات 11 سبتمبر 2001. حيث اعتبرت أنها في حالة الدفاع عن
النفس. وبالتالي أجازت لنفسها الدخول في العراق وأفغانستان

---

(1) حسين بوقارة و آخرون، نفس المرجع السابق، ص128.

(2) حسين قادري، النزاعات الدولية : دراسة و تحليل. باتنة: خير جليس،2007،
ص129.

ومحاصرة دول عديدة؛ خاصة دول إسلامية ومطالبتها حتى بتغيير مناهجها التربوية [1].

ولعل المثال الثاني هو العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة نهاية سبتمبر من العام 2008 فهذا الجهاز- مجلس الأمن- الذي تحرك بفاعلية وسرعة قياسية في مواجهة الدول والحركات الضعيفة غير ما مرة؛ وكلما اقتضت مصالح الدول الكبرى ذلك؛ وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث اتخذ على سبيل المثال القرار 1368 بعد يوم واحد من وقوع أحداث 11 أيلول/سبتمبر الذي منح فيه الضوء لهذه الدولة من أجل اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة في إطار الدفاع الشرعي عن النفس؛ لم يستطع إيقاف هذه العمليات العدوانية التي استهدفت الأطفال والنساء والمساجد والمدارس والجامعات.. في غزة؛ رغم التنديدات والاحتجاجات الدولية الواسعة.

لقد حاولت إسرائيل وبتزكية أمريكية أن تروج بأن هذه العمليات تندرج ضمن الحق المشروع الذي تمارسه في سياق الدفاع عن نفسها في مواجهة الصواريخ التي تقصف بها حركة المقاومة حماس مناطق في العمق الإسرائيلي ؛ وذلك بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أنه: ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول؛ فرادى وجماعات في الدفاع على أنفسهم إذا

---

(1) علاء ابو عامر، العلاقات الدولية :الظاهرة، العلم والدبلوماسية والاستراتيجية. عمان :دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004، ص95.

اعتدت قوة مسلحةعلى أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي[1].

إن هذا المبرر يفتقد لأي شرعية قانونية؛ بل إن السلوك الإسرائيلي هو عدواني ويتنافى بصورة لا لبس فيها مع مضمون وأهداف الميثاق؛ ذلك أن الميثاق أطر استعمال هذا الحق(الدفاع الشرعي) بمجموعة من الضوابط والشروط؛ حتى لا يكون ذريعة ومطية لترهيب الدول والاعتداء على الشعوب وتحقيق المصالح الضيقة.

سادسا : تهميش منظمة الأمم المتحدة :

إن تهميش منظمة الأمم المتحدة في الحرب المعلنة ضد الإرهاب جاء تحت غطاء حق الدفاع عن الأمة الأمريكية وعن الحرية و الديمقراطية . حيث أثبت الحرب الأخيرة أن الكلمة الأولى في العالم ليست لهذا الكيان الذي خطط له أن يحافظ على السلام و الأمن الدولي بل للقوة الأكبر في العالم. ولم يعد لمجلس الأمن و أمينه العام دورا مهما في الحد من الصراعات الدولية أكثر من كونه منسقا لبعض اللجان و مندوبا للمجلس لحضور المحافل الدولية [2].

وما يتعرض له الفلسطينيون في غزة من تقتيل وعدوان صارخ منذ نهاية عام 2008؛ يطرح بحدة مصداقية المؤسسات الدولية بشكل عام

---

(1) إدريس لكريني، "العدوان الإسرائيلي على غزة ". متحصل عليه من: http://www.bing.com يوم2010/03/29.

(2) عبد الله بن سليمان العديلي، "المتغيرات الحالية و تأثيرها على قوتنا البحرية". القوات العربية السعودية المسلحة. العدد12، ص35.

؛ وعلى رأسها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على المحك؛ باعتباره المسؤول المفترض عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

سابعـا : تغير أهداف الحروب :

تغـيرت أهـداف الحـروب مـن فـرض الأيـديولوجيات إلى فـرض الحضـارات تحقيقـا لنبـوءة صـامويل هنتغتـون و اسـتخدام أسـلحة غـير تقليديـة لهـذه الحـروب سـلاح الاقتصـاد؛ سـلاح التقنيـة؛ سـلاح الإعـلام وسلاح الضغوط السياسية وشراء الذمم.

وبعد 11سبتمبر 2001، الكل يستطيع أن يثبت أن هنـاك خطـر كـبير بـدأ يـبرز ويظهـر، أسـاسـا بسـبب تراجـع المعـارف إنكـار الأخـر التسمية المعكوسة التعسفية و الظالمة لـ: "العدو الجديد" و الـذي صـادف الإسلام [1].

وإن التجاهـل المتبـادل يـؤدي إلى زيـادة المخـاطر الـتي تفـترض " تصـادم الثقافـات" حيـث أنـه في قلـب حلقـات ودورات صـنع القـرار في الغـرب و التركيـز و السـلطة كـل أشـكالها تصـنع سياسـات تضـر بالسلم[2].

ومع صيرورة العلاقات الدولية و التوازن بين الأمم في جانب آخر الحداثة هي ذريعة للحضور تحت شكل اعتداء مفاجئ خارجي [3].

---

(1) Mustapha. chérif . l'islam et l' occident . paris : odile jocob .2006. p37 .

(2) Mustapha. Chérif, Ibidem.

(3) Ibidem

فالواضح أن التعامل مع جماعات مثل القاعدة لا يتطلب ترسانات ضخمة من الأسلحة، بقدر ما كان يكفيه -ربما - بناء شبكة تعاون دولية ضخمة لتضييق الخناق على هذه الجماعات، وأهم من ذلك السعي لحل الأسباب الجذرية التي أدت إلى ظهور هذه الجماعات - التي يسمونها - المتطرفة على المستويات الوطنية والإقليمية الدولية والعالمية. لما كانت القاعدة هي أصغر وأضعف من أن توفي بكل متطلبات العدو المطلوب فمن المنطقي أن يتم توسيع الحرب لتشمل أعداء جدد مثل ما يسمى بالدول المارقة وعلى رأسها العراق ثم إيران، ثم ما يليهم من الدول العربية والمسلمة التي تزعج قوى اللوبي الموالي لإسرائيل وحلفائهم بين المحافظين الجدد في واشنطن.

ويظهر ذلك جليا على صعيد القضايا العالمية حيث أن السياسات العالمية اليوم لا تهتم بالأبعاد الجيوبوليتيكية التقليدية والتي تشمل الأمن والشئون العسكرية فحسب بل تهتم أيضا بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بدرجة كبيرة ومن تلك القضايا مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان ومن ثم فهي تلقى الضوء على القيود المتزايدة على سياسات نظم الجنوب التي عليها الأخذ أو استنساخ نموذج الديمقراطية الغربية من أجل نشر ثقافة السلام في العالم وكل هذا يحتم فرض القيود والعديد من الضغوط من قبل العالم الغربي الديمقراطي على دول الجنوب ويرون أن هناك مدى واسعا من الخيارات المتاحة أمام الدول الليبرالية الغربية من اجل عولمة الديمقراطية الليبرالية. وتتراوح هذه الخيارات بين الحافز المؤسسي والمشروطية السياسية إلى

التدخل العسكري[1]. ، كما يتصورون أن القضاء على الحروب سيتيح انتشار النظم الديمقراطية الرأسمالية.

وأدى هذا إلى زيادة تأثير الخارج على الداخل، فالدول أصبحت أكثر عرضة للتغيرات الخارجية التي لا تمارسها حكومات الدول الأخرى بل تمارس من قبل أطراف غير قومية لا تقل قدرتها على التأثير عن قدرة سياسات الدول الأخرى وفى ظل نموذج واحد من النماذج الاقتصادية وهو اقتصاد السوق الرأسمالي الحر. ويطالب أنصار هذه المدرسة بإعادة تعريف الوظيفة الاقتصادية للدولة من خلال انخراط دول الجنوب في الاقتصاد العالمي وزيادة قدرتها على التكيف مع التحولات الحادثة وتغيير الظروف التي تعمل في إطارها[2].

وتتجلى العلاقة المتداخلة بين السياسة الداخلية والخارجية في الوظيفة الاقتصادية للدولة في عالم الجنوب، حيث اضطرت تلك الدول تحت- ضغط التطورات الهائلة الحادثة في المجال الاقتصادي- إلى تفضيل مصالح الاستثمار الأجنبي على المطالب الأساسية للجماهير وهو ما أشار إليه روزيناو في الثمانينات حيث أوضح أن العديد من الدول الفقيرة أجلت الكثير من البرامج الاقتصادية الحيوية. رغبة منها في جذب الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الاقتصادية إلى إعطاء مشروعات البنية التحتية الخاصة والمرغوبة من قبل القطاعات الأجنبية

---

(1) Held, The Global Transformation, United Kingdom: Polity Press, 1995, p 16.

(2) Philip Cerny , lobalization and Other. Stories: The Search for a New Paradigm for –International Journal, Autumn, 1996, Vol1, No4, PP624 -636 .

المستثمرة أولوية على مشروعات البنية التحتية العامة مثل إمداد المياه والكهرباء وتحسين جودة التعليم وغيرها من الخدمات الأساسية الأخرى[1].

هذا يعنى تخلى الدولة عن قدر من الأدوات السياسية والوظائف الهامة التي كانت متاحة لها، وعلى شرعيتها فإذا كانت الدولة قد استمدت شرعيتها من الخدمات التي تقدمها للمواطن فإن أسس تلك الشرعية في المرحلة الحالية قد تغيرت.

المطلب الثاني
الانعكاسات الداخلية لأحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية

إن الحديث عن الحركات الاسلامية بعد احداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) 2001 التي وقعت في الولايات المتحدة الامريكية، حديث ذو شجون، حديث يمتد ليشمل مساحة في التاريخ كما انه لا يقف عند حدود الجغرافية، بل يتعداهما، انه حديث عن الماضي كما هو حديث في المستقبل حديث عن الذات كما هو حديث عن الموضوع والآخر[2].

انه يشمل قضية معقدة ومركبة ولا يحتاج الى الارتجال والآراء والمواقف المسبقة والأحكام العامة دون ان يقدم لها من الأدلة ما يقنع

---

(1) James Rosenau, The Study of Global Interdependence, Essays on The Transnationalization of World Affairs, U K :Frances Printer Ltd, 1980 ,P56

(2) احمد رفعت السيد وعمرو الشوبكي، مرجع سابق، ص11.

ويشفي الغليل إنه حديث الماضي والواقع والتطور وأساليب العمل والمستقبل.

ان مصطلح الإرهاب الإسلامي كان هو العنوان الرئيسي للإدارة الأمريكية بعيد حدوث الهجمات وهذا فضلا عن سلوكها ونجاحاته في منطقة الشرق الأوسط، إلا انه من الصحيح أيضا القول بانعكاسات هذه الأحداث على الحركة الإسلامية سواء في علاقاتها بمجتمعاتها او علاقاتها بالعالم ،ومحاولة منا تلمس ابرز جوانب التأثير عليها.

فمن المؤكد للمطلع على مسار الحركات الاسلامية ان احداث 11 سبتمبر وما تلاها تشكل محطة مفصلية هامة ،سيكون لها ما بعدها في التاثير على الحركات الاسلامية او في علاقاتها بالغرب[1]. وضمن هذا المنظور فانه يمكن اجمال اهم الانعكاسات الداخلية لإحداث 11 سبتمبر على الحركات الإسلامية من خلال الانعكاسات السلبية والانعكاسات الايجابية .

أولا : الانعكاسات السلبية :والتي يمكن إجمال اهمها في النقاط التالية

1- مشكل تعريف وتصنيف الحركات الاسلامية :

نتيجة للفهم المغلوط المشوش الذي فرض نفسه بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر على معظم ارجاء العالم، وخاصة في القسم الغربي منه ،ادى الى نشوء اختلاطات واسعة وغموض كبير في تعريف المقصود بمصطلح "الحركات الاسلامية" ونتيجة لذلك وعلى الرغم من

(1) محمد طوالبية، "صورة الاسلام السياسي في الصحافة العربية في المهجر بعد احداث 11 سبتمبر 2001". رسالة ماجستير، (قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2004)، ص47.

كثرة الدراسات والمقالات التي عالجت جوانب مختلفة لتلك الحركات ،وعلى تعدد المساهمات المختلفة في تلك المعالجة فقد سلك كل منها نهجه الخاص في تسمية وتصنيف مكونات تلك الحركات المتعددة هي أيضا[1].

هذا الامر ادى الى اصابة القاموس المفهومي الخاص بالحركات الاسلامية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر بحالة من الانضباط المنهجي والمعرفي، وسوء التقدير، ففي الكتابات العربية نجد: السلفية والأصولية والإرهابية والمتطرفة والاسلاموية والمتشددة ...الخ وتزداد المشكلة في اللغات الأجنبية، مثل الفرنسية الانجليزية، واللتان تتضمنان ترسانة ضخمة أخرى من المصطلحات والتصنيفات.

كما لا يخفى ما يكمن وراء هذه المطبات والتصنيفات ومن الخيارات التقييمية لواضيعها ومروجيها ويظل يشوبه بعض الغموض، خصوصا في مرحلة التحديد المفاهيمي، والتي تعرف، كما سنرى، الكثير من الضبابية من خلال الاستعمال المكثف للعديد من المفاهيم المختلفة الدلالات في مواضع متقاربة، كما هو الشأن بالنسبة لمفاهيم من مثل: حركات إسلامية أو إسلاموية، أصولية، سلفية، راديكالية إسلامية، إسلام سياسي، إلى غير ذلك. الأمر الذي يوحي بأن لها نفس المعاني، غير أن الأمر ليس كذلك تماما...

---

(1) ضياء رشوان، مرجع سابق، ص15.

2- تهميش الحركات الإسلامية والتضييق عليها:

يعد تهميش الحركات الإسلامية والتضييق عليها عقب أحداث 11 سبتمبر سمة رئيسية تحكم جل وأغلب هاته الحركات .

ان حالة الحصار والهيمنة والتبعية المفروضة من الدولة عليها أصبحت تميز حاضر هاته الحركات، وصلت الى حد استخدام اجهزة الاعلام واساليب الملاحقة الامنية ضدها ؛لتشويه صورتها والتعتيم على أهدافها ومحاولة القضاء عليها او تحجيم نشاطها ،فأضعفت قدراتها على الكسب والتحرك بين أوساط الجماهير[1].

3- اعتقالات ومطاردات لقيادات وناشطي الحركات الإسلامية:

بفعل الامتلاءات الخارجية نجد إن معظم دول الشرق الاوسطاصبحت تضيق على الحركات الإسلامية بل قد تجرأت بعد هجمات الحادي من سبتمبر على مساومة أعضاء و منتسبي الحركات الإسلامية في جملة الحقوق من نزع الجنسية وبيروقراطية صريحة في استخراج أدنى الوثائق مثل جواز السفر أو حتى المساومة في بعض أهالي أعضاء هاته الحركات .

ففي مصر مثلا هذه الاعتقالات والمواجهات تمت في الوقت الذي قامت فيه أجهزة الأمن بضوء اخضر من النظام السياسي بتشجيع عمليات التوبة السياسية أو المراجعة الفكرية الواسعة التي قام بها قادة الجماعة الإسلامية التي كانت متشددة وانتهى الأمر بالإفراج عن حوالي ثلاثة آلاف منهم في شهري سبتمبر وأكتوبر سنة 2003...الأمر

---

(1) ضياء رشوان، مرجع سابق، ص 16.

الذي اثار تساؤلات للمراقبين بمدى جدية النظام السياسي في التعامل مع الحركات الإسلامية المؤثرة في الساحة[1].

4- تغيير أسماء الحركات الإسلامية عند طلب الرخصة للعمل :

ولهذا فقد قررت بعض الحركات بمثابة تبديل أسمائها باعتبار أن الاسم يعد مظهرا خارجيا، لا يؤثر تبديله على المضمون والتنازل عن الاسم لا يعني التنازل عن المنهج، إضافة إلى أن بعض الحكومات اشترطت تغيير اسم الحركة عند طلبها رخصة العمل السياسي العلني[2].

وهذا على الرغم من أهمية الاسم الذي يعبر عن دلالة منهجية في الخطة السياسية للحركة الإسلامية، لكن لا مناصة لهاته الحركات من الاستجابة المشروطة بفعل أولوية العمل السياسي والدعوي لهاته الحركات.

5- الانهزامية التي ظهرت على الحركات الإسلامية :

ذكرنا أن الحركات الإسلامية التي استجابت لمطلب تغيير الاسم قد بقيت في الساحة السياسية ،أما التي لم تبدل اسمها فقد اختارت، أما العزلة والابتعاد عن البيئة التي تعيش فيها ، أو السيطرة على اكبر جزء من محيطها ، أو أنها تكييف مع ضغوط المحيط بالفضل ما يحقق لها الاستمرارية في العمل السياسي[3].

---

(1) احمد رفعت السيد وعمرو الشوبكي، مرجع سابق، ص ص 73-74

(2) حسن طوالبيه، مرجع سابق، ص87.

(3) المرجع نفسه، ص88.

وهناك الانهزاميين الذين تسربت إليهم ظاهرة الهروب أو العزوف عن شغل المناصب وظاهرة هجرة العمل السياسي بدعوى عدم الجدوى ، فهم لا يرون أملا في إصلاح المجتمع إلا في استعادة الخلافة الإسلامية.

6- عدم الاعتراف ببعض الحركات الإسلامية :

لا تزال بعض الدول ترفض حتى الاعتراف الرسمي بنشاط بعض الحركات الإسلامية رغم انه من البديهي المشاركة في اللعبة السياسية، ففي مصر مثلا لا يزال حرمان القوى والجماعات السياسية ذات الطابع الإسلامي من حق الحصول على حزب علني وقانوني . وهو لسيد الموقف. وبديهي أن تلك القوى تملك رصيدا هو الأكبر في الشارع المصري وبالتالي ف- إن حجبها على الشرعية يساهم في عدم تطور الحياة السياسية المصرية[1].

7- الحيلولة دون وصول الإسلاميين إلى السلطة :

أن فكرة المشاركة في السلطة من قبل أي جماعة سياسية تقبل أصول اللعبة السياسية هو مطلب عادي لا شيء يشوبه . ووصول الإسلاميين إلى السلطة هو أمر طبيعي كذلك لكن حرمانهم من الوصول إلى السلطة بوسائل متعددة منذ نشأت تلك الحركات كان جريمة ضد الشرعية وضد رغبة الناس وضد مبادئ القانون[2].

---

(1) محمد مورو، الشرق الأوسط الجديد : الشعوب في مواجهة أمريكا. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2005، ص134.

(2) المرجع نفسه، ص139

لكن تجذر هذا الحرمان عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر وتمر الحيلولة دونه بكل الوسائل بما فيها القهر و القمع و المنع و التعذيب و السجون و الدعاية السوداء ... إلخ

غير أن بوادر الإنفراج هي التي تسمح للإسلاميين من المشاركة في السلطة غير أن هذا السماح ليس بريء بل هو مؤامرة لتوريطهم و إضعاف قوتهم .

8- تشتت العمل الإسلامي :

بفعل هاته الأحداث عكفت جل الحركات الإسلامية الشرق الأوسطية على الإنشغال بهمومها الداخلية مما أدى إلى تشتت العمل الإسلامي في شتى هاته البلدان وظهور ما يسمى بالقطرية في العمل السياسي الإسلامي عكس ما ينبغي أن يكون على إفتراض أن مرجعية والعمل الإسلامي المشترك والقضية الجوهرية المتمثلة في القضية الفلسطينية توحدهم هذا الأمر الذي أدى إلى ضعف وإنكماش حجم الإتصالات بينهما ونقل الجنرات المتوارثة وحال دون و جود تنسيق فعال بينها .

9- بعض الإشكالات المنهاجية على مستوى الفكر والممارسة :

يمكن القول بأن هاته الإشكالات لم تكن وليدة الهجمات ولكنها تجذرت بعدها فلم تحسم بعد الحركات الإسلامية المعتدلة على مستوى الفكر والممارسة في ست مساحات غامضة وهي : الشريعة

الإسلامية استخدام العنف التعددية السياسية والحقوق المدنية والسياسية وحقوق المرأة و الأقليات الدينية[1].

رغم المشاركة السلمية لأغلب الأحزاب الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي في العملية الانتخابية إلا أنها ما زالت تتهم بمعارضتها لمفهوم التعددية السياسية، ويرجع ذلك إلى تخوف الحكومات من استخدام تلك الجماعات للانتخابات كوسيلة للوصول إلى السلطة، ثم الانقلاب عليها.

10- تشويه صورة الحركة الإسلامية من خلال الإعلام و تأليب الرأي العام الوطني ضدها :

لقد استطاعت أغلب الأنظمة السياسية الشرق أوسطية بما لديها من إمكانات أن تعمل على تحويل النظرة المجتمعية نحو الحركة الإسلامية من نظرة الأمل المنشود في تحقيق الإصلاح وإشاعة العدالة الإجتماعية...إلى نظرة إستغلال الدين الإسلامي لتحقيق مآرب شخصية وإعتبار الحركة الإسلامية هي الوابل و التي جرت إلى الوضع الكارثي الذي آل إليه الشرق الأوسط وذلك من خلال[2]:

1) أن عامة الحركات الدينية هي حركات سياسية لبست ثوب الدين لتغطية عملها كما أنها إستخدمت الدين لتحقيق أهدافها

(1) مركز دراسات الظاهرة الاسلامية، "لماذا الغموض في فكر الحركات الاسلامية ". متحصل عليه من: www.islamismscope.com يوم: 2009/05/17.

(2) حسن طوالبه، مرجع سابق، ص ص91-92.

السياسية في تسلم الحكم نظرا لما للدين من أثر كبير في نفوس المسلمين؛

2) أن الحركات الاسلامية ظاهرة طائفية فهي مع الإنقسام والفتنة وإثارة الخلافات في كثير من الأحيان؛

3) تتسم الحركات الدينية بالإنعزال ورفض الحوار والديمقراطية؛ وعدم إحترام الرأي الأخر وتغليب أسلوب الصراع والتناحر على أسلوب الحوار وإيثار الجمود الفكري الذي يشل الحياة وحركتها ويقيد الفكر الجديد و يحصره واعتبار تطور العصر علميا وتقنيا كفرا ولذلك فقدت الاجتهاد والإنفتاح.

11- إنتهاك حقوق الإنسان – خاصة الإسلاميين منهم- :

إذا كانت بعض الدول الشرق أوسطية و التي وضعت قوانين وطنية ضد الإرهاب بعد تفجيرات 11 سبتمبر إستجابة لقرارات أمريكا الصارمة في حربها ضد ما تسميه الإرهاب فقد سارعت معظم هذه الدول إلى إعلان إدانتها للإرهاب وتحديد مواقفها التي تراوحت بين تأييد الحرب المعلنة من طرف واشنطن بشروط و التحالف المطلق مع أمريكا؛ هذه الإجراءات الإدارية والبوليسية والقضائية ترمي إلى حد من نشاط الجماعات الإرهابية بقطع مصادر تمويلها وقرارات تجميد ومنع إستغلال كل الأرصدة المشكوك فيها ومراقبة الحدود وتنقل الأشخاص والإتصالات بينهم لاسيما عن طريق الإنترنت الشيء الذي إنعكس سلبا على إحترام قواعد حقوق الإنسان والإلتزامات الدولية لمختلف البلدان في هذا المجال ولعل الإسلاميين كانوا الأكثر تضررا بهاته الإجراءات حتى وإن كان الهدف هو الأمن الداخلي و محاربة الإرهاب فإنه يبقى من الصعب التوفيق في الواقع بين حقوق الإنسان التي

هي عالمية والإجراءات المتخذة على مستوى القطري لضمان امن وسلامة الدولة .

12- قصم مشروع الحركات الإسلامية :

على إعتبار أن بوش قد أعلن أن العراق و إيران و كوريا الشمالية تشكل "**axis of evil**" أو محور الشر في العالم وأعلن عن سياسته الصريحة بأن النظام في العراق لابد أن يتغير وأنه يتوعد كل الدول التي تهدد الولايات المتحدة الأمريكية فيه دعوة صريحة إلى تواري الحركات الإسلامية باعتبارها هي الوحيدة التي تملك مشروعا مناهضا للقيم الأمريكية(1).

وقد حدث هذا فعلا يوم إرتمت الدول في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية في دعوتها إلى مكافحة الإرهاب بإعطائها الدعم اللامتناهي والذي تبلور فيما بعد بشكل مضايقات على الحركات وجعلها في اللائحة السوداء.

ضف إلى ذلك أن هؤلاء الإسلاميين هم ضد الحادثة والتطور ذلك أنهم يدعون إلى الرجعية في عصر السرعة والمعلومات والتقدم كما أنهم لا يصلحون للحكم بسبب نقصهم في الكفاءة الإدارية و القيادية و أنهم لا يعرفون سوى العبادات و الحلال و الحرام؛ ومن ثم فإن وصولهم إلى الحكم سيحدث ما يسمى بـ" **الإنقلابية المجتمعية** " من خلال المظهرية ونظام الحكم.

---

(1) Rober YMckeever et Philip Davies, Politics USA, second edition, England :Pearson éducation limited, 2006, p 359.

هذه الأحداث أيضا كانت لها إنعكاسات سلبية على الوضع الداخلي لدول العالم الإسلامي التي كانت تنعم بالاستقرار و أصبحت مهددة بالعنف من طرف جماعات متطرفة نتيجة مواقف هذه الدول من الحرب الأمريكية على الإرهاب.

إجمالا يمكن إعتبار أن هاته الآثار هي أهم الإنعكاسات السلبية الداخلية الأحداث الحادي عشر من سبتمبر على الحركات الإسلامية الشرق أوسطية . غير أنه في النقيض هناك من الإنعكاسات ما هو إيجابي جراء هاته الحركات تصديقا للمثل القائل"وفي طيات المحن تحصل المنح" ويمكن الوقوف على أهمها وهي كالتالي:

ثانيا الإنعكاسات الإيجابية :

كسب الحركات الإسلامية الأعضاء جدد في صفوفها:

قد شكلت الأوضاع القومية دافعا للحركات الإسلامية والقومية على حد سواء – جراء هاته الأحداث – لكي تتحرك لمواجهة هذه المخططات المعادية . كما أن الأوضاع الدولية وتفرد القطب الأمريكي بالهيمنة على العالم . والتزام الولايات المتحدة المشروع الصهيوني التوسعي الإستيطاني إنصياع الأنظمة القطرية للإدارة الأمريكية والرضوخ لها وبفعل التصنيف المغلوط لجل الحركات الإسلامية دون التمييز بين معتدل و تحددي و إرهابي شكل دافعا قويا للحركات الإسلامية أن تكتسب أعضاء جدد وتدفع بهم إلى ميدان العمل السياسي من أجل المشروع الإسلامي ضد أهداف الإدارة الغربية ومحاولة طمس الشخصية الإسلامية[1].

---

(1) حسن طوالبه، مرجع سابق، ص209.

إمكانية مشاركة الإسلاميين في السلطة:

إنّ الحركـات الإسـلامية هـي الـتي تعتـبر الإمتـداد الطبيعـي لحركات التحرر الوطني ضد الإستعمار و التي كانت إسلامية الجوهر والسلوك فهي تعتبر إستجابة طبيعية على حالة الإستعمار – التخلف – الإستبداد.

فالحركـات الإسـلامية تعتبر كـذلك طريقـا للمسـوق الحضـاري والخروج من حالة التخلف وتحقيق الحرية و التحرر والعدل الإجتماعي وهي بحكم تكوينها وبحكم وجدان النـاس صـاحبة البرنـامج الأكـثر قبولا والأكثر قدرة على مواجهة مختلف التحديات.

إن هذا الأمر يبرر بحث النـاس عن الطريق الإسـلامي كحل لم يعـد هنـاك بـديل عنـه؛ وهـذا مـا يـرجح و يزكـي فكـرة مشـاركة الإسلاميين في السلطة أو حتى الحكم منفردين[1].

كمـا أن الحركـات الإسـلامية أصـبحت أهـم قـوى سياسـية في أغلب المجتمعات الشـرق أوسـطية، حيـث يـرى البـاحثون أن الإسـلاميين "المعتدلين" أصبحوا الأنشـط في الـدفاع عن الديمقراطيـة؛ لأنـه بـدونها لا يمكنهم تحقيق النجـاح السياسـي، لكـن عليهم إزالـة بعـض المسـاحات الرمادية.

فـوز الإسـلاميين فـي إنتخابـات البحـرين وبـاكسـتان و المغـرب الأقصى وتركية :

في أقل مـن شـهرين خـلال عـام 2003/2002 حققـت الحُركـات الإسلامية فوزا يتراوح بين الكاسح و المتوسط في الإنتخابات البرلمانية .

---

(1) محمد مورو، مرجع سابق، ص104.

فكانت المفاجأة في إنقلاب الصور إذا عكست الإنتخابات التي أجريت في أكثر من بلد عربي أو مسلم تقدما كبيرا للإسلاميين[1].

فقد حصل إسلاميوا البحرين على ما يقارب النصف في البرلمان الفتي (19 مقعد من أصل 40) موزعة بين سنتهم وشيعتهم (12و7) على التوالي يضاف إلى أولئك مجموعة من المستقلين الذين وصلت مقاعدهم إلى 18 في حين لم يحصل الليبراليون إلا على ثلاثة مقاعد.

- أما في باكستان فقد حقق تحالف الأحزاب الإسلامية تقدما ملحوظا أهله للسيطرة على بعض الولايات خصوصا تلك الملاصقة لأفغانستان حيث يتنامى بعض الأمريكان والتعاطف مع طالبان وحب القاعدة وبن لادن.
- وفي المغرب الأقصى أعطى الإسلاميون في حزب العدالة و التنمية درسا بليغا في التقدم المحسوب فقد ترشحوا في 56 دائرة من أصل 91 ومع ذالك أوصلوا 38 نائبا لقبه البرلمان مضافا إليهم أربع نساء من اللائحة الوطنية ليصبح الإجمال 42 مقابل 14 نائبا في المجلس السابق وهو ما يعني حسابيا زيادة 28 نائبا أي (200%).
- وكان الإنتصار الأبرز ضمن تشريعات 2002 هو إنتصار رجب طيب أردوغان وصحبه في حزب العدالة والتنمية التركي حيث هيمنوا على ثلثي مقاعد البرلمان .

---

(1) محمد جميل ولد منصور، "الاسلاميون بعد 11 سبتمبر ..تقدم ام افول". متحصل عليه من: www.aljazera.net يوم: 2006/06/09.

إنتقال الحركات الإسلامية من موقف دفاعي إلى موقف هجومي :

بسبب جملة الإنعكاسات والإرتدادات التي طالت الحركة الإسلامية بفعل هاته الأحداث فلقد كان هذا دافع للحركات الإسلامية إلى إستعادة ثقتها بنفسها وإنتقلت من موقف دفاعي إلى موقف هجومي بفضل تطور القضايا التي رسمت علامات حركتها، كالإصلاحات التربوية والتنديدات الأخلاقية(*) والإنتقادات السياسية عبر المساجد والمؤسسات والأحزاب السياسية[1].

أصبح خطاب الحركات الإسلامية يمتلك في داخله قدرة جبّارة على المواجهة والتشكّل والمعالجة والمعاصرة بمعنى إمكانية أن يطرح نفسه في قبال ماهو مطروح من خطابات منافساً بثقة، ومهاجماً بثقة، ومتحدياً بثقة.

إن التأكيد على أن الحركة الإسلامية هي الحامل الوحيد لمشروع الدولة الإسلامية يؤكد إن مشروع الدولة الإسلامية (تحكيم الشريعة) لم يغب عن وعي المسلمين في أي مرحلة من تاريخهم، غاية الأمر أنه وبعد

غلبة المشروع (التحديثي) بدا وكأن هذا المشروع قد أصبح من اختصاص تيارات بعينها موصولاً بمؤثرات ممتدة على مساحة العالم الإسلامي.

(*) وهذا ضد دعوات الحرية وعولمة القيم حتى ولو على حساب الدين الاسلامي.

(1) أحمد ابراهيم خضر، مرجع سابق، ص 259.

الغربلة الحاصلة في أعضاء الحركة الاسلامية:

إن تجارب الحركات الإسلامية في بلدان الشرق الأوسط في الانخراط في العملية السياسية أسفرت عن نتائج كارثيّة، بل إن المتابع لتلك التجارب يدرك أن هذه التجارب قد بينت وكشفت الوجه الحقيقي لأعضاء الحركة الاسلامية وآثار هذه التجارب على مشروع الأمة النهضوي وما مدى إسهام هؤلاء الأعضاء في خدمة أو عرقلة هذا المشروع وبموجبه تم غربلة المعتدلين الحقيقيين من الانتهازيين والمتطرفين الذين يتخفون خلف غلاف الاعتدال، فضلا عن تمييز العلمانيين الليبراليين عن العلمانيين التسلطيين.

إن عضو الحركة الاسلامية الذي تحتاجه الأجيال في هذا العصر الذي يشهد طوفاناً معرفياً، وتدفقاً للمعلومات، وثورة في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعرفة، وتنوعاً في أساليب التربية والتعليم والممارسة السياسية، هو عضو ذو إمكانيات ومؤهلات وقدرات ومواصفات نوعية ومتطورة كي تتواءم مع التطورات المذهلة التي يشهدها العالم في مضمار التنشئة السياسية واللعبة الديمقراطية، إذ لم تعد الأدوات القديمة قادرة على تلبية متطلبات العصر واحتياجات الأجيال والمجتمعات الجديدة وعلى ذلك فإن عضو الحركة الاسلامية الذي تتوق إليه الأجيال هو أستاذ وباحث ومربٍّ وعضو فاعل في خدمة مجتمعه والمجتمع الإنساني عموماً، وهو مسلح بالثقافة المعاصرة والقديمة، وبمعرفة بعض اللغات العالمية الحية، وعلى علاقة حميمة مع تكنولوجيا المعرفة والاتصال، وملمّ بأساليب الدعوة والسياسية، ويتابع ما يجد من المعرفة ومحنك بارع في مجال تخصصه.

وتبرز أهمية وضع ميزان تقييمي تتم فيه معرفة جوانب القوة والضعف في كل عنصر من عناصر ذلك الأداء، مع العمل على تعزيز عوامل القوة واستدراك جوانب الضعف وتصحيحها ووضع آليات واضحة تسمح بمراقبة وتوجيه، ثم تطوير الأعضاء وتقييم القرارات المتخذة في هذا المضمار ومن هنا تتأتى أهمية إيجاد عدسة رصد تسمح بدعم وتحسين أداء الأعضاء والعاملين في حقل الحركات الإسلامية عموما.

المطلب الثالث
التحديات الداخلية للحركة الإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر

تمر الحركة الإسلامية بمرحلة مصيرية في تاريخها وتاريخ الأمة، تواجه فيها تحديات كثيرة على مستوى التنظيم، وعلى مستوى العلاقات الداخلية، ومسألة التأطير، والتكوين كما تواجه تحديات الطائفية والحزبية، وتضارب التخصصات إضافة للعلاقة مع الأنظمة، والأحزاب، والمنظمات المحلية، والاقليمية، والدولية وإن حسم بعضها الموقف من الديمقراطية والفن والمرأة بيد أن ذلك لا يزال لدى البعض أو ظل مشروعا بدون برامج في أغلب الأحيان وإن كان من السهل تفهم ذلك من خلال الظروف التي مرت وتمر بها بعض الحركات، إلا أنه يظل سؤالا كبيرا فيما يتعلق بحركات أخرى.

إن المتأمل اليوم لواقع الحركات الإسلامية بعد هجمات 11 سبتمبر لا يستطيع أن ينكر أن هاته الحركات تعيش مرحلة تحديات حقيقية في مسار وظيفتها الدعوية و السياسية ولابد من القول إبتداء

بأن هـا تـه التحديات لا تعود بالإطـال على مشـروعها النهضوي ولا على صدقية توجهها.

وإن نظـرة سـريعة لواقـع الحركـات الإسـلامية في الشـرق الأوسـط تبدي لنا صورا متعددة وفقا لتعدد أنماط التفكير السـائد وهـذه الصـور تبرز جملة من التحديات الـتي يمكـن أن تظهـر إلى حيـز الوجـود كثمـرة للضرورة و ليس لـلإرادة و أنها كانت وليدة الضرورات الضاغطة وليست وليدة برامج محددة.

هـذه الحركـات الإسـلامية ويغقيـدتها السياسـية ومشـاركتها الفكريـة تقـف اليـوم كلـها (وفقـا للتصـنيف السـابق ذكـره) و لـيس بعضـها و بعـد أحـداث الحـادي عشـر مـن أيلـول (سـبتمبر) أمـام جملـة مـن القضايا الرئيسية التي تمثل في تقديرنا أبرز التسـاؤلات والتحـديات الـتي علـى هـذه الحركـات أن تعالجهـا وأن تشـق بداخلـها طرقـا للتغـيير و الفعل[1].

ويرى الدكتور: مقري عبد الـرازق[*] في مقـال لـه بدورية "دراسـات إسـلامية" بعنـوان " نحـو فاعليـة أفضـل في العلاقـة بـين الـدعوة و السياسـية" : إن هـذه الحالـة أصبحت تطـرح علـى الحركـة الإسـلامية تحديات أساسية تهدد وجودها السياسي وبالتالي مشروعها الحضاري.

وحسـبه فـإن تهديـد الوجـود السياسـي يتمثـل خصوصـا في القناعـة المتدرجـة الـتي تحصـل عنـد عمـوم النـاس بـأن الحركـة الإسـلامية رغـم نزاهتها وإستفادتها من التعاطف الجماهيري العام ليست قادرة على رفع

---

(1) رفعت السيد احمد وعمر الشوبكي .مرجع سابق ،ص21.

(*) مدير عام مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية.

البلاء عنهم كما يتمثل التهديد كذلك في قناعة النخب النزيهة بأن الحركة الإسلامية رغم نزاهتها فهي من حيث لا تريد تتسبب في إستمرار بقاء الأنظمة الفاسدة ونتيجة هذه القناعة تتمثل في فتور متدرج لهذه النخب في دعم الحركة الإسلامية وربما بداية التفكير في سبل أخرى للتغيير[1].

أما على مستوى الجماهير فسيؤدي هذا الحال إلى عدم المشاركة في الإنتخابات كمرحلة فإذا لاح في الأفق بصيص أمل لبروز أي قوة سياسية أخرى تقدر على تخليصها من الأنظمة الحاكمة فإنها ستسندها دون أن تسأل كثيرا عن إنتمائها.

وقد حدث هذا فعلا إذا سجل في الآونة الأخيرة تراجع ملحوظ للإسلاميين بعد تقدمهم وفوزهم المبهر في أكثر من دولة وقد تعرض الإسلاميون إلى جلطات سياسية في بعض الدول على سبيل المثال : في الكويت

وفي باكستان وفي لبنان على صد تعبير ضياء الموسوي[*] وأن المجتمعات صوتت ضد الإسلاميين فيلاحظ تراجع في البرلمان الكويتي وفي لبنان كذلك وفي العراق: ضد الإسلاميين كذلك[2].

---

(1) عبد الرزاق مقري، "نحو فاعلية افضل في العلاقة بين الدعوة والسياسة". دراسات اسلامية، العدد الاول، أوت 2006، ص13.

(*) رئيس مركز الحوار الثقافي البحريني.

(2) ضياء الموسوي في حصة الاتجاه المعاكس. القناة الفضائية الجزيرة .الثلاثاء 30 جوان 2009.

بالإضافة إلى هذا لا يمكن أن نغفل التحديات الداخلية (داخل التنظيم) التي تطرحها هذه العقدة كحالات الفتور العامة والاختلافات و الاشتقاقات بسبب المشاكل السياسية وضعف الأداء السياسي وقلة الإبداع وغير ذلك[1].

ومن جملة القضايا التي تميز رؤوس ها ته التحديات المفروضة على الحركات الإسلامية تتمثل في الإجابة بعقلانية و إلحاح وقياس حول السؤال التالي :

ما الذي يجب أن تفعله الحركات الإسلامية للتعايش مع الآخر ؟

إن بداية الإجابة عن هذا السؤال و الذي يمكن إعتباره من الأهمية القصوى بما كان . لأنه يتيح للحركات الإسلامية ما يسمى بـ : **التموقع حيال الآخر** أو العلاقة مع الآخر خاصة في ظل تنامي العداء الكبير تجاه الحركة الإسلامية ووصفها بالحركة النرجسية و لا تقبل الحياة المدنية الحديثة مشاركة مع باقي القوى السياسية الوطنية الآخرى .

إنه سؤال ملح واستعجالي من أجل تطبيق نقد ذاتي معمق وبناء العمل على الإجتهاد والتفسير و التجديد : الذي نادى به القرءان الكريم والحديث على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم من إنفتاح و ديمقراطية وعالمية[2].

و تأسيسا على ما سبق ذكره فإنه يمكننا حصر أهم التحديات الداخلية والمستقبلية التي لازالت تواجه الحركات الإسلامية بعد أحداث

---

(1) عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص14.
(2) Mustapha cherif.op.cit,pp39-40 .

11 سبتمبر و التي يجب عليها أن تأخذها بعين الإعتبار لألا تصاب ها ته الحركات مرة آخرى بانتكاسات قد تعجل في رحيلها أو فنائها أو ربما زوالها لأن الحركات الإسلامية التي لم تلحظ التغيير ولم تعدله ما يلزم من التجدد لابد لهذا النوع من الحركات أن يذبل مما يؤدي إلى معاودتها أدراجها بعد كل هاته الإنجازات المشرقة عبر السنين هاته التحديات يمكن حصرها في خمسة تحديات رئيسية وهي:

أولا : تقوية الروابط الداخلية للحركات الإسلامية:

لقد كشفت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عن هشاشة الروابط الداخلية للحركات الإسلامية وكذلك عن فشل هيكلها التنظيمي في تحقيق التنسيق والإتصال والعمل الجماعي بعد جملة التصريحات المتناقصة الأعضاء الحركة الإسلامية الواحدة وبالتالي لابد من مراجعة أسس ومبادئ هيكلية ها ته الحركات .

إن كل تنظيم هو محكوم بمدى صلابة بنائه وهيكله للوقوف في وجه العوارض والمعوقات التي من شأنها تعويق أو إيقاف مسيرته، فمن جهته أكد سيوتيز **siotis** على أن الخاصية الأساسية للجماعة هي وجود روابط تضامنية معينة بين أعضائها – وهي خاصية مميزة لهم وشكل الجماعة المترتب عن ذلك؛ وعن الأعضاء المحيطين بالجماعة[1].

---

(1) عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص26.

ثانيا : قدرة الحركات الإسلامية على لملمت الصف الداخلي الإسلامي :

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ظهرت مؤشرات التحدي المتمثل في قدرة ها ته الحركات الإسلامية على لملمت الصف الإسلامي الداخلي (الدعوي؛ الإجتماعي؛ السياسي...) وإمكانية تحويل هذا الشتات البارز بعد هاته الأحداث إلى وحدة مما يؤدي إلى تقوية العمل الإسلامي الداخلي مصداقا لقوله تعالى : **وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان "**[1].

إن هذا المؤشر يفرض نفسه كنتيجة لتطور العلاقات بين الوحدات الوطنية و السلطة السياسية إلى نمط مابين الوحدات و الحركات الإجتماعية نفسها وتحقيق نوع من الإنتشار "spillover" الأفقي . أصبحت مقاربات التعاون و التكامل على درجة كبيرة من الأهمية وفي هذا الصدد يقول : عبد الرحمان بن ناصر السعدي في تفسيره للآية الكريمة من الأهمية : " وكل خصلة من خصال الخير المأمور بفعلها؛ أو خصلة من خصال الشر المأمور بتركها فإن العبد مأمور بفعلها بنفسه؛ وبمعاونة غيره من إخوانه المؤمنين عليها بكل قول يبعث عليها وينشط لها ، وبكل فعل كذلك "[2].

وحسب إقتراب الجماعة الذي يفترض أنه إذا كانت الجماعة تضم عددا كبيرا من الأعضاء تستطيع أن تؤثر بهم؛ كما أن التنظيم

---

(1) الآية 02 من سورة المائدة.

(2) عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كــلام المنــان. بيروت: دار ابن حزم، 2003، ص198.

الجيد والإنسجام داخل الجماعة (و التي تمثل في هاته الحالة" الحركات الإسلامية " له دوره في تقوية تأثير الجماعة في النظام السياسي عموما و باقي الأنظمة الفرعية خصوصا كالبرلمان ... إلخ .

وعليه فإنه يتوجب على الحركة الإسلامية الإهتمام بالحركات الإسلامية الآخرى العاملة في الصف السياسي

الإسلامي نفسه حيث إنها تكسب معناها من هذه العلاقة وهو أهم معطى في مفهوم إقتراب الجماعة في صورت الأولية الذي أسسه آرثر نتلي على أساس أن هذه العلاقة هي التي تحدد وضعية وقوة الجماعة.

ثالثا : إتجاه الحركات الإسلامية إلى الإعتدال:

وإذا كان إتجاه الحركة الإسلامية إلى الإعتدال يمثل رغبة حقيقية وجادة فإن ذلك يعتمد على النظم السياسية والمجتمعات إضافة إلى الحركات الإسلامية نفسها ويبدو أن الحكومات العربية الإسلامية في الشرق الأوسط غير جادة في دفع الحركات الإسلامية إلى العمل السلمي ولاتريد الديمقراطية ابتداء.

وكانت أحداث 11 سبتمبر ثم الإحتلال الأمريكي للعراق مرحلة جديدة من المواجهة بين الإسلاميين الجدد و الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الغربية والإسلامية وأسست هذه الأحداث لمواجهات كبيرة وضخمة يبدو مؤكدا أنها ستؤدي في محصلتها لنهاية الحركات والتنظيمات الإسلامية القائمة على العنف والتطرف[1].

---

(1) ابراهيم غرايبيه، "الحركات الاسلامية وموجة العنف والتطرف". متحصل عليه من: www.aljazzera.net يوم : 2009/06/09.

يؤيد هذا الطرح ما ذهب إليه البروفيسور جيل كيبل حينما أكد في مقاربتة التي طورها بعد ها ته الأحداث أن الذين إستفادوا من 11 سبتمبر هم الإسلاميون المعتدلون وستخلص في جل تحليلاته حول أحداث 11سبتمبر أنها ساهمت في دخول التيار الراديكالي المتطرف مرحلة الإخفاق مما يؤسس لمرحلة الحركات الإسلامية المعتدلة و الرغبة في الولوج في حياة السياسية بصفة ديمقراطية وشفافة.

رابعا : قدرة الحركات الإسلامية على إحداث تنشئة سياسية :

قبل الإستغراق العلمي في هذا التحدي يجدر بنا إيراد تعريف أو مفهوم التنشئة السياسية لكي تتضح الرؤى ويزول الغموض والتنشئة السياسية تعتبر أساس ومنطق أي عملية تغييرية فالتنشئة السياسية (socialistion politique)هو مفهوم جديد في الأبيات السياسية إذا يعتبر هربرت هاسمان أول من صاغه في عام (1959) في كتاب بعنوان (التنشئة السياسية).

يعرفها الباحث هربت هاسمان : بأنها تعلم الفرد الأنماط إجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعده على أن يتعايش من هذا المجتمع سلوكيا و نفسيا[1].

وتستخدم أيضا لوصف العملية التي يكتسب الفرد من خلالها إتجاهاته نحو السياسية . فهي إذا العملية التي يصبح من خلالها الفرد واعيا بالنسق السياسي و الثقافي .

ولئن كانت الأسرة كما هو معروف تلعب دورا مهما في عملية التنشئة السياسية فإن الأحزاب السياسية في الدول النامية عموما

(1) عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص108.

والشرق الأوسطية خصوصا تلعب دورا يقترب إلى حد كبير من الدور الذي تلعبه الأسرة في عملية التنشئة السياسية .

فالحركة الإسلامية هي واحدة من منظمات عديدة في المجتمع التي تسهم في عملية التنشئة السياسية كالأسرة والمدرسة والمهنة والتاريخ ....إلخ ولئن كانت باقي الفواعل المجتمعية لها دور التنشئة فإنه حري بهذه الحركات أن تملك دور الريادة في أحداث هاته التنشئة من خلال التعبير عن الموقف السياسي لدى الجماهير تجاه قضايا مصيرية فهي توفر المعلومات وتحقق التكامل بين الجماعات المختلفة وفقا لثبوت الأمة و إقتراح البرنامج القومية ومن ثم فهي تقوم بدور بارز في عملية التنشئة السياسية ضف إلى ذلك لها مهمة تقديم الإسلام المعتدل ونبذ العنف خاصة جراء ها ته الأحداث و تقديم المفاهيم وإيضاحها لاسيما: التدين، الجهاد ، المقاومة ، الإرهاب.

ولذلك فالحركات الإسلامية هي متعددة الأبعاد تكتسح المجال الإجتماعي عبر موجات متتالية تغمر بالتدريج كل الجوانب الحياة الإجتماعية : من تعليم وأدب وإقتصاد وسياسة..وهذا يعني في نظر رجال الإجتماع أنها حركة شاملة وشمولية[1].

---

(1) ابراهيم خضر، مرجع سابق، ص260.

خامسا : قدرة الحركات الإسلامية على الإستفادة من خيار المشاركة السياسية :

تعتبر المشاركة السياسية من أهم القضايا التي يركز عليها علم الإجتماع السياسي فهي عملية إجتماعية وسياسية ؛ فالمشاركة السياسية: تعني في قواميس اللغة والعلوم السياسية المختلفة، جوهر الديمقراطية وأساسها المتين، كما تعني الديمقراطية في هذه القواميس، المشاركة الجماعية، في وضع القيم التي تنظم حياة الجماعة، وتعني قدرة هذه الجماعة على التأثير في صنع المؤسسات المنتخبة والسياسات المؤثرة.

و تعتبر الدورة الانتخابية، أهم قنوات المشاركة السياسية، بواسطتها يتم تنصيب «المشرعين» و«الحكام» في المجالس النيابية والحكومية فهي تعكس مدى نضج النظام السياسي للدولة، ومدى سمو المجتمع في تطبيق مبادئ الديمقراطية وهي أيضا حجم الكتل السياسية الحاكمة والمعارضة على الركح السياسي، وتحدد أهدافها وبرامجها وسياساتها الآنية والمستقبلية.

وتعرف المشاركة السياسية (la participation politique) بأنها " تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في إختيار حكامه وفي صياغة السيات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعني إشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي"[1]؛ ويعرفها فيليب برو: "بأنها مجموع النشاطات الجماعية

(1) محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص159.

التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تطيعهم تأثير على سير عمل المنظومة السياسية؛ ويقترن هذا الميعاد في النظم الديمقراطية، التي يعتبر فيها قيمة أساسية، بمفهوم المواطنة[1].

فالمشاركة السياسية إذا تكون من خلال نشاطات سياسية مباشرة كأن يتقلد الفرد منصبا سياسيا أو يحظى بعضوية حزب أو يقوم ترشيح نفسه للإنتخابات أو مناقشة القضايا العامة والإشتراك في الحملات السياسية.

ومن خلال ماسبق تتجلى أهمية المشاركة السياسية في إنماء الآلية الأساسية في إرساء البناء الديمقراطي للدولة والممارسة الديمقراطية وفق شروط الشفافية السياسية السلمية والسعي نحو العمل السياسي الفعال المرتبط بالمؤسسات السياسية فإستقرار الأنظمة السياسية يقاس بالعلاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسات السياسية .

فالحركة الإسلامية التي تتبنت الإعتدال في منهجها لابد لها من تكريس الممارسة الديمقراطية من خلال الإهتمام بالمشاركة السياسية صونا لها من كل أشكال الإقصاء السياسي وتفادي لعملية التشويه الإعلامي ضدها.

وكما أن المشاركة السياسية تعد هي العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية و قوامها الأساسي فإنها تعتبر كذلك مؤشرا قويا لقياس مدى تطور أو تخلف المجتمعات السياسية . فالملاحظ أن الحركات الإسلامية لا تعني بالمشاركة السياسية إلا عانيا أو ضرفيا مما يطعن في

---

(1) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي(تر:محمدعرب صاصيلا). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998، ص301.

مصداقيتها كباقي الأحزاب الأخرى ولذلك فإنه لايمكن فصل متغير التنشئة السياسية والمشاركة السياسية التي تعتبر ثمرة ها ته التنشئة الواجب على الحركات الإسلامية الإهتمام بها أيما إهتمام لأنها الفيصل القانوني و الشرعي في وصولها إلى الحكم .

ولقد ازدادت الحاجة إلى الإهتمام بهذا المفهوم عقب أحداث 11 سبتمبر باعتباره الطريقة الشرعية وصمام الأمان ضد كل ألوان الممارسة العنيفة ضد الممارسة الديمقراطية و أصبحت بمثابة الخيار الوحيد للوصول إلى السلطة؛ وأصبحت توصف من خلاله الحركات الإسلامية بالاعتدالية و الوسطية لمجرد قبولها بهذا الخيار، وفي مقاربته الاعتدالية دعا البروفيسور كيبل الحركات الإسلامية المعتدلة إلى ضرورة الرغبة بالمشاركة السياسية و الإهتمام بها؛ وهذا خير دليل على أهمية هذا التحدي والولوج فيه بكل قوة.

ويمكن القول أن هذا الخيار يساعد الحركة على تجاوز مجموعة من العراقيل. وفيما يتعلق بمخلفات وعواقب المرور من حركة دعوية إلى حركة سياسية :فعلى المستوى العقائدي: يجب أن تضطر الحركة إلى التخلي عن المهارات الدعوية والاعتراف بالازدواجية بين الحركة والسياسة أما على المستوى التنظيمي: فيجب إعادة هيكلة الحركة بالشكل الذي يجعلها كحركات للتنشئة والتأطير والتربية والدعوة وصفتها كحزب سياسي يبتغي إدارة الشأن العام.

المبحث الثاني

التداعيات الخارجية لأحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط

وفيه مطلبين:

المطلب الأول : الإنعكاسات الخارجية لأحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية

المطلب الثاني : التحديات الخارجية للحركة الإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر

المطلب الأول

الإنعكاسات الخارجية

لأحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية

إن هجمات الحادي عشر من سبتمبر2001 قد أثرت وشكلت إنعكاسات حقيقية على الحركات الإسلامية وخلقت نوع من الأزمة العالمية بسبب إستنفار الولايات المتحدة الأمركية للرأي العام العالمي باعتبار أن الذين قاموا بتنفيذ الهجمات ينتمون إلى مجال الجغرافي الإسلامي وإلى العقيدة الإسلامية أو الأصولية الإسلامية كما يسميها الغرب.

وعل الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقدم إلى العلم الدليل القاطع والحجة المقنعة عن هوية هؤلاء المنفذين للهجوم إلى أنها

مباشرة ووفقا لنظرية المؤامرة أسقطت وألصقت التهمة بمجموعة من المتطرفين الإسلاميين يقودهم أساسه بن لادن زعيم تنظيم القاعدة.

لقد أصبح العالم الإسلامي جراء هاته الأحداث طرفا مباشرا فيها. وهذه الوضعية التي كانت لها إنعكاسات كبيرة على العالم الإسلامي عامة والحركات الإسلامية التي تناضل من أجل الوصول إلى السلطة خاصة باعتبارها تحاول تخليص العالم الإسلامي من الهيمنة الغربية الأمر الذي قد يمتد آثار إنعكاساته حتى في المستقبل.

كما أن هاته الأحداث أُثرت تأثيرا بالغ الأهمية على الحركة الإسلامية خارجيا فقد شكلت هاته الأحداث فرصة كبيرة للولايات المتحدة لبسط ضغوطها ونفوذها على العالم الإسلامي والنيل من الحركات الإسلامية التي يمكن حصر أهم الإنعكاسات السلبية الخارجية لهاته الأحداث عليها في التجليات التالية :

1) تعميم تسمية العنف و الإرهاب على مجمل الحركات الإسلامية :

ساعدت أحداث 11 سبتمبر2001 الولايات المتحدة كثيرا من أجل فرض المصطلحات المغلوطة وتسويقها إلى العالم الغربي عموما فبفضل الترسانة الإعلامية الرهيبة التي تمتلكها مكنها ذلك وبسهولة من إستغلال هاته الأحداث وإلصاق مفهومي العنف والإرهاب بمجمل الحركات الإسلامية حتى التي تمارس العمل السياسي السلمي.

إن هذا التعميم واللاحيادية من الغرب بسبب سياسية "القوالب الجاهزة " بالنظر إلى الحركات الإسلامية كلها كمعطى وحيد دون الإسترسال في الخصوصيات والعمل على إلصاق التهم بالإسلام وأنه دين

عنف وقتل وأن الحركات الإسلامية تحمل مشروع أسلمة المجتمعات بالقوة و أنه دين إنتشر بحد السيف

وكنتيجة لهذه الأحداث، تحولت هذه الحركات في نظر الإدارة الأمريكية إلى منظمات إرهابية وتحول الدين الإسلامي إلى دين عنف وتطرف (على الرغم من أسبقية هذا الدين في مفاهيم : (**السلام و التسامح و التصالح**).

ضف إلى ذلك أن التغطية الإعلامية الغربية للأحداث إتسمت في الغالب بالنزعة العدائية لدول هذا الإقليم باعتبار أن غالب المتهمين ينتمون إلى هذه المنطقة و على رأسهم المتهم الرئيسي "أسامة بن لادن" الذي دأبت وسائل الإعلام على تقديمه بوصفه "إرهابيا سعوديا ثريا"[(1)].

هذا الأمر الذي أدى إلى التوصيف الخاطئ واللاموضوعي لجل الحركات الإسلامية حتى السلمية منها و التي تؤمن باللعبة السياسية الديمقراطية.

2) الحرب على الإرهاب و حركات الإسلام السياسي :

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وجه الإعلام العالمي اهتمامه نحو الحركات السياسية التي توصف "بالإسلامية"، وحدث في هذه الفترة الحرجة نوع من الفوضى في التحليل أدى بشكل أو بآخر إلى عدم التمييز بين الإسلام كدين وبين مجاميع معينة تتخذ من بعض الاجتهادات في تفسير وتطبيق الشريعة الإسلامية مرتكزا لها. وعدم التركيز هذا أدى إلى انتشار بعض المفاهيم التي لا تزال آثارها شاخصة

---

(1) صلاح سالم زروقة، "الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه". السياسة الدولية، العدد198، افريل 2002، ص 65.

لحد هذا اليوم من تعميم يستخدمه أقلية في العالم الغربي تجاه العالم الإسلامي بكونها تشكل خطرا على الأسلوب الغربي في الحياة والتعامل.

إن الحرب على الإرهاب إنما جاء لكسر شوكة الإسلاميين الذين باتوا يشكلون خطرا عل ى مصالح الغرب و إسرائيل..وفي حال وصول هؤلاء الإسلاميين للحكم و تحكم في السلطة فإن فرض أمريكا في إحكام قبضتها على هذه المنطقة الحيوية من العالم من خلال التحكم بالنفط و أسعاره ستكون موضع تساؤل.

ولذلك يرى بعض المحللين الإسلاميين أن أمريكا كانت منذ أمد طويل معنية بألا يقع ذلك وجاءت وقائع ما حدث في إيران – بعد إنتصار ثورتها الإسلامية -- لتؤكد هذه المخاوف الأمريكية – حيث خسرت أمريكا بسقوط الشاه – حليفها الإستراتيجي – كل الإمتيازات التي كانت لشركاتها النفطية هناك وبالتالي ضياع ورقتها الرابحة في واحدة من أهم المواقع الإستراتيجية بالمنطقة...هذا المشهد الإيراني أصبح كابوسا يطارد أصحاب الإحتكارات النفطية الكبرى في الغرب... ولذلك، بدأ العمل في دوائر القرار الأمريكي لكي لا يتكرر ما وقع في إيران – بأي ثمن – مرة أخرى[1].

و يظهر جليا أن هناك حربا علي الاسلام و الحركات الإسلامية تقودها الحكومات الغربية ويعاونها في ذلك الحكومات المحلية وبعض النخب الثقافية وعملاء التغريب ضد التيار الإسلامي بحجة أنه يساند

---

(1) أحمد يوسف، الاسلاميون وامريكا: التحدي والاستجابة. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2005، ص29.

الإرهاب؛ فالقضية من زاوية إسلامية هي أن هذه الحرب المسماة "**الحرب العالمية ضد الإرهاب**" إنما هي في حقيقتها ذريعة لضرب الإسلام والقوى الإسلامية والوطنية الفاعلة في المنطقة وذلك لتعبيد الطريق أمام أمريكا لبسط نفوذها وهيبتها العسكرية، وإطلاق يد إسرائيل للهيمنة الاقتصادية؛ بعدما تصبح – بدعم أمريكا – جزءا من خارطة الشرق الأوسط (الديمقراطي الكبير).

3) مشروع الشرق الأوسط الكبير :

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير بجميع مسمياته يشمل منطقة جغرافية متغيرة لخضع للإنكماش والتوسع ولا تعبر عن نطاق جغرافي محدد وجعل هذا المشروع خصيصا ليسهل إندماج الكيان الصهيوني في المنطقة و تتحكم في حدوده المصالح الأمنية الإسرائيلية والاقتصادية الأمريكية بيد ومن خلال كثير من التصريحات الموضحة الأهداف هذا المشروع، أن الحركة الإسلامية لا تتمتع بموقعها الطبيعي والواقعي الذي تفرضه قوتها وإنتشارها الواسع في أوساط الجماهير، وأن الحرية والديمقراطية التي يبشرها المشروع لن تطالها ولن تستفيد منها رغم تناغمها مع كثير من فصول هذا الطرح من الناحية النظرية وإنما المطلوب منها في هذا المشروع أن تطوع نفسها وتلين خطابها وطرق مشاركتها في الحياة الإجتماعية والسياسية بما يتلاءم و خلفيات المشروع وشروط تنفيذه وعلى رأس ذلك الإنسجام مع حكومات الدول القائمة العملية ومع النظام العلماني القائم ومراجعة مواقفها من الكيان

الإسـرائيلي والتعـاطي الإيجـابي مـع السياسـة الأمريكيـة والتخلـي عـن فكـرة الجهاد بصورة نهائية[1].

4) الإعتراف بمشروعية إسرائيل للسماح لها بالمشاركة في السلطة :

إن وصـول الإسـلاميين إلى السـلطة أو مشـاركتهم فيهـا هـو أمـر طبيعـي بـل أكثـر مـن طبيعـي. و إسـتهدافهم لـذلك لا يعيـبهم، وبالتـالي فوصلهم إلى السلطة في حددته ليس هدفا مجرما بل هـو مشـروع و قبـول و الحرص عليه ليس عيبا على الإطلاق.

ويمكـن إعتبـار في هـذا الصـدد أن التيـار الإسـلامي هـو الأكثـر تعبيرا على وحدان الناس وعن مصالحهم دون أن يكـون لـه الحـق في أن يحتكـر الإسـلام طبعـا أو قصـره علـى نفسـه ومـن هنـا فـإن وصـوله إلى السلطة هو هدف نبيل؛ لكن المتغير الجوهري أنـه عقب أحداث 11 مـن سبتمبر أصبح عامل المشـاركة مقرون بالاعتراف بمشـروعية إسـرائيل، وأصـبح السـماح بمشـاركة الإسـلاميين في السـلطة في تلـك الـدول لـن يكونَ مقبولا ومسموحا به أمريكيا ما لم يكـن هنـاك ضـمان علـني أو سـري لقبول تلك الحركات بمشروعية إسرائيل[2].

هـذا القبـول المشروط مع السماح لها بمهاجمـة القمـع الإسـرائيلي أو المطالبة بالإنسحاب إلى أراضي 1967...إلخ وهو أمر غير أخلاقـي طبعـا؛ لأن عدم الإعتراف بمشروعية دولة إسرائيل وصراعها معها ودعم المقاومة

---

(1) عبد المجيد بن سالم، مشروع الشرق الاوسط الكبير وتداعياته علــى المنطقــة: مستقبل الحركة الاسلامية ونهاية إســرائيل. الجزائــر :دار الخلدونيــة للنشــر والتوزيع، 2005، ص 33

(2) محمد مورو، مرجع سابق، ص143.

هو أحد أهم أسس قيام وإنتشار الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط والدول المحيطة بالكيان الصهيوني عموما لاسيما الحركات الإسلامية الفلسطينية خاصة حركة "حماس" والتي فازت بالانتخابات لعام 2006 ولعل هذا فارق نوعي خطير عن الإسلاميين في تركيا أو المغرب العربي.

5) ضرب الحركات المقاومة بدعوى محاربة المنظمات الإرهابية :

تعد الحركات الإسلامية الفلسطينية من أكثر الحركات و الأطياف السياسية تأثر في الشرق الأوسط حيث تعددت أسباب ذلك فمن ناحية هي جزء من العالم العربي والإسلامي الذي أصبح محل إتهام من الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة ومن الناحية ثانية أن منفذي هجمات 11 سبتمبر جلهم محسوبون على الحركة الإسلامية ومن ناحية أخرى إحتلت هذه الحركات مواقع مختلفة في قائمة المنظمات التي لها علاقة مباشرة بالإرهاب وفقا للسياسة الأمريكية وذلك بنفس القدر الذي يمكن أن يجعل هذه الحركات من أهم بؤر التحدي أو التهديد للزعامة الأمريكية في المنطقة؛ وقد يعني ذلك بطبيعة الحال أنها المناهض الأول للسياسات الأمريكوصهيونية في الشرق الأوسط وما يؤدي ذلك فاسمة المميزة لواقع هذه الحركات بعد هجمات 11 سبتمبر هي ضربها بدعوى محاربة المنظمات الإرهابية ولأدل على ذلك من خطاب وزيرة الخارجية الإسرائيلية في خطبها المباشر من هرتسيليا في إسرائيل إلى النواب اليهوديين من أنها ستواصل ضرب حركة حماس باعتبارها منظمة إرهابية و أنه لا يتم التعامل معها

سياسيا وأنه هناك دول عربية تقف معناه في نفس الخندق ضد إيران وحركات الإسلام المتطرف[1].

6) سكوت الغربيون في كثير من الأحيان عن العنف الرسمي (عنف الدولة) في دول الشرق الأوسط :

لقد دأب الغرب دائما على التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الإسلامية؛ فهي مع الإنقسام والفتنة وإثارة الخلافات في كثير من الأحيان وهذا بدعوى نشر الديمقراطية والتدخل لأغراض إنسانية وحماية حقوق الإنسان وحق الأقليات في تقرير مصيرها.

إن المتتبع لصيرورة الأحداث عقب هجمات 11 سبتمبر يرى نوع من الكيل بمكيالين ونتيجة لهذه الأحداث وما خلفته من تداعيات أمنية وإعلامية والعمل على إقصائها سياسيا لم يتحرك العالم الغربي عن هذه التجاوزات التي تمس حقوق الإنسان بالدرجة الأولى بل إن سكوت الغربيون في كثير من الأحيان عن العنف الرسمي (عنف الدولة أو عنف السلطة) الذي تمارسه الحكومات ضد الحركات السياسية المعارضة ومن بينها الحركة الإسلامية – كان هو سيد الموقف بدعوى أن هذه الحكومات تطبق القانون من أجل المحافظة على النظام و الأمن؛ في حين هي التي فصلت القانون وإستخدمته بما يخدم مصالحها ويمكنها من البقاء في السلطة[2]، الأمر الذي يدل على وجود نوع من التواطئ والتخاذل من طرف هاته القوى مع الأنظمة العربية والشرق أوسطية

---

(1) خطاب ستيبني ليفي مباشرة من هرتسيليا (اسرائيل) من قناة الجزيرة مباشر. الاثنين: 2009/08/02.

(2) حسن طوالبه، مرجع سابق، ص01.

باعتبار أن الحركة الإسلامية تمثل المهدد الحقيقي سواء للقوى الغربية خارجيا أو الأنظمة العربية الإسلامية داخليا.

7) تشوه صورة الإسلام و الحركة الإسلامية و إستنفار الرأي العام العالمي ضدهما :

عقب أحداث 11 سبتمبر شوهت صورة الإسلام لدى الغرب الرسمي و الشعبي وكل شعوب العالم ولدى الأجيال الجديدة في العالم الإسلامي على أنه دين قتل ودماء وحقد و إنتقام[1].

كذلك لقد عمل الغرب مباشرة بعد هذه الهجمات وفقا لنظرية المؤامرة إلى تشويه صورة هؤلاء الإسلاميين فهذه الحركات الإسلامية تدعو إلى تحكيم الإسلام كشريعة وسياسية ومنهج حياة في حين أن الإسلام لا يصلح لهذا الزمان و أنه لا يلائم العصر[2].

فهم يدعون أن الإسلام لا يصلح إلا لفترة من الفترات . أما وقد وصل العالم إلى هذا التقدم الحضاري فإنه لم يعد صالحا للناس ،كما أن هذه الحركات تستخدم الديمقراطية و التعددية السياسية للوصول وحين وصولها فإنها لا تسمح بالتعدد فهم يقولون : "نخشى من حكم الإسلام لأنه لا يقبل التعدد ولا يرى إلا الرأي الواحد أما العلمانيون

(1) عبد الحميد بن سالم، مشروع الشرق الاوسط الكبير وتداعياته على المنطقة : مستقبل الحركة الاسلامية ونهاية إسرائيل. الجزائر :دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2005، ص 112.

(2) عبد الله القرني، الإسلام وقضايا العصر. بيروت :دار بن حزم للطباعة والنشر، 2001، ص ص 231-235.

فيصلحون وأما الديمقراطيون فينجعون وأما الشيعيون فأذكياء وعباقرة؛ أما المسلمين فلا نريدهم أن يحكموا أو يعلوا صوتهم"[1].

وأصبح العنف والإرهاب لصيقا بالحركات الإسلامية وأنها هي من تحارب القيم الغربية والديمقراطية؛ ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فهم يستنفرون الرأي العلم الـ ـالمي ويدعون زعماء العالم للإجتماع والتداول لمواجهة هذا (الإرهاب) بل هم يفرضون على المجتمع الدولي . ضرورة مواجهة هذا العمل الموسوم بالإرهاب . من خلال هيئة الأمم المتحدة و المنظمات الدولية المعنية . في حين لم يوجهوا عبارة لوم أو نقد إلى الإرهاب الصهيوني المكشوف ضد العرب وضد أبناء فلسطين خاصة . بل يصطنعون المبددات و الذرائع الأعمال الصهاينة الإرهابية . والأدهى من ذلك أن يتنادى بعض الحكام العرب لعقد القمم المصغرة لمواجهة ما يسمونه الإرهاب (الفلسطيني و العربي) [2].

8) الخلط العمدي بين ثنائية الحركات الجهادية و الحركات الإرهابية :

هذا الإنعكاس بداية يجب القول بأن أول المتضررين منه من الحركات الإسلامية الشرق أوسطية هي الحركات الإسلامية الفلسطينية.

حيث تم توظيف أغلب الحركات الجهادية والمعترف بها من قبل العدو بأنها حركة إسلامية إرهابية، ويتم حصرها في خندق واحد مع الحركات الإرهابية بسبب رواج إشاعة الحرب على الإرهاب وإشاعتها

(1) المرجع نفسه.

(2) حسن طوالبه، المرجع نفسه.

من طرف الغرب لتمييع معنى الجهاد وتشويه قدسيته وذلك بإعطائه إسم الإرهاب وتصديره إلى كل دول العالم لتسمى كل أعمال المقاومة إرهابا ولو كان دفاعا على الحياض والأعراض وفهمت الدول العظمى هذه اللعبة الجديدة ودخلت على خط وأخذت كلمة الإرهاب هو الخطر الأحمر الجديد الذي يجب أن تعبأ له الجهود وترصد له الأموال.

هذه الدعاية تكون مبررا للجرائم اليومية والظلم والغطرسة ضد الشعوب الثائرة والحركات المنتفضة للقضاء نهائيا على كلمة الجهاد والإستشهاد الذي هو رمز عزة الأمة وأسلوب بقائها ونهضتها[1].

ولا أدل ذلك وضع حركة المقاومة الإسلامية "حماس" موضع الحركة الإرهابية والتي بفعل الأحداث إغتنم شارون الفرصة مؤكدا أن ياسر عرفات هو بن لادن وحركة حماس هي القاعدة وكذلك ما توصف به هذه الحركات جراء الحرب الغاشمة الأخيرة على غزة "حرب 27 ديسمبر 2008" والعالم يتفرج على تجاوزات المحتل الصهيوني في تجاه الشعوب والحركات الإسلامية موقف المتفرج دون أن يحرك ساكنا ولا يرعبه مرء الدماء ولكن يرعبه فتات الصواريخ التقليدية الحمساوية التي بين الفينة والآخرى .

هذه الدعاية و الإشاعة يقصد منها التوأمة التلازمية بين الحركات الجهادية والإرهابية ليصبح المجاهد إرهابيا والمدافع عن الأوطان متطرف وأدى هذا إلى تشويه معاني الجهاد السامية والتشويش على المجاهدين الحقيقيين في أراضي الجهاد مثل فلسطين والعراق

---

(1)عبد الحميد بن سالم، مرجع سابق، ص85.

ولبنان وارباك الدعاة والعلماء والتشويش على الخطط الدعوية بصرف جهودكم وطاقتهم إلى مساجلات هامشية وردود كانوا في غنى عنها

9) الحصار الأمني و الإعلامي و السياسي للحركات الإسلامية دوليا :

من المؤكد أن هناك حربا أمنية و إعلامية و سياسية أمريكية ضد الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط على إعتبار أن أمريكا إستشعرت خطورة الحركة الإسلامية في ها ته المنطقة . وكما يقال القشة التي قصمت ظهر البعير كانت أحداث 11 سبتمبر ولقد أصبح الهجوم الأمريكي موجها ليس إلى الحركات الإسلامية وحدها ولكن إلى بلدان إسلامية بعينها . و الصهيونية العالمية ومن ورائها الكيان الصهيوني يعلمون جيدا أن هذه هي فرصتهم السانحة لقصم ظهر العمل الإسلامي عامة[1].

ولعل محددات المؤامرة وقصم ظهر العمل الإسلامي يمكن أن نحددها في المؤشرات التالية :

- **الضغط على الحكومات الإسلامية من أجل التضييق على الحركات والأحزاب الإسلامية خاصة في إطار التعامل مع التفاعلات الخارجية بغرض إحتواء أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث توقع الكثير من المراقبون أن يؤدي ذلك إلى حالة من الإحتقان السياسي داخل هاته الدول خاصة بعد الإتهامات الأمريكية إلى العديد من الحركات والجمعيات الإسلامية بأنها مصدر غير مباشر لتمويل**

---

(1) عبد الرحمن العمودي، "سنصوت ضد الجمهوريين في انتخابات نوفمبر". متحصل عليه من : www.Islamweb.net يوم :2009/05/17.

عمليات الإرهاب بسبب دوغما "التوأمة التلازمية" بين الحركة الإسلامية والإرهاب هذا الأمر جعل الولايات المتحدة الأمريكية تطالب هذه الدول التي تتواجد بها هذه الحركات والجمعيات بضرورة مراقبتها وحصارها خاصة؛ فيما يتعلق بمصادره تمويلها و أوجه صرفها.

- الضغط على البلدان التي تحتوي عناصر الحركات الإسلامية في الخارج.
- التضييق على أغلب الحركات الإسلامية ومؤسساتها وعلى المسلمين عموما في بلاد الغرب وفي المطارات[1].

د - مضايقات حتى قيادي هاته الحركات الإسلامية في خارج أوطانها بدعوى المحافظ على الأمن القومي . حتى وإن كانت معظم ها ته الحركات تتميز باعتدالية المنهج وتحترم شروط التداول على السلطة (التداول السلمي وفق شرعية الإنتخابات الحرة و الشفافية السياسية والقبول بأصول اللعبة السياسية وكذلك إملاءات وضغوط على قيادي ها ته الحركات ولعل خير مثل على هذا الإنعكاس هو فيما يخص الحركة الإسلامية الفلسطينية فانعكست عليها الأحداث بصفة سلبية إذا تمكنت الجهود الأمريكية الضاغطة من إنتزاع موافقة اللجنة الرباعية الدولية المكونة من الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة والإتحاد الأوربي و روسيا على مشروع الرئيس بوش المسمى خارطة الطريق لتسوية مشوهة للقضية الفلسطينية و مطالبة الحركات

(1) عبد الحميد بن سالم، مرجع سابق، ص112.

الإسلامية بإصلاح أوضاعها الداخلية والرضوخ لشروط الرباعية خاصة عقب حرب غزة الأخيرة والضغط على حركة المقاومة الإسلامية "حماس" من أجل القبول بشروط الرباعية وضغوطات مصيرية متوالية بفعل الإملاءات الأوربية والأمريكية دون إستسلام من قبل حركة حماس.

- وقف إنتشار الصحوة الإسلامية و الزحف الإسلامي في بلاد الغرب .

10) تدجين الحركات الإسلامية بعد عدم القضاء عليها بالقوة :

بعد عدم نجاح سلسلة الوسائل المتجهة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على الحركات الإسلامية عقب أحداث 11سبتمبر لا سيما إستعمال السلطة العسكرية طبقا لمفكري المنظور الواقعي التقليديين مثل : edward.h.car و hans moıghen و Reymond Aron و Keneth waltz الذين يركزون على أهمية السلطة العسكرية.

فمقدرة الدول تعبئ عن طريق مواردها التي تحول إلى سلطة عسكرية هي قضية محددة فبالنسبة لمورغانتو قدرة الإختراعات التكنلوجية في الميدان العسكري وذكاء النخب العسكرية بالإضافة إلى كمية ونوعية القوى العسكرية هي أمور محددة[1] فالبرغم من الإعتماد على هذا الإطار النظري كأساس لضرب أفغانستان و العراق إلا أن الحركات الإسلامية لم تضمحل.

إن هذا الأمر جعل الولايات المتحدة تعمل على تدجين تيار الإسلام السياسي وجماعته ومحاولة تقييده وتكبيل حركته بعد وضوح عدم

---

(1) Fédéric charillon, Politique usa .2002,pp 307-308.
Fédéric charillon, Politique usa .2002,pp 307-308.

إمكانية القضاء عليه بالقوة الأمنية أو المشلحة مثل إشراكه في السلطة تمهيدا لتوقيع ضفقات سياسية آخرى مشبوهة متبادلة لتمرير مشروعات سياسية أمريكية أخرى في المنطقة وعلى رأسها المزيد من الضغوط على النظام السوري الحاكم بعتباره أحد الأعداء القدامى للتيار الإسلامي في بلاده والتهدئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث أن أهم فصائل المقاومة الفلسطينية هي من التيار الإسلامي" الجهاد" و"حماس"... وكذالك محاولة منها لتحسين الأوضاع الأمنية والسياسية التي تواجهها القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان ودعم الأحزاب الإسلامية للعملية السياسية في كلا البلدين[1].

إجمالا هذه أهم الإنعكاسات الخارجية السلبية والتي رأيناها أنها أثرت سلبا على الحركات الإسلامية الشرق أو سطية عقب أحداث 11 سبتمبر ومهما كانت شدة تلك الآثار السلبية فإنها لاتؤدي إلى أفولها أو إضمحلالها من الساحة السياسية لكنها تركت آثارها عليها سواء على المدين القريب أو البعيد غير أنه لايمكن إعتبار أن هجمات الحادي عشر من أثرت فقط سلبا على الحركات الإسلامية الشرق أوسطية بل **هناك آثار وإنعكاسات إيجابية نلخص أهمها في النقاط التالية :**

---

(1) علي الحاروني، "الحوار الاسلامي –الامريكي : كما نريده نحن ام كما يريدون...؟ !". البصيرة، العدد العاشر، جويلية 2005، ص 65.

1) بقاء الحركات الإسلامية في الواجهة :

رغم المجهودات الكثيرة التي بذلت لتحجيم الحركة الإسلامية– بعد هجمات 11 سبتمبر–لم يتحقق من ذلك شيء كثيرا بل بقيت هذه الحركات في نمو دائم لا يسمح بمحوها وإستئصالها[1].

كذلك ففي الوقت الذي إستطاعت بعد تضحيات جسمية وطويلة أن تفرض نفسها كقوة إجتماعية وسياسية أساسية تأكدت في جل المناسبات الإنتخابات التي نظمت في الشرق الأوسط لا سيما الفوز الباهر لحركة حماس في إنتخابات يناير2006 أنها صاحبة البرنامج الأكثر قبولا والأكثر قدرة بالتالي على مواجهة التحديات .يضاف إليها أيضا أن الحركة الإسلامية جراء هاته الأحداث أصبحت تعبر عن إستجابة طبيعية جماهيرية رافضة لحالة الإستعمار والهيمنة الأمريكوصهيونية وطريقا لإتفاق السياسي والوقوف في وجه محاولات طمس الهوية الوطنية العربية والإسلامية لصالح المشروع الإسلامي هذا الأمر الذي يعبر عن دلالة تاريخية مفادها أن الحركة رغم عديد المشاكل التي عرفتها منذ تأسيسها فإنها إستطاعت أن تتغلب على الكثير منها وحولتها إلى إضافة في أجندة عملها ولكن منها مايتطلب عناية خاصة وهذه الأحداث واحدة منها و العمل على تجاوزها.

لقد تنامت قوة وشعبية الحركات الإسلامية، التي امتطت موجة التحول الديمقراطي واكتسبت قوة مضاعفة في شتى الميادين، وربما يكون هذا التقدم الإسلامي هو الذي دفع بالمفكرين وصانعي القرار في الغرب

---

(1) عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص29.

إلى التساؤل حول قابلية الشعوب العربية للديمقراطية وبالنسبة إلى آخرين فإن دمج الدين بالسياسة يتناقض مع الحكم المدني الديمقراطي، ومما لا شك فيه ان الانبعاث الإسلامي ومعاودة ظهور حركات الإسلام السياسي شكل تحديا خطيرا للنخب الحاكمة في معظم أقطار العالم العربي والشرق الأوسط التي بدأت تعاني من نقص واضح في شرعيتها، وتتلخص عناصر القوة لدى الحركات الإسلامية في شعبية شعاراتها من جهة ودخولها واندفاعها تجاه الانفتاح الديمقراطي من جهة أخرى.

2) تعريف الشعوب بحقيقة الأجندة و النوايا الأمريكية في المنطقة :

لقد كان الإسلاميون المعتدلون هم القوى الرئيسية التي إستفادت من الإنفتاح السياسي التي شهدته منطقة الشرق الأوسط عقب هجمات 11 سبتمبر وهو ماتجلى بوضوح في المكاسب الإنتخابية التي حققها الإسلاميون الذين شاركوا في الإنتخابات التي جرت خلال السنوات الأخيرة ثم جاء الفوز الساحق لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الإنتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير 2006 ليمثل علامة فارقة في علاقة الإسلاميين بالسلطة و الحكم في الشرق الأوسط[1].

وفي ضوء تصاعد الدور السياسي للإسلاميين من خلال صناديق الإقتراع وتجنبا لاحتمال تكرار نموذج "حماس" في دول آخرى فقد إتجهت واشنطن إلى تخفيف ضغوطها على النظم الحاكمة بشأن عملية

---

(1) حسين توفيق ابراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي". المستقبل العربي، العدد 349، مارس 2008، ص29.

الإصلاح السياسي باعتبار أن الإصلاح الحقيقي والإنتخابات النزيهة في ظل الأوضاع الراهنة سوق تأتي بالإسلافيين إلى السلطة في غير قطر عربي حيث الحركات الإسلامية هي الأكثر تنظيما والأكثر شعبية[1].

وبناء على ذلك فإن أقصى ما يمكن أن تفعله واشنطن بشأن الديمقراطية في دول الشرق أوسطية الموالية لها هو العمل من أجل تحسين أساليب الحكم والإدارة في هذه الدول في ظل النظم القائمة و لذلك فإن النظام الحاكم في تلك الدول قد يتعرض الإنتقادات لفظية من قبل الإدارة الأمريكية لكنه في حقيقة الأمر لا يعتبر أكثر من مجرد ذر الرماد في العيون وبالمقابل فإن واشنطن تستخدم ورقة الديمقراطية وحقوق الإنسان لممارسة الضغوط على الدول الشرق أوسطية التي لا تدور في فلك الولايات المتحدة كسوريا مثلا لذلك بات واضحا ما يؤكد حقيقة المعايير المزدوجة والسياسية الإنتقائية التي تطبقها بشأن نشر الديمقراطية في المنطقة .

3) إعادة تشكيل حركات الإسلام السياسي :

إن جملة التداعيات السلبية والسيئة التي أصابت الحركة الإسلامية عقب أحداث 11 سبتمبر أثار ضجة كبيرة في الوسط الإعلامي وأسرارا على العمل بل أضحى المجتمع الدولي برمته يتساءل عن حقوق الإنسان وعن الإسلام وعن حقيقة الإسلام والتعرف عليه وعلى حقيقة الحرية في الشرق الأوسط فكانت فرصة لانتشار الإسلام و الحركات الإسلامية من خلال :

---

(1) المرجع نفسه، ص30.

1- أسلمة الشارع العربي الإسلامي وإنتشار الصحوة خاصة عند الشباب و الفتيات وتعدي ذلك حتى إلى الشارع الغربي.

2- سخط عام واحتقان في الأمة العربية و الإسلامية على ما تمارسه إسرائيل؛ ومن ورائها أمريكا على جرائمها ضد الإنسانية وعلى ما يراه الناس من قتل وتدمير على المباشر.

3- نشر ثقافة الرأي والرأي الآخر وإستيعاب الخلافات والفتن الداخلية والخارجية كل ذلك لصالح عوامل الوحدة والتكتل.

4- التبشير بحضارة إسلامية متكاملة وعادلة و شاملة لجميع نواحي الحياة وبديل حقيقي للأبد بولوجيات التي لم تعد تستوعب الوضع الإجتماعي المزري ومخاطره ولا الوضع السياسي القائم على الزيف و الكذب ولا الوضع الاقتصادي الذي يزيد الأغنياء غنى وثراء و الفقراء فقر وتعاسة[1].

وعليه نستنتج أن أحداث 11 سبتمبر ساعدت على إعادة تشكيل حركات الإسلام السياسي من جديد وبصورة منعزلة عن الأجواء السياسية و الثقافية و الإجتماعية التي سادت العالم الإسلامي قبل الأحداث[2].

4) الحراك السياسي تجاه الشؤون الاسلامية والسياسية الساخنة بعد أحداث 11 سبتمبر :

لقد اصبحت الحركة الاسلامية في طليعة القوى السياسية التي تناهض التدخل الأجنبي والتهجم على المقدسات الاسلامية وهي التي

---

(1) عبد الحميد بن سالم، مرجع سابق، ص 22.

(2) فاطمة لكعص، مرجع سابق، ص 190.

تثير الهمة في الأمة الاسلامية ، وتدعوها للتحرك والمشاركة الايجابية، وهي التي تعمل على إيجاد حراك سياسي تجاه عديد القضايا الساخنة التي مست المنطقة عقب هجمات 11 سبتمبر، وان اهتماماتها هي في قلب دائرة القضايا الكلية للأمة ولعل أهمها:

أ- احتلال أفغانستان والعراق :

مع التدخل الأمريكي في أفغانستان ظهر التيار الإسلامي بصورة قوية ،فأدانت كل التيارات الإسلامية المعتدلة والمتطرفة ،هذا التدخل الذي كان ضد المسلمين وهو ما قد يدفع التيارات المعتدلة إلى التطرف وتتحو نحو العنف من باب الانتقام لضرب المسلمين في أفغانستان[1].

ضف الى ذلك إدانتها لضرب العراق والاهانة والمعاملة السيئة التي يتلقاها المسلمين في الغرب عامة وفي الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، خاصة ما حدث للسجناء في سجن أبو غريب، وصدور فتاوى عديدة التي اكدت على تحريم تاييد الولايات المتحدة في حربها ضد أي دولة اسلامية عكس ما حدث في حرب الخليج الثانية ،فضلا عن ذلك ان بعض هذه الفتاوى قد لقيت ترحابا من طرف الجماهير الاسلامية في حرب امريكا الأخيرة على العراق، حيث توجهت أعداد غفيرة من المسلمين للجهاد ضد الولايات المتحدة.

ب- تدنيس القران الكريم في سجن قوانتنامو:

لقد كانت الحركات الاسلامية على راس القوى السياسية الفاعلة في المنطقة والتي شجبت وادانت هذا الفعل الشنيع بقوة،

---

(1) Khatar Abou Diab, « Crise irakienne :le fancon américan face au coque goulois ». arabies, n°195, mai 2003, p12.

واكدت على انه حلقة ضمن سلسلة انتهاكات المقدسات والحرمات الاسلامية، ولهذا فقد قادت حملة واسعة عبر الشرق الاوسط والعالم الاسلامي للادانة بهذا الانتهاك.

كما رأينا في حملة الاحتجاج الاسلامي الواسع ضد تدنيس القران في سجن قوانتانامو وهي الحملة التي نجحت في توجيه ضربة موجعة لمصداقية امريكا وادعاءاتها باحترام الدين الاسلامي، وأعادت التأكيد على إن هذه الحرب المزعومة على الإرهاب وإنما هي بالأصل حرب تستهدف ضرب الإسلام وقواعده ومرتكزاته الحية بالمنطقة[1].

جـ- اهتمامات الشارع العربي الاسلامي وتحريكه من خلال:

لقد عملت على تحريك الشارع العربي والإسلامي والخروج به من حالة التعميم الإعلامي المفروضة من قبل جل الانظمة السياسية الشرق أوسطية وايصال صوت الحركة الاسلامية الى نبض الشارع العربي والاسلامي من خلال :

جـ1- ادانة الصور الكاريكاتورية المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم، بحيث تزامن هذا الحراك والرسوم الاستفزازية التي تناقلتها وسائل إعلام غربية عديدة ضد الرسول الكريم بدء من الدانمارك، وما نتج عنها من ردة فعل قوية داخل العالم الاسلامي وصلت الى حد احراق رموز الدول الغربية ومقاطعة سلعها وطلب الاعتذار الرسمي وسن قانوني يمنع في المستقبل تكرار ما حدث[2].

---

(1) أحمد يوسف، الاسلاميون وامريكا: التحدي والاستجابة. الجزائر: دار قرطبة، 2005، ص91.

(2) حسين قادري، مرجع سابق، ص136.

جـ2- الحرب الاعلامية التي تقودها ضد المتواطئين مع الغرب والكيان الصهيوني وخاصة التي ترتبط بعلاقات مع الدولة العبرية لاسيما الاتهامات الامريكية للعديد من الحركات والجمعيات الخيرية والاسلامية بالنها مصدر غير مباشر لتمويل عمليات الارعاب ، ومطالبة هذه الدول بفك الارتباط مع الكيان الصهيوني وعدم الانصياع لمطالب الولايات المتحدة والغرب عموما.

جـ3- شجب العدوان الاسرائيلي على لبنان 2006 والذي بدا في جويلية 2006 ، هذا ورغم انقسام الموقف العربي بين الرفض الرسمي والتاييد الشعبي لحزب الله، خرجت مظاهرات مؤيدة لحزب الله في مصر مثلا رفعت اعلام لبنان وحزب الله وصور حسن نصر الله زعيم حزب الله وطالبت بدعم حزب الله عسكريا ضد اسرائيل، واعلن مرشد جماعة الاخوان المسلمين بمصر محمد مهدي عاطف أن جماعة الاخوان المسلمين مستعدة لارسال عدة الاف من اعضائها للقتال الى جوار حزب الله في لبنان في حربه مع اسرائيل.

جـ4- اعادة احياء القضية الجوهرية للعرب والمسلمين المتمثلة في القضية الفلسطينية وتبيان حقيقة مشروع الرئيس بوش الابن المسمى: خارطة الطريق بانه ليس اكثر من مجرد تسوية مشوهة للقضية الفلسطينية ،والانصياع لشروط الرباعية من قبل حركات المقاومة والضغط عليها حتى من قبل انظمة عربية موالية للغرب لاسيما الضغوط المصرية الاخيرة على حركة حماس بعد العدوان الغاشم على غزة؛ كما عملت الحركات الاسلامية على اعادة احياء الصراع العربي الاسرائيلي وانه حسب فريدمان سيكون عنوان المرحلة القادمة ، حيث سياخذ

بعدا جديد يتجلى في حرب اكبر بين الحضارات، وقد حدد ثلاثة أسباب لذلك:

1- إحساس العرب والمسلمين بالإنحياز الأمريكي لإسرائيل.

2- وحشية الممارسات الاسرائيلية ضد الفلسطنيين كما ينقلها وسائل الاعلام العربية.

3- حالة الاحباط التي تسود الشارع العربي[1].

جـ5- ادانة العدوان الصهيوني الاخير على غزة والذي بدا في 27 ديسمبر 2008 الى غاية 17 جانفي 2009 وما تخلله من دعوات واستنهاض الهمم حول هاته الحرب، والمسيرات والمظاهرات المنددة بهاته الحرب والمتواطئين مع العدو الصهيوني ؛ضف الى ذلك جملة النقاشات السياسية الاسلامية التي حصلت وكشف المستور من مخططات دايتون والتنسيق الامني بين السلطة الفلسطينية والعدو الصهيوني.

كما وحاولت الحركات الاسلامية الشرق أوسطية والاسلامية عموما احداث جدل اعلامي في الاعلام وجعل هاته الحرب الشغل الشاغل واعتبارها القطرة التي افاضت الكاس ،كما ولا ننسى ايضا الدعوة الى محاكمة مرتكبي الجرائم الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ولعل ما احدثته هذه الدعوة من خوف لدى المسؤولين الاسرائلين سواء بتغيير الاسماء من قبل الجنود وتغيير الوجوه والخوف

---

(1) لويشي هشام ورواري عبد الكريم، "أحداث الحادي عشر سبتمبر وتاثيرها على العالم الاسلامي"، مذكرة ليسانس (كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003)، ص115.

من المحاكمات والتنقل الى الدول الاوروبية بواسطة ضمانات مسبقة من عدم المحاكمة ،خير مثال على جدية واهمية هذا الطرح.

وإذا كانت محاكمة المتهمين الإسرائيليين امام المحكمة الجنائية الدولية غير واردة سواء لعدم انظمام إسرائيل إلى نظامها أو للثغرات العديدة في المحكمة نفسها ،حتى وان تحقق ذلك جدلا فسوف تبقى المشكلة في كيفية القبض على الكبار المجرمين الاسرائلين خاصة مع مساعدة الولايات المتحة لاسرائيل ،ولكن المحاولة تستحق العناء لما تحققه من آثار سياسية ونفسية.

من ناحية اخرى يمكن رفع دعاوى امام القضاء في مختلف الدول لاحتجاز المتهمين الاسرائلين خلال زياراتهم الاجنبية او لمنعهم من الحصول على تاثيرات لزيارة دول اجنبية ، ويمكن ان يكون موضوع الدعاوي امام القضاء الاجنبي هو حث الدولة على تنفيذ التزاماتها ضد اسرائيل وفق احكام القانون الدولي الانساني التي تفرض تضامن دول العالم في مواجهة الجرائم العامة الدولية[1].

5) شكل دافعا لدراسة الاسلام والتعرف عليه:

بسبب الزخم الاعلامي الذي احدثته هذه الاحداث وما تلاها من تداعيات على الحركات الاسلامية تحت مسمى مكافحة الارهاب وتداعيات مست العالمين العربي والإسلامي ككل ،وبسبب هذا الزخم الإعلامي الذي حدث في اوساط شعوب العالم ،جعل شعوب العالم والعالم برمته يسال عن الإسلام واهله.

---

(1) عبد الله الأشعل،"محاكمة الجرائم الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني".البصيرة، العدد السابع ،2004،ص89.

حيث شكلت هذه الاحداث دافعا لدراسة حقيقة الاسلام والحركات الاسلامية من قبل بعض الباحثين الغربين المنصفين والذي كتبوا عنه قبل وبعد الاحداث فمثلا الكاتب الفرنسي "YVES LOCOSTE" والذي يعبر عن قناعة مفادها"أن الاسلام ليس سبب كل المشاكل التي تتخبط فيها الدول العربية والاسلامية لان أسس الاسلام ثابتة ولا تأمر بهاته الاشياء التي ينطوي تحتها أكثر من مليار مسلم"(1).

ثم يستطرد بفكرة مفادها أن الإختلاف الجيوسياسي ما بين الدول العربية القطرية المجاورة و التي يفوق عددها العشرين دولة هو خلاف حاصل بصفة الشرق إلى الغرب ويورد مقولة الأستاذ "محمد أركون" حول الفرق بين الدين الإسلامي : l'islam و الإسلام بالجمع les islams وهو :

1- الدين الإسلامي : l'islam : هو دين له تاريخ و تاريخه واضح الحياة الإجتماعية التي يدل عليه واضحة و الثقافة واضحة.

2- الإسلام بالجمع : les islams : لديها علاقة بالحالة السياسية و الحالة الإجتماعية و الجماعات الموجودة في تلك الحقبة و إلى من تنتمي و أيضا على أفكار الحاكم في تلك الفترة (أي يغير الإسلام حسب ما يريد الوصول إليه) الأن الإسلام هو دين واحد لديه أسس واحدة أما les islams فهو أيديولوجية (وهذا الإسلام يشغل لغة الزعيم للوصول إلى لغة الشعب) (2).

---

(1) Yves Lacoste. Question de géopolitique: l'islam ,la mer , l'afrique. paris: libraire générale française ,1988, pp36-38.

(2) yves lacoste, Op.cit, p38.

فمثل هذه الأقلام هي مكسب سياسي للحركة الإسلامية التي من واجبها التواصل معها سياسيا وميدانيا وإقتصاديا...إلخ و إستغلالها في تحسين صورة الإسلام التي شوهت بفعل ها ته الأحداث – لدى الغرب – وتزويدها بكل الإعلانات اللازمة من مادة إعلامية أو طاقات شبانية حركية واعية لأنها تمثل مكسب إنساني يضاف إلى رصيد الحركة الإسلامية و الشعوب الإسلامية عموما .

علاوة على هذه الإيجابيات فإن الزخم الإعلامي الذي أحدثته هاته الأحداث في أوساط الشعوب الإسلامية جراء ما قامت به الحركات الإسلامية من زرع الوعي والوحدة الإسلامية في صفوف الشعوب الإسلامية و محاولة إيضاح صورة الإسلام الصحيحة أدى إلى إقبال العامة الغربيين على الإسلام بدليل أن الذين أسلمو من سنة 2001 إلى 2003 أكثر ممن أسلموا من 10 سنوات بعيد الحرب الباردة وعلى صعيد الشعوب العربية و الإسلامية فإن ماحدث بعد أحداث 11 سبتمبر من أمريكا و إسرائيل تحديدا ؛ أضاف بريقا هائلا للخطاب الإسلامي المتصل بالحركات الإسلامية وجعل جميع القوى السياسية تقريبا تردد هذا الخطاب نفسه هذا يصب في خانة الفائدة وليس العكس، شريطة أن تستطيع الحركة الإسلامية إعادة تشكيل نفسها وخطابها للتحول إلى طليعة حقيقية للأمة ومعبرة عنها[1].

وفي السياق ذاته يؤكد الكاتب البريطاني جيمس بيل أنّ الإسلام دين حضارة وقوة عالمية وأنه إذا كان على المسلمين أن يبذلوا جهدهم لفهم الغرب، فإنّ الغرب يجب أن يتلقى الكثير من الدروس

---

(1) محمد سورو، "نحو اعادة تاسيس المفاهيم "، متحصل عليه من: www.Islamtoday.net يوم: 2009/06/09.

لفهم الإسلام، وذكر في مقال نشرته مجلة MIDDLE EAST INSIGHT أنّ الإسلام منهج حياة يمارسه أكثر من مليار و 200 مليون مسلم، وأنه أسرع الديانات نمواً. وبالنسبة الى الدور الصهيوني، فقد أتاحت أحداث العنف التي قام بها بعض المتطرفين للأميركيين الصهاينة والمتصهينين أمثالهم فرصة تحرر ألسنتهم وأقلامهم من آخر القيود التي كانت تكبلها إلى حد ما. ويلاحظ متتبعو ما يُكتب ويُقال في وسائل الإعلام الأميركية أن هؤلاء هم أشدّ المحرضين على الإرهاب من الإسلام وكراهية المسلمين والعرب والإرهابيين[1].

ويؤكد فريد هاليداي أستاذ العلاقات الدولية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في كتاب أصدره بعنوان «ساعتان هزتا العالم... الحادي عشر من أيلول الأسباب والنتائج»، يخصص فصلاً كاملاً عن عداء الغرب للمسلمين رافضاً مقولة الإسلاموفوبيا، أي خوف الغرب من الإسلام أو العداء له، ويطرح بدلاً منها العداء للمسلمين، ويقول إن ليس ثمة عداء للإسلام كدين في الغرب بالمعنى الصليبي للكلمة على رغم وجود بعض ترسبات الإرث التاريخي والتصورات المتوارثة، لكن السائد والأهم في رأيه هو موجات العداء للمسلمين كناس وليس للإسلام كدين ونظرية... وهذه الموجات من العداء تصعد وتهبط تجاه المسلمين[2].

---

(1) Ghazi Dahmane, "L'islam et les musulmans dans la pensée occidentale après le 11 Septembre". Obtenu du: www.jadal.org le22/03/2010.

(2) Ibidem.

المطلب الثاني

التحديات الخارجية للحركة الاسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر

تعتبر أحداث 11 سبتمبر نقطة تحول درامية في استشعار الغرب لخطورة الحركات الاسلامية وان العالم لم يعد كما كان في السابق، حيث ان انعكاسات احداث 11 سبتمبر وضعتها امام تحديات جديدة وجعلتها تقف في خط الدفاع؛ يجب ان تدرك الحركات الاسلامية بالعمق المناسب للتحديات التي تطرحها تلك التحولات والتغيرات الدولية بفعل هذه الاحداث.

ويرى الدكتور عبد الله علي ابراهيم(*) أن الحركات الاسلامية في مأزق فكري وسياسي وتواجهها تحديات كبرى بعد احداث 11 سبتمبر ووصف الاسلاميين بانهم غربيون ،وان الغرب جزء من هويتهم وتكوينهم من خلال التخرج من المدارس الغربية[1]، كما أن الحركات الاسلامية تعيش اكراهات خارجية متعددة الاقطاب بفعل التحامل الغربي عليها، والتي تفرض عليها تحديات متنوعة ومعقدة خاصة في فترة ما بعد هجمات 11 سبتمبر ولعل أهم تلك التحديات الخارجية الجديدة هي :

(*) أستاذ التاريخ بجامعة ميسوري الأمريكية.

(1) " مسؤول-في حكومة البشير يدعو الحركات الاسلامية الستفادة من تجربتي السودان وافغانستان". متحصل عليه من: www.aawsat.com يوم: 2009/05/17.

1- قـدرة الحركـات الاسـلامية الشـرق اوسـطية علـى تحقيـق التكامل فيما بينها:

يعتبر من اهـم التحـديات التي واجهت وستظل تواجـه الحركـات الاسـلامية عقـب هجمـات11 سـبتمبر، علـى اعتبـار أن معظمهـا سـليل حركة الاخوان المسلمين؛ كبرى الحركات الاسلامية المعاصـرة، وهـذا بالحفاظ على خصوصية كل بلد؛ وعلى اعتبار ان الحركـات الاسـلامية هي "جماعة Community" والتي هي وحدة اجتاعية لها كفاية ذاتية في الميكانيزمـات التكامليـة؛ بمعنـى الاحتفـاظ بوجودهـا وشـكلها يكـون بواسـطة عملياتهـا الذاتيـة ولـيس اعتمـادا علـى الانسـاق الخارجيـة او الوحدات العضوية ،والتكامل هـو قـدرة الوحـدة او النظـام لتحقيـق ذاتـه في مواجهـة التحـديات الداخليـة والخارجيـة[1]؛ فالتكامـل هـو عمليـة سياسية لكن كذلك هو تحول اجتماعي حينما تقتنع كل الحركـات الاسـلامية الشـرق اوسـطية بانهـا عـاجزة عـن دائـرة شـؤونها الخارجيـة والداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بـذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشـؤون او تفـوض امرهـا فيهـا الى سـلطة عليـا مشتركة.

2- القدرة على كسر التشتت الحاصل في صفوف العمـل السياسـي الاسلامي القطري :

تواجـه الحركـات الإسـلامية تحـدي تحويـل الأحـداث الى عامـل وحـدة وإضـفاء طـابع العمـل الجمـاعي مـن خـلال التنسـيق بـين مختلـف فصائل العمل السياسـي الإسـلامي القطـري والـتي أصـابها التشـتت بفعـل هاته الأحداث كما ذكرنا في الانعكاسات الداخلية ،هذا الأمـر الـذي

---

(1) عامر مصباح، مرجع سابق، ص26.

يتطلب جهدا وإرادة سياسية من قبل كافة الحركات الإسلامية الشرق أوسطية سواء الكوادر ام القاعدة الشعبية إلى زيادة حجم الاتصالات بين مختلف الحركات الإسلامية الإقليمية والخروج من حالة التقوقع الحاصلة.

إن هذه الحركات الإسلامية الشرق أوسطية على مستوى كبير من التعدد والتنوع والقابلية للتطويع والتكييف، بشرط اتمام الفهم والاستيعاب القائم على البحث العلمي، ومن ثم التفكيك واعادة التركيب لتحديد شبكة العلاقات الكامنة داخل كل حركة اسلامية وبين وحداتها، مما يسمح بامكانية تحديد اطر الاتصالات العامة بين الحركات الاسلامية الاقليمية لكل بما يتلاءم مع طبيعة الظواهر السياسية والاجتماعية في واقع المجتمعات الشرق أوسطية.

3- اثبات إمكانية توفيق الحركات الإسلامية بين الديمقراطية والإسلام:

إنطلاقا من أن اغلب الحركات الإسلامية بعد هجمات 11 سبتمبر في **الرؤية الغربية** هي حركات تحمل في جذورها العنف ولا تقنع بالعمل السياسي وشروط اللعبة الديمقراطية حسب المنظور الغربي فانه من بين ابرز التحديات التي تواجه الحركات الإسلامية الشرق الأوسطية الموسوعة بالإرهاب تارة وبالعنف تارة أخرى:

هو بشان قدرتها على اثبات امكانية التوفيق بين الديمقراطية والاسلام وأكدت صحيفة (لوموند :le mande) انه تقع على غاتق

الحزب الاسلامي مسؤولية اظهار توافق الاسلام مع الديمقراطية وكيفية التكيف بين الاسلام والحداثة[1].

4- البحث عن اسباب الردة عن المشروع الاسلامي :

بعد ظهور مايسمى بالمشروع الاسلامي والذي فقد الكثير من بريقه واهميته ،شهدت الساحة السياسية والاعلامية انحسارا في ذلك المشروع ، وماعليه فانه يتوجب البحث عن اسباب هذا التراجع.

ومع الاخذ في الاعتبار اننا امة في حالة هزيمة تكنولوجية، وان الفجوة التكنولوجية لا يمكن سدها لا بسهولة ولا بصعوبة بوسائل تقليدية او بوسائل مستمدة من طرق التفكير الغربي في التنمية، لادراكنا على الفور ان المشاركة في السلطة لن تحقق أي نتائج مرجوة للناس، وفي نفس الوقت يحدث نوع من الانصراف الجماهيري عن المشروع الاسلامي واحداث نوع من الشوشرة على منطلقاته النظرية[2].

والافضل طبعا ان تعمل الحركات الاسلامية على ايجاد البدائل والرؤى والمواقف والاجتهادات الواقعية، والعمل على المناورة عن طريق تعدد البدائل والرؤى، لأن ذلك يعني نوع من تحقيق آمال وطموحات الشعوب الشرق اوسطية في نوع من السياسة الاقتصادية والاجتماعية والخارجية ،فاذا لم تحقق احلام هذه الشعوب، فان اثر ذلك سيكون عميقا باتجاه الردة عن قيم المشروع الاسلامي .

---

(1) رفعت السيد احمد وعمر الشوبكي، مرجع سابق، ص69.

(2) محمد مورو، مرجع سابق، ص142.

5- العداوة الأمريكية للحركات الإسلامية من خلال النظرة الاكاديمية :

نلاحظ أن الذي ترتب على أحداث 11 سبتمبر يختلف من مكان لآخر والتحديات التي تواجه الحركات الإسلامية متنوعة في جانب او جوانب منها ، متحدة في جوانب أخرى.

فالتيار الإسلامي كله يواجه تحديا واحدا يتمثل في العداوة الأمريكية الصارخة التي تتطلب –صراحة- من الدول ان تقمع العمل الإسلامي ،حتى الخيري البحت منه ، وان تضع تحت تصرف أمريكا المعلومات الكاملة عن الأفراد والمؤسسات والأموال التي تقرر أمريكا أنها تتصل بسبب مهما يكن ضعيفا او متوهما بالعمل الإسلامي الحركي الذي يخشى -في نظرها- ان يكون مؤيدا للإرهاب[1].

ويرى الدكتور رضوان السيد : إن أبرز التحديات التي تواجه الإسلام اليوم بعد 11 سبتمبر تتصل بالاجواء الاكاديمية، فقد تشكل تيار علمي مناهض للدين الاسلامي والثقافة الاسلامية زيادة على التشكيك في إنسانية المسلمين، لذلك فقد اتجه تيار المستشرقين الجديد الى القول بان القول انما هو إنشقاق عن اليهودية والنصرانية ولم يجعل منه سوى الفتوحات التي اصلت العنف فيه[2].

ولا شك ان هذه النظرة الاكاديمية انعكاس من جهة وتعقيد من جهة اخرى لنظرة الراي العام الغربي حيث يؤكد الدكتور غازي صلاح

---

(1) "سليم العوا يعترف: الاسلام كسب منذ 11 سبتمبر 2001 اكثر بكثير مما خسر". متحصل عليه من: www.alrabneww.com يوم: 2009/06/09.

(2) محمد عمر سعيد، "تحديات الاسلام الداخلية والخارجية". متحصل عليه من : www.chihab.net يوم:2009/06/09.

الدين[*] أن الغرب سيعمد الى تجفيف كل المنابع التي ترفد ثقافة المسلم في التصدي للظلم والجبروت، والتي تجعل الاسلام كما وصفه لمفكرون الغربيون من امثال: صامويل هنتغتون ، بأنه واحد من الثقافات التي تملك المقدرة على التمرد على النظام العالمي لانه يمتلك في اصوله جرثومة التمرد على الحضارة الغربية[1].

ولذلك فان هذا التحدي يمثل احدى اهم التحديات والتي يجب على الحركات الاسلامية دراستها ايما دراسة بسبب انه يمثل جملة ما يعتقده الغرب في الاسلام والحركات الاسلامية ،فهو تعقيد وصدى الراي العام الغربي.

6- تحسين النظرة السياة العالمية تجاه الاسلام والحركة الاسلامية :

لا يختلف اثنان كون النظرة السياة "Mal vision" العالمية تجاه الحركة الاسلامية اصبحت هي المهيمنة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 وتحول النظرة المجتمعية العالمية الغربية من الخطر الشيوعي الاحمر الى **الاسلاموفوبيا**- الخطر الاسلامي -؛ ولقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية عقب هجمات على وصف الاسلام بانه عقيدة منتجة للفكر الارهابي والتطرف - أخذا براي الباحث السياسي **صموئيل هنتجتون**- وان مجمل فصائل الاسلام السياسي باعتبارهم ارهابيين او ارهابين محترفين وعملت الادارة على

(*) مستشار الرئيس السوداني لشؤون السلام

(1) "مسؤول في حكومة البشير يدعو الحركات الاسلامية للاستفادة من تجربتي السودان وافغانستان ". الشرق الاوسط، العدد 8395، نوفمبر 2001، متحصل عليه من :www.aawsat.com يوم :2009/06/09.

على وصف المسلمين ضمنا أو صراحة على انهم هيكليا ويحكم الطبيعة يميلون الى العنف ولا يقبلون بالسباب هيكلية ترجه الى ثقافتهم الاسلامية القيم الغربية في الديمقراطية وحقوق الانسان.

فهجمات 11 سبتمبر ليست فقط هي بداية الارهاب الأصولي او الصراع في الشرق الاوسط، إنما هي استمرارية لقسم من التاريخ، إنها ببساطة اليوم الذي تراكمت فيه مشاكل آلاف السنين لتمتد الى شواطئ الامريكين[1].

هكذا يقول "Scoht achley" وهو أحد الكتاب الذين يعتبرون الشرق الاوسط هو مهد الصراعات والنزاعات، فلذلك فان التحدي الابرز في تسيير هذه السلسلة التاريخية من الاحداث هو تحسين صورة الحركات الاسلامية التي تحمل مشروع بناء الامة وفق المرجعية الإسلامية؛ وإيجاد آليات تحسين صورة الإسلام والمسلمين في الخارج والعمل على التخلص من التلازم بين الإرهاب والحركات الإسلامية؛ وكذلك إظهار الصورة المشرقة من الإسلام وإيضاح حقيقة التعايش التاريخي بين المسلمين وسائر الديانات.

ولذلك يرى يفجيني بريما كوف[*] أن سير تطور الاحداث سيتوقف في القرن الحادي والعشرين على مدى القدرة على التخلص من افكار التماثل الزائف بين الارهاب الدولي والاسلام، وبين النشاط

---

(1) Scoht Achley and others. « the middle est effects us all ».the midlle east in Bible prophey, 2003-2004, p02.

(*) رئيس وزراء روسيا الأسبق واستضيف عدة مرات في قناة الجزيرة.

المتطرف لبعض الاقليات الاسلامية والعالم الاسلامي باسره ومايدعم هذا الاستنتاج إن المسلمين لا يعيشون في عالم منغلق على نفسه[1].

7- ادراك ووعي الحركات الإسلامية بالعمق المناسب ما يحاك ضدها وخاصة حركات المقاومة :

قد تغير الغرب في تعامله مع الحركات الاسلامية وخاصة امريكا بعد احداث 11 سبتمبر ووضعت خططا واستراتيجيات لاضعافها والقضاء عليها؛ ولذلك يجب ان تدرك الحركات وتعي بالعمق المناسب ما يحاك ضدها اليوم وخاصة حركات المقاومة من خلال :

- تجفيف الينابيع بمحاصرة العمل الخيري ، وتطويق جهات الدعم الشعبي، وفرض القيود الصارمة على حركة المال عبر البنوك، وملاحقة اهل الخير في البلدان النفطية لمنع التصرف بزكوات اموالهم الا عبر الجهات الرسمية؛ واي قطع الطريق على وصول هذا الاموال لحركات المقاومة الاسلامية او حتى المؤسسات التابعة لها.

تحريض الدول العربية لاتخاذ اجراءات امنية لملاحقة النشاط الاسلامي الحركي ،وذلك بالتسيق مع الاجهزة الامنية الغربية،وخاصة الامريكية منها بدعوى محاربة الارهاب وتوجد الان في العديد من الدول العربية والاسلامية مكاتب لاجهزة الامن الامريكية، وخاصة مكتب التحقيقات الفيديرالية (FBI) الذي يتواجد رجاله داخل مقرات

---

(1) يفجيني بريما كوف، مرجع سابق، ص34.

في كل من السعودية ومصر وفلسطين واليمن والسودان والاردن والمغرب، اضافة الى باكستان والفلبين واندونيسيا واوزبكستان[1].

- خلق بؤر توتر بين الشيعة و السنة في العالمين العربي و الإسلامي، وتصعيد العزف على أوتار الخلافات المذهبية لإشغال المجموع الإسلامي الحركي بهذه المدارك و المقاتل الجانبية ولعل ما جرى في العراق خير دليل على هذه السياسة .

- ممارسة الضغط على دول التي تأوي أو تدعم حركات المقاومة الإسلامية؛ مثل : سوريا و لبنان و السلطة الفلسطينية و إيران؛ ودفعها لتبني سياسات تعجل بعزل هذه الحركات وتهيئ الظروف لتجريدها من أسلحتها .

- تشجيع الدول العربية و الإسلامية للتطبيع مع إسرائيل، و العمل بكل الطرق لكسر حاجز العداء النفسي لشعوب منطقة الشرق الأوسط مع اليهود الصهاينة ...وقد ظهرت آثار هذه السياسة في بعض الدول الخليجية(قطر، البحرين، والإمارات)، إضافة إلى دول شمال إفريقيا (تونس، المغرب، وموريتانيا). وهناك محاولات وضغوطات لجر ليبيا والجزائر للحاق بركب المهرولين للتطبيع..وقد شاهدنا في الفترات الأخيرة الكثير من اللقاءات والمصافحات بين شخصيات إسرائيلية وأخرى إسلامية من باكستان و اندونيسيا[2]، وبعد رحلة تحضير استمرت لسنوات، وانتهت بتخفيف لهجة الهجوم على إسرائيل، ورجال السياسة

---

(1) أحمد يوسف، مرجع سابق، ص84.

(2) محمد تامات، العلاقات الجزائرية الإيرانية: البحث عن السراب. الجزائر: شركة دار الأمة،2001، ص ص239-240.

والأعمال الذين يقودون في الخفاء قاطرة "التطبيع" معها، اعتبر المحللين السياسيين اهتمام الإعلام الإسرائيلي بقضية التطبيع "محاولة من إسرائيل لتعزيز سياسة اختراق دول الشرق الأوسط وفرض الأمرالواقع عليها دون تقديم ما يفيد القضية الفلسطينية.

- إيجاد ساحات مواجهة بين إسلام أصولي (محافظ) و إسلام وصولي(ليبرالي)؛ أي بين إسلام يتحرك في إتجاه مصالح الأمة و إسلام أمريكاني ليس له من مهمة إلا التهجم على التيارات و الحركات الإسلامية و إتهامها بالإرهاب أو دعم الإرهاب و التنادي بالانفتاح على الغرب و التباكي على ضياع العلاقة مع أمريكا، والعمل على تبرير سياساتها العدوانية تجاه أوطاننا وشعوبنا الإسلامية ومنح غطاء الشرعية لممارستها الاستعمارية[1].
- إفشال النموذج الإسلامي في الحكم؛ لإضعاف مصداقية الإسلاميين وتشويه صورتهم أمام الشارع الإسلامي وإشغالهم بمعارك جانبية(عرقية، حزبية، طائفية...إلخ) لتكريس حالة الإحباط واليأس من المشروع الإسلامي.

8- إستغلال دعوات المجموعة العربية بعدم إستهداف الدين الإسلامي :

بمناسبة إنعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر لمناقشة التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي . دعت المجموعة العربية إلى ضرورة تظافر الجهود الدولية في إطار الأمم المتحدة من أجل مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وتعزيز سبل الحوار

---

(1) أحمد يوسف، مرجع سابق، ص86.

المتكافئ بين الحضارات الإنسانية لدحض كل المناورات التي تستهدف الدين الإسلامي ومبادئه السمحة[1].

ضف إلى ذلك التأكيد الموحد حول ضرورة تعريف الإرهاب تعريفا واضحا يميزه عن النضال المشروع لكل الدول و الشعوب وفي مقدمتها المقاومة الفلسطينية والتي جرى التحامل عليها في خضم الإستغوال الأمريكوصهيوني بدافع محاربة الإرهاب.

هذه الدعوات تعتبر تحدي يضاف إلى متغير تحسين الصورة السيئة للإسلام ويتطلب تنسيق الجهود العربية – العربية أكثر من أي وقت مضى لمواجهة الحملة الشعواء ضد أي عمل سياسي ذو طابع إسلامي يتهم في ضلوعه في أخطبوط الإرهاب الدولي.

9- إستغلال محاولات أمريكا لتحسين علاقاتها مع دول العالم الإسلامي :

وكمحاولة من الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين علاقاتها مع العالم الإسلامي بما فيها علاقتها مع الحركات الإسلامية- هذه العلاقة التي أقل ما توصف بدأنها تحت السيئة- التي لها شعبية واسعة أوساط المجتمعات الشرق الأوسطية أكثر من أي قوة سياسية أخرى في المنطقة . ولاسيما بعد تذهور هذه العلاقات بسبب السياسية الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر التي وقعت بالأساس تأثرا بالممارسات الأمريكية في العالم الإسلامي في فلسطين بوجود خاص .

وفي خضم هذه الأحداث لا يمكن إغفال أو تجاهل المزايا التي يمكن تحقيقها إذا ما جرى تحقيق إتصالات فعالة وبناءة بين الحركات

---

(1) حسين بوقارة وآخرون، مرجع سابق، ص135.

الإسلامية و الولايات المتحدة . يتم من خلالها الأخذ في عين الإعتبار مصالح الطرفين مع أهمية-إستغلال الحركات الإسلامية لهذه البوابة الأمريكية القريبة للحوار و التعاون في سبيل تحسين أوضاع الحركات الإسلامية و العالم الإسلامي . ورغم أن سابق التجارب الأمريكية في هذا الشأن غير مشجعة إلا أن تحولات السياسية الأمريكية بشكل لا يمكن إنكارد في العراق وتجاه فلسطين يستحق المحاولة . ولا سيما بعد خطاب الرئيس الأمريكي أوباما في مصر ودعواته إلى التقارب مع العالم الإسلامي .فالولايات المتّحدة تعلم أن القوى الإسلامية هي المسيطرة على الشارع، وبالتالي لا يمكن القيام بأي تغيير يحظى بالمصداقيّة والاستمرارية إلاّ إذا تمّ الحصول على ختم الإسلاميين عليه من أجل شرعنته ، وبناءً على ذلك ولذلك وجب على الحركات الإسلامية إستغلال التقارب بين أمريكا والعالم الإسلامي.

رغم مصلحية الأهداف و الغايات الأمريكية من وراء التطور الأخير في علاقاتها مع العالم الإسلامي إلا أن هناك فرصة كبيرة متاحة أمام تيار الإسلام السياسي لاستغلاله لتحقيق إختراق في العملية السياسية في بلاده .. مع عدم إمكانية إنكار أن الأرضية التي تقف عليها الدعوات الأمريكية للإصلاح و التغيير في الشرق الأوسط والعالم العربي والإسلامي تنطلق من أسس سليمة حيث أن الأوضاع السياسية والاقتصادية و الحقوقية في البلدان العربية الإسلامية بالفعل إلى تغيير[1].

---

(1) علي الجاروني، "الحوار الاسلامي– الامريكي: كما نريده نحن ام كما يريدون..؟ ! ". البصيرة، العدد العاشر، جويلية 2005، ص66.

10- صرف جهد مالي ودبلوماسي من أجل تقديم الصورة الناصعة للإسلام :

إن الحركات الإسلامية يواجهما تحد آخر لا يقل أهمية عن سابقيه من التحديات وهو توفير و إيجاد الإمكانات و الموارد البشرية السياسية و الأقتصادية وكذلك الإجتماعية وترتيبها و العمل على الإستفادة منها من أجل تقديم الصور الناصعة للإسلام والتي شوهت بفعل ها ته الأحداث و أصبح يطلق على أي عمل إرهابي بأنه من طرف : شبكة الإرهاب الإسلامي **islamic terorist network** و أصبحت سياسة الصورة النمطية هي التي تحكم مسار الحركات الإسلامية الشرق أوسطية . ضف إلى ذلك أن هذه الأحداث ألأقت بأعباء ضخمة على أجهزة و هياكل الحركات الإسلامية في دول العالم الإسلامي وبصفة خاصة على دول الشرق الأوسط و التي يتطلب منها صرف جهد مالي و إعلامي – من تنظيم ملتقيات و ندوات و محاضرات بحقيقة نشاطها و جوهره و إيصاله بالصورة الصحيحة عبر الإعلام – ودبلوماسي ضد الحرب النفسية على الإسلام و المسلمين . من أجل تقديم الصورة الناصعة للإسلام[1].

ورغم أن الحركات والمجتمعات الإسلامية هي الأضعف إقتصاديا وسياسيا في العالم إلا أنه يستدعي بأي حال من الأحوال أن تواجه عمليا و شكل حضاري مواقف الإدارة الأمريكية من كثير من الحركات الإسلامية سراء بتوفير السيولة المالية ضد الحرب الإعلامية، أو التفاعل مع القوى السياسية الأخرى في المنطقة.

---

(1) عبد الحميد بن سالم ،مرجع سابق، ص112.

11-القدرة على الصمود و البقاء في المواجهة :

يكاد يجمع أغلب المحللين والنقاد و البحاثة في المجال الحركة الإسلامية أن هذه الأخيرة تواجه تحدي إثبات الوجود من خلال مبادرات وأفكار وتكتيكات جديدة والعمل على تقديم البديل والمرشحين الأكفاء.

وتتفق أغلب الأحزاب والشخصيات المحسوبة على الحركة الإسلامية أن هذه الأخيرة غير قادرة في الوقت الراهن على تقديم مرشح يمثلها في أي استحقاقات انتخابية خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر – ماعدا بعض الإستثناءات لاسيما في تركيا مثلا – بسبب حالة التشرذم و الإنقسام التي تعاني منها هذه الحركات الإسلامية وهي الحالة التي قد تدفع بالبعض إلى الوقوف وراء مرشح غير إسلامي يتعهد بحماية الثوابت و التراث الإسلامي للحركة و مقومات المجتمع .

لذلك نرى أنه من يترشح من الإسلاميين في ظل الظروف الراهنة سوف لن يقدم خدمة للمشروع الإسلامي ،بقدر ما يسعى بحسابات شخصية وحزبية ،الامر الذي يستدعي من الحركة الإسلامية البحث عن مرشحين يؤمنون بالقيم الإسلامية ويدافعون عنها ،ويرفضون في ذات الوقت الطرح العلماني ويقفون ضد أنصاره الذين يسيطر إتباعه على مصادر صناعة القرار في أغلب الدول الشرق الاوسطية بالرغم من أنهم قلة قليلة .

إن هذا الخيار المقدم هو بفعل الواقع الذي تعيشه الحركة الاسلامية بعد احداث 11 سبتمبر والتي هي أعجز من أن تقدم مرشحا واحدا في أي استحقاقات انتخابية قادمة غير أنه وبتضافر الجهود – جهود من يحسبون على الحركة الاسلامية- وبعزيمة وإرادة جادتين قد

تدفع الحركة الاسلامية بمشروع واحد عن الحركة الاسلامية في البلدان الشرق اوسطية قد يؤتي ثماره سواء على الميدين القريب او البعيد ، وهذا الرأي هو الذي يراه الدكتور احمد بن محمد.

ضف الى ما تم ذكره، فانه لا يراد به الحصر ، بل تبيان الغالبية العظمى من التحديات الداخلية والخارجية واهمها ، فانه يوجد غيرها وكما يذكر الاستاذ محمد حسان فان من اخطر التحديات التي تواجه الحركة لاسلامية المعاصرة –وهو هنا يجمع بين التحديات الداخلية والخارجية على اساس التحدي الخارجي ماهو الا انعكاس للتحدي الداخلي –فهو يرى أن من أخطر هذه التحديات هو التعامل الخاطئ من كثير من افرادها مع النصوص القرآنية والنبوية العامة ،والخاصة ، وذلك بوضعها في غير موضعها ، أو الاستشهاد بها في غير محلها ، وبدون تحقيق المناطات العامة والخاصة التي لابد من وجودها للربط ربطا صحيحا بين دلالات النصوص والواقع[1].

أي مدى فهم واستيعاب زعماء الحركة الاسلامية لهاته النصوص وتطبيقاتها على ارض الواقع والخروج بعبر سياسيا باعتبار الاسلام دين وسياسة غير قابلين للتجزئة مثل باقي الديانات ،هذا الشيئ الذي احدث شرخا بينا وهوة شائعة بين مايسمى بالجانب النظري الاسلامي والواقع العملي العلماني الذي نجح الى حد كبير في الهيمنة على الحياة السياسية عموما.

---

(1) محمد حسان في مؤلف: محمد حسين يعقوب، منطلقات طالب العلم . ط4، القاهرة: المكتبة الاسلامية للنشر والتوزيع، 2003، ص23.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة تراجعا واضح المظاهر والمؤشرات في مسيرة الحركة الإسلامية في البلدان العربية والشرق أوسطية خاصة وجودها الفعلي علي صعيد العمل السياسي الإصلاحي والتغييري ، ولنا أن نتذكر أنه قبل عقدين من الزمن تقريبا حيث كانت الحركة في مرحلة صعود وإنتشار هناك من كتب يوضّح العوامل والمتغيرات ويحلل الأسباب الواقعية التي قادت إلي ذلك مطلقا عليها الصحوة والإحياء الإسلامي، واليوم وبعد هجمات 11 سبتمبر وهي تتعرض - كأية ظاهرة سياسية وإجتماعية - لحالة من التراجع بعد هذا الصعود فإن هؤلاء المحللين مدعوين لمناقشة العوامل التي تقود إلى التراجع، وطرح التساؤلات حول مؤشراته الملحوظة ، وتحليل مظاهر وأسباب الفشل النسبي للجماعات والتنظيمات التي رفعت شعارات المشروع الإسلامي[1].

(1) Hamid Qojse .«Mouvemnt islamique à la veille de la vingt-siècleathée . obtenu du : www.siironline.org le : 25/03/2010 .

المبحث الثـــالث

رؤية مستقبليـــة للحركة الاسلامية الشرق اوسطية بعد احداث 11 سبتمبر

وفيه:

المطلب الأول : رؤية نقدية للحركات الاسلامية الشرق اوسطية

المطلب الثاني : الدور المنوط بالحركات الاسلامية الشرق اوسطية

المطلب الثالث: مستقبل الحركات الاسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر.

المطلب الأول

رؤية نقدية للحركات الإسلامية الشرق أوسطية

نحن نؤمن بأن مستقبل هذه الامة ، بل مستقبل العالم كله مرتبط بالاسلام والحركة الاسلامية ،فالاسلام هو وجدان الامة ومحركها نحو الامام ،وهوَ دينها وثقافتها وحضارتها فالاسلام هو الخضوع والطاعة التامة لله بان الاسلام عقيدة صافية تدعو الى التوحيد والتحرر من أي نوع من انواع التعدد أو الشرك[1].

بمعنى آخر ان الاسلام يرفض كدين وممارسة كل مظاهر العبودية الاخرى لغير الله سواء اكانت عبودية مادية للاموال اوعبودية شخصية :أي تقديس الاشخاص ...الخ هذا الامر الذي لم تاخذه الحركات الاسلامية بعين الاعتبار ،كما سنلاحظ فيما بعد وهذا رغم عديد الدعوات الاسلامية والسياسية والنقدية والتي تطلب من

(1) Ahmed Almazyad and Adel al-shaddy.the pillars of islam.Erriyad :Madar al –watan publication.2005 ,p3

الحركـات الاسـلامية صـراحة مراجعـة لاسـيما في البنـاء والتنظـيم .فالحركات الاسلامية اسبغت زعاماتها على نفسـها شيئا من القداسة لا يجوز النيل منهـا او المساس بهـا وقـد حصنت هـذه الزعامات نفسـها باعطائها لقبا مهيبا :

الشـيخ أو أمـير المؤمنين أو أمـير الجماعـة ...الخ.لإضـفاء نـوع مـن الشرعية القيادية ، واحكموا سيطرتهم بان فرضوا على أتباعهم تنظيم حركتهم البيعة والولاء المطلق.

ولما كان الامر كذلك فان تلك الامة لن تتحـرك وبالتـالي وتواجـه التحـديات او تقـدم او تخـرج مـن ازمتهـا الطاحنـة الا بالاسـلام كـدين وثقافة وكحضارة وكايديولوجية ايضا واذا كان الاسلام كـذلك فـان الحركة الاسلامية من المفروض ان تكون طليعة هذه الامة والمعبرة عن وجدانها وبالتالي فان برنامجا صحيحا واستراتيجية صحيحة وتكتيكا صحيحا ضرورة من ضرورات تلك الحركة وضرورة من اجل مستقبل الامـة ضـف الى ذلـك ان الاسـلام الـذي يجـب ان تفهمـه الحركـات الاسـلامية وتنـادي بـه سـواء :دينيـا او اجتماعيـا ،،او سياسـيا هـو الـدين الوحيد الـذي يعطـي حيـاة تامة متكاملة وينظم كل المظـاهر والاعمـال المتعلقة الى الازدهار والهدوء في هـذه الحياة، الشيئ الـذي يمكـنهم مـن الفوز بالجنة والسعادة الخالدة في اليوم الآخر[1].

وهـذا ما ذكـره الله عز وجل في قوله : (ما فرطنا في الكتـاب مـن شيئ)[2]؛ فالاسلام على هـذا فهـو منظومـة فكريـة وسياسـية واجتماعيـة

---

(1) Ahmed Almazyad and Adel al-shaddy.Muslim etiquetts.Erriyad :Madar al-watan publication.2005,p4.

(2) الآية 38 من سورة الانعام.

قادر على وقف الاستكبار والظلم في العالم ، وهو البديل المرشح الآن بعد فشل الماركسية ، لأن يكون أيديولوجية الفقراء والمستضعفين في مواجهة الاستكبار العالمي .

ان المنظمات التي يطول بقاؤها هي تلك التي تقدر على حسن التعامل مع حتمية الدورة العمرية التي يخضع لها كل شيئ حي في هذه الدنيا ، اذكل شيئ ينشا له قمة يصل اليها ، ثم يتجه نحو النزول ،وحسن التعامل انما يكون في القدرة على تجديد العمر ، والاستمرار في العطاء ، فيتحول طول العمر الى تراكم في البذل، وتركيز في السير، وتوجه دقيق نحو الهدف وغير ذلك لا يمكن اعتباره الا شيخوخة توصل الى أرذل حال؛ عندما تقع كارثة أو نكسة ما ، فان الحزب السياسي يجري تقويما لما حدث، وينقد السلوكيات والمواقف التي تثبت خطاها او فشلها ، ويضع تصورات لافق مستقبلي محدود الاجل او طويل الاجل –اما الحركات الاسلامية ، فعندما تصيبها مصيبة او كارثة – على غرار التداعيات المؤلمة لاحداث الحادي عشر من سبتمبر على الحركة الاسلامية الشرق اوسطية –فان زعماءها يلوذون بالقدر ويقولون لقد عملنا ما في جهدنا ،وهذا هو قدر الله لنا- وما علينا الا الصبر والرصا بهذا الابتلاء ،دون ان يكفلوا انفسهم عناء التفكير والمراجعة والنقد والتبصر بالمستقبل .

ولأن الامر كذلك فان الحركة الاسلامية تحتاج الآن باتحديد لنوع من النقد والنقد الذاتي يمارسه ابناء الحركة فرادى اومجتمعين

أو الاستفادة من التجارب والخبرات وطرح الاسئلة الصريحة والقاسية والبحث عن الخلل وتحديد علاجه[1].

إن ابتعاد الحركات الإسلامية عن المنهج النقدي، شجع الآخرين من العلماء و الإسلاميين :الحركيين السابقين ان ينقدوا مسيرة وفكر الحركات الإسلامية بغض النظر عما إذا كان النقد يرضي زعماء الحركات وفثائلها المختلفة ام يزعجها ،فيما ياتي بعص اتجاهات النقد وهي :

1- نقد في الهيكل التنظيمي الداخلي :

ان احداث 11 سبتمبر وتداعياتها المريرة على الامة الاسلامية عموما والحركة الاسلامية خضوضا ،كشف النقاب عن الكثير مما اغفلته الحركة الاسلامية، فلا يبدو انها تلاحظ التحولات المهمة في خريطة العمل الاسلامي ،ولا تريد ان تستوعبان الحالة الاسلامية اصبحت بعد الاحداث مجتمعية تخص الجميع ،فلم تعد تخص الحركة وحخدها، والغريب أن الحركة الاسلامية لا تزال تتعامل بعقلية تنظيمية بالية.

ولقد اثار موضوع الطاعة جدلا واسعا من خارج الحركات الاسلامية ،رغم ان الاسلامين بعامة ،يقرون مسالة الطاعة وانما واجبة في الدين الاسلامي، ولكنها طاعة فيما أمر الله به وما ينهى عنه فلا طاعة فيه ،كما سبق تقرير ذلك وقد اختلط موضوع الطاعة لدى الحركات الاسلامية. ففي حالة زعماء الحركات الاسلامية فقد البسوا انفسهم اثواب القداسة -كماسلف-وفرضوا على اتباعهم

---

(1) محمد مورو، "نحو اعادة تاسيس المفاهيم"، مرجع سابق.

مبايعتهم، وانبرى العلماء للدفاع عن الآراء والسلوكيات، فلا يعقل ان تقع قيادات الحركة الاسلامية فيما يفترض ان تكافح من اجل محاربته من احتكار وسيطرة، فترى القائد قائدا في العمل الخيري والدعوى والسياسي والنيابي، وقادة الحركة الاسلامية بسلوكهم هذا لا يقعون في زلل الاستبداد والاحتكار فقط ولكنهم ايضا يجعلون الحركة الاسلامية هدفا معزولا يسهل اصابته ويسهلون على الحكومات ضرب العمل السياسي تحت غطاء محاربة التجاوزات القانونية والسياسية[1].

وإضافة لما سبق فان الحركات الاسلامية باتت تفتقر الى الزعامات المقتدرة، ولا سيما بعد ذهاب القيادات المتميزة امثال حسن البنا وسيد قطب ومحمد النبهاني وسعيد حوى وغيرهم ولم تظهر قيادات متمكنة وقادرة على اجتذاب الجماهير – وعلى مخاطبة المثقفين من الشباب، وممن لهم أراء ومعتقدات دينية او سياسية اوتاريخية بعض القيادات هنا وهناك على نحو محدود.

2-نقد في التخطيط والتنظيم :

نعني بالتخطيط والتنظيم نظرة الحركة الاسلامية واسلوبها في تغيير واقع انساني قائم بآخر منشود، أي لايبقي أي مجال للصدفة أو مواجهة عنصر المفاجأة بل التفكير المحسوب إننا نعني بذلك اننا نشير الى ان الاخفاق الذي كانت الحركة الاسلامية تمنى به، والنكسات

---

(1) ابراهيم غرايبة "عام على ايلول :مراجعات الحركة الاسلامية ..من الهرمية الى الشبكية "،البصيرة، العدد العاشر، جويلية 2005، ص143.

التي كانت تصاب بها الحركة الاسلامية، ناجم بصورة خالصة عن التخط في طرائق العمل واهمال جانب التخطيط . .

واذا كانت الحركات الحزبية خريصة على تصمين مخططاتها باستمرار عصارة دراساتها وتجاربها ،فان حرص الحركة الاسلامية ينبغي ان يكون اشد وهي دعوة الحق والهدى والنور ،ونود في سياق الكلام ان نتكلم عن اهمية التخطيط ان نشير ولو بايجاز الى السطحية التي تعاني منها الحركة في نطاق التطور والتخطيط. إن الثورة الفرنسية—مثلا- كانت امنية من الاماني التي عمل لها (روسو — وفولتير —ومنتسيكيو...)والانقلاب الشيوعي كان ثمرة المخطط الذي وضعه (ماركس ولنين) والنازية الالمانية لم تظهر إلا في أرض غزاها (هيجل- وفيختيه —وغوته ونيتشه) [1].

وإذا أردنا ان نكون صرحاء في معالجة قضايا الحركة الاسلامية، والوقوف طويلا عند اخطائها ،حرصاعلى الاستفادة من التجارب في الحاضر والمستقبل ،فيمكننا القول بان السطحية في تحديد الاهداف ووضع التصاميم وتقدير الابعاد هي احدى العلل التي ينبغي معالجتها —لاسيما بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر— فالحركة الاسلامية الشرف اوسطية لم تعي بعد انها تعيش في عالم بعد احداث 11 سبتمبر بما في ذلك من الاستنفار الغربي ضد كل ماهو اسلامي والذي كشف مدى هشاشة تنظيم الحركات الاسلامية ولذلك فان الحركة الاسلامية احوج ما تكون الى تغيير تخطيطها وأثره في بلوغ القضية الاسلامية والحركة الاسلامية اهدافها وغاياتها، مع

---

(1) فتحي يكن، مشكلات الدعوة والداعية .الجزائر :شركة الشعاب ،1988،ص14.

الاخـذ في الحسـبان التصـور العميـق للواقـع الـذي اصـبحت تعيشـه بعـد هجمـات 11 سـبتمبر 2001 وجملـة التـداعيات السـلبية لهذه الاحـداث عليها سواء داخليا واخارجيا.

ان اعداء الحركات الاسـلامية وكارهوهـا يعملـون جاهـدين علـى ان تظل الحركة سطحية الثقافة معتمدة على الآليات المباشـرة في الفهم والركة ،ولذلك على الحركات الاسـلامية توفير فـرص التعبير الـديني الظـاهر والكشـف في وسـائل الاعـلام وفي نفـس الوقـت يبـذلون كـل الجهود الممكنة لمنع الحركة الاسلامية من اكتساب الخبرة السياسـية والاجتماعيـة الناضـجة والـتي تمكـن الحركـة مـن ان تصـبح مسـتقبلا بديلا للتيارات العلمانية سياسية كانت ام ثقافية وفكرية[1].

هـذه المحـاولات الصـحية في نقـد الحركـات الإسـلامية وترشـيد مسارها التنظيمي، إذا افترضنا فيها حسن القصد والتوجه، فإنهـا تـأتي لتغني العمل الاسـلامي وتقـدم لـه إشـارات تسـوقه الى الطريـق الصـحيح، وتضـع لـه كـوابح تمنعـه مـن الانجـرار الى الاخطـاء الكـبرى، خاصـة إذا كـان هـذا النقـد صـادرا مـن أهـل الفكـر الإسـلامي المعـروفين بالثقافـة والخبرة والمعرفة، لكـن الحركـة أو الجماعـة الـتي تضـيق بعمليـة النقـد والمراجعـات وتتسـتر علـى الأخطـاء بحجـة سـلامة الصـف وحمايـة أسـرار التنظيم وعدم فسح المجال للأعداء للتصيد للحركة، .. الخ من الحجج، هـي حركـة تربـي الفسـاد وتنميـه في مؤسسـاتها وسـلوكها حتـى يقضـي عليها، وبالتالي لا غرابة ان تقوم عند ذلـك بلفـظ المخلصـين أوالناصـحين مـن صـفوفها بحجـة الخـروج علـى الجماعـة والحركـة، وإفشـاء أسـرار

(1) السيد ابو داود ،"النقد الذاتي :المهمة الغائبة في ثقافة الحركة الاسلامية ".متحصل عليه من : www.massey.com يوم 2009/12/17.

التنظيم إلى غير ذلك من الحجج التي يحمى فيها الخطأ ويصان من خلالها الفساد[1].

3- نقد في التصور والفكر :

ان حاجة الحركة الاسلامية الى وضوح المحتوى الفكري لا يقل ضرورة عن حاجاتها الاخرى الضرورية ونعني بها القواعد التي تحكم مواقف الحركة الاسلامية وتحدد آرائها وتصوراتها في كل شان من الشؤون العقائدية ،السياسية ،الاجتماعية ،والاقتصادية ...الخ).

فالحركة الاسلامية بحاجة ماسو الى مراجعة اساليب عملها بل عليها ان تطرح ازمتها الادارية للحوار حتى لاتبقى رهينة الجمود الاداريالذي هو ضمانة اكيدة لتراكمات الاخطاء والحوول دون التصحيح المطلوب ويبدة ان القيادة السياسية للحركة تركز جهودها في محاولة التصدي للاحوال الطارئة اكثر من التخطيط للمستقبل فجميع مؤسسات الحركة غارقة الى اكثر من قامتها في اعمالها اليومية وهذا الاسلوب في العمل يقلص امكانيات التفكير المنهجي ذي المدى البعيد ويشجع على اسلوب حل كل مشكلة بعد نشوئها لا الاحتياط من نشوئها وهو ما سماه الدكتور عبد الله النفيسي/غياب **التفكير المنهجي ذي المدى البعيد.**

وان من اهم سلبيات الحركة الاسلامية المعاصرة في الشرق الاوسط وبصفتها المتضرر الاكبر من الاحداث في مجال الفكر افتقاد التجديد والاجتهاد والانفتاح على جموع المسلمين العريقة وواقعهم على

---

(1)إبراهيم غرايبة. "النقد الذاتي: الحركة الإسلامية في الأردن إلى أين ؟!" متحصل عليه من: http://www.alasr.ws/ يوم:2010/03/25

العالم المعاصر بثقافاته وممارسته وافتقاد الحوار الجاد البناء مع النفس ومع الغير كذلك افتقار الرؤية الموضوعية الشاملة لواقعنا العربي والاسلامي زما طرأ على الساحة الدولية من تغيرات ، فالافتقار لهذه الرؤية الموضوعية الشاملة تجعل من تحرك الحركة الاسلامية اكبر ما يكون الى ردود الافعال ا والى الافعال المنفلتة اللارادية وبذلك يحرم العمل الاسلامي فرصة احراز تقدم ملحوظ نحو هدفه النهائي .

4- نقد في تقييمها لواقع ما بعد احداث 11 سبتمبر :

من أسوأ ما أصيبت به الحركة الإسلامية استخفاف أصحابه وعدم تقديرهم لأثقال المعارك التي يخوضونها فكريا وسياسيا .. والتي ترجع لسببين :

أولا : أما تقدير الحركة الإسلامية الزائد لقوتها و إمكانياتها مما يجعلها مستهينة بأعدائها وخصومها ؛

ثانيا : أو أنه شطحة من شطحات التواكل الذي لا يقيم للإعداد المادي وزنا . وهذا ما أنكرته الآية الكريمة بصريح دعوتها إلى الأخذ به والاستزادة منه: " و أعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم "[1].

ومن الخطأ القول بأن الحركة الإسلامية قليلة الإمكانات إذا قيست بسواها من الحركات والأحزاب فالحركة الإسلامية فضلا عن كونها الاتجاه الأقرب إلى فطرة الجماهير فان إمكاناتها الذاتية

---

(1) الآية 44 من سورة الأنفال.

لاباس بها قطعا و لكن افتقارها إلى التخطيط والتنسيق يضيق مجال الانتفاغ بهذه الطاقات وقد تعمل مع الأيام على ضياعها(1).

لقد أضحى من المحال اليوم خاصة بعد ثماني او تسع سنوات على مضي أحداث 11سبتمبر بقاء الحركة الإسلامية على ماهي عليه. فالإسلام اليوم يتعرض في كل مكان لوحدة مصيرسيما في الشرق الأوسط .فالحركة الإسلامية لم تأخذ الدروس من هجمات 11 سبتمبر عكس الامركيين الذين اعتبروا إن أقسى درس من هجمات 11 سبتمبر هو.تحقق الامركيين انفسهم بانهم هدف للكثير من الضغينة والكبت الموجه ضدهم. وسوف لن يشعروا كليا بالأمن في بيوتهم(2). وهذا سبب شبكة الإرهاب الإسلامي على حد تعبير البروفسور (*) .marie-christin panwels

ولذلك وتأسيسا على ما سبق فان كل تقصير أو تأخر في بقاء الحركة الإسلامية على هذا الشكل سيكون حتما على حساب الإسلام نفسه وان لم تحي الحركة حجم التحديات التي تواجهها داخلا أو خارجا فان ذلك سيكون في غير مصلحتها..

---

(1) عمرو عبد الكريم،"نقد الحركات الاصلاحية ".متحصل عليه من : www.almoslim.com يوم :2009/12/17.

(2) Marie-christique panwels , 'Civilisation des etats-unis'. Paris : hachette livre,2002,p201.

(*) البروفسور marie-christin panwels أستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس نونتارx Nanterre

5- نقد حول تقديم السياسي على الثقافي والفكري:

إن المتابع لتاريخ و خبرة الحركة الإسلامية المعاصرة يجد ان هذه الحركة قد ركزت على الجوانب الإيديولوجية والسياسة .على حساب التربية الاجتماعية وأيضا على حساب التربية الثقافية و الفكرية.

فالحركة الاسلامية كانت معنية أساسا بالتنظيم والصراع السياسي.فلم تعن بالتربية الاجتماعية قدر عنايتها بالتربية الحركية .فالمناهج التربوية في الحركة الاسلامية كانت تستهدف تربية و تنشئة الشباب المنتمي والمطيع والمنفذ والموالي ولاءا مطيعا لقيادته التنظيمية والحركية وتهمل في المقابل وتتجاهل القاعدة العريضة من جماهير المسلمين وواجب التواصل الاجتماعي والاعداد الفكري والثقافي لقاعدتها من شباب الحركة وعامة المجتمع فاصبحت بذلك جل الحركات الاسلامية وكأنها لفئة معينة من المسلمين لا للمسلمين جميعهم ولا تخاطب العالم الذي تقاربه مصالحه وتوثقت ادوات الاتصال فيه ويحتاج المسلمون الى اسماع صوت شعوبهم وصوت دعوتهم وكانهم يستعلون على هذا المجتمع.

أين شعوب الشرق الاوسط من مؤتمرات الحركات الإسلامية أين موقع المشاكل المجتمعية في ندوات الحركات الاسلامية . بل اين يجد المواطن شرق أوسطي ضالته في دهاليز التنظيم لدى الحركات الاسلامية وهل الحركات الاسلامية اليوم هي مرآة عاكسة لشعوبها أم إن السبل والمتاهات السياسية والتنظيمية قد ابتعدت بها عن ما أسست من اجله.

6- نقد الحركات الإسلامية في أجندتها من القضية الفلسطينية :

من المفروض أن تكون القضية الفلسطينية هي القضية الجوهرية للحركة الإسلامية الشرق أوسطية باعتبار أن ترمومتر المسلمين هو القضية الفلسطينية وبالرغم من هذه الأهمية إلا أننا لا نلحظ من الحركات الإسلامية تلك الهمة و المكافحة من أجل قضية عادلة تعنى أصلا بحق من حقوق الإنسان

فالحركة الإسلامية أصبحت كمثيلاتها من باقي التنظيمات السياسية الأخرى وهذا لا سيما حين تصاب الأمة الإسلامية بنازلة من النوازل مثل العدوان الصهيوني على غزة نهاية ديسمبر2008 أين كشرت الحركة عن أنيابها و توعدت قياداتها السياسية وهددت...الخ ثم خبت بعد ذلك . فلا ترى الحركة تهمس ببنت شفة عن القضية أو عن سكان غزة الذين يأكلون في أحيان كثيرة علف الماشية ويطوقهم الجدار الفولاذي العازل الذي تفنن المصريون والأمريكيون في إبداعه وتصميمه من أجل قتل المتنفس الأخير لسكان غزة.

لا أضنني في هاته العجالة قد أوفي إخواننا في فلسطين من تقصير من يدعون أنهم يحملون رسالة الإسلام ووجدوا من أجل تحرير القدس وهم ينسونهم في أحلك الظروف وهم بحاجة ماسة إلى دعمهم ووقوفهم .

7- نقد حول الموقف السياسي للحركة الإسلامية :

إن قصور الحركات الإسلامية في تحديد رؤية واضحة في العمل السياسي فتعتمد منذ اللحظة الأولى إلى الصدام مع السلطة فغالبيتها إكتفت بالمعارضة السلمية بل إن بعضها قد طرحت علنا عزمها على

تغيير السلطة بالعنف خاصة بعد أحداث 11سبتمبر ومحاولات السلطة تكرار ضربها و تجحيم قدرتها.

أما الخلل الأكبر فيكمن في فهم الحركات الإسلامية لمسألة الديمقراطية والتعددية فغالبيتها ترفض الديمقراطية وتقف من التعددية موقف الرفض العدائي أو الريبة الشديدة ويرى الباحث الإسلامي محمد عمارة أن هذا الرفض لم ينبع من فكرة التفرد بالقرار و بالحكم بل هو رفض نابع من خلل في التمييز بين الأصول الجامعة وبين الفروع و الجزئيات و السبل و الوسائل المتعلقة بالمتغيرات الدنيوية التي تفيدها التعددية[1] فالتعددية تعتبر ثروة فكرية متنوعة وتدفع نحو الاجتهاد والمنافسة في ظل الشفافية دون فرض الآراء أو المعتقدات. فالأفكار و العقائد تعرض و لا تفرض لقوله تعالى : "لكم دينكم ولي ديني"[2].

هذه أهم النقاط التي رأينا فيه جوانب الخلل والنقص بين ولا ينفي كون مجالات أخرى للنقد لا تزال محل اهتمام ودراسة وإن تعرض الحركة الإسلامية في السنوات الأخيرة للكثير من المحن والظروف القاسية . يقتضي إستنفار العاملين لدى الحركة الإسلامية في شتى بلدان الشرق الأوسط كما يفرض على المتصدرين للكفاح الإسلامي أن يراجعوا بكل أمانة وإخلاص مخزون الإنتاج الإسلامي خلال الفترة المنصرمة (قبل وبعد الأحداث) بكل ما فيه من حسنات وسيئات، ومن أهم أسباب تراكم الأخطاء في العالم الإسلامي وداخل الحركات الإسلامية على وجه التحديد هو عدم إجراء مراجعة نقدية لمسار

---

(1) حسن طوالبه، مرجع سابق، ص151.

(2) الآية 06 من سورة الكافرون .

حركات الإسلام السياسي، فكل الحركات مقدسة، وكل الحركات ربانية، وكل الحركات تأسست لملأ الأرض عدلاً وقسطاً، وتهدف لأن تكون بديلاً عن النظم العلمانية العسكرية الفاشلة.

إن عملية النقد والمراجعة أمر ضروري لكل حركات و مؤسسات العمل الإسلامي اليوم كي تصحح المسار بما يخدم مقاصدها الإصلاحية و النهضوية والمراجعة الذاتية وكشف مواطن الداء أمر مستوحى من القرآن الكريم خاصة في نقد الهزائم و المصائب التي تصيب المسلمين.

لا يماري أحد من أهل الرأي في مجتمعاتنا العربية والإسلامية فيما قدمته الصحوة الإسلامية في بلادنا العربية في العصر الحديث من ثقافة متعددة الجوانب والأطياف والمجالات والأبعاد، أضافت بها الكثير من الانضباط والأصالة للساحة الفكرية العربية التي كادت العلمانية أن تختطفها لحسابها.

وقد مثل العطاء الثقافي الإسلامي قيمة مضافة لواقعنا المعاصر، وكان كابحاً لتيار العلمنة والتغريب، ولولاه لتغير وجه الثقافة العربية تماماً ولكن، ورغم ذلك، فإن ثقافة الحركة الإسلامية تعاني أشد المعاناة من ضآلة وضعف الإسهامات الفكرية في مجال النقد الذاتي، أي أن تنقد الصحوة نفسها بنفسها، عن طريق قيام أفراد منها بتقديم رؤى ثقافية وفكرية تنطوي على نقد للجوانب السياسية والثقافية والفكرية للصحوة، ليس من أجل التشويه والإساءة، وإنما من أجل محاولة تدارك هذه الأخطاء والعيوب، وإصلاحها، حتى تبقى الصحوة وثقافتها عند الظن بها، فاعلة ومؤثرة وناجحة وقائدة لمجتمعاتها باستمرار.

وفلسفة النقد الذاتي تفرق بين الإسلام كدين وشريعة، وبين الثقافة الإسلامية والفكر الإسلامي والعمل السياسي الإسلامي. فالإسلام كدين ثابت لا يتغير ولا يجوز عليه النقد من أبنائه والمؤمنين به، والسبب في ذلك أن القرآن وحي معصوم لا يأتيه الباطل أبدًا، وإنما هو كلام الله إلى البشر أجمعين، الذي لن يأتي بعده كلام إلهي آخر[1].

كما أن السنة النبوية الصحيحة (أي التي صح ثبوتها ونسبتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) لا يمكن نقدها هي الأخرى لأنها من عند الله، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه).

لكن الثقافة الإسلامية والفكر الإسلامي يجوز في حقهما النقد، لأنهما قائمان على فهم آحاد المسلمين للإسلام، حيث يمكن لهذا الفهم أن يكون صحيحاً أو خاطئاً، فهو في النهاية فكر بشري غير معصوم.

وكذلك فإن العطاء السياسي لجماعات المسلمين السياسية، يحتمل الخطأ والصواب، لأنه ناتج عن تجربة بشرية تحاول العمل بروح الإسلام على الأرض، من خلال تطبيق برامج ورؤى سياسية واقتصادية واجتماعية.

ولقد دلت التجارب على أن الجماعات السياسية المسلمة تخطئ وتصيب في عملها السياسي، وبالتالي فهي ليست محصنة ضد النقد، بل

---

(1) يحي أبو زكريا " الحركات الإسلامية وغياب النقد الذاتي". متحصل عليه من: http://middle-east-online.com يوم : 2010/03/28.

قد يكون النقد هو دليلها لتطوير نفسها، وتعديل أخطائها، وبالتالي مواجهة خصومها بكفاءة أكبر[1].

وطالما أن السياسة هي محصلة الثقافة والفكر، بمعنى أن الإنسان يقتنع أولاً بالاتجاه الفكري، ثم يختار تأسيساً عليه الاتجاه الثقافي والسياسي، فإن النقد الذاتي في الحركة الإسلامية المعاصرة ينبغي أن يتوجه في الأساس ناحية الاتجاه الفكري والثقافي، ثم بعد ذلك يتوجه للحركة والسياسة.

وقد مارس الفكر العربي الحديث النقد الذاتي في اللحظات العصيبة والمنعطفات التاريخية الكبرى؛ حيث بدأت هذه العملية في الفكر العربي الحديث في لحظة الاحتكاك مع الاستعمار، الذي جاء مدججا بالمعرفة والعلم والتقدم الحضاري، الأمر الذي دفع أصحاب الفكر والعقل والعلم إلى عملية صارمة من النقد الذاتي الحضاري، عندما وجدوا أن الأمة تواجه حملة نابليون، بمدافعها وبوارجها الحديثة التي تقف في عرض البحر ثم تحول مدننا إلى لهب وتراب وخراب، تواجه ذلك بأسلحة ووسائل بدائية.

لكن الملاحظ أن الحركة الإسلامية، بفصائلها المختلفة، تضيق بالنقد الذاتي، ولا تتحمله، وتشكك في مصداقيته وجدواه. وكثير من الإسلاميين ينطلقون من أن العمل الإسلامي محصن دينياً وأخلاقياً وواقعياً ضد الخطأ والانحراف، وبالتالي فليست هناك جدوى من نقده. ومنهم من يعتقد أن من يوجه أي نقد للحركة الإسلامية، في أي مستوى

---

(1) Abou dawoud«important manque dans la culture du mouvement islamique SELF CRITIQUE ». obtenu du : http://www.islammemo.cc/article1.aspx? id = 45755 Le 28/03/2010 .

من مستوياتها، إنما هو عدو لهذه الحركة وكاره لها ومتآمر ضدها، ويستبعدون تماماً أن يكون هناك مثقفون إسلاميون، محبون للحركة الإسلامية، وفي نفس الوقت ينتقدونها.

وبات على النقد الذاتي الإسلامي التأكيد على دور وأهمية مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني والعمل الشعبي التنظيمي الذي يسعى إلى النهوض بالمجتمع وأدواته و ترقيته، بدلا من هدر الجهود في مناكفة السلطات، وخاصة بعد أن تغلب الجانب السياسي على الجوانب الإصلاحية الأخرى، وانشغال فصائل الحركة عن الأهداف التي قامت أصلا لتحقيقها بشؤون مرتبطة بالحراك السياسي ومصالح نخب معينة، بدلا من الوظيفة الاجتماعية النهضوية لها ؛ كما ينبغي على مناهج النقد الذاتي ضرورة التنبيه على تخليص الحركة الإسلامية العربية والشرق أوسطية عموما من ظواهر سلبية وخطيرة مثل المحسوبية والنخب المتصارعة على مصالح خاصة بحجج فكرية أو سياسية.

المطلب الثاني

الدور المستقبلي المنوط بالحركات الإسلامية

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 جاءت بوقعها على الفكر والمجتمع الأمريكي لكي تحول الصورة – صورة العلاقة الحميدة مع العالم الإسلامي - باعتبار أن الذين قاموا بعمليات 11 سبتمبر قد جاءوا جميعا من مجتمعات إسلامية.

تاريخيا لم يكن هناك عداء بين أمريكا والعالم الإسلامي، بل في فترة ما استخدمت أمريكا العالم الإسلامي كحليف في صراعها الأيديولوجي مع الاتحاد السوفياتي.

ومع أحداث 11 سبتمبر جرى الربط بين الأحداث وظروف و أوضاع هذه المجتمعات التي إعتبرت أنها هي التي أفرخت هؤلاء الإرهابيين ومن ثم فإن هذه المجتمعات تحتاج إلى إعادة بناء لخلق مجتمعات صحية .

وهكذا شهد العالم تعقدا وتوترا بين أمريكا و العالم الإسلامي . وما نتج عنه من تداعيات على الحركة الإسلامية و أصبحت عنوانا للإرهاب . حيث يعدد محبوباني(*) أربعة أخطاء إستريتيجية إرتكبها الغرب و أمريكا في التعامل مع العالم الإسلامي و أهم خطأ يراه هو عدم تشجيع الغرب و أمريكا لنجاح المسلمين المعتدلين في المجتمعات الإسلامية بل ساعد هؤلاء الذين يقمعونهم[1].

ونتج عنه تلك التداعيات الوخيمة على الحركات الإسلامية بعد الأحداث كما رأينا في جنبات هذا الفصل . و التي تفرض عليها مجالات عمل متعددة . وعلى قادة الحركات الإسلامية ومفكريها أن يدرسوا المجالات بأناة دراسة علمية موثقة بالبيانات .

إن المطلوب من الإسلاميين في المرحلة الراهنة هو القيام بفعل تاريخي و كبير ومؤثر يمنع إحتمالات الإنزلاق إلى صراع الحضارات والأديان وبعيد تصحيح علاقة المسلمين بالعالم والفعل التاريخي لا يعني حدثا بعينه ولا يعني مثلا مؤتمرا أو قرارا سياسيا أو بيانا إنما عمليت

(*) الأستاذ كيشور محبوباني Kishor Mohpopani دبلوماسي وباحث سنغافوري صاحب كتاب : beyond the age of innocence ,rebuilding the trust between Amerixa and the world

(1) امين شلبي، نظرات في العلاقات الدولية. القاهرة :عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2008، ص164.

تصويب ضخمة لمسار حركة تاريخية وبالذات لمسار الحركة الإسلامية[1].

إن الحركة الإسلامية بفعل المد الإعلامي المغلوط تجاهها بفضل الترسانة الإعلامية العالمية حاجة لتصليح التصور عن الإسلام عند المسلمين وغير المسلمين وتصحيح المفاهيم المغلوط والفتاوى القاصرة التي شاعت عند فصائل من الإسلاميين أنفسهم إيجاد فقه ناضج بصير للحركة الإسلامية؛ إن تأثير أحداث أن 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية أصبح محل إهتمام كثير من المحليين الذين يعكفون حاليا على محاولة الإقتراب من ملف الحركات الإسلامية في ضوء ما حدث وما يحدث وما سيحدث.

وهذا على غرار عدة ندوات عقدت للنهوض بالحركات الإسلامية و إيجاد ميكانيزمات عمل مثل ندوة الكويت وندوة الدوحة ..إلخ .فالأستاذ صلاح الدين الجورشي يرى أن الحركات الإسلامية هي متكيفة و الإسلاميون هم فاعلون سياسيون و الحركات الإسلامية في هذا الوقت بالذات تحتاج إلى نوع من التقارب فيما بينها فيرى أن لغة التقارب أو كما سماها (مقاربة) ليست موجودة في أجندة الحركات الحركات و التي هي بحاجة إليها لتقوية الشوكة و النهوض بالعمل الإسلامي سيما بعد التداعيات الأليمة جراء أحداث 11 سبتمبر؛ أما الدكتور : رضوان السيد يرى أن الحركات الإسلامية ليست عنيفة و هناك جملة من المعيقات تقف أمامها بالأساس تتمثل في الظروف المحلية و الدولية فداخليا يتمثل في الصراع الأبدي بين الأنظمة و الحركات

---

(1) شرين حامد فهمي "مستقبل الحركات الأسلامية بعد 11 سبتمبر "متحصل عليه من: www.Islamonline.net يوم:2009/12/19.

الإسلامية و دوليا لأن النظام الدولي يساند الأنظمة التسلطية بقوة . ويؤكد بأن ليس للحركات الإسلامية ديمقراطيين كبار أو سياسيين كبار فسيد قطب أديب و القرضاوي ليس سياسيا وهذا رغم أن عدد الإسلامين و أنصارهم يقدر ب 40مليون في الوطن العربي . فالحركات تتطور بالنخب وليس لدى الحركات الإسلامية نخب ولهذا وجب عليها الإهتمام بالنخبة و الإهتمام بالعمل التربوي لتكوين النخب البشرية و الطلائع الإسلامية .

وفي وفي معرض حديثه عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي يشير الدكتور : برهان غليون في محاضرته إلى أن الحركات الإسلامية تعرضت لضربة كبيرة ودوليا ربطت بالإرهاب و لا يمكنها الإستمرار في استراتيجية انقلابية لأنها ليست من مصلحة الإسلاميين و لذلك فهو يرى كأولوية الأولويات عل الحركات الإسلامية أن تتبنى فكرة الديمقراطية . وليس اعتبارها مجرد آليات أو مبادئ أو وسائل إجرائية تنظم الحياة على حد تعبير الأستاذ صلاح الدين الجورشي ولذلك فالأستاذ برهان يرى ضرورة تبني فكرة الديمقراطية للأسباب التالية :

1- وجود علاقة بين الديمقراطية و الوطنية (فيما المسألة الإجتماعية الإسلامية).

2- مشروع الديمقراطية يجب أن يأخذ في الإعتبار : قضية توزيع الثروة الذي تدندن حوله الحركات الإسلامية.

3- علاقة الديمقراطية بالصراعات الإقليمية : أي أنه إذا لم يحصل نوع من الاستقرار العالم فإنه هامش المناورة الديمقراطية يضل هشا .

4- الديمقراطية ليست انقلابية.

5- الديمقراطية عملية كفاح يومي و كفاح ضد الاستبداد لأن النظم أصبحت تقتل الشعوب .

6- الديمقراطية استراتيجية لتكوين بديل عن النظام الاستبدادي و الديمقراطية هي عبارة عن معركة دولية ليست وطنية[1].

فالحركات الإسلامية يجب أن تولي عناية كبيرة بقضية الديمقراطية بسبب أن الكثير من النقاد و المحللين أرجع الكثير من التداعيات السيئة على الحركات الإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر إلى إنها لا تقبل بالحوار ولا تحترم الرأي الآخر . ولا تقبل بالتعددية إلا في مصلحتها . ولا تعترف بوجود حركات وقوى يسارية وقومية لها أفكارها و تتزاحم من أجل الكسب في المجتمع . وتبنى تنظيما قويا وتسعى إلى تطبيق أفكارها . نرى أنها زادت الهوة بينها وبين القوى السياسية الآخرى بدعوى أنها علمانية .

وإن موقف القطيعة هذا يحفر خندقا ويبني قلاعا عالية الأسوار كما أن القطيعة نفي للآخر ويؤيد قبول التناحر بدل الحوار و اللقاء معه[2].

وهذا مشاهد بدعوى أن أحداث 11 سبتمبر أثرت كثيرا و بصفة سلبية بالأساس على الحركات الإسلامية وليس باقي القوى السياسية

---

(1) برهان غليون، "آفاق التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، محاضرة، الدوحة، 2008/10/08 ،في قناة الجزيرة الفضائية .

(2) حسن طوالبة، مرجع سابق، ص152.

لم تعمل على إستتكار الهجمة الشرسة على الإسلام باسم الحركات الإسلامية . مما زاد في قطعية الحركات الإسلامية لها ته القوى .

إن موضوع الهجوم و الدفاع وتسويق الشعارات غير مناسب ويجب مناقشة أفكار معينة وجديدة أي إيجاد أفكار جديدة على حد تعبير جورج فلاك : يجب إيجاد أفكار out the box : خارج الصندوق ويكون فيها إبداع و المهم أن تجعل الآخر يستمع إليك وهو مقتنع[1].

ويطرح آخرون من أبناء الحركات الإسلامية وجهة نظر مغايرة على غرار الأستاذ محمد جميل ولد منصور[*] والذي يرى أن العلاقة السيئة بين الإسلامين و السلطة هي إشكالية حقيقية ويجب على الإسلاميين مراجعة حجم اهتمامهم بالسلطة لأن السلطة تتحكم في زمام الأمور و لأنهم غير جاهزين في الوقت الحالي . وعليهم أن يولوا الاهتمام الكبير لـــ :

- لحجم الإصلاح السياسي فالنسبة للإسلاميين مهم جدا .
- الإهتمام بالديمقراطية فالبعض من الإسلاميين يعتبرها حماسا إنتخابيا وليس حماسا فكريا أو برامجيا . وينبغي أن يقدم الإصلاح السياسي ليفهم أولويته بالمنطق العملي .

---

(1) جورج فلاك، مداخلة في مؤتمر :"المستقبل الفلسطيني في ظل استمرار الاحتلال وتآكل امكانية الدولة ".ابو ديس :جامعة القدس .30 اكتوبر 2009،في قناة الجزيرة الفضائية .

(*) محمد جميل ولد منصور برلماني موريتاني وكاتب مهتم بشؤون الحركات الاسلامية ورئيس حزب" تواصل"

وكذلك فإن حزب العدالة و التنمية هو طبعه سياسية من طرف الإسلاميين و يحتاج جل الإسلاميين إلى دراسته . ويطرح أسئلة حوله :

1- ما هو سبب نجاحه؟

2- هل الظروف أم ماذا؟

3- لماذا نجح في التسير والحكم ؟[1].

و تأسيسا على ما سبق وبناءا عليه فإن الحركات الإسلامية الشرق أوسطية بنظرنا تظل بحاجة ماسة ودائمة إلى الآتي :

1- ترشيد عقل الحركة الإسلامية وإلى تصحيح كثير من المفاهيم ز التشوهات الحركية حتى تتجلى أما مها المنطلقات و الوسائل والأهداف المرحلية النهائية بكل وضوح.

2- منطق سياسي شرعي وعصري على ضوئه تحلل الأوضاع و الظروف التي يمر بها العالم أي في حاجة أكيدة إلى "نظرية" متماسكة تسترشد بها في تفسير المجتمعات و القوى المحلية و الدولية.

3- النضال البنائي و الذي هو أحد بدائل التغيير السلمي وعالم اليوم يحتاج إلى هذا النوع من النضال و على الحركات الإسلامية أن تعمل به . فهو يتمثل أساسا في بناء قوة اقتصادية سواء بشكل مشاريع شخصية . مشاريع كبرى . مشاريع عربية . أو مشاريع

---

(1) محمد جميل ولد منصور، مداخلة في ندوة :"الاسلاميون والاصلاح السياسي"، الكويت :04 نوفمبر 2009 في قناة الجزيرة الفضائية.

إسلامية و إمتلاك عناصر هذه القوة الاقتصادية هو جزء من الحرب و النضال و لن يكون ذلك سهلا[1].

إن إمتلاك القدرة على النضال الإعلامي مثل شبكة – إسلام أون لاين نت – يقع أيضا في هذا المجال فالقدرة على التأثير بأدوات العصر وبقيم حضارتنا الإسلامية الراقية ومن ثم الوقوف أمام الآخر منافسين له .

4- إن كافة قضايا وهموم و أولويات الحركات الإسلامية لا بد أن ترتبط بالقضية المركز و هي : فلسطين . ولذلك يجب أن تمحور كافة الجهود و النضالات من قبل جميع القوى المكونة لجسد الأمة وفي مقدمتها الحركات الإسلامية . لا سيما بعد العدوان الصهيوني الأخير على غزة نهاية العام 2008 وما تلاه من مواقف متباينة وقضية المنكوبين وبرز الحزب الإسلامي التركي في الطليعة القوى الإسلامية المناهضة للعدوان بزعامة : رجب طيب أردونمان .

إن وصول إلى فلسطين يتطلب بناء فقه للمقاومة . وهو فقه يستنهض كوامن وطاقات الأمة ويوجهها إلى الطريق الصحيح . الطريق الذي يقف دون الوصول إليه . ثالوث (الهيمنة و التغريب و الإستبداد) وتلك هي المسؤولية وهذه هي معالم الطريق كما ترى اليوم، سواء كان هناك الحادي عشر من سبتمبر أو لم يكن وسواء جاء الحادي عشر من سبتمبر الجديد أو لم يأت ..فمن لهذه المعالم؟[2].

---

(1) شرين حامد فهمي ،مرجع سابق.

(2) رفعت السيد احمد وعمر الشوبكي ،مرجع سابق ،ص167.

5- استغلال إرادة العدد الأكبر من المسلمين الأمريكيين الذين يريدون إنشاء دولة فلسطنية وهناك من 70 إلى 84 % يفكرون بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتوقف عن مساعدة إسرائيل، وإستغلال هذه الدعوات من أجل الضغط على الحكومات الغربية لتغيير سياساتها تجاه الشرق الأوسط وتجاه القضية الفلسطينية خاصة[1].

6- إستغلال الحقوقيين الأوربيين و النشطاء الإنسانيين في مناصرة القضية الفلسطينية ولعل ما بادر به : جورج غالوي[*] من تجهز قافلة بخمسمئة عربة محملة بالمؤونة و الأفرشة و الدواء لإيصالها إلى أهلنا في قطاع غزة رغم ما عاناه المتطوعين معه من تشدد الموقف المصري خير دليل على ذلك.

7- تجاوز عقبة الصراع مع الأنظمة و السلطات الحاكمة في بلدان الشرق الأوسط ذلك الصراع الذي إستنزف كثيرا من مواردها من الأفكار و الأفراد.

---

(1) Yves–henri ‘Mouailhat et sylvie de la Foye .les etats unis et l’islam.Paris :Armand colin .2006,p190.

(*) جورج غالوي النائب في مجلس العموم البريطاني وزعيم حزب "احترام"والمهتم بقضية غزة وصاحب مبادرة :قافلة شريان الحياة02 الموجهة لدعم سكان غزة اثر الحرب الصهيونية عليها في 27ديسمبر 2008. معروف بموقفه الرافض للحرب ضد العراق، إضافة إلى تأييده للحقوق الفلسطينية، وتصديه للعدوان الإسرائيلي سواء على غزة أو لبنان، حيث قاد عدة قوافل من المساعدات لفك حصار غزة رغم الضغوطات الاسرائيلية والمضايقات المصرية

8- التأكيد على دور و أهمية مؤسسات المجتمع الأهلي و المدني والعمل الشعبي الذي يسعى إلى النهوض بالمجتمع و أدواته وترقيته والتركيز على العمل التنموي الذي يفيد منه مجموع الأمة وليس فصيلا بذاته.

9- التجديد: يجب التأكيد ابتداء أنه من غير التجديد والاجتهاد والإبداع، لا يمكن للفكر الإسلامي أن يبني معاصرته ويمارسها كفعل وتأثير وحضور. فالتجديد هو تأهيل وتطوير وانتقال من الجمود إلى الحركة ومن الانغلاق إلى الانفتاح، ومن الانقطاع إلى التواصل ومن الانشغال بالقضايا الجزئية إلى الانشغال بالقضايا الكلية، وبحث هموم الأمة وقضاياها حاضراً ومستقبلاً.

و أخيرا وليس آخرا التأكيد كذلك على مسؤولية العمل و الدعوة و الإصلاح منوطة بكل مسلم بل بجميع الناس ووظيفة الحركة الإسلامية أن تحشد جميع الناس والفئات في مشروعها الإصلاحي وليس منافستهم المغانم و المواقع و الفرص وكلما تراجعت المصالح الذاتية والتنظيمية تزداد المصداقية والقبول .

المطلب الثالث

مستقبل الحركة الإسلامية الشرق أوسطية

لقد وقع الكثيرون في خطأ الإستنتاج أن أحداث 11 سبتمبر قد أثرت سلبا على مستقبل الحركة الإسلامية أو خلقت لها صعوبات جمة ربما لن تستطيع تجاوزها أو أن تداعيات 11 سبتمبر ربما ستقضي على مستقبل الحركة الإسلامية.

الصحيح في هذا الصدد أن أحداث 11 سبتمبر لها تأثيرها بالفعل على الحركة الإسلامية كم رأينا ومهما كانت قسوة آثار أحدث 11سبتمبر على الحركة الإسلامية فإن ذلك لن يستطيع هزيمة تلك الحركات أو أهاء وجودها . مالم تكن هناك أسباب داخلية وبنيوية تسمح بذلك أصلا

أضف إلى ذلك أن أحداث 11 سبتمبر لم تأت بجديد على صعيد إستهداف الحركات الإسلامية للعداء بل إنها كانت مجرد مناسبة لإعلان هذا العداء . تسريع وتيرة الممارسات المقررة سلفا في إطار "صدام الحضارات"[1].

و بالتالي فإن الآثار السلبية الحقيقية نشأت قبل أحداث 11 سبتمبر بعشرة أعوام على الأقل ولم تكن أحداث 11 سبتمبر إلا مجرد مناسبة للإعلان و التسريع ليس إلا .

لقد تباينت آراء المفكرين و المعنيين بالحركات الإسلامية سواء ممن كانوا من داخل الحركات و شغلوا مواقع فيها أو ممن يعتبرون أنفسهم قريبين من الحركات الإسلامية أو قريبين من زعمائها في مستقبل عمل و أجندة هذه الحركات . ولعل السؤال الذي يطرح الآن بعد مرور أكثر من ثماني سنوات على الأحداث 11 سبتمبر يتمثل في معرفة : أي مستقبل ينتظر الحركات الإسلامية في ضوء الهجمة الشرسة التي تقودها الولايات المتحدة ضد كل من يشكل جماعة تنظيمية تنتسب إلى الإسلام ولو كان الهدف منها إغاثة المسلمين ورعاية

---

(1) محمد مورو، مرجع سابق.

أيتامهم ؟ وهل لها مستقبل أم لا ؟وهل يمكنها تحقيق أهدافها في ظل موقف متجاهل لكل القضايا الشرق أوسطية وعلى رأسها الفلسطينية ؟

من الواضح أن الإجابة على هذه التساؤلات إنما تعني الحركات الإسلامية المعتدلة . أو التي انتهجت سياسة التي سلمية في تعاملها مع الأنظمة الحكم . وعملت بصورة علنية . وفي ظل التعددية السياسة التي سمحت بعض الأنظمة القطرية . ولا تعني الحركات الإسلامية لمتطرفة لأن هذه الحركات لا يعتقد أحد بأن لها مستقبلا . لأنها إختارت الصراع مع قوة اللسلطة الكبيرة و بدأت تفقد إلتفاف الجماهير حولها .

إن الخوض في مستقبل الحركات الإسلامية و إجراء حوار مع زعمائها ومفكريها هو بهدف جرها إلى الواقع و الاقتراب منه وعدم دفعها إلى الاقتراب من التطرف و العنف بل دفعها لاتخاذ موقف واضح

وصريح من ظاهرة العنف والإرهاب الذي يسيء إلى المجتمعات الشرق أوسطية ويسيء إلى الإسلام عموما ذلك أن الحركات المتطرفة لا تفرق بين عدو خارجي؛ أي دولة استعمارية غير مسلمة وبين دولة إسلامية بل إن عنفها توجه إلى مجتمعاتها وذلك أنها اختارت أسلوب الصدام عنِ إيمان فكري معين.

إن الحور مع الحركات الإسلامية المعتدلة قد يدفع بالأنظمة السياسية الشرق أوسطية إلى تطمينها ومنحها فرصة العمل السياسي لتحقيق أهدافها جلها أو جزء منها في حدود الاستطاعة من خلال العمل السلمي المعروف والذي أساسه الديمقراطية والشفافية السياسية كما يضغط على الأنظمة أن تحترم الدستور وتحترم الرأي الآخر وتسمح بانتخابات حرة نزيهة إلى حدما وهذه فرصة تأسيس – إذا ما تحققت – للحركات الإسلامية و للقوى و الأحزاب السياسية الأخرى أن تعمل في

إطار التعددية السياسية أما وقف الحوار وتغليب منطق التصادم على الحوار فإنه قد يدفع بالحركات الإسلامية إلى التشدد و إختيار أسلوب العنف كسبيل لتحقيق أهدافها.

إذا كان الحكم على الحركات المتطرف بالضمور والتقهقر فإن الحكم على مستقبل الحركات الإسلامية المعتدلة يستوجب التوقف أولا عند محددات مستقبل هذه الحركات أي جملة العوامل المختلفة والتي نرى أنها تتحكم في مستقبل هذه الحركات وهي :

المحددات القطرية : تبرز مجموعة من القضايا المهمة :

أ - المسألة العرقية في السودان و الجزائر و الطائفية كما هو في لبنان و الطبقية في أغلب البلدان الشرق أوسطية .

ب- قدرة الحكومات على تحمل نتائج الجو الديمقراطي و التعايش معه.

ج- مدى تفاعل المجتمع مع الأطروحات البديلة ووعيه لمدى أهمية دوره في تطوير الواقع السياسي و الاقتصادي في بلده .

د- تشريع إجراء الانتخابات التشريعية الحرة و العامة و النزيهة على قاعدة التعددية السياسية وحق تداول السلطة للجميع .

هـ- العمق التراثي لمفاهيم وقيم الشورى في جوانبها الدينية و السياسية و الاجتماعية

ن- الخوف من وصول التيارات الإسلامية إلى الحكم عن طريق الديمقراطية والخوف من تكرار النموذج التركي .

و- المقدار الذي تتحلى به قيادات الجيوش و أجهزة الأمن من التضحية و الإيثار . وإلزام الحياد لا نجاح العملية ۆ التجربة الديمقراطية .

ي- القدرة على استيعاب واقع هذه المجتمعات سواء من طرف المعارضة والتي تشكل الحركة الإسلامية القوة الرئيسية فيها أو من طرف السلطات المحلية للوقوف على أهم المشكلات المجتمعية .

المحددات العربية :

حيث تكمن فيما يمكن أن تشهده الأقطار العربية من تغيرواسع في أشخاص الحكام العرب وقد بدأت بالفعل ملامح هذا التغيير وأصبح الحديث شائعا عن جيل جديد من الحكام العرب . وقد تسهم الحركة الإسلامية وقوة العمل العربية عبر الحدود وعمليات التشكل الجديدة للرأي العام العربي بفعل وسائل الإعلام و الإتصال الجديدة كالفضائيات و الإنترنت في التأثير في صياغة المستقبل العربي[1]. كما أن تزايد حجم و اتساع ثورة المعلومات والإتصالات و الاتجاه نحو العولمة فرض الانغلاق شبه معدومة خلال العقود القادمة.

المحددات الإقليمية :

تتعدد مصادر هذه المحددات و تتنوع غيرأن بينها معامل ارتباط خاص يستند أساسا إلى المكانة الإقليمية للمنطقة المسماة بحزام الشرق الأوسط أو قوس الأزمات الشرق أوسطي وهي :

أ - يعد الصراع العربي الصهيوني أحد أهم مداخل صياغة المستقبل العربي. وقد حدث في هذا تطوران :

---

(1) ابراهيم غرابيه، "النظام العربي وآفاق المستقبل "، متحصل عليه من www.aljazeera .net: يوم: 2009/12/19.

- الانسحاب الإسرائيلي من لبنان بفعل المقاومة الإسلامية الوطنية .
- اندلاع انتفاضة الأقصى و المقاومة المسلحة للإحتلال في فلسطين[1].

ب- فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في انتخابات 2006

ج- الضغوط الدولية المتواصلة على حركة حماس .

د- عدم تحقق السلام في المنطقة و السير نحو تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي وإنعكاس نتائج الجهود الدولية في حسم هذا الصراع على القوى السياسية المشكلة للمجتمعات.

المحددات الدولية تتمثل في :

أ- الهيمنة الأمريكية العالمية و احتمالات تصدع هذه الهيمنة أو تحولها من أحادية إلى ثنائية أو ربما متعددة .

ب- عدم رغبة بعض الدول في استقرار و أمن الشرق الأوسط .

ت- موقف الدول الغربية وخصوصا الولايات المتحدة حيال حجم و نوع التطور الديمقراطي في أي بلد وفقا لا نعكاساته السلبية والإيجابية على مصالحها الخاصة ونظرة الغرب بالطبيعة القوى المشاركة في الحياة الديمقراطية وتخو فاته الكبيرة من وصول الإسلاميين إلى الحكم عبرها[2].

---

(1) المرجع نفسه.

(2) جواد الحمد، "رؤية واقعية للتحولات الديمقراطية في الوطن العربي ومستقبلها "، دراسات استراتيجية، العدد الرابع، جويلية 2007، ص ص 20-21.

وتأسيسا على هذه المحددات فإن الحكم على مستقبل هذه الحركات الإسلامية فيه ثلاث سيناريوهات رئيسية محتملة وهي :

أولا : تراجع وتقهقر الحركات الإسلامية :

ترى وجهة النظر هذه بأن الحركات الإسلامية تسير إلى زوال وأن المستقبل ليس في مصلحة هذه الحركات وانها في معزل عن أي فرص مستقبلية وذلك نتيجة لـ:

1- تداعيات أحداث 11 سبتمبر على مجمل الحركات الإسلامية المعتدلة و الجهادية

2- أمريكا بعد 11 سبتمبر قد تغيرت كثيرا في تعاملها مع الحركات الإسلامية وخاصة حركات المقاومة الجهادية فيها ووضعت خططا لإضعافها والقضاء عليها.

3- ان الطرف الإسلامي لم يتحرك بالسرعة والوعي المطلوبين لرصد هذه التوجهات الجديدة المعادية لكل ماهو إسلامي ومحاولة وضع إستراتيجية مواجهة[1]؛ كما إن كل نشاط إسلامي معادي لأمريكا و إسرائيل سوف تتم ملاحقته ورصده وسد كافة الأبواب والنوافذ في وجهه .

4- الدول الغربية تعمل على تحريض دول الشرق الأوسط لاتخاذ إجراءات أمنية لملاحقة النشاط الإسلامي الحركي .

5- من أبرز مؤشرات التراجع الإجمالي هو كيفية تعامل الحركة الإسلامية مع قائمة التحديات التي تواجهها وتجعل من أدوارها

(1) ضياء موسوي، مرجع سابق.

ومسيرتها الإصلاحية والتغييرية في الوقت الحالي على الأقل موضع تساؤل، ناهيك عن تلك المتصلة بعملية صناعة القرارات الاستراتيجية؛ فالتجارب العملية للممارسة السياسية الإسلامية التي قادتها بعض جماعات وتنظيمات في الحركة ووصلت عبرها إلى الحكم في دول مثل إيران وأفغانستان والسودان تواجه تحديات ومشكلات حقيقية إن لم يكن فشلاً بدرجات متفاوتة؛ والتجارب العملية للممارسة السياسية عبر المشاركة في السلطة التنفيذية، والتشريعية عبر العمليات الانتخابية والبرلمانات في أقطار مثل: تركيا والأردن واليمن والكويت ومصر دون الحديث عن باكستان هي الأخرى تشهد إما تكراراً أو مراوحة في المكان أو تراجعاً فعلياً.

هذه أهم أسباب التي يسوقها أصحاب هذا الرأي حيث يرون المستقبل ليس في مصلحة الحركات الإسلامية بل هو على حسابها ذلك أن انهزامها في معركة ما بعد 11 سبتمبر سوف يؤدي إلى تقليص نفوذها وزوالها مثلما قرر ذلك الأستاذ ضياء موسوي حينما قال أن الإسلام السياسي قد توفي لأن الحركات الإسلامية تعيش شيزوفرينيا(*) سياسية[1].

لا ينفرد ضياء الموسوي بمثل هذه الأحكام في حق الحركة الإسلامية بل إن شريحة متوسطة من النخب الدراسة للحركات تذهب إلى الاعتقاد بانحسار الحركة فهم يرون أن مقاصد الحركة وجهدها من جنس المعارك الخلفية التي يخوضها الجيش المنهزم في الساعات

(*) انفصام في الشخصية.

(1) أحمد يوسف، مرجع سابق، ص83.

الأخيرة من المعركة قبل التخلي عن ميدان القتال و لا تستطيع مثل هذه المعارك أن تغير من حتمية المصير[1].

يتضح من استقراء هذه الرؤى أن التراجع يتعلق بالحركة الإسلامية ويتركز على فاعليتها في إنشاء ملامح المستقبل وأن الذي ينكر على الحركة هو بعض جوانبها السلبية وفيما يخشى من نزوع بعض قياداتها إلى العقلية الكلية المنافية لمنطق التعايش الفكري.

هذا التراجع والتباين الحاد في حضور الحركات الإسلامية، ناتج من جهة أولى عن خلل في الاستراتيجيات الحركية التي اتبعتها الحركات الإسلامية، خلال السنوات السابقة، وناتج من جهة ثانية عن غياب التأسيس الثقافي، داخل الحركة الإسلامية، والذي انتهى إلى تعطيل عمليات التطور والنمو داخلها، وانعكس سلبا على مستوى الأداء العملي، وعلى طبيعة الملكات الإدارية والتنظيمية، داخل الحركة، وأخيرا على خفوت قدرتها على استشراف المستقبل[2].

ثانيا : استمرار وضع الحركات الإسلامية على ما هي عليه :

ترى وجهة النظر هذه بأن وضع الحركات الإسلامية سيستمر مثل ما هو عليه الأن أي بين ضعف وهوان و بين تميز في قليل من الأحيان و عن استمرارية ضعف الأداء الجمعي والفكرة المؤسسية لدى الحركات الإسلامية بسبب:

---

(1) حسن طوالبه، مرجع سابق، ص146.

(2) أحمد شهاب، " تراجع حظوظ الحركة الإسلامية " متحصل عليه من : www.alarabiya.net يوم 2010/04/04.

1- أن الحركات الإسلامية المروضة و التي لا تتبنى خطابا راديكا ضد أمريكا و إسرائيل هي التي يكتب لها البقاء.

2- أصبحت الحركات الإسلامية تخشى على نفسها جراء أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها.

3- تستغل الحركات الإسلامية الضروف المواتية للتعبير بصراحة عن طموحاتها وأهدافها كالعدوان على العراق و أفغانستان و الحرب الأخيرة على قطاع غزة؛ الحركات الإسلامية تمثل في الغالب مجرد معامل توازن وتستخدم من طرف السلطات الحاكمة في الشرق الأوسط لضرب باقي الفصائل السياسية.

4- العجز عن فهم الحركات الإسلامية للعوامل الفاعلة في البنى الإجتماعية التي أفرزت أنظمة الحكم و الممارسة السياسية.

5- أن ممارسة الديمقراطية في الشرق الأوسط والعالم العربي بالأخص هي ممارسة أيديولوجية رغبوية تغيب فيها الممارسة الفعلية المؤسسية في الواقع.

6- ضعف هامش الحرية والرأي الحر وانحصار الوعي والثقافة في أيدي فئة قليلة من المجتمع.

7- لا تزال الدولة الحديثة بالمستوى الذي يؤهلها لأن تسمح للحركات الإسلامية بالوصول إلى السلطة[1].

---

(1) عبد الله الكندري، مداخلة في ندوة :" الاسلاميون والاصلاح السياسي "، الكويت: 04 نوفمبر 2009 في قناة الجزيرة الفضائية .

وفي ضوء هذه العوامل فإن الحركة الإسلامية ستظل رهن أهواء الطبقة الحاكمة و النخب ذات النفوذ من تكنوقراط وعسكر...إلخ ما لم تتشكل معالم نظام ديمقراطي يؤدي إلى إحداث نقلة نوعية داخل المجتمع ويعد مدخلا لتطوير مفاهيم المجتمع الشرق أوسطي المستقبلي والذي يعطي للممارسة الديمقراطية المؤسسية فرصتها الكافية للتجذر والسيطرة على حياة المجتمع والدولة.

ثالثا : الحركات الإسلامية سائرة إلى مزيد من الحضور :

يرى أصحاب هذا الرأي وهم كثر بأن الحركات الإسلامية لديها مستقبل وهي سائرة إلى مزيد من الحضور . **وكسب ود الجماهير والسير قدما نحو تمثيل مجتمعاتها في الحكم؛ استنادا إلى :**

1- هزيمة فصيل من الفصائل الحركة الإسلامية لم يعن بأي صورة من الصور هزيمة أو انكسار مواز لباقي الفصائل السليمة[1].

2- هناك تجارب إسلامية ناجحة في الحكم ومشجعة سيما الحزب الإسلامي التركي والذي مزج بين المصلحة الاقتصادية والسياسية ونجح فيها.

3- إن الحركات الإسلامية هي الأكثر تعبيرا عن وجدان الناس وعن مصالحهم. .

4- إن الحركات الإسلامية هي الامتداد الطبيعي لحركة التحرر الوطني ضد الاستعمار والتي كانت اسلامية الجوهر و السلوك

---

(1) رفعت السيد احمد وعمر الشوبكي ،مرجع سابق ،ص288.

تماما منذ عمر مكرم و الأفغاني والأمير عبد القادر وعز الدين القاسم...إلخ .

5- رغم التداعيات الكارثية لأحداث 11 سبتمبر على الحركات الإسلامية إلا أنها تغلبت على جزء منها وحولتها إلى إضافة في رصيدها.

6- إن الحركات الإسلامية لاتقوم بدور المحرض وإنما الدعوة والمناداة إلى رفض محاولات التغريب واستلاب الهوية الإسلامية.

7- رغم الجهود الأمريكوصهيونية لضرب الحركات الإسلامية المقاومة إلا أنه ومن خلال تحركات و مراجعات حركات المقاومة يمكن القول بأنها تراهن على تجميع وتوحيد التيارات الوطنية القومية بل و كافة التيارات ومنع الإنقسام وذلك بهدف اقامة تكتل واسع بين الفرقاء كافة على أرضية المقاومة[1].

هذه أهم الأسباب التي يوردها أصحاب هذا الرأي ورغم تقفتهم في استمرار الحركات الإسلامية إلى تجديد خطابها السياسي هو أولوية ماسة، خاصة إذا علمنا أن مضمون الخطاب في الحركات لا يزال كذلك محتاجا إلى الانفتاح على قضايا المجتمع في واقعه المعاش، ولاتزال لغة الخطاب هي الأخرى تحتاج إلى الاعتماد على قاموس المشاكل الواقعية أكثر من اعتمادها على قاموس المصطلحات الفقهية وعلى لغة القضاة.

---

(1) حمدي عبد العزيز شهاب ،"التطورات الاقليمية منذ 9/11 وتاثيرها على حركات المقاومة "،البصيرة ،العدد 2004،07 ، ص111.

ويتضح مما سبق أن هذه الرؤية المتفائلة لمستقبل الحركات الإسلامية مشروطة بأن تتقدم هذه الحركات خطوة باتجاه الواقعية لفهم متطلبات الواقع الراهن سيما في عالم ما بعد 11 سبتمبر والاستجابة معه بذهنية متفتحة .

إن الشرق الأوسط بشكل عام و العالم العربي بشكل خاص في حاجة إلى حركات إسلامية ديناميكية تحل محل أو تتوازى مع مؤسسات الإسلام الرسمي وعقلية الموظفين المهيمنين على العقل الديني الرسمي، من أجل القدرة على إدارة صراع سياسي مع قيم العالم الجديد ، وعبر تحضير نخبة جديدة تكون قادرة على التفاعل النقدي مع الغرب و هزيمة المشروع العدواني الأمريكي- صهيوني من خلال الديمقراطية وحقوق الإنسان .

إن جسامة التحديات الاجتماعية والسياسية ، التي واجهتها الحركات الإسلامية ، في السنوات الأخيرة، سيما وبعد هجمات 11سبتمبر والتي عرّضتها لنزف مستمر، سواء على مستوى تسرب الأفراد والكفاءات القيادية داخل الحركة ، أم على مستوى تردي نوعية الخطاب الذي تقدمه إلى الجمهور، أم حتى على مستوى قدرتها على قيادة وتوجيه الشارع، لم تواجهها الحركات الإسلامية بإعادة النظر في أفكارها ومقولاتها التأسيسية، أو في محاولة صوغ نظرية جديدة في العمل، تنعكس على طبيعة الخطاب السياسي، والاجتماعي الذي تحمله الحركة ، وإنما اكتفت بضرورة المحافظة على الأفكار ذاتها وطرق الأداء القديمة، واعتبرت ذلك الثبات بحد ذاته نصرا مظفرا ، تتفاخر به في جدالها مع جماعات اخرى وهو الأمر الذي أدى لاحقا ، ليس إلى تراجع حظوظ الحركة الإسلامية على مستوى المكاسب

والإنجازات السياسية، بل وفي تراجع دورها في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي. فالمكانة السياسية والاجتماعية، التي حققتها داخل أغلب المجتمعات العربية، لم تتزامن مع رفع درجة الوعي السياسي عند الأفراد المتصدين للعمل في الساحة، وتأهيلهم فكريا وثقافيا لقراءة التُّموج في الساحة، وتزويدهم بالأدوات المعرفية اللازمة لفهم المجتمع، وتفكيك وضعياته وقراءة تحولاته، وبالتالي منحهم القدرة على الإسهام في وضع الحلول والمقترحات، لكن ظل التلقين الديني والذي تغلب عليه التقليدية والتكرار والسطحية هو السائد، وهو جزء من الضعف الثقافي العام الذي أصاب المجتمع بكامله.

ولابد من الإشارة أخيرا وفي ظل محصلة تفاعل المحددات السابقة والأخذ بعوامل النقد والتحلي بآداب الخلاف فانه يمكن تشكل مسار الحياة الديمقراطية في الشرق الاوسط ،وعلى العالم بعدئذ ان يستعد للتعامل مع شرق أوسط جديد تقوده عدة دول عربية إسلامية خلال العقدين القادمين ،كثمرة لتزايد تأصيل العلاقة والمشاركة بين أصحاب القرار والقوى السياسية في المنطقة[1].

خلاصة و استنتاجات:

انطلاقا من الواقع المستجد بعد أحداث 11سبتمبر؛ وكما بينا عبر مباحث هذا الفصل كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 آثارها السلبية على أداء ومواقف بل والتطور الطبيعي للحركات الإسلامية الشرق أوسطية المعتدل منها والداعي منها للنضال السلمي وتغيير المجتمع ديمقراطيا والحوار بدل العنف.. بل والعنيف كذلك ،

(1) جواد الحمد ،مرجع سابق،ص21.

الجميع تأثر، وكان التأثير سلبيا في أغلبه ؛ إلا أن ثمة جوانب كانت مضيئة في هذا السيناريو أتت من حركات إسلامية تؤمن بالنضال السلمي والتي وصلت عبر الانتخابات والديمقراطية إلى مواقع التأثير والفعل السياسي مثال طلك ما حدث في تركيا، باكستان والبحرين...الخ وللوقوف أكثر على هذه التداعيات قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث، الأول؛ التداعيات الداخلية لأحداث 11 سبتمبر على وضع الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط ، الثاني؛ التداعيات الخارجية لأحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط، الثالث؛ آفاق الحركات الإسلامية في مواجهة التحديات المختلفة و قد **توصلنا بناء على ذلك إلى جملة من النتائج نلخصها كالتالي:**

1- ما من شك في أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة قد كانت ذروة التصاعد الدراماتيكي للإرهاب في العالم، فقد شهد العالم في الماضي العديد من العمليات الإرهابية متعددة الدوافع والأهداف، إلا أنه لم يشهد عملية بحجم عملية سبتمبر وما أحدثته من دمار وخسائر مادية وبشرية، وما سببته من تحول في نظرة الدول الكبرى والولايات المتحدة بشكل خاص إلى الإرهاب وسبل مواجهته والتصدي له؛

2- إن سيادة الدولة بعد أحداث 11 سبتمبر لم تعد حقا مطلقا للدولة، بقدر ما أصبح إلتزاما في شكل قانون دولي وضغوط دولية، ضف إلى ذلك التدخل تحت ذريعة الأغراض الإنسانية؛

3- أحداث 11 سبتمبر مهدت الطريق أمام أمريكيا للتلاعب بمصير البشرية وحشد دعم كبير لمساندتها في حربها على الإرهاب.

والتي قسمت العالم إلى محور الشر و محور الخير ومن لم يكن مع سياستها فهو مع محور الشر؛

4- أصبح العالم ما بعد أحداث سبتمبر أكثر خوفا وأكثر انعداما للامن ليس في مناطق جغرافية معينة بل ان فيروس الإرهاب والعنف قد أنتشر ليشمل العالم كله. الأحداث المأساوية التي تمر بها البشرية ألان شاهدة على الادعاءات الكاذبة و المزيفة لسياسات الدول الرأسمالية المسيطرة على العالم وعلى راسها امريكا؛

5- إن نتائج أحداث ما بعد سبتمبر واضحة في الحرب على أفغانستان وعلى العراق. لا شك إن سقوط نظام طالبان والنظام ألبعثي لهو مكسب عظيم للبشرية و لكن ليس عن طريق تلك الحروب المدمرة التي فرضتها أمريكا على الدولتين وخلق مأساة بشرية فضيعة بحق السكان. سياسات الولايات المتحدة مهدت الطريق إلى توسيع تنظيم القاعدة وممارسة نشاطه الإرهابي في العراق و بشكل واسع؛

6- على صعيد الشرق الاوسط أدت أحداث 11 سبتمبر إلى تصاعد الحركات الإسلامية و تراجع قوى اليسار و العلمانية. كما ساهمت في تقدم الأحزاب الإسلامية في عدد من العمليات الانتخابية وأخذ زمام السلطة مثلما وصلت حركة حماس في فلسطين وسيطرة المد الديني على المجتمعات العربية كما حدث مع حركة الاخوان في مصر وفوز حزب العدالة والتنمية في تركيا...إلخ؛

7- أحداث 11 سبتمبر آدت إلى عولمة الإرهاب و نشره في جميع أنحاء العالم و حتى انتشاره في الدول الغربية الذي أدى إلى تصاعد الحركات اليمنية و العنصرية و تزايد الكره و الحقد ضد الجاليات الأجنبية وخاصة العربية والإسلامية و بالمقابل دفع الشباب الاجنبيى الى الانضمام إلى الحركات و المنظمات الارهابية الإسلامية و اللجوء إلى العنف , والأزمة الأخيرة حول الرسومات الكاريكاتورية للنبي محمد صلى الله عليه وسلم وتصريحات بابا الفاتيكان الأخيرة التي أحدثت ضجة عالمية كبيرة ودعاية - الحروب الصليبية - , والتي خلقت هوة كبيرة بين السكان الأصلين و الجاليات الشرق أوسطية في تلك الدول الغربية هي من نتائج ما حصل بعد 11 سبتمبر . لقد تم جر الرأي العام في الشارع الغربي لهذه الحرب البشعة وعززت روح العنصرية تحت راية الدفاع عن حرية الصحافة و الإعلام و الرأي؛

8- لقد كانت احدى نتائج الحرب ضد الإرهاب قيام السلطات الحكومية الغربية بانتهاك الحقوق المدنية و الشخصية و زيادة الرقابة و التدخل الكبير على الخصوصية الفردية والضغط على نشطاء الحركات الإسلامية في خارج أوطانهم والضغط على البلدان التي ينشطون فيها على غرار سوريا مثلا وبهذا تم سلب الكثير من الحقوق و مكتسبات المواطنين التي حصلوا عليها نتيجة نضالهم الطويل؛

9- نؤكد أن "أحداث سبتمبر" لم تكن هي السبب الذي فجّر الهجمة الشرسة التي تشنها الدوائر الإعلامية والسياسية الغربية على العمل الإسلامي وعلى الإسلام والمسلمين، ولكنها كانت بمثابة

اللحظة الكاشفة عن وجود تلك المشاعر العدائية لدى قطاعات مؤثرة في المجتمعات الأوروبية والأمريكية؛

10- ساهمت طروحات فوكوياما وهانتغتون كذلك في تشويه صورة الحركات الإسلامية المعتدلة حيث جعلها تعيش حالة من الشيزوفرينيا –على حد تعبير ضياء الموسوي– بسبب سياسة الحرب على الإرهاب الأمر الذي فرض عليها عدة تحديات مسقبلية؛

11- هناك إنعكاسات سلبية داخلية على الحركات الإسلامية تمثلت أساسا في:

- تصعيد حملة إعتقالات واسعة وشاملة لقيادات الحركات الإسلامية.
- تهميش الحركات الإسلامية والتضييق عليها.
- الحيلولة دون وصول الإسلاميين إلى السلطة .
- الانهزامية التي ظهرت على الحركات الإسلامية.
- الحرب على الإرهاب وهي في حقيقة الأمر حرب على حركات الإسلام السياسي .
- الإنهزامية التي ظهرت على الحركات الإسلامية.

12- هناك إنعكاسات سلبية خارجية على الحركات الإسلامية تمثلت أساسا في:

- الحرب على الإرهاب وهي في حقيقة الأمر حرب على حركات الإسلام السياسي .

- تعميم تسمية العنف و الإرهاب على مجمل الحركات الإسلامية .
- سكوت الغربيون في كثير من الأحيان عن العنف الرسمي (عنف الدولة) في دول الشرق الأوسط.
- تشوه صورة الإسلام و الحركة الإسلامية و إستنفار الرأي العام العالمي ضدهما.
- تدجين الحركات الإسلامية بعد عدم القضاء عليها بالقوة .
- مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي يتطلب منها تطويع نفسها وتليين خطابها وطرق مشاركتها في الحياة الإجتماعية والسياسية.

13- إن هجمات الحادي عشر لم تؤثر فقط سلبا على الحركات الإسلامية الشرق أوسطية ؛ بل هناك آثار و إنعكاسات إيجابية نلخص أهمها في النقاط التالية :

- بقاء الحركات الإسلامية في الواجهة.
- الحراك السياسي تجاه الشؤون الاسلامية والسياسية الساخنة بعد أحداث 11 سبتمبر.
- تعريف الشعوب بحقيقة الأجندة و النوايا الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.
- إنتقال الحركات الإسلامية من موقف دفاعي إلى موقف هجومي.

- شكل دافعا لدراسة الحركات الإسلامية و الاسلام والتعرف عليهما.

14- إن أحوال الحركات الإسلامية - وبعد سنين على تلك الأحداث- ليست على ما يرام، وذلك بالنظر إلى الآمال الكبيرة المعلقة عليها، وضخامة الضغوط التي تتعرض لها، وتنامي التحديات التي تواجهها، وضعف الموارد والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لمؤسساتها وهيئاتها المختلفة، وتخلي كثير من الدول والحكومات العربية والإسلامية عن دعمها لها، بل وانسحابها إلى مواقع أقرب إلى مواقع الأعداء منها إلى مواقع الأنصار والمؤيدين؛ صحيح أن العمل الإسلامي استطاع حتى الآن أن يصمد في مواجهة العواصف المعادية التي طفقت تهب عليه بكثافة في أعقاب تلك الأحداث، وتسعى للنيل منه وتضربه بقسوة في مناطق متعددة من العالم. وصحيح أيضًا أنه سوف يتغلب على تلك العواصف ويتجاوزها في نهاية المطاف؛ لأن "ما ينفع الناس يمكث في الأرض" كما قضت سنة الله في الخلق ؛ ولكن لا تزال هناك عقبات كبيرة سوف تستمر لفترة مقبلة في اعتراض طريقه بهدف القضاء عليه، أو بهدف صرفه عن غاياته ومقاصده وإفقاده هويته وخصوصيته ؛ وذلك بجره إلى مواقع سياسية ليست من طبيعته — كالتطبيع مع الكيان اليهودي مثلا- ، وإقحامه في قضايا وأزمات دولية هو أبعد ما يكون عنها، واتهامه باتهامات زائفة مثل تهمة "الإرهاب" ، ويمكن رؤية التحديات التي تواجه الحركات الإسلامية على نطاق الواقع السياسي العالمي كما يلي:

- تجديد الشعور بالانتماء إلى الموحدات الحضارية الكبرى.
- تقوية نسيج البنية التحتية لوحدة الأمة.
- تحفيز التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية الثقافية بين الحركات الإسلامية القطرية.
- الإسهام في تحقيق درجة كبرى من التجانس في التنشئة الاجتماعية والسياسية.
- إدراك ووعي الحركات الإسلامية بالعمق المناسب ما يحاك ضدها وخاصة حركات المقاومة.

15- يجب أن لانتغافل ونحن نجتازهذه المرحلة الحرجة من تاريخ أمتناعن الإنعكاسات السلبيةو الإكراهات العديدة التي تحيط بكل بلداننا ، وخاصة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر2001 التي أدت إلى مزيد من الضغوط على المنطقة العربية والإسلامية، وشجعت أوساطا يمينية متطرفة في الغرب على شن حملات عدائية على الإسلام والمسلمين، واتهامهم بالإرهاب جملة وتفصيلا ،ونشر الحقد والكرهية لتاريخهم وعقيدتهم؛

16- إن ما سبق لا يعني أن الحركات الإملامية قد أضحت فائقة الفاعلية والكفاءة في إنجاز أعمالها وتحقيق أهدافها، وإنما كل ما في الأمر أن ما ذكرناه يمثل احتمالات قائمة وإمكانيات كامنة أكثر منها متحققة على أرض الواقع، والأهم من ذلك أن الدوائر الإعلامية والبحثية والسياسية المعادية للعمل الإسلامي تدرك مثل هذه الاحتمالات والإمكانيات

وتصوغ خططها وتنظم حملاتها ضد العمل الإسلامي كما لو كان فائق الفاعلية والكفاءة في إنتاج كل تلك الآثار الداعمة لوحدة الأمة الإسلامية؛

17- إن أولويات عمل كثير من الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط تحتاج إلى إعادة ترتيب، وإلى كثير من التطوير والإصلاحات. ولا يعقل أن تظل البرامج والمشروعات تتم بدون وجود رؤية واضحة تحدد الأولويات من منظور عملي ومهما حسنت النوايا فإنها في نظرنا لا تغني عن ضرورة بذل الجهد لمعرفة متطلبات الواقع، وأيها مهم وأيها أكثر أهمية لتكون له الأولوية على غيره؛ ومن المفيد أن نذكر أننا نؤكد على أهمية بناء تصور صحيح لأولويات العمل السياسي؛

18- إذا كان العداء الأمريكي لبعض الحركات الإرهابية له مبرراته السياسية والأخلاقية؛ فإن الغريب في الأمر أن ينسحب هذا الموقف على الحركات الإسلامية السياسية والتي يستحيل وفق قواعد اللعبة الديمقراطية أن تعتبر إرهابية ؛ ومن هنا لم تعد هناك فقط أهمية وضرورة حتمية في دمج الحركات الإسلامية في المسيرة السياسية لبلدان الشرق الأوسط ،من أجل تدعيم مسيرة التطور الديمقراطي في هذه البلدان إنما أيضا في امتلاك قدرات أكبر على مواجهة مثالب السياسية الامريكية الجديدة في المنطقة بعد 11 سبتمبر وهذا عبر بناء خطاب سياسي إنساني جديد مستمد من القيم الإسلامية فيما يخص التنمية، العدالة والمساواة؛

19- إن النضال السلمي خيار إستراتيجي لا يقبل التكتيكات السياسوية ولا الإستنزاف السياسي والذي يجب على الحركات الإسلامية الأخذ به من أجل تحقيق التغيير الذي تنشده الحركات ،سيما بعد عديد المشاكل و الأزمات الشرق أوسطية المختلفة قبل و بعد أحداث 11 سبتمبر؛

20- إن الحكومات العربية والإسلامية يجب أن تتسلح بوعي مختلف عن طريق إعطاء الأولوية لتفعيل الحريات، وهو أمر مهم لبعث النهضة وتغيير الواقع للأفضل، ومواجهة التحديات الخارجية، إذ أن التغيير نحو مزيد من الحرية هو شأن داخلي بعيد عن تدخلات الغرب والقوى الاستعمارية، التي يجب أن تفهم أن القوة والجبروت التي تتمسك بهما أمريكا لن يحققا لها الأمن والاستقرار؛

21- من الإفرازات الممكنة جراء أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التقارب الذي يمكن أن يحدث على المدى القصير بين التيار الإسلامي والتيار القومي، حيث توضح مجريات الأحداث الدائرة منذ الحادي عشر من سبتمبر أن هناك تقاربًا بين التيارين القومي والإسلامي، خصوصًا حول قضية الصراع العربي الإسرائيلي وهي لب ومحور هذا التقارب، لذا فهناك سعي لأسلمة الفكرة القومية وحركاتها المختلفة، ويستند هذا التقارب بالمدى الزمني المحتمل لما تسميه الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب، حيث من المرجح أن تطول الحرب وتتخذ أشكالاً وصورًا جديدة متنوعة، وغالبًا ما تصيب الحرب مجتمعات ودول ومنظمات عربية وإسلامية، الأمر الذي

سيفقد واشنطن العديد من الأنظمة المؤيدة لها، بفضل الضغوط الشعبية التي ترى التحركات الأمريكية حربًا ضد العرب والمسلمين؛

22- إن الحركة الإسلامية كانت الضحية الأولى لأحداث سبتمبر وتم التضييق عليها وتجميد أرصدتها، لذا فإن هامش الحركة أصبح ضيقًا وترصده القوى الكبرى والصغرى وبالرغم من قسوة هذه الأحداث إلا أن هناك احتمالين:

- أولهما أن يخلق الطغيان الأمريكي ضد الحركة الإسلامية حالة من التعاطف معها، لكن ذلك مرتبط بمدى قدرة الحركة على امتصاص واستيعاب الضربة الأولى واستخدامها كخطاب مقبول ومفهوم؛
- والثاني أن أحداث 11سبتمبر مهما كانت شدتها فلن تستطيع هزيمة تلك الحركة أو إنهاء وجودها ما لم تكن هناك أسباب داخلية وبنيوية تسمح بذلك أصلاً؛

23- إن الحركات الإسلامية اليوم أصبحت مطالبتا ليس فقط بحل إشكاليتها التاريخية تجاه الديمقراطية والتعددية السياسية داخل الشرق الأوسط، إنما أيضا وربما أساسا أن تواجه تحيزات ومساوئ السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة عقب أحداث11 سبتمبر بمنطق إنساني جديد تقدم فيه نفسها باعتبارها تيارات لديها رسالة إنسانية تدافع عن قيم المساواة والعدالة والحرية والتنوع الثقافي وهي قيم كثيرا ماتتناساها الإدارة الأمريكية وحان الوقت ألا تتناساها المجتمعات الشرق

أوسطية و الحركات الإسلامية إذا أرادت أن تساهم في هذا العالم بصورة فعالة ومؤثرة؛

24- وليس لنا أن نتفاءل كثيرا في المدى المنظور بتحول إيجابي في نظرة أميركا للحركات الإسلامية، لأن روح المواجهة وصوت الحرب هو السائد حاليا؛

25- أمام الحركات الإسلامية فرصة تاريخية لكي تواجه عمليا وبشكل عصري وديمقراطي مواقف الإدارة الأمريكية من كثير من العرب والمسلمين القادمين إليها ؛فهم يواجهون تمييزا ثقافيا وأحيانا عنصريا تجاههم ومن هنا سيصبح دفاع هذا التيار عن هؤلاء لا يرجع فقط لكونهم مسلمين، ولكن لأن هناك تمييزا عنصريا واقعا عليهم وهو ما يجب رفضه كقيمة وموقف مبدئي، سواء كان واقعا على المسلمين أو غير المسلمين؛

26- إن الخطاب السياسي يدل على أن عالم ما بعد 11 سبتمبر/ أيلول عالم مختلف، وأن موازين القوى داخل الدول الإسلامية بدأت تهتز. ومن آثار ذلك على المدى البعيد أن بعض الحكام المسلمين سيجدون من الأجدى لهم في النهاية التفاهم مع القوى السياسية المحلية – وأهمها الحركات الإسلامية – بدلا من الاتكاء على حماية من وراء البحار، وربما لن يقتنع بعضهم بهذا المنطق، وسيزيد من الاعتماد على الخارج، لكن ذلك سيزيد الوضع السياسي احتقانا، ويقربه من حافة الانفجار؛

الفصـــــــل الثالث

إنعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الأردن

وفيه:

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن نشأة الحركة الإسلامية في الأردن

المبحث الثاني : تداعيات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الأردن

المبحث الثالث : رؤية مستقبلية للحركة الاسلامية الأردنية بعد أحداث 11 سبتمبر

خلاصة و استنتاجات .

إستطاع الإسلاميون في بعض بلدان العالم الإسلامي أن يدخلوا بعض الوزارات عن طريق الإنتخابات و المصالحات و الأحلاف التي عقدوها مع بعض الأنظمة والأحزاب.

لقد أثارت هذه الخطوات الجريئة مناقشات و اعتراضات في داخل الحركات الإسلامية وخارجها ، ولعل من أهمها : تجربة الأردن ، تركيا...إلخ ولقد راعت هذه الحركات القواعد الشرعية في مبادئ المصالح و المفاسد ، وحاولت جاهدة أن تلتزم بقواعد الضرورة ، ومصلحة العمل الإسلامي ومصالح المسلمين في هذه الأقطار.

تعد تجربة الحركة الإسلامية في الأردن في المشاركة تجربة متميزة تستأهل الدراسة والتأمل ؛إذ تعكس تلك التجربة بوجه عام صورة مغايرة تماما للصورة النمطية السلبية الشائعة والتي لم تتوقف بعض الكتابات عن السعي إلى اختلاقها وغرسها في الأذهان بشأن الحركات الإسلامية والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحياة العامة المعاصرة ؛سيما بعد هجمات11 سبتمبر أين ربطت بالإرهاب.

إن هذه التجربة تظهر المجال الرحب والمرن الذي يمكن ان تتمتع به الحركات الإسلامية من القدرة على التطور والإستجابة لتغيرات الواقع وتعقيداته ،دون التنازل عن المنطلقات المبدئية والثوابت العقدية.

لقد دخلت الحركة الإسلامية في تجربة الحكم والمشاركة السياسية في الأردن ،ضمن شروط واضحة و مصالح بينة ،وضرورة تفرضها الظروف واستراتيجية مدروسة والتزام بالقواعد الديمقراطية عند الممارسة ، فلم يكن الحكم واستلام السلطة هدفا بذاته تتمسك به هذه الحركات على حساب المبادئ أوعلى حساب الشعب.

وتأسيسا على ماسبق ؛وبناء على محاولة تغطية التجربة الأردنية وانعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية فيها ومحاولة معرفة آفاق الحركة الإسلامية المسقبلية فإننا نطرح جملة التساؤلات التالية : - كيف نشأت الحركة الإسلامية في الأردن وماهي خصوصيتها مع النظام الأردني ؟ – ماهي أهم تداعيات أحداث 11 سبتمبرعلى الحركة الإسلامية في الاردن ؟- واخيرا: الى اين تسير الحركة الإسلامية في الأردن؟ وما هو مستقبل علاقتها بالنظام، وما هو مصير موقعها في مستقبل الحياة السياسية الأردنية، خصوصا بعد تغير المعادلات السياسية الدولية والاقليمية من عالم الحرب الباردة الى عالم 11 سبتمبر؟

في هذا الفصل، محاولة لدراسة أبرز و اهم ملامح تلك التجربة بما انتهت إليه اليوم ، بعد مضي قرابة ستة عقود على انبعاثها؛ وبعد مضي قرابة العقد على هجمات 11 سبتمبروالتي فيها محاولة معرفة أهم و أبرز تداعيات تلك الأحداث عليها.

ولأن جماعة الإخوان المسلمين تعد الحركة الإسلامية الأهم والأبرز والأقدم قوة و انتشارا وتأثيرا في الحياة العامة للبلاد مقارنة بغيرها من الحركات والأطياف ، ذات التوجه الإسلامي ، ولأن اهتمامنا ينصب وحسب على الحركات الإسلامية المشاركة في السلطة بالفعل فإن تركيز الدراسة سينصب بالتحديد على تناول التجربة الغنية لجماعة الإخوان المسلمين في المشاركة السياسية.

وفي سياق سعيينا إلى تغطية هذه الحركة الإسلامية ،سنعمد في هذا الفصل إلى مناقشة محاور ثلاثة :تتعلق بتجربة الإخوان المسلمين وتداعيات أحداث 11 سبتمبرعليها في الأردن وهي:

أولا: لمحة تاريخية عن نشأة الحركة الإسلامية في الأردن.

ثانيا: تداعيات أحداث 11 سبتمبرعلى الحركة الإسلامية في الاردن.

ثالثا: مستقبل الحركة الإسلامية في الاردن في ظل تداعيات أحداث 11 سبتمبر.

المبحـــث الأول
لمحة تاريخية عن نشأة الحركة الإسلامية
في الأردن

وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: نشأة الحركة الإسلامية في الأردن.

المطلب الثاني: علاقة الحركة الإسلامية الأردنية بالنظام الأردني.

المطلب الثالث: محصلة تجربة المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في الأردن.

المطلب الأول
نشأة الحركة الإسلامية في الأردن

لم يكن الأردن بمعزل عن الأحداث الساخنة التي عصفت بالمنطقة العربية إثر سقوط الخلافة الإسلامية – العثمانية، بل كانت تعيش في قلب الحدث، إذ تعرضت لاستعمار البريطانيين ووقعت من خلاله تحت الانتداب، حيث كان البريطانيون يسيطرون على مفاصل الحياة السياسية والعسكرية والأمنية منذ تأسيس الإمارة، إلى أن تم عزل مندوبهم العسكري عن قيادة الجيش آنذاك كلوب باشا بقرار تعريب الجيش الصادر عن ملك الأردن المغفور له الحسين بن طلال، وانتهت حقبة ما قبل الاستقلال التي مرت بها البلاد[1].

---

(1) مروان شحاده ، " الاخوان المسلمون في الاردن.. من الجمعية الخيرية الى الجبهة السياسية ". متحصل عليه من: www.factjo.com يوم: 2010/05/13

إن وضع الحركة الإسلامية في الأردن يختلف عن كثير من بلاد العالم الإسلامي، لأن الأردن يتميز عن غيره بالحريات وإعطاء العمل السياسي فرصة أكبر، ولذلك وجدت الحركة الإسلامية متنفسا ومناخا طبيعيا لأعمالها السياسية والدعوية والإجتماعية والتربوية والتعليمية.

وبسبب هذا الوضع ظهرت أحزاب إسلامية عدة في الأردن منذ وقت مبكر، إذ ساعد وضع الأردن ، الذي اعتمد على توازنات دقيقة وتحالفات سياسية وعشائرية، على نمو وظهورأحزاب وطنية سياسية، دينية وقومية، والملاحظ أنه لم تصطدم الحركة الإسلامية بالسلطة في الأردن، ولاسيما أنها لم تشكل لنفسها تنظيمات سرية أو مسلحة لكي تستخدمها ضد السلطة[1].

وفي مقدمة هذه التنظيمات الدينية " الإخوان المسلمون" الذين يرجح بعض الباحثين بداية تنظيمهم في الأردن إلى عام 1934.

يختفي وراء بروز الحركة الإسلامية في الأردن ؛ "جماعة الإخوان المسلمين" كبرى الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي والتي منذ تأسيسها في منتصف القرن الرابع عشرالهجري في مصركانت عبارة عن حركة تجديدية بالمعنى الشامل للإسلام،واعتبر مؤسسها الإمام الشهيد حسن البنا رحمه الله أحد مجددي القرن حيث رأى الإمام من خلال تقويمه لواقع الأمة الإسلامية في ابتداء صياغة تصوراته لمشروع نهضتها،وأن الإنهيار قد وقع في مختلف مجالات الحياة، وأيقن بناء على

---

(1) حسن طوالبة . مرجع سابق ، ص109.

هذا التقويم أن الإصلاح لابد وأن يكون شاملا وأساسه بناء الإنسان الفرد والأسرة[1].

وقد انطلق من مرجعيات الأمة العليا ؛ الكتاب والسنة، متمسكا بثوابت الإسلام، ومتجاوزا ركام السنين ، مستوعبا لخبرات وتجارب من سبق وموظفا لها ، مبدعا في الرؤى والقواعد والأهداف والأهداف والوسائل، وبعد أن استكملت الجماعة بناها النظرية الفكرية والتنظيمية الواقعية ، انتقلت إلى مخلف الأقطار العربية.

ولقد تم تأسيس فروع لها في الأردن حيث نالت الحركة مباركة الملك عبد الله المشروطة نوعاما والذي عبرعن ثقته في أن الإخوان المسلمين سيكرسون أنفسهمك وبشكل مطلق لله.

وتعتبرالبداية والظهوروالنشأة الرسمية للحركة الإسلامية في عامي1945- 1946 وهي الفترة التي حصل فيها الأردن على استقلاله[2].

غلب على أفكار ونشاطات الجماعة في مراحل التأسيس الأولى السمة الخيرية ، من خلال دعوتهم إلى التكافل الاجتماعي، والتربية الإسلامية بالوسائل السلمية المشروعة ، وكانت ممارستها للعمل السياسي شبه معدومة ، لذلك انحصر نشاطها بتلك الفترة بحسب الترخيص الممنوح لها فيما تسمح به القوانين والتشريعات للجمعية

---

(1) وثيقة " رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن عام2005 " . متحصل عليه من: www.islamonline.net يوم: 2010/01/09 .

(2) محمد صلاح صديق وسامح عثمان أحمد، الموسوعة في شتى مجالات المعرفة. ط4 الإسكندرية : دار الدعوة للطبع و النشر و التوزيع، 2008 ، ص148.

الخيرية، عملت هذه الجمعية على الدعوة والتربية، حيث أدخلت الجماعة المجتمع في شبكة واسعة من الجمعيات الخيرية التكافلية، وهي بذلك قامت بتحمل عبء كبير مندوباً عن الدولة (السلطة).

وتدعو جماعة الإخوان المسلمين في الأردن إلى المقاصد والأهداف التالية: العمل على تكوين جيل جديد يفهم الإسلام فهماً صحيحاً ويطبقه على نفسه، ويدعو إلى تعميمه فهماً وعملاً، والدعوة إلى قيام النظام الإسلامي أساساً لنهضة البلاد العربية وصبغه لمرافق حياتها الخاصة والعامة، مع مراعاة ما في الإسلام من مرونة وسماحة تناسب اختلاف البلاد وتطور الأزمنة، والعمل على جمع كلمة الأندية الإسلامية في البلاد العربية، وتوحيد جهودها بحيث تتسق أعمالها ومساعيها على شكل يتناسب مع الرغبات المستمدة من روح الإسلام وتعاليمه، وإعداد الشباب وتربيته، تربية إسلامية صحيحة، والأخذ به إلى الخلق الكريم وآداب الإسلام الرشيدة، ونشر الثقافة الإسلامية واعتبارها أساساً للمعاهد العلمية في الأقطار العربية، والدفاع عن العقائد الإسلامية وآداب الإسلام وتاريخه وحضارته.

لقد نشأت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن عام 1945 ؛حيث كانت الجماعة في تلك الفترة تعيش مدا جماهيريا،بسبب مواقفها وجهادها في قضية فلسطين والقضايا التحررية في العالم العربي ،وكان التأسيس بمبادرة من الحاج عبد اللطيف أبو قورة،الذي اتصل بالمرشد العام حسن البنا رحمهما الله،وتعرف على الجماعة وكان عضوا في الهيئة التأسيسية في مصر ؛ومن أهم أعمال الجماعة في هذه الفترة: إقامة الندوات والمحاضرات والاحتفالات الإسلامية والدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما ساهم الحاج عبد اللطيف أبو

قورة في إنشاء الكلية العلمية الإسلامية في عمان والمشاركة كذلك في رابطة العالم الإسلامي، والمؤتمر الإسلامي وغيرها.

جاء تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ليمثل شكلا من أشكال الامتداد الفكري، لا التنظيمي للجماعة الأم في مصر، ما يعني أن الجماعة في الأردن قد تأثرت فيما يتعلق بمواقفها من المسائل المتصلة بعملية المشاركة السياسية وبخاصة بداية قيامها ،بيد أنها مالت مع الوقت، بحكم مااقتضته اعتبارات عديدة لعل من أبرزها خصوصية ظروف وجودها في الأردن، إلى اتخاذ بعض المواقف المغايرة لتلك التي تبناها الإمام حسن البنا حيال عدد من المسائل المتصلة بالنشاط السياسي للجماعة.

وبالرجوع إلى بداية ظهورها إلى النور في الأردن، وإن كان على شكل جمعية خيرية؛ والمعروف أن جماعة الإخوان المسلمين قد مارست نشاطها منذ نشأتها كجمعية خيرية مسجلة تحت مظلة قانون الجمعيات الخيرية، إلا أن هناك من قادة الحركة من يرتئي قولا آخر في الأمر، مثل الأستاذ حمزة منصور(*) حيث يقول: "..والصواب أن جماعة الإخوان المسلمين لم تكن يوما جمعية خيرية ، وإن كان عمل الخير من أهدافها، فقد كانت ومازالت هيئة إسلامية شاملة معنية بقضايا الحياة جميعا، السياسية والإجتماعية والاقتصادية وغيرها ، وهي لم تنشأ بموجب قانون الجمعيات الخيرية ، وترفض أن تصنف على أنها جمعية خيرية ؛ بل خاضت الانتخابات النيابية خلال النصف الثاني من القرن

(*)الأمين العام السابق لحزب جبهة العمل الإسلامي .

المنصرم باسم الجماعة كما و شاركت في الحكومة باسم الجماعة، واعترف لها من أعلى المستويات الرسمية بهذا الدور[1].

لقد ولدت جماعة الإخوان المسلمين بمباركة من النظام الحاكم في الأردن، إذ تولى الملك عبد الله الأول رعاية افتتاح المقر الأول للجمعية؛وما كان للملك إلا أن يبادر إلى المجاهرة بمباركة الجماعة منذ قيامها، ربما بوازع من نشأته في مكة المكرمة نشأة لا تخلوا من صبغة دينية إضافة إلى اعتدال أطروحات الجماعة وتركيزها على الدعوة الإصلاحية التدريجية والسلمية ،فضلا عن صعوبة مكاشفة العداء للجماعة ومناصريها في الشارع الأردني المسلم بوجه عام ،في الوقت الذي يسعى فيه الحكم الأردني منذ قيامه إلى استمداد قدر وافر من مشروعيته بتأكيد انتمائه إلى بيت النبوة ومحافظته على رسالة الإسلام.

ويرى الأستاذ خالد سليمان[*] أن النظام الحاكم قد وجد في الجماعة لاحقا تنظيما يمكن استثمار وجوده في مجابهة انتشار الاتجاهات اليسارية والقومية التي رأى فيها تهديدا جديا لبقائه ،فلما أعلن عام1957 سريان الأحكام العرفية وحظر سائر أشكال التنظيم السياسي استثنى الحركة دون بقية الاتجاهات السياسية الموسومة

---

(1) على خليفة الكواري ،الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية .بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004، ص376.

(*)باحث عربي في قضايا الإجتماع والسياسة.

بالمعارضة مع المنع والتجريم ،فظلت تتمتع بحرية الحركة ،ولو نسبيا وتحت مظلة العمل الخيري، على المسرح الأردني[1].

أما الوسائل التي تنتهجها الجماعة في نشر مبادئها فهي: تأسيس ناد يسمى «نادي جماعة الإخوان المسلمين» والسعي لإنشاء شعب وفروع لها في مختلف مدن المملكة، وتنظيم المحاضرات الثقافية في النادي، وإصدار النشرات، وإقامة الحفلات، والاحتفال بالأعياد الإسلامية كالمولد النبوي، والبعثة والهجرة ومعركة بدر والإسراء والمعراج، ودعوة كبار الأدباء والعلماء المسلمين لإلقاء أحاديث إسلامية وبحوث تاريخية عربية تتناول شرح التعاليم الإسلامية والأمجاد العربية، وتبادل الزيارات والرحلات في كل مناسبة مع الأندية والجمعيات الإسلامية الأخرى في البلاد الشقيقة توثيقاً لعرى الأخوة الإسلامية، وتأسيس المدارس الإسلامية، والإشراف على وضع مناهج علمية إسلامية صحيحة، والسعي لأن يكون أئمة المساجد وخطباؤها ومدرسوها من العلماء العاملين، الذين يتصفون بالمقدرة العلمية والأهلية التامة، لبث الفضائل الإسلامية ونشر الأخلاق المحمدية.

وقد بدأت الجماعة بتطبيق أفكارها من خلال تأسيس المدارس الإسلامية، مثل مدارس الأرقم، وكذلك تأسيس جمعية المركز الإسلامي الخيرية لتغطية نشاطاتها الخيرية، فضلاً عن تأسيس المستشفى الإسلامي لتغذية نشاطات الجماعة من الناحية المالية، إلى غير ذلك من المشاريع الاقتصادية الكبيرة.

---

(1) خالد سليمان ، "الحركة الإسلامية في الأردن وتجربة المشاركة السياسية" متحصل عليه من :www.dahsha.com يوم:2010/01/01 .

هذه الخلفية التاريخية تصلح لتفهم الموقف الإستراتيجي الذي تتبناه جماعة الإخوان المسلمين من قضية المشاركة السياسية ، الذي يميل إلى تغليب القول بأهمية المشاركة في السلطة التشريعية، بل ضرورتها، مع بعض التحفظ على المشاركة في السلطة التنفيذية وإخضاع تلك المشاركة إلى ما تقتضيه المصلحة حيث يمثل ذلك الموقف الذي يقر بالمشاركة السياسية القاعدة شبه الثابتة التي ينطلق منها الإخوان، أما رفضهم المشاركة ومقاطعتها فهو الاستثناء التكتيكي العرضي الذي تمليه مقتضيات سياسية طارئة.

إن جماعة الإخوان في الأردن كانت قد حسمت منذ بدايات نشوئها مسألة المشاركة في السلطة التشريعية لصالح إقرار المشاركة(*)، وذلك بالنظر إلى مايمكن أن تلعبه الجماعة عبر تلك المشاركة من دور في عملية الرقابة على أداء السلطة التنفيذية و تشريع القوانين والأنظمة الناظمة للحياة العامة في البلاد، تبعا للرؤية الإسلامية التي تتبناها[1].

وقبل حلول عقد التسعينات من القرن الماضي لم يكن انخراط الإخوان في السلطة التنفيذية أمرا واردا في حساباتهم، باستثناء بعض التجارب الفردية المحدودة للغاية ،وذلك نظرا للافتقار إلى مخطط

(*)وهذا الموقف يذكر بموقف منشأ جماعة الإخوان المسلمين (حسن البنا) المؤيد للمشاركة .

(1) خالد سليمان، مرجع سابق .

كامل، أو ثقل برلماني دائم، بل وتمحور النقاش أحيانا حول قضية تحليل أو تحريم الولوج إلى ذلك الحيز من ميدان العمل السياسي[1].

لقد سعت الحركة الإسلامية منذ تأسيسها إلى إحياء مظاهر الحياة الإسلامية في المجتمع الأردني، وركزت جهوها على قطاع التربية والتعليم في سبيل بناء جيل إسلامي جديد ،فأنشأت وأدارت مؤسسات متخصصة في التعليم والرعاية الإجتماعية والعناية الصحية في شتى أنحاء البلاد، ووقفت بجانب المؤسسات الحكومية القائمة على هذه المجالات وساهمت بشكل فعال بدعمها[2].

ولقد ظهرت أحزاب إسلامية أخرى بين عامي 1948و1953 مثل حزب التحرير الإسلامي الذي دعا إلى إعادة الخلافة الإسلامية، وكان قد أسسه تقي الدين النبهاني، إلا أن السلطات الحاكمة رفضت منحه الترخيص لأن من أهدافه الوصول إلى السلطة بغطاء الدين ولكن ظل الحزب يعمل بصورة سرية الأمر الذي كان سببا في مطاردته وإجبار النبهاني على مغادرة البلاد إلى دمشق ثم إلى بيروت حيث توفي فيها و خلفه الشيخ عبد القديم زلوم[3].

ترأس الحاج عبد اللطيف أبو قورة الحركة في الأردن حتى عام 1953 وكان معروفا عنه أنه شارك شخصيا في عمليات الجهاد وباع ممتلكاته في جبل عمان لتمويل المجاهدين في فلسطين وكانت

---

(1) إسحاق أحمد الفرحان، " الموقف الإسلامي من المشاركة السياسية: مع الإشارة إلى التجربة الأردنية "، أفكار، العدد 123، شباط 1996،ص ص 25-26.

(2) علي محمد الصلابي ، مرجع سابق ، ص95.

(3) محمد ضريف، الإسلام السياسي في الوطن العربي. ط2، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 1992، ص221.

السلطات تراقبه بعناية بسبب أفكاره الوطنية ضد البريطانيين ثم خلفه المراقب العام الأستاذ محمد عبد الرحمان خليفة حين بدأت نشاطات الحركة تتخذ طابعا تنظيميا وزيادة في التعاون والتنسيق بين الفروع المحلية المختلفة وبقي الأستاذ محمد عبد الرحمان خليفة مراقبا عاما للحركة حتى ربيع عام1954 حيث خلفه سعيد رمضان[1].

لقد تم استبعاد سعيد رمضان من الأردن في العام التالي ليعود الأستاذ محمد عبد الرحمان مرة أخرى لقيادة الحركة بعد عقد من الزمن وبقي قائدا للحركة في الأردن وهو الوحيد الذي كان يشار إليه بالمراقب العام منذ 1954 وحتى منتصف الستينات علما بأن هذا اللقب قد منح لفترة ما للأستاذ يوسف العظم في منتصف عام 1964 وقدكان شخصا قياديا في الحركة منذ بدئها في الأردن ،ولقد كان للأستاذ محمد عبد الرحمان خليفة دورا فعالا في شؤون الحركة ويعتبر أكثر الأعضاء أهمية خلال العقد الأول لوجود الإخوان المسلمين في الأردن وترك بصماته الشخصية عليها أكثر من أي فرد آخر؛ حدثت إنشقاقات في صفوف الحركة الإسلامية ، وانشطرت جماعات وتنظيمات عن جماعة الإخوان مثل الحزب الأردني الإسلامي،وحزب التجديد العربي الإسلامي، وحركة الإنقاذ والحركة العربية الإسلامية الديمقراطية والجماعة السلفية ولكن أكبرها كان حزب جبهة العمل الإسلامي ؛الذي يشكل الإخوان فيه الأكثرية العددية، وهو الذي دخل الانتخابات النيابية منذ عام 1989 ، وحقق نتائج مهمة في الدورة الانتخابية الأولى والدورات اللاحقة.

---

(1) موسى زيد الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن. قسنطينة: مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع ، 1992، ص28.

تبنت الحركة الإسلامية الحل الإسلامي لمشكلات المجتمع، بمعنى أن يكون الإسلام هو الموجه والقائد في كل ميادين المجتمع ،بحيث تصطبغ الحياة بالصبغة الإسلامية في شتى المجالات ،مع النظر إلى السياسة الداخلية والخارجية بمنظور إسلامي[1].

غيران الحركة ممثلة بحزب جبهة العمل الإسلامي تؤمن بالتدرج في تنفيذ برامجها فهي الأقرب إلى الإصلاح منها إلى الانقلاب الذي تؤمن به الحركات المتطرفة، وتؤمن بالعمل الديمقراطي في الوصول إلى الحكم أو مواقع السلطة، ولهذا رفضت فكرة جاهلية المجتمع بل رأت أن المجتمع هو مجتمع مسلم أصابه الانحراف والتشويه وأنه بحاجة إلى الإصلاح والإرشاد.

وامتد تأثير الحركة الإسلامية إلى النقابات المهنية والعمالية والاتحادات والمجالس الطلابية، ليتحول الإسلام من أدوات الدولة في التأثير والسيطرة إلى قوة شعبية تضع المجتمع الأهلي في مواجهة الدولة.

ولكن الدين قام بدور أساسي ومهم في الدولة الأردنية، وكان للدولة والملوك المتعاقبين سياسات ومواقف دينية، يمكن ملاحظتها في السلوك والمواقف الشخصية للملوك، وفي الدستور الأردني والقوانين والأنظمة والتشريعات، وفي مناهج التربية والتعليم، والإعلام الرسمي وشبه الرسمي، وفي سياسات الحكم والوزارات والجيش والدوائر الحكومية والرسمية، وفي المؤسسات الدينية المختصة كوزارة الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية.

---

(1) حسن طوالبة، مرجع سابق، ص110.

فالحركات الإسلامية كانت على علاقة ودية مع نظام الحكم، وللوقوف على هذه العلاقة بشكل كافٍ وشافٍ كما هو واضح في جماعة الإخوان المسلمين ومؤسساتها، مثل حزب جبهة العمل الإسلامي، وجمعية المركز الإسلامي التي أسسها الإخوان في أوائل الستينيات وصارت مؤسسة عملاقة تملك المستشفى الإسلامي وعشرات المدارس والمستوصفات والمؤسسات، وجمعية المحافظة على القرآن الكريم التي تدير عشرات المراكز وينتظم فيها عشرات الآلاف من الطلاب والطالبات، يمكن الوقوف عليها ومعرفة حقيقة هذه العلاقة في المطلب التالي.

المطلب الثاني

علاقة الحركة الإسلامية بالنظام السياسي الأردني

إتسم الكيان السياسي الأردني منذ قيامه في مطلع العشرينيات بهشاشة واضحة إستوجبت توازنات دقيقة و تحالفات سياسية وعشائرية تمكن هذا الكيان من الإستمرار من دون توترات ،ولم يكن الدين مستبعدا ،ولم يشهد الأردن عمليات تحديث فوقية تصطدم مع البناء التقليدي ،لذلك لم تصطدم الحركة الإسلامية بالسلطة الأردنية في البدايات ؛حيث لم يكن لإخوان الأردن تنظيم سري أو جناح عسكري ،ولاكانت لهم به حاجة فلا خصومة لهم مع حاكمين يعود نسبهم إلى آل بيت رسول الله (ﷺ) ، ولادورهم مغرض أو فتان في مجتمع قبلي تقليدي كالمجتمع الأردني[1].

---

(1) عبد المنعم مسعد نيفين، "جدلية الإستبعاد والمشاركة: مقارنة بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن" ، المستقبل العربي، العدد145، مارس1991، ص56.

ولقد كانت تاريخيا العلاقة بين الحركة والنظام الملكي مطبوعة بطابع ودي قائم على تبادل المنافع ،فقد أخذت الجماعة شكل جمعية خيرية بمباركة من النظام الحاكم في الأردن وافتتح الملك عبد الله الأول المقر الأول للحركة في1945 ،وسعى الحكم الأردني في بدايته إلى استمداد قدر وافر من مشروعيته بتأكيد انتمائه إلى بيت النبوة واستثمر وجود الحركة ووظفها للتأكيد على شرعيته الدينية في وجه الدعوات اليسارية والقومية التي رأى فيها تهديدا لبقائه.

إن الحركة الإسلامية في خضم هذه الأحداث قد سجلت نقاطا عديدة في سجل الرشد والعقلانية ،حيث ساندت عام1957 نظام الحكم في مواجهة محاولة الإنقلاب الفاشلة التي قادتها القوى اليسارية والقومية ،ووقفت على الحياد في المواجهة بين النظام والحركة الفلسطينية في أحداث أيلول 1970 ،ورفضوا في نفس الوقت محاولات هذه الحركات الإجهاز على النظام[1].

وعبر العقود المتتالية كانت مواقف الجماعة من عوامل الاستقرار والحفاظ على هوية المجتمع ووحدته الداخلية وسبب من أسباب الإستقرار الإجتماعي للدولة الأردنية، ولم تسجل في تاريخها اللجوء للعنف، وهذا أمر أدركه الملك الراحل وكانت من الأسباب الهامة وراء مقاومته للضغوط التي مارستها قوى إقليمية ودولية لضرب الحركة الإسلامية؛ وقد استطاعت هذه الحركة الإسلامية أن تبني علاقات مع النظام السياسي الأردني حقق له نوع من الوحدة الوطنية وتكامل قطاعاته الإجتماعية والسياسية.

---

(1) عماد خضر، " جماعة الإخوان المسلمين في الأردن والعلاقة مع الحكم"، متحصل عليه من: http ://almoslim.net يوم:2010/03/02.

بسبب هذه المواقف المشرقة التي اتسمت بها الحركة الإسلامية الأردنية، ساعد هذا النظام على إحلال جماعة الإخوان المسلمين محل حركة "فتح" والفصائل الثورية في المجتمع الفلسطيني في الأردن ،وهي السياسة التي أدت لاحقا إلى تقوية نفوذ وشعبية الإخوان في المجتمع الفلسطيني "الأردني"، ليصبحوا الممثل الرئيسي له في الحياة السياسية ، ورغم بروز نزعة التدين السياسي في الشارع الأردني ، بقيت الحركة الإسلامية تتمتع بحرية الحركة النسبية تحت مظلة العمل الخيري على الساحة الأردنية ؛ فحققت نجاحات واسعة ومكتسبات كبيرة وارتبط بالجماعة مؤسسات علمية واقتصادية هامة[1].

ويؤكد معظم الباحثون بأن الحركة الإسلامية في الأردن وفي معظم بلاد العالم العربي والإسلامي بأنها لم تعطى الفرصة لتثبت أنها ديمقراطية أو دكتاتورية ،ولذا لايمكن الطلب منها البرهنة على ذلك دون التعامل معها وإشراكها في القرار السياسي.

ولقد أكد الدكتور عصام الملكاوي(*) بأن الأردن لديه نظريه أمنية ويتحاور من موقع المصلحة وأن الحركة الإسلامية لم تعط الفرصة لتثبت رؤاها الديمقراطية ،مستشهدا بحصار تجربة حماس في فلسطين؛ بينما يؤكد الشيخ حمزة منصور(*) بأن الحركة الإسلامية تبدي إيجابية في التعامل مع توجه الحكومة الجديد(فتح الحوار مع الحركة الإسلامية) والنظر في تفكيك الملفات العالقة بينهما ولا تضع

---

(1) المرجع نفسه.

(*) الباحث في كلية الدفاع الوطني الأردنية.

(**) من أبرز القيادات الحالية للحركة الإسلامية ورئيس كتلة نواب الحركة الإسلامية في البرلمان الأردني السابق.

شـروطا مسـبقة وأنهـا تحمـل هـم الـوطن كلـه في مباحثاتهـا مـع الحكومة[1].

إن هـذه المؤشـرات تعتبر جديـدة في تعامـل الحكومـة وتسـتحق الإلتقـاط، وأنهـا تتجـه لإعـادة التـوازن للسياسـة الأردنيـة. تاريخيـا فـإن النظام السياسي الأردني من جهته في التعامل مع الحركـة الإسـلامية لم تكن لديه اسـتراتيجية أمن وطني متفق عليها لتكون مرجعا في رسم علاقات النظـام بالحركـة الإسـلامية، كمـا أن النظـام لديـه قـدرة على التنبؤ بسلوك الحركـة وتحديد إتجاهـات التعامل معهـا، ويعتبر النظام حاليـا بـأن الصـورة المثاليـة للحركـة الإسـلامية هـي ماكانـت عليـه في السبعينات.

لقد اتسمت علاقة الجماعة بالنظام تاريخيا بطابع ودي في مجمله يؤشر إلى نوع من " المشاركة الوجودية " القائمة على أساس تبادل المنافع بين الطرفين ،فإذا كانت الجماعة قد استفادت من وجودها في الأردن ،و حريتها في التحرك وممارسة نشاطها فقد استفاد النظام الملكي من هذا الوجود بالتأكيد على شرعيته ،وما وفرته الجماعة من حماية في وجه محاولات القضاء عليه من جانب التنظيمات اليسارية والقومية التي كانت تشكل تهديدا خطيرا لبقائه فضلا عن كونهم ورقة هامة في المعادلـة الإقليميـة ؛ حيث أن الحركـة نسجت في بداية ظهورهـا الأولى

---

(1) حمزة منصور في حلقة نقاشية بعنوان " النظام السياسي الأردني والحركة الإسلامية نحو إعادة تنظيم العلاقة "، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط في :2008/08/24، متحصل عليه من :www.aawsat.com يوم:2010/01/07.

علاقات طيبة مع القصر على عهد عبد الله الأول واستمرت على هذا التوافق[1].

وفيما يتعلق باتجاهات العلاقة :فالحركة منذ تأسيسها وهي تبدي انفتاحا طبيعي"Natural open" ومرونة وعدم تقوقع وتزمت؛ الشيء الذي يمكن الاستفادة منه مستقبلا لتوسيع العلاقة.

وإذا كانت عوامل النشأة وظروف البلاد والتكوين التي أشرنا لشيء منها قد فرضت نفسها على سياسة الحكم الأردني في المجالات الخارجية والداخلية، وجعلتها أميل إلى مزاج الإعتدال والمرونة والوسطية، فإن الحركة الإسلامية الأردنية قد انتهت واتجهت في أغلبها لنفس النتائج.

لقد ساعد الحركة الإسلامية على النضج عوامل كثيرة أهمها؛ عقلانية الدولة وتسامحها مما أعطى الحركة فرص واسعة للممارسة والتصحيح والتجارب من خلال الخطأ والصواب، وكذلك تبني الدولة لمشاريع الإصلاح الإسلامية عن طواعية ورغبة قد سلب التطرف أهم أسلحته ووضع الدولة نفسها في مكان الريادة الإسلامية ومنح دعاة الإعتدال المصداقية المطلوبة لتوعية الجماهير[2].

---

(1) إدريس لكريني ،" الحركات الإسلامية المشاركة في المؤسسات السياسية في البلاد العربية وتركيا " ،متحصل عليه من: www.dorrob.com يوم:2010/01/08.

(2) هشام منور ،" الحركات الإسلامية في الأردن: جدل الإحتواء والإنقسامات " ،متحصل عليه من: www.elaph.com يوم:2010/01/06.

لقد قام الأردن وهو البلد الصغير بإنجازات إسلامية كثيرة، أضبحت فيما بعد نماذج تدرسها الدول الأخرى وتستفيد منها ؛ و على سبيل المثال لاالحصر ، كان الأردن الدولة الأولى التي دعت للتضامن الإسلامي في مؤتمرات واتصالات مشهورة، وكان من أوائل الدول التي تسن قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية وتنظم جباية الزكاة وإقامة بنوك إسلامية ،وتنشئ مجامع للدراسات الإسلامية وكليات ومعاهد للدعاة على أسلوب حديث ،وتسمح للدعوة الإسلامية أن تجد طريقها على نطاق واسع في أجهزة الإعلام الرسمية[1].

وبسبب الإرث التاريخي القائم على العلاقة الطيبة بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي الأردني كما تم ذكره؛ وتحديدا إلى عهد الملك المؤسس عبد الله بن الحسين الذي كان حريصا على التواصل مع قيادات الجماعة بصورة مستمرة وافتتح مقرهم في عمان ؛راعت الحركة الإسلامية خصوصيات الوضع الأردني و تعاملت معها بواقعية وإدراك ، فلم تتعمد في أغلب الفترات أسلوب الإحراج أو المزايدة، أو طلب المستحيلات، حتى الشعار الكلاسيكي الذي ينادي بالتطبيق الفوري للشريعة الإسلامية والذي يستهوي الجماهير، وتدور حوله المعارك في بلاد أخرى، اكتسب الواقعية الاردنية حين تبنت الحركة الصيغة التي ابتكرها وروج لها بعض المفكرين، وهي صيغة "نحو الشريعة الإسلامية" ،وهذا الذي أوضحه الأستاذ عبد الله العكايلة حينما قدم عرضا تاريخيا شاملا لتجربة الإسلاميين في العمل

---

(1) المرجع نفسه.

الديمقراطي في الأردن منذ 1989 موضحا في ندوة لندن(*) ظروف مشاركتهم في الحكم وخروجهم منه، إضافة إلى مرحلة تأسيس حزب جبهة العمل الإسلامي، ونتائج هذه التجربة على صورة الحركة الإسلامية الشعبية وعلى مجمع الوضع القانوني و التشريعي في البلاد حيث انتهى قائلا بأن مطلب الإسلاميين هو احترام حريتنا وحرصنا على ثقافتنا مؤكدا على أن الديمقراطية خيار أساسي للإسلاميين اليوم، ليس فقط لأنها تتوافق مع مفهوم الشورى والعدل بل لأن الإسلاميين على قناعة بأنك إن لم تستطع "أدلجة" الحكم فعليك أن تصبح "براغماتيا" مع أيديولجيتك[1].

معنى ذلك أن يكون تطبيق الشريعة هدفا يسعى الجميع إليه في خطوات مرحلية مدروسة هادئة حتى لو استغرقت المسيرة عشرات السنين، وكلما امتد الوقت أمام العمل الهادئ Le travail silencieuxكلما تطور الاجتهاد وتطور معه فهم الشريعة وظروف المجتمع المعاصر؛ ومن فوائد الالتزام بهذا الأسلوب أنه يحقق وحدة المجتمع من منطلق إسلامي مرن، ليس فيه تزمت أو استعجال يسوق حتما في النهاية إلى الاختلاف ويهدد الوحدة الوطنية.

(*) أقام مركز دراسات الديمقراطية بجامعة ويستمنسر بالتعاون مع جمعية ليبرتي، في العاصمة البريطانية: لندن ندوة ليوم واحد حول الإسلام والمشاركة في الحكم وذلك في 20 فبراير 1993، وقد شارك في الندوة إلى جانب الأستاذ عزام التميمي، راشد الغنوشي والدكتور عصام العريان والدكتور عبد الله العكايلة؛ عدد من الإسلاميين والأكاديميين العرب وغير العرب ذوي الاهتمام بالدراسات الإسلامية.

(1) " ندوة حول الإسلام والمشاركة في الحكم "، قراءات سياسية، العدد الثاني، ربيع1993، ص176.

ولاشك أن مما ساعد الحركة الإسلامية الأردنية على قبول الحركة المرحلية، أنها استوعبت تجارب الحركة في الأقطار المجاورة وهي تعيش في مناخ الأمن والإستقرار، وليست الآثار الناجعة لمشاريع الإصلاح الإسلامية التي تبنتها الدولة في بعض المراحل كما أشرنا قبل قليل.

وقد شكلت تجربة الحركة الإسلامية في الأردن مع النظام الأردني نموذجا فريدا، مقارنة مع تجربة الحركة في العالم العربي عموما، والدول المحيطة بالأردن خصوصا، وهذا عائد إلى حكمة الطرفين، وقد ساند هذه حكمة الطرفين وقد ساند هذه الحكمة عوامل ومقومات عدة بنيت على أساسها هذه العلاقة، وتميزت ظروف الحركة في الأردن بظهور حالة من التعايش بين الحركة والنظام، مما أتاح لها حرية نسبية من النشاط و العمل الإسلامي، وحرص الطرفين على الحفاظ على عناصر هذا التعايش[1].

ويمكن حصر أهم عناصر التعايش بين الحركة الإسلامية والنظام الأردني في النقاط التالية:

1) إدراك الحركة لوضع الدولة وضعف إمكاناتها واعتمادها على الدعم الاقتصادي الخارجي، ولذلك تجنبت إحراج النظام فيما لاطاقة له به، فالأردن كيان صغير نشأ في ظل تجزئة الوطن العربي ضمن مخطط أعداء الأمة الهادفة إلى إضعاف كيانها ومنعها من النهوض من جديد.

---

(1) عزام التميمي، مشاركة الإسلاميين في السلطة . لندن: مركز أبحاث الديمقراطية، 1993، ص102.

2) التعددية السياسية والفكرية والحرية الدينية منهج مستقر وبارز في فكر وممارسة الحركة الإسلامية كما تؤمن بالحوار الفكري والسياسي والتفاعل الإيجابي مع مكونات المجتمع كلها[1].

3) تعتبر الحركة عنصر أمان للنظام ضد أية محاولات انقلابية عليه بسبب مالها من قوة اجتماعية وانتشار عميق في مختلف قطاعات المجتمع الأردني، ولقد ساهم الإخوان مساهمة إيجابية في استقرار المجتمع الأردني والنظام الأردني، وأوضح ماكانت هذه المساهمة عندما وقفوا إلى جانب النظام عندما جرت محاولة الإنقلاب عليهن وهتفوا باسم الملك حسين رحمه الله في شوارع الزرقاء وعمان وساهموا في إحباط تلك المحاولة .

4) الموازنة بين إيجابيات وسلبيات النظام الأردني الملكي، والنظام الذي كان يمكن أن يكون لو نجح الإنقلاب، ولذى فإن الحركة تنظر إلى النظام القائم بأنه خير للأردن من كل الأنظمة اليسارية و الأحزاب التي حكمت المنطقة وبطشت بالحركات الإسلامية فيها[2].

5) إجراء الإصلاحات الهيكلية والسياسية اللازمة لتفعيل النص الدستوري القائل إن نظام الحكم نيابي ملكي وراثي بحيث يحتل مجلس النواب موقعا يتناسب مع هذا النص الدستوري[3].

---

(1) .وثيقة " رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن عام2005 "، مرجع سابق، ص04

(2) علي محمد الصلابي، مرجع سابق، ص96.

(2) وثيقة "رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن عام2005 "، مرجع سابق، ص06.

6) التوازن في منهج الحركة بين ثوابتها ومتطلباتها وبين محدودات الواقع الأردني.

7) المرونة في الأزمات بين الحركة والنظام، سواء كانت الحركة هي المبادرة بتصعيد المواقف أو النظام، ففي كلتا الحالتين يعكس النظام والحركو مرونة تجاه بعضهما البعض بامتصاص التوتر والإنحناء قليلا للعاصفة.

8) إن مطالب الحركة الإسلامية هي مطالب إصلاحية حسب وثيقة الإصلاح التي طرحتها الحركة وتشمل كافة مجالات الحياة السياسية، الإجتماعية، المصالح الوطنية العليا للأردن، القضاء، مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان...إلخ وتعتمد على أسس إسلامية، وهذه المطالب في أقصى حالاتها كما يرى الأستاذ عزام التميمي لاترقى إلى تهديد النظام ولاتشكل طرحا بديلا له، ولذا فإن النظام لايرى فيها خطورة على استمراره أو استقراره[1].

هذه هي أهم عناصر التعايش بين الحركة الإسلامية في الأردن والنظام السياسين يضاف إلى ذلك أن النظام السياسي الأردني يعتبر نظاما مستقرا وقد ساهم في ذلك عدة عوامل منها:

أ - مقدرة النظام على احتواء التيارات والتوجهات السياسية التي نشأت على أرض الأردن.

ب- الإنسجام الديني في الأردن؛ فلا توجد إلا أقلية مسيحية وأكثرية إسلامية سنية، ومن ناحية العرق فالجنس العربي هو السائد.

---

(1) عزام التميمي، مرجع سابق، ص ص103-104.

ث- إيلاء الجيش اهتماما كبيرا والإعتماد على العنصر البدوي لما يتمتع به من ولاء جعل هذا الجيش قوة داعمة للنظام السياسي يستطيع بها صانع القرار المحافظة على الإستقرار.

د - تجربة الملك حسين الخاصة في تسيير دفة الحكم، حيث يعتبر مدرسة لغنى فترة حكمه بالتجارب[1].

ويمكن توضيح خصائص النظام السياسي من حيث علاقتها بالحركة الإسلامية من خلال توضيح العوامل المحددة للمسلك السياسي لعلاقة النظام بالحركة على النحو التالي:

العامل الأول: الظروف التاريخية لنشأة الدولة الأردنية ودور الأسرة الهاشمية في تأسيسها حيث نجحت في إقامة المؤسسات السياسية وتهيئة الظروف لاستقرار الدولة القومية الجديدةن حيث لعبت دورا أساسيا في تطور وتغير البنية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع.

العامل الثاني: المواقف الوسطية للمملكة حيث أخذ النظام نتيجة لمتناقضين هما:

- القيم الإسلامية الكبرى ومحاولة الأخذ بتقاليد ومفاهيم الحضارة الغربية.
- مواقف وسطية جاءت على شكل الإعتماد على فلسفة ذات جذور إسلامية وقومية بروح براغماتية معاصرة وواقعية والإستعداد للإصلاح والتغيير دون أن يهدد ذلك السلطات الإستثنائية للملك[2].

---

(1) ليث زيدان ،" التجربة الأردنية في التحول إلى الديمقراطية " ،متحصل عليه من: www.ahewar.com يوم:2010/01/06.

(2) المرجع نفسه

ومما تقدم شرحه من عوامل محددة للمسلك السياسي للملكة الأردنية، نستطيع الإستنتاج بأن طبيعة النظام الأردني لاتسمح بإجراء تغييرات وإصلاحات تمس أو تهدد نظام الحكم فاعتماد النظام الأردني على سياسة "الإعتدال"من أجل تقديم نموذج يحتذي به العالم العربي وتحسين علاقته بالحركة الإسلامية، قد تسمح بإجراء تغييرات وإصلاحات ذات طابع انفتاحي دون أن تشكل تهديدا للنظام الملكي الأردني، إضافة إلى اعتماد رأس الدولة على فلسفة الحفاظ على الوجود، كان من الطبيعي أن تكون للحركة الإسلامية الأردنية تجربة متميزة في المشاركة السياسة.

المطلب الثالث

محصلة تجربة المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في الأردن

لايختلف اثنان على أن الحركة الإسلامية في الأردن، طرف أساس في الحياة الإجتماعية والسياسية الأردنية، ما أكد هذا حجم حضورها الشعبي وتفاعل الجماهير معها واهتمام الآلة الإعلامية بها عند كل حراك وسكون تمارسه أدواتها.

والمراقبون المنصفون يرون أن الحركة الإسلامية كما سبقت الإشارة إليها عامل توازن مجتمعي لايستهان بدوره وأهميته، فالحركة كانت و مازالت تقدم خطابا إسلاميا وطنيا وتنمويا يراعي الخصوصية الأردنية ويتعامل معها بحذاقة منقطعة النظير "Magistral inégalée" ، للحفاظ على ثوابت امتداداتها الإسلامية والقومية، والحركة الإسلامية تثبت وفي كل حين، أنها تتميز بحيوية تنظيمية متجددة وأصيلة وقد تمثل ذلك من خلال حراكها الدائم والدءوب.

إن البنية العامة للحركة الإسلامية في الأردن، والتي تعكس في إطارها العام خصائص التركيبة الإخوانية التاريخية، وتتمثل أيضا بخصوصية تجربتها الأردنية الممتدة منذ أربعينيات القرن الماضي، وتلتحم في خطابها التعبوي عضويا مع القضية الفلسطينية، وتفاعلاتها ووجدانياتها حيث إن إنجازات الحركة واشتباكها مع المجتمع ودخولها لحيز وعي الناس، واستقرارها في اللاوعي عندهم، جعل منها حقيقة، ثقافة ومصلحة. لقد اجتهدت الحركة الإسلامية في الأردن على الدوام لتكون الجبهة المتقدمة للأمة والشعب؛ ومجمل اجتهادات الحركة الإسلامية الأردنية قد وطنت قواعد له في بنية الثقافة الإسلامية مع كل ماتحتويه من آراء وأفكار أيديولوجية ومقولات معرفية ومفاهيم وتسميات وشعارات.

لقد كانت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن منذ قيامها عام 1948 وحتى عام 1956 يغلب عليها العمل الجماعي العام، وكانت تتجنب المشاركة في العمل السياسى المباشر مثل الوزارة والنواب، وربما كان من أهم أعمالها في هذه الفترة المشاركة في حرب عام 1948، حيث تفاعل سكان شرق الأردن مع حرب فلسطين ، وشكل الإخوان المسلمون هناك لجنة لجمع التبرعات والمساعدات، كما فتحوا باب التطوع للمشاركة في الجهاد، وكان تجاوب الناس كبير ويذكر محمد عبد الرحمان خليفة أنه عندما فتح باب التطوع في شعبة السلط سجل أكثر من ثلاث آلاف شخص أنفسهم[1].

---

(1) المركز الفلسطيني للإعلام، " تقرير 30 أكتوبر 1985 "، متحصل عليه من: palestine-info.infohttp// يوم:2010/03/02.

ويذكر في هذا الصدد الأستاذ سليمان موسى أنه في منطقة عمان وما حولها تكونت سرية متطوعين تضم نحو 120 مجاهدا من الإخوان المسلمين، وسميت باسم سرية أبي عبيدة وقد تولى قيادتها الإخواني الحاج عبد الطيف أبو قورة المراقب العام للإخوان المسلمين في الأردن في تلك الفترة، أما قيادتها العسكرية فقد تولاها الملازم المتقاعد ممدوح الصرايرة، وقد دخلت فلسطين في14 أفريل 1948وتمركزت في عين كارم وصور وباهر[1].

وقد خاضت هذه السرية عدة معارك واستشهد عدد من أفرادها مثل سالم المسلم وبشير سلطان[2].، وتعتبر الحركة الإسلامية في الأردن ساحة خاصة وأساسية وقاعدة ارتكاز للقضية الفلسطينية و تعود هذه

الخصوصية إلى حجم وطبيعة الوجود الفلسطيني في الأردن، فنسبة الفلسطينيين هناك تبلغ أكثر من نصف مجموع السكان، وقد أصبحوا من الناحية القانونية مواطنين في دولة الأردن لامجرد لاجئين كما هي الحال في البلدان العربية الأخرى؛ بسبب عملية الدمج والإلحاق.

إن الحركة الإسلامية تلعب دور الشريك "*cooccupant*" في القضية الفلسطينية لجملة أسباب منها أساسا:

- الحدود الطويلة بين الأردن وفلسطين؛

---

(1) موسى سليمان، أيام لاتنسى: الأردن في حرب 1948. الأردن: مطبعة القوات المسلحة الأردنية، 1982، ص ص44-45.

(2) موسى سليمان، المرجع نفسه.

- ما توفره الساحة الأردنية للقضية الفلسطينية من قدرة على التعامل المكثف مع الجماهير الفلسطينية داخل الأرض المحتلة؛
- إنها في الأردن تقوم بدور طليعي خاص في مساعدة الشعب الفلسطيني على تحرير أرضه.

يضاف إلى هذه القضية المحورية في أجندة عمل الحركة الإسلامية الأردنية، أن المهمة التي حملتها الحركة على عاتقها تتمثل في إصلاح المجتمع الأردني، وذلك بمحاربة الغرينة والجنوح الكلي نحو الغرب والتي أخذت تتفشى في هذا المجتمع وكذلك محاربة كل الدعوات التخريبية والتغريبية التي بدأت تظهر في أوساط بعض المثقفين الأردنيين.

كما وتحملت الحركة أيضا مسؤولية المحافظة على الشخصية الأردنية الأصيلة، العربية والإسلامية بكل مقوماتها الحضارية الدينية والتاريخية، ورأت أن الاعتماد على التاريخ الإسلامي للأردن يعد إحدى الوسائل الهامة جدا للوصول إلى أهدافها المتمثلة في إصلاح المجتمع.

ولقد برز اهتمام الحركة الإسلامية الأردنية بميدان الإصلاح في المقالات والخطب التي كان يلقيها رجالات هذه الحركة وكذا في محاضراتهم ودروسهم ومقالاتهم الصحفية وكذا التآليف التاريخية التي أنجزوها خلال ظروف تاريخية جد صعبة، وستمرت الجماعة في الأردن بعد ذلك تطور برامجها وأدواتها، نحو تحقيق هدف استئناف الحياة الإسلامية في المجتمع كله، وانخرطت في العمل السياسي، ضد الوجود البريطاني.

لقد آمنت الجماعة بضرورة المشاركة في الحياة السياسية مع العمل في المجال الاجتماعي وفي مقدمتها النيابية إيمانا منها بأهمية المشاركة في عملية الإصلاح، وبقيت تحمل هم فلسطين، وتعتبرها القضية المركزية الأولى لها، حيث قامت بمبادرة منها مع عدد من الحركات الإسلامية بإنشاء المؤتمر العام لبيت المقدس عام 1953، بهدف حشد كل الطاقات من أجل مقاومة المشروع الصهيوني وتحرير فلسطين، وكانت الحركة من أوائل من حذر من محاولات دخول الاستعمار الأمريكي إلى الأردن من خلال برنامج المساعدات الأمريكية والذي اشتهر باسم"**النقطة الرابعة**"، مدركة لخطورة نظرية سد الفراغ التي اعتمدتها أمريكا في منتصف القرن الماضي.

وقد أنشأ الإخوان في الأردن رياض أطفال، مدارس وجامعة ومركز دراسات، فهناك مدارس الأقصى التي أنشأها يوسف العظم عام 1964، التي وصلت فروعها عام 1993 إلى سبعة عشر فرعا، وللإخوان جمعية المركز الإسلامي التي تفرع عنها 32 مؤسسة تعليمية مطلع التسعينات؛ كما يدير الإخوان كلية المجتمع الإسلامي في الزرقاء، وقد أنشئوا جامعة بدأت في استقبال دفعتها الأولى أواخر عام 1994، والجامعة يرأسها الدكتور **إسحاق الفرحان**، وهو يسعى وزملائه لتقديم نموذج **إسلامي تربوي من خلال التعليم الجامعي**[1].

كما يسجل لجماعة الإخوان المسلمين أيضا أنها أسهمت بشكل إيجابي وفعال في خدمة الشعب الأردني وسددت خللا تعجز عنه

---

(1) Sofie Roald Anna,l'éducation et la politique dans les mouvements islamistes en Jordanie et en Malaisie. Malmoe : Graphic systems tryck, 2004, p337

الحكومات، ففي المجال الخدماتي الاجتماعي أسهمت جماعة الإخوان المسلمين في سد حاجة الآلاف من الأسر الفقيرة، وكفالة الآلاف من الأيتام، وانشاء دور الرعاية لهم، وفي المجال التربوي الاجتماعي توسعت مؤسسات الجماعة التربوية، فقد أنشأت الجماعة عددا من المدارس بمراحلها المختلفة تجاوزت أربعين مدرسة، وأسست كلية المجتمع الإسلامي، ودعمت وشاركت في تأسيس جامعة الزرقاء الأهلية، ومثل ذلك يقال في القطاع الصحي، حيث أصبح المستشفى الإسلامي بفرعيه في عمان والعقبة صرحا طبيا متقدما يعد من أفضل مستشفيات المملكة، ومثل هذا يقال في إنشاء المساجد[1].

وفي التربية السياسية أكدت الباحثة "صوفي رولد آنا" : Sofie Roald Anna سعي الإخوان لإنشاء مجتمع مسلم يحكم بالإسلام، وقد أنشأ الإخوان جبهة العمل الإسلامي لتكون إطارا أوسع للتحرك السياسي، وهي أكبر كتلة برلمانية منفردة، إذ تملك ثمانية عشر مقعدا في مجلس النواب(البرلمان) المنتخب عام 1993 من ثمانين مقعدا.

وفي إطار التربية الجسمية أنشأ الإخوان في الأردن" نادي اليرموك" وهو ناد رياضي اجتماعي، وتتبعه كشافة خالد بن الوليد، وفي مجال الرعاية الصحية أنشأ الإخوان المستشفى الإسلامي في عمان، وهو يتمتع باحترام وسمعة طيبة[2].

كما كان الإخوان المسلمون أول من حذر من سرقة الكيان الصهيوني للمياه الأردنية، وفي الفترة التي عانت فيها الجماعة من الانحسار في الستينيات، اتجهت لمتابعة قضايا المجتمع المدني وفي

---

(1) عبد الجبار سعد، مرجع سابق.

(2) Sofie Roald Anna,Ibide.

مقدمتها قضايا العمال والمرأة والمعلمين والطلبة، وتم بناء العديد من المدارس الإسلامية لاسيما في بعض مناطق اللاجئين مثل مخيم جبر والكرامة، كما بقيت تطالب بالحياة النيابية وبالحريات العامة، وأنشأت عددا من الجمعيات الخيرية وخاصة جمعية المركز الإسلامي، التي انتشرت بفروعها ولجانها ومؤسساتها في مختلف المحافظات والمدن في المملكة وأنشأت أندية رياضية ومؤسسات ثقافية مختلفة[1].

وتعد الحركة الإسلامية من أولى الناشطين السياسيين والحركات الأردنية التي مارست تداول على السلطة داخل أطرها التنظيمية؛ ومن خلال تغيير زعامات الحركة بانتخابات داخلية، وهذا نقيض ما حصل في باقي الأحزاب الأردنية الأخرى؛ كما مارست الحركة الإسلامية دورا في التداول على السلطة؛ خاصة في السلطة التشريعية، من خلال ممثليها داخل البرلمان، وفق كل انتخابات أجريت، كما ساهمت في السلطة التنفيذية من خلال المشاركة في بعض الوزارات ثم غادرت هذه الحكومات، وعملت في كثير من الأحيان ضغطا لإسقاط بعض الحكومات؛ **أو تغييرها مما يعني بالتالي تداولا للسلطة داخل النظام؛ وفيما يلي تلخيصا لأهم الجوانب الإيجابية في دور الحركة الإسلامية في الديمقراطية:**

1- شاركت الحركة الإسلامية في الحياة السياسية، ودخلت الانتخابات والبرلمان ضمن برنامج التعددية السياسية وقبولا بشروط اللعبة السياسية.

(1) وثيقة " رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن عام2005 " ، مرجع سابق، ص04.

2- قبول الحركة الإسلامية العمل ضمن المعادلة السلمية والمشروعة للحكم؛ وقبول الإنتظار إلى أن يتاح لها المجال للانتصار في المرات القادمة والفوز بالحكم.

3- عملت الحركة الإسلامية على خلق وتطوير مؤسسات المجتمع المدني الموالية لها والتي تؤمن لها الدعم المادي والمعنوي وتعطيها الفرصة لتكتيل القوى السياسية حول برنامجها الانتخابي.

4- أثبتت الحركة الإسلامية قدرة على مخاطبة الرأي العام ومحاولة كسبه وتركيزها على القضايا العامة التي تشغل بال الرأي العام، ومدافعتها عن هذه القضايا ، مما ساهم في تطوير وتفعيل الرأي العام؛ وتزويده بالمعرفة والمعلومات؛ من خلال وسائل الإعلام والدعاية وتنظيم المناقشات العامة.

5- لعبت الحركة دورا هاما في التنشئة السياسية؛ وفي إعداد القيادات والكوادر السياسية، من خلال تدريب القيادات؛ وزيادة مهاراتها في الاتصال.

6- مارست الحركة الإسلامية دور الرقابة الشعبية على الحكومات المعاصرة؛ خاصة داخل المجالس النيابية وأظهرت القدرة على محاسبة الحكومات، وإحراجها في كثير من المواقف[1].

إن المتتبع لدور الأحزاب في الأردن؛ وخاصة تجربة الحركة الإسلامية يرى بأنها مارست دورا نشطا في مجال المشاركة السياسية في الأردن؛ ويمكن رصد هذه المشاركة من خلال الأنماط التالية :

---

(1) بركات نظام ،" الأحزاب الإسلامية بين النظرية والممارسة "، متحصل عليه من: http://alqudscenter.org يوم: 2010/05/09.

أولا: المشاركة في الانتخابات النيابية:

بدأ المد الإسلامي بالتنامي والمد القومي واليساري بالانحسار بعد هزيمة عام1967 ، وقد شارك الإخوان المسلمين في العمل الفدائي ضد الكيان الصهيوني، ونفذوا مجموعة من العمليات الناجحة ضد أهداف صهيونية وشهدت فترة السبعينات مدا إسلاميا كبيرا، حيث تدفق الشباب على الجماعة التي ركزت في هذه المرحلة على التربية والدعوة، وتقدم الإخوان في قيادة العمل الطلابي في الجامعات، كما عارض الإخوان معاهدة كامب دافيد"Camp David" بين مصر والكيان الصهيوني والتي تؤدي إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني، وتنهي الحرب معه وتضفي الشرعية على اغتصابه، وأكدوا على أن قضية فلسطين هي قضية عقيدة وقضية مقدسة لدى مسلمي العالم جميعا وبقي الأمر كذلك حتى عام 1989.

وعلى إثر فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في 31 جوان عام 1988، ضمن توجه أردني جديد لتحديد العلاقة مع الضفة الغربية و منظمة التحرير الفلسطينية[1]، أعلن رسميا وفي نفس السنة حل مجلس النواب العاشر؛ ولم يعلن عن موعد إجراء الانتخابات العامة في المملكة.

ظهرت الحركة الإسلامية كقوة سياسية كبيرة على الساحة السياسية الأردنية في عام 1989 وذلك عندما قررت الاشتراك في الانتخابات النيابية إثر قرار الملك حسين استئناف الحياة الديمقراطية في

---

(1) Philip Robin, « Shedding half a kingdom: Jordan's dismantling of ties with the west bank », British Society for Middle Eastern studies bulletin,vol16,N°02,july1989,p162.

الأردن، وإجراء الانتخابات في أجواء ديمقراطية حرة، ولقد نجحت الحركة في إدارة حملتها الإنتخابية، وتميزت بأسلوبها المنظم الذي يشهد له الأردن مثيلا، وذلك بسبب قدراتها التنظيمية، ولكونها مثلت تطلعات المسلمين في الأردن المتعطشين إلى استئناف حياة إسلامية.

على إثر هذه الانتخابات فازت الحركة باثنين وعشرين مقعدا من مقاعد مجلس النواب الأردني الثمانين، كما تمخضت النتيجة عن نجاح ما لا يقل عن عشرة مرشحين آخرين من الإسلاميين المستقلين، ونظرا لأن مرشحي الحركة كانوا يشكلون أكبر كتلة داخل البرلمان الأردني، فقد اتصل رئيس الوزراء المكلف من قبل الملك بتشكيل الحكومة، وبعد مفاوضات جرت بين رئيس الوزراء والكتلة البرلمانية للحركة، اعتذرت الحركة عن الاشتراك في الحكومة لأن رئيس الوزراء لم يستجب لمطالبها بتخصيص سبع حقائب وزارية للحركة تشمل على حقيبة وزارة التعليم[1].

أما في سنة 1991 فقد شاركت بخمسة وزراء وفي عام 1993 حصلت على سبعة عشر مقعدا، بعد إصدار قانون انتخابي سمي بقانون الصوت الواحد، حيث أكد الكثير من السياسيين والشخصيات الوطنية وحتى بعض المهتمين الأجانب بالشأن الأردني بأن هدف هذا القانون هو محاصرة الحركة الإسلامية وتقليل فرص نجاحها؛ كما شاركت الجماعة في الإنتخابات البلدية لعام 1995 وفاز مؤيدوها وأنصارها في عدد من البلديات، وعقدت في عام 1996 مؤتمرا داخليا لتقويم مسيرة خمسين سنة، ونتيجة لاستمرار التراجع في الممارسة

(1) علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص97.

الديمقراطية والتضييق على الحركة الإسلامية بعد توقيع معاهدة وادي عربة التي عارضتها الجماعة بشدة، رأت أنه لابد من مراجعة المشاركة السياسية الرسمية ومنها المجلس النيابي، واحتجاجا على هذه الحال، ولتحسين شروط المشاركة السياسية قررت الجماعة مقاطعة الإنتخابات النيابية لعام 1997.

في عام 1997 قاطعت الحركة الإسلامية الإنتخابات التي جرت لانتخاب أعضاء المجلس الثالث عشر، وتقدم للانتخابات بصفة مستقلة مجموعة من الإسلاميين.

أدت هذه المقاطعة إلى تفاعلات سياسية وتنظيمية لم تتوقف، كما كشفت عن تداعيات وآثار هي أعقد بكثير من أسباب المقاطعة والبيئة المحيطة بها مباشرة، فقد تبين بوضوح أن المجتمع الفلسطيني في الأردن يعتمد اعتمادا رئيسيا على الحركة الإسلامية في تمثيله النيابي والشعبي، وقد جعلته هذه المقاطعة بلا تمثيل كاف يعبر عن تطلعاته ومطالبه[1].

وفي انتخابات 2003 تراجعت الحركة الإسلامية عن مقاطعتها للانتخابات، وقدمت قائمة للمرشحين تضم30 عضوا من خلال قائمتين، فقد حصلت على17 مقعدا في مجلس النواب، ومازالت تسهم في جمعية المركز الإسلامي التي تعتبر رائدة في العمل الخيري على مستوى الأردن؛ أما في الانتخابات النيابية عام 2007 لم تحصل الحركة ممثلة بحزب جبهة العمل الإسلامي إلاّ على ستة مقاعد في

---

(1) إبراهيم غرايبية، « الحركة الإسلامية في الأردن والانتخابات النيابية » ، متحصل عليه من :www.aldjazera.com يوم: 2010/05/11.

البرلمان ويلاحظ في هذا المجال؛ أن مجموع الأصوات التي حصل عليها مرشح حزب جبهة العمل الإسلامي كانت تفوق كثيرا أصوات المرشحين الآخرين[1].

ثانيا: المشاركة السلبية بأدوات غير عادية :

وذلك من خلال الضغط على قرارات الحكومة؛ ومحاولة التأثير عليها؛ مثال ذلك: مقاطعة الإنتخابات النيابية لسنة 1997، وعدم المشاركة في الحكومات؛ والتي تعد إحدى وسائل الضغط على الحكومة لإتخاذ سياسات تتفق ومواقف الحركة الإسلامية وكذلك المشاركة في حركات الاحتجاج والمظاهرات ضد سياسات الحكومة؛ خاصة في مجال الصراع العربي اليهودي.

ثالثا: المساهمة في مؤسسات المجتمع المدني:

لقد شاركت الحركة الإسلامية في كافة مؤسسات المجتمع المدني؛ مثل النقابات والجمعيات الخيرية، وقامت بتأسيس والإشراف على كثير من مؤسسات المجتمع المدني؛ والتي كانت بالمقابل دعما للحركة الإسلامية؛ ومناصرا لبرامجها؛ من خلال أنواع نشاطات المشاركة السياسية السابقة، يلاحظ بأنها ساعدت في خلق الشعور بالمسؤولية لدى أفراد الحركة الإسلامية. ولقد اكتسبت الحركة الإسلامية في الأردن من خلال المشاركة السياسية تجارب عديدة وخبرات متعددة حيث أصبحت أكثر واقعية، واستطاعت من خلال هذه التجربة أن تطور قدرتها وتحسن أداءها، ولقد أعطت صورا مختلفة عن تلك التي ترسمت في عقول خصومها الذين أخذوا فكرة عن الحركة

---

(1) بركات نظام، مرجع سابق.

الإسلامية كما لو كانت مجموعة من المتطرفين والمتعصبين أو المتشددين أو ذوو فكر اعتزالي...، **ومن أهم الإنجازات والمكاسب التي استطاعت الحركة الإسلامية أن تحققها من خلال تجربتها نلخصها فيما يلي[1]:**

1- استطاعت الحركة الإسلامية في الأردن من خلال تجربتها أن تصل إلى مرحلة النضج، حيث تكونت لديها رؤية وبرنامج متكامل للإصلاح السياسي والاجتماعي، كما أن الكتلة السياسية في البرلمان الأردني هي الأكثر فاعلية من غيرها في الأداء التشريعي والرقابي داخل البرلمان[2] على حد تعبير النائبة: حياة المسيمي[*].

2- أبدت الحركة الإسلامية؛ قدرة على رقابة الحكومات الأردنية ومحاسبتها، وتظهر سجلات البرلمان الأردني، ارتفاع نسبة الأسئلة والاستجوابات التي قدمها ممثلو الحركة الإسلامية.

3- أظهرت وأثبتت قدرة على نشر وتوزيع المعلومات مما عزز دورها، هذا بالإضافة إلى اللجوء إلى الوسائل غير العادية في إثارة الرأي العام؛ مثل المظاهرات والاعتصام ضد معاهدة السلام مع إسرائيل أو التطبيع، والتي أظهرت بشكل واضح، قدرة الحركة

---

(1) علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص99.

(2) هدى الصالح،« النائبة الإسلامية الأردنية حياة المسيمي: الإخوان لا يعارضون عمل المرأة السياسي »، الشرق الأوسط ، العدد10110، أوت2006، متحصل عليه من: www.aawsat.com يوم:2010/05/09.

(*) ممثلة حزب جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسية للإخوان المسلمون في الأردن، وأول نائبة إسلامية أردنية.

الإسلامية على التنظيم وتكتيل القوى وحشد الجماهير لتأييد مواقفها كما حصل في تنظيم المواقف المؤيدة والداعمة لغزة ضد الاعتداءات الإسرائيلية عليها أواخر العام2008 وشجب الاعتداء الإسرائيلي على قافلة شريان الحياة التي راح ضحيتها 16ناشط إنساني أواخر شهر مايو من العام المنصرم.

4- مارست الحركة الإسلامية دورا في تمثيل كافة الفئات الاجتماعية، وكذلك الجماعات العرقية والقومية والعشائرية؛ وحتى ضمن الفئات العمرية المختلفة؛ والجماعات المهنية، حيث يلاحظ بأن الحركة الإسلامية عملت على تمثيل كافة الدوائر والمناطق الجغرافية، وقد مارست الحركة الإسلامية هذا الدور؛ في تمثيل الفئات المختلفة ضمن فكرة التعددية السياسية، والتنافس مع القوى السياسية الأخرى.

5- تعاطف الجماهير الشعبية الأردنية مع الحركة الإسلامية وشعاراتها من قبيل " الإسلام هو الحل " إضافة إلى شعارات جانبية إضافية كالمناداة بمحاسبة المفسدين؛ واجتثاث الفساد، وتصويب الترهل الإداري في مختلف قطاعات الدولة.

6- أبدت الحركة الإسلامية، وبخاصة منذ انبعاث عملية الانفتاح السياسي في الأردن عام 1989، قدرة معتبرة على التعايش الإيجابي والتعاون المثمر مع سائر فرقائها السياسيين على اختلاف مشاريهم وتوجهاتهم؛ ولا يعني هذا بطبيعة الحال انتفاء التنافس وربما التصارع بدرجة أو بأخرى في بعض المواقف والحالات التي تتعارض مع ثوابت الحركة و منطلقاتها، ولكنه يعني أيضا أن الحركة قد تمكنت من إقامة تحالفات تتمتع بقدر جلي من

التماسك والصلابة مع منافسيها السياسيين لتحقيق العديد من الأهداف المشتركة.

7- تعتبر الحركة الإسلامية عاملا مدعما للمسيرة الديمقراطية في الأردن؛ حيث كانت عاملا حيويا في ترقية الديمقراطية رغم معارضتها الشديدة للسياسة الملكية بسبب عملية التطبيع مع إسرائيل وقد قدمت كثير من الدراسات الغربية حول التجربة الأردنية مع الحركة الإسلامية وفي تحليل " لجولين روبنسون" تقول فيه :" إن الحركة الإسلامية في الأردن كانت تعمل في اتجاه الانفراج الديمقراطي منذ عام 1989..ويمكن للحركات الإسلامية ليس فقط إن تتعامل مع الديمقراطية بل أن تتبناها "[1].

هذه بعض انجازات الحركة الإسلامية من المشاركة السياسية؛ ورغم هذا التاريخ إلا أن الحركة لم تكن بمنأى عن تداعيات أحداث 11 سبتمبر والتي كانت كما سبق الإشارة إليها كانت عواقبها وخيمة على الحركات الإسلامية، المعتدلة والمتطرفة على حد سواء؛ وهذا ما يتم التطرق له في المبحث التالي من خلال بحث أهم التداعيات الناجمة جراء 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية الأردنية.

(1) عبد الحميد بن سالم، مرجع سابق، ص61.

المبحث الثاني
تداعيات أحداث 11 سبتمبر
على الحركة الإسلامية في الأردن

وفيه:

المطلب الأول : موقف الحركة الإسلامية الأردنية من أحداث 11 سبتمبر

المطلب الثاني : انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية الأردنية

المطلب الأول
موقف الحركة الإسلامية الأردنية من أحداث 11 سبتمبر

إن عملية تتبع موقف الحركة الإسلامية الأردنية من هجمات 11 سبتمبر؛ يستلزم بداية معرفة أساسيات الحركة قبل التطرق إلى رصد موقفها من الأحداث وردّت فعلها تجاه الأحداث، والتي ترتبط بها ارتباطا وثيقا.

وإن حركية الاستقراء لأدبيات الحركة الإسلامية واستنطاق فكرها حول عديد من القضايا يوضح أنها تاريخيا كانت حليفا على الدوام للنظام السياسي الأردني، وباستقراء وثيقة الحركة الإسلامية للإصلاح نجد أن هناك طابعا مميزا للحركة الإسلامية الأردنية وهو احتضانها للخيار الديمقراطي المبني على المشاركة التمثيلية؛ وأنها كذلك تتسم بعدة سمات :

- التزام الحركة الإسلامية الأردنية بالمنهج المرحلي عند مشاركتها في البرلمان أو الوزارات المختلفة.

- اتسم أسلوب الحركة الإسلامية بالاعتدال وحسن المسؤولية وتقدير الظروف، ولم تتعسف في المطالب أو تطرح شعارات صعبة التنفيذ؛ وإن كانت قد وقعت في أخطاء في الممارسة فقد كانت من الهفوات المحتملة والتي يمكن الرجوع عنها.

- إن الإصلاح الشامل الذي تنشده في ظل هذه الرؤية إنما هو تطوير كبير ونقلة نوعية في البنية والأداء للنظام السياسي بمختلف تشكيلاته القيادية التنفيذية منها والتشريعية والقضائية وفي المجالات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والفكرية والهيكلية في الدولة على حد سواء[1].

- تظهر الحركة انطباعا نحو الإنفتاح والليونة والاستعداد لتبني طرق عمل مختلفة حسب الظروف السياسية المحيطة وخاصة بعد هجمات 11 سبتمبر، وتبين أنه على قائمة الأولويات للحركة تقف مسألة كيفية تأمين وجود الحركة ومستقبلها كحركة اجتماعية وسياسية في نطاق الحكم الأردني.

- السعي إلى الوحدة العربية، والوحدة الإسلامية، وتسعى الحركة مع كل القوى الخيرة لتحقيقهما بإرادة شعبية حرة، بعيدا عن القهر والهيمنة، آخذة بعين الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية القائمة والمعطيات الإقليمية والعالمية من حولها.

---

(1) وثيقة " رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن عام2005 " ، مرجع سابق، ص04.

وفي هـذا الشـأن يـبين الأسـتاذ: الـدكتور اسـحق الفرحـان(*) أن الخطوط العامة للأفكار السياسية للحركة الإسـلامية في الأردن فهـي محاولـة سياسـية معاصـرة لإيجـاد قالـب إسـلامي مـرن، شـامل لجميـع المواطنين، الذين يؤمنون بالفكر الإسـلامي والثقافة الإسـلامية؛ كحل للمشـكلات الـتي تواجـه الأمـة، وتتبنـى المشـروع النهضـوي العربـي الإسـلامي، كمـا أن الحركـة هـي ليسـت دينيـة ولا طائفيـة ولا إقليميـة إنمـا هـي حركـة إسـلامية تجمـع المواطنين للعمـل السياسـي مـن المنظـور إسلامي.

إن المتتبع لأحداث 11سبتمبر سيتشف موقف الحركة الإسـلامية الأردنية من هـذه الأحداث عبر عديد التطـورات الـتي شـهدتها الحركـة الإسلامية بعد هـذه الأحداث والتي يمكـن رصدها بشـكل خاص في:

- خطـاب الحركـة الإسـلامية السياسـي بـات أبعـد عـن الصـدامية والرفض مقابل تقدم الخطاب المعتدل التفاعلي الـذي يسـعى للتعـايش والحوار مع الآخر، داخليا وخارجيا .
- ظهور تيار إصلاحي تحديثي داخل الحركـة، أكثر انفتاحـا وقـدرة على الحوار، ولعل الـدكتور بسـام العمـوش يعتبر أحد أبـرز أطـراف هـذا التيـار، حيـث يـدعو إلى "بروسـترويكا إخوانيـة(*)" تقـوم علـى

(*) الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي وأحد أبرز القيـادات الحاليـة السـتة لجماعة الإخوان المسلمين بما فيهم الأستاذ سالم الفلاحات والشيخ حمزة منصور والدكتور عبد الطيف عربيات والأستاذ زكي بني أرشيد والدكتور محمـد أبـو فارس.

(*) البيريسترويكا بالروسية: перестройка، وتعني «إعادة البناء» هي برنـامج للإصلاحات الاقتصادية أطلقه رئيس للإتحاد السوفييتي، ميخائيل غورباتشوف-

إعادة تعريف منهج الحركة ومواقفها الفكرية والسياسية والتخلي عن سياسة التجميع التي تجعل من الجماعة خليطا من الأفكار والرؤى المتضاربة في كثير من الأوقات تجاه قضايا رئيسية من الدولة والمجتمع[1].

- ذهابها نحو التعايش والتكيف مع الأمر الواقع بعد أن حوصرت وأصبحت على مفترق سياسي صدامي مع باقي الفرقاء، فأصبحت لديها روح جديدة لا ترى أفقا آخر غير الذي تعيشه، فهي تريد الواقع ولكن بمزيد من التحسينات .

يضاف إلى ما سبق أن أهم تطور تنظيمي وفكري وسياسي يتمثل بالأساس في تغيير رؤية الحركة الإسلامية للعالم – السياسية والدينية – فالعالم هو ليس غابة بلا قانون بل هناك شعوب جديدة وأمم متحدة ومؤسسات دولية يرجع إليها ويطلب منها أن تقيم العدل وأن تتوقف عن الكيل بمكيالين فهي ليست صورية أو كونها مؤسسات بيد الإمبريالية العالمية والصهيونية والقوى المعادية للإسلام كما كان الحديث من قبل في أدبيات الحركة الإسلامية.

ولذلك ليس غريبا؛ وبناءا على كل هذه الظروف الإقليمية والدولية والتحولات المختلفة في عالم مابعد 11 سبتمبر، ولأسباب مختلفة وعديدة وأخرى تتعلق بمصالح الأردن العليا كما أسمتها

=وتشير إلى إعادة بناء اقتصاد الإتحاد السوفيتي. صاحبت البيريسترويكا سياسة الجلاسنوست والتي تعني الشفافية. أدت السياستان معا الي انهيار الأتحاد السوفييتي وتفككه سنة 1991.

(1) خالد فخيذة، " بروسترويكا إخوانية: نحو التعايش والتكيف مع الواقع "، متحصل عليه من:www.manbaralrai.com يوم: 2010/05/12

الحركة الإسلامية نفسها في وثيقتها للإصلاح عام 2005 تحت المحور الخامس "المصالح الوطنية العليا للأردن" والتي تعرف على أنها : "الغايات العامة والدائمة التي تسعى الدولة والمجتمع لتحقيقها في المجالات الحيوية، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية، وتشكل معيارا أساسيا في السياسة الداخلية والخارجية، وهي تخدم المطالب الوطنية التي تمثل طموح الشعب بالوحدة والحرية والرفاه والاستقرار والسيادة"[1] إضافة إلى ظهور الدعوة الأمريكية للإصلاح بمبادرتها المعروفة تحت العنوان << **الشرق الأوسط الكبير** >> تمهيدا لتقديمها إلى مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، تمهيدا لبلورة موقفا مشتركا من خلال علاقات للشراكة مع دول المنطقة خلال قمة هذه الدول في يونيو 2004 [2].

هذه الدعوة الأمريكية للإصلاح والتي التقطتها الحركة الإسلامية الأردنية وقدموا مبادرتهم الإصلاحية في سنة 2005، ليس غريبا على أن تعلن الحركة الإسلامية موقفا فكريا حماسا من أحداث 11 سبتمبر.

ولئن كانت الظروف الدولية وطبيعة حساسية المنطقة وجملة التحولات التي صاحبت اعتداءات 11 سبتمبر 2001 قد عجلت من الإعلان الحركة الإسلامية موقفها الفكري بالقبول بالتعددية السياسية والديمقراطية كإطار للحياة السياسية في الأردن فإنها

---

(1) وثيقة " رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن عام2005 " ، مرجع سابق، ص06

(2) عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات. القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص 337.

وبالمقابل وقفت على الطرف الآخر من المعادلة الداخلية والمعادي للسياسة الأمريكية معتبرة أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياسات وإستراتيجية تنزع إلى الإفراط في استخدام القوة لأسباب أيديولوجية وأخرى متعلقة بتدافعات اللحظة التاريخية المشحونة بمؤثرات 11 سبتمبر الذي يقود وفق مكونات أساسية هي:

1- اعتقاد اليمين بأن مسببات 11 سبتمبر وما يمكن في تداعياتها تعود لعدم القدرة على الحسم وضعف الردع الذي أنتج جرأة عند الخضم

2- ساعدت تداعيات 11 سبتمبر وما تضمنتها من زخم الحرب المزعومة على الإرهاب الدولي وهي في حقيقتها حربا على العالم الإسلامي والحركات الإسلامية خاصة، ساعدت عل الشعور بالمقدرة على تحقيق أهدافه بواسطة القوة وفرض الهيمنة.

3- ملأ الفراغ الذي خلفه التفكك الإتحاد السوفيتي في إطار المنطقة التي يطلق عليها المحللون الغربيون (الإطار) والمحيط بروسيا القيصرية الممتدة عبر القوس المتمدد من الجنوب إلى الشرق أسيا حتى البلقام عبر آسيا الوسطى والشرق الأوسط وهو الفراغ الأيديولوجي نظرا لاضمحلال الشيوعية والتجوفات الغربية من الزحف المد الغسلامي لملأ هذا الفراغ.

ولسنا بصدد التذكير بمواقف الحركة الإسلامية الأردنية على سبيل المثال من الاعتدال والوسطية وهي مواقف أرتقت إلى مرتبة تصدير هذه القيم والترويج لها وتسويقها، بل والتبشير بها .فإلى عهد قريب، ظلت أدبيات الحركة مساحة خصبة لتلميع مواقفها وتدعيم فكرة التقارب بينها وبين السلطة الأردنية، وانسحب الأمر على المواقف

السياسية للحركة الإسلامية إلى ماقبل الحرب الباردة، لكن هذا التأييد الجامح عاد وظهر إلى العلن مرة أخرى بعد حرب الخليج، وتأرجح بين خجل وتردد وعدم وضوح، عند تكشفت خيوط الموقف الأمريكي بعيد سقوط بغداد مباشرة .

واستكمالا للموقف ألإخواني الصريح من الولايات المتحدة وحلفائها ، لم نجد في بحثنا واستقصائنا أي مديح أو إشارة إيجابية من الإخوان المسلمين في أدبياتهم للأمريكان عموما والحركة الإسلامية الأردنية تحديدا. بل العكس فإن كل ما يرد على ألسنت هؤلاء، هو محاولة التحريض والتفريق ضد التيارات الأخرى التغريبية والموالية للأمريكان.

ومع ذلك نقول ثمة تصريحات وكتابات صدرت عن الإخوان بضرورة التقارب بين الإخوان وأمريكا، واتحادهما لمواجهة الأخطار الخارجية، لكنها تبقى تصريحات معسولة لا طائل منها .

ويرى الأستاذ عبد المجيد الذنيبات[*]: إن الولايات المتحدة سخرت أحداث 11 سبتمبر للسيطرة والهيمنة على العالم، وأنها تسعى إلى تسخير هذه الحادثة من أجل تسط سيطرتها على العالم العربي والإسلامي، بدءا من المقدرات الاقتصادية، وانتهاء بالقرار السياسي، وخدمة للمشروع الصهيوني في المنطقة" [1].

(*) المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن.

(1) " إخوان الأردن: واشنطن سخرت 11 سبتمبر للهيمنة على العالم"، متحصل عليه من : www.ikhwanonline.com يوم:2010/06/02

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت أن تكون هذه الحادثة << حربا صليبية... >>، من خلال ترجمت الرئيس الأمريكي جورش دابليو بوش هذا القول في العداء الواضح من الحكومة الأمريكية تجاه الشعب العربي والإسلامي، يدءا من أفغانستان، ثم العراق ... والحبل على الجرار.

وأشادت الحركة الإسلامية الأردنية على لسان الأستاذ عبد المجيد الذنيبات بما أسماه ردود الفعل على المستوى العربي والإسلامي، التي تمثلت في موقف الشعوب الرافضة للهيمنة الأمريكية ولحالة الاحتلال في أفغانستان والعراق والسياسات الأمريكية الموالية للعدو الصهيوني تجاه ما أسماه بـ: شعبنا المرابط على الأرض المحتلة في فلسطين[1].

ويشير في ذات السياق الأستاذ عبد اللطيف عربيات[*] بأن 11 سبتمبر حدث مصنوع، من صنعه هو الذي استفاد منه، فلنبحث إذن عمن استفاد من هذا الحدث، في إشارة إلى الولايات المتحدة[2].

وتؤكد الحركة الإسلامية إدانتها لأحداث 11 سبتمبر، لأن قتل الأبرياء ليس مقبولا في ديننا وعقيدتنا، وتؤكد الحركة الإسلامية أنها ترفض العنف والتطرف والإرهاب، لأنها تتميز بالوسطية والاعتدال والإيمان بالإصلاح المتدرج؛ واعتماد الوسائل السلمية ولم يسجل عليها

---

(1) " إخوان الأردن : واشنطن سخرت 11 سبتمبر للهيمنة على العالم "، مرجع سابق.

(*) رئيس مجلس الشورى في الحزب (جبهة العمل الإسلامي) والذراع السياسية لجماعة إخوان المسلمين في الأردن.

(2) إخوان الأردن: واشنطن سخرت 11 سبتمبر للهيمنة على العالم"، مرجع السابق.

موقف لجأت فيه إلى العنف، موضحة أن المتأمل لأدبيات الحركة الإسلامية يجدها حافلة ببيانات الشجب والتنديد بكل الأعمال التي تتسبب في إزهاق روح بريئة، بغض النظر عن عقيدتها وجنسيتها ومواقفها[1]؛ مشيرتا في نفس الوقت إلى أن الولايات المتحدة حولت الحدث إلى<< أزمة مصنوعة>> لصالح الهيمنة الأمريكية الكاملة على المنطقة، حيث كان العرب والمسلمون هم أكثر من دفع عن التعديات السياسية الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر، فكان أولا غزو أفغانستان ثم احتلال العراق من بعد، ثم نجاح حكومة رئيس الوزراء الصهيوني أرييل شارون في إقناع الولايات المتحدة أن حربه الخاصة ضد المقاومة الفلسطينية إنما هي المتمم الأهم للحرب الأمريكية على ما يسمى بـ الإرهاب.

على هذا النحو لاتزال تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 على المستويين السياسي والأمني تلعب دورها في الشأن العربي والإسلامي، وسوف تستمر لفترة طويلة قادمة، ويبقى زلزال هذه الأحداث أهم التحولات على صعيد الحركات الإسلامية بمختلف مكوناتها الفكرية ومسمياتها التنظيمية، حيث كانت تداعيات هذه الهجمات في علاقة السلطات الأردنية بالحركات الإسلامية لتزداد حذرا، الأمر الذي انعكس بدوره في رؤية بعض فروع الإخوان للسلطات؛ لتتحول العلاقة بعد ذلك من الثقة إلى علاقة التشكيك وإدراج السلطة ضمن الآخر وللوقوف أكثر على أهم انعكاسات هذه الأحداث على الحركة الإسلامية في الأردن خصص المطلب التالي لذات الغرض بهدف تشريح الوضع أكثر.

---

(1) المرجع نفسه.

المطلب الثاني
انعكاسات أحداث 11 سبتمبر
على الحركة الإسلامية في الأردن

لاشك أن أحداث 11 سبتمبر شكلت عاصفة سياسية تركت آثار عميقة على منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، فتداعياتها الدراماتيكية جاءت لتؤثر على موازي القوى في المنطقة، لاسيما على الفواعل الرئيسية في الحياة السياسية، والأردن كغيره من الدول الشرق أوسط لم يكن بمنعزل عن تداعيات هذه الأحداث، وانطلاقا من منطق اعتبار أن الحركة الإسلامية الأردنية، كمكون أساسي واجتماعي وقيمي هام، لا يستغنى عنه المجتمع، تأثرت هذه الحركة كغيرها إثر اعتداءات 11 سبتمبر ووصلت إليها شظايا التداعيات تحت مظلة محاربة الإرهاب ويمكن الكشف عن هذه الانعكاسات، والتي يمكن إيجازها في ما يلي :

الانعكاسات الداخلية السلبية :

1) إعادة تنظيم العلاقة بين النظام والحركة الإسلامية :

إن علاقة النظام بالحركة الإسلامية كانت على الدوام علاقة ود، وأن الحرب الدولية على الإرهاب عكرت صفو هذه العلاقة في سياسية النظام منذ هجمات 11 سبتمبر.

وحولت التغيرات المؤثرة في إعادة تنظيم العلاقة، يلاحظ أن الظروف الدولة الأردنية والمتغيرات الإقليمية والدولية أدت إلى نوع من التحول اللحظي في علاقة النظام بالحركة الإسلامية واختلفت الرؤى

بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي الأردني حول قضايا إقليمية ووطنية، مثل القضية الفلسطينية بكل مسائلها وأطرافها، كما أن المتغيرات الأخيرة دوليا وإقليميا ومحليا أصبحت تجبر صانع القرار الأردني على إعادة قراءة الواقع وصياغته حفاظا على استقراره وبقائه أمام التحديات، كما أن النظام السياسي الأردني يستطيع استثمار الظروف ومصالح لبناء علاقات جديدة إذا أراد ذلك، ويمكن القول أنه من غير المتوقع حصول تغييرات جوهرية، إلا أن الظروف والقرارات توحي بوجود تعديلات على المواقف وتوجيهات نحو إيجاد حالة من التوازن والانسجام في الساحة السياسية الأردنية.

2) تحشيد الأقلام والصحف لتشويه الحركة الإسلامية:

في سياق حملة منظمة إثر هجمات 11 سبتمبر، جرى تشكيك وتجييش وتحشيد وقرع طبول واتهامات واسعة النطاق للحركة الإسلامية من قبل النظام، حيث لم يقتصر الأمر على تحشيد الأقلام والصحف؛ بل تعداه إلى تجييش مؤسسات رسمية وشبه رسمية دفعت لتشويه الحركة الإسلامية والإساءة إليها وتخوينها، وانضم إلى الجوقة عدد من الكتاب الذين كانوا يحصرون على الوقوف في المناطق الرمادية، التي أشار إليها الباحثون في مؤسسة كارنيجي لدراسات السلام: والتي حددوها في ستة نقاط من **الالتباس** وهي : تطبيق الشريعة الإسلامية، العنف، التعددية السياسية، الحريات الفردية، الأقليات، وحقوق المرأة [1].

---

(1) عمرو حمزاوي ومرينا أوتاوي وناثان جاي براون، " التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عليها: جماعة الإخوان المسلمين المصرية كنموذج ". دراسات إسلامية، العدد الثالث، جويلية 2007، ص31.

حيث أنه من الواضح ثمة مخططا مسبقا، وهجمة منسقة، قد وضعت لاستهداف الحركة الإسلامية وتحجيمها وتشويهها والإساءة إليها، تحت أي لافتة أو مبرر، ويؤكد ذلك بدء الحملة السياسية والإعلامية عقب هجمات 11 سبتمبر واستمرارها وتصعيدها، واستغلالها لأي مستجد يتيح فرصة الهجوم على الحركة الإسلامية؛ وهناك أسباب عديدة تفسر هذا الهجوم على الحركة الإسلامية الذي يأخذ صورا متعددة من التشويه والتشهير، فضلا عن التهديد والوعيد والملاحقة.

3) تعزيز القبضة الأمنية للسلطة الأردنية على الإسلاميين :

لم تعد خافية رغبة الحكومة في تأجيل استحقاق الإصلاح السياسي ، والنكوص إلى الوراء وإحداث تغيرات كبيرة وانعطاف حاد في سياستها وتوجهاتها الداخلية باتجاه تغليب منطق الجانب الأمني على السياسي، بعد أحداث 11 سبتمبر وتضخيم الحديث عن التحديات والأخطار والتهديدات المحيطة والمحدقة، من أجل تعزيز القبضة الأمنية وتبرير التراجع عن هوامش وسقوف الحرية المتدنية أصلا، وتعتبر الأردن من بين الدول العربية العشرة التي فرضت قوانين الطوارئ وأصبحت بمثابة دستور ثاني؛ ولم تسجل الأردن لغاية اللحظة إلغاء قانون الطوارئ [1].

ثم تلت هذه التعزيزات حملات القبض والاعتقال ضد رواد و منتسبي الحركة الإسلامية الأردنية، ومن ضمنها إدانة طلبة من

---

(1) عمر فرحاتي ، << النظم العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير>>. العالم الإستراتيجي، العدد 02، أفريل 2008، ص04.

الجامعة إثر مواجهات في الجامعة الأردنية وأدى ذلك إلى فصلهم وإقصائهم وملاحقتهم وهي ما أسمته الحركة الإسلامية سياسة : عقاب الطلبة بسبب انتماءاتهم السياسية répression des étudiants en raison de leur affiliation politique وهذا رغم تفنيد الأستاذ: حسين البون(*) هذه الإدعاءات وبأن القائمين على الجامعة لا يهمهم الانتماء السياسي مثلما حدث يوم 2009/02/19، يضاف إلى ذلك اعتقالات طالت فئة من حركة الإخوان المسلمين بدعوى الانضمام إلى حركة حماس الفلسطينية وإفشاء أسرار يمكن اعتبارها أسرار الدولة والإدعاء بأنها تلقت تدريبات وتم تصوير موقع السفارة الإسرائيلية في العاصمة الأردنية «عمان»[1].

4) العمل على تزوير الانتخابات والتراجع الملحوظ في أداء الحركة الإسلامية :

يلاحظ أن عملية شراء الأصوات كان جهارا نهارا، والمال السياسي سمح له بشراء الشعبية، وهذا المال وضعته الحكومة موضع الحصانة والحماية، وعلى حد التعبير الأستاذ محمد غلام : «الكتيبة الإستخباراتية في الأردن تضغط على الانتخابات وذكرت مجلة «نيويورك تايمز»: زورت الانتخابات حتى لا يسيطر عليها الإسلاميين»[2].

(*)عميد شؤون كلية العلوم والتكنولوجيا بالجامعة الأردنية.

(1) " الإسلام السياسي " في حصة الإتجاه المعاكس، قناة الجزيرة الفضائية ، يوم:2009/02/19.

(2) محمد غلام، مرجع سابق.

عكس ذاكرة التاريخ؛ تشهد الساحة السياسية الأردنية تعقيدا وتراجعا في مستوى الأداء السياسي، بعد أحداث 11 سبتمبر خاصة بعد اكتشاف الحركة الإسلامية للتلاعبات السياسية وشراء الذمم، والعبث بنتائج الانتخابات؛ حتى صارت الحركة تطالب بضمانات، قانونية من أجل المشاركة السياسية وفعلا شاركت في انتخابات 2003 وأظهروا تمثيلا ساحقا للوسط الفلسطيني في الأردن، غير أنهم تعرضوا لخسارة فادحة في انتخابات 2007، وهذه الخسارة لم تصدم فقط قيادات الحركة الإسلامية وأنصارها والشارع المحلي، بل و صدمت أيضا قيادات بارزة في مؤسسات الدولة، ولا يبرر ما حصل من << مجزرة ديمقراطية >> شابها نوع من التزوير و التلاعب بالحركة من فشلها في تقديم خطابات سياسي مقنع للجمهور يتجاوز الجمل الإنشائية المستهلكة، ولقد أعلنت الحركة آنذاك انسحابها من الانسحابها من الانتخابات البلدية الأردني احتجاجا على التزوير، كما أن هذه الخسارة الفادحة التي منيت في الحركة الإسلامية في الانتخابات الأخيرة، تركت المشهد السياسي الأردني يعاني من صدمة مدوية وكبيرة، حيث إنه ومنذ نشأتها، لم الحركة الإسلامية على هذا الحصاد المتدني، في المقاعد النيابية.

5) تعطيل أدوات التطوير والتعكير الأجواء الخصبة المتاحة لتنامي المشروع الإسلامي المعبر عن هوية الشعب الأردني المتمثل في الحركة الإسلامية بأطيافها المختلفة :

إذن أحداث المتمثل 11 سبتمبر والتطورات الإقليمية انعكست على الحالة الداخلية وعززت من أجندة التيار المتشدد في النظام نحو الحركة الإسلامية وأخذ يتم تضخيم مؤسساتها الاجتماعية والمدنية،

ويبدأ الحديث عن << دولتها >> الذاتية الموازية للدولة والسلطة ليتحول إلى الإعجاز على دولة الحركة الإسلامية لإفساح المجال لشرق أوسط جديد معتدل يكون مجالا أكبر للتطبيع وتبادل المصالح بين الحكومة والغرب و إسرائيل معا. لقد ركزت المعركة السياسية مع الجماعة بالدرجة الأولى تعتبرها المؤسسة الرسمية "البنية التحتية **Infrastructure**" لقوة الحركة السياسية، أي شبكة العمل الاجتماعي، التي توفر للحركة الإسلامية روافد هائلة للتجنيد واكتساب الأنصار والمؤيدين وبناء مساحات شاسعة من النفوذ السياسي، وفتحت الحكومة النار على النقابات المهنية وحلت مجلس نقابة المهندسين أهم النقابات المهنية، كما يمكن ملاحظة الهجوم الرسمي على مصادر الدعم الاجتماعي من خلال خطوات تسير جميعها في الاتجاه نفسه بدءا من مصادرة **جمعية المركز الإسلامي**، التي تتضمن ثروة مالية تصل إلى مئات الملايين على أقل التقدير، إلى قانون الوعظ والإرشاد ومحاصرة الحركة في وزارة الأوقاف وفي المساجد، وإعادة هيكلة لجان الزكاة وتجفيف خضور الإخوان في الجامعات الحكومية، بالتحديد في كليات الشرعية الإسلامية ...إلخ، ولقد أرسلت هذه المؤشرات برسالة قاسية للإسلاميين، اتضح معها وجود إستراتيجية عمل ممنهجة ودخل الطرفين في معارك كسر عظم حقيقي تجنبه الطرفان طويلا[1].

وعلى الرغم من هذه الانعكاسات الداخلية السلبية التي تعترض الحركة الإسلامية في الوقت الراهن؛ فمما لاشك فيه أن الحركة

---

(1) عماد خضر، مرجع سابق.

الإسلامية أرسلت لنفسها قواعد راسخة في المجتمع وهي تمرا لآن بمرحلة من النمو الملحوظ ومازالت أمامها تطلعات وآفاق واسعة.

و لقد أصبحت الحركة الإسلامية أمرا واقعا في الحياة الأردنية والدولية بعد أن سقط طريقها في بيئة شائكة في أسسها وقواعدها.

وإن الحملة الشعواء ضد الحركة الإسلامية الأردنية، ورغم انعكاساتها السلبية لها انعكاسات إيجابية على الصعيد الداخلي تمثلت بالأساس في :

- ✓ عملت الحركة الإسلامية الأردنية على تحريك البرلمان الأردني لملاحقة قادة إسرائيل كمجرمي حرب أثناء الحرب على غزة.
- ✓ السماح للحركة الإسلامية بإنشاء جريدة ناطقة باسم الحركة نتيجة لنضالاتها الجبارة لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر أين عملت السلطة الأردنية على استهدافها؛ لكن هذا الاستهداف لم يواجه من قبل الحركة بالنحيب وتقمص دور الضحية، بل اعتبر تحديا موضوعيا، توج بجريدة يمكن أن توصل صوت الحركة وتدرأ عنها الشبهات والأقلام المشبوهة والمغرضة كما أنه يعتبر بوابة لحرية الرأي والصحافة.
- ✓ أصبح للحركة الإسلامية القوة والشخصية بما يسمح لها بحل مشاكلها بدون تدخل الأطراف الخارجية حتى التنظيم الدولي للإخوان حيث أصبحت ترفض هذه التدخلات على غرار ما جرى في الأزمة الأخيرة للحركة حيث رفضت بشدة محاولات مكتب الإرشاد للتنظيم الدولي التدخل في الأزمة الداخلية على خلفية الانتخابات الداخلية لشغل منصب الأمين العام لحزب جبهة العمل

الإسلامي، واعتبرت ما جرى هو صد لأي تدخلات خارجية و الإصرار على حل الأزمة داخل البيت الإخواني؛ كما أن اللوائح الداخلية تكفي لحل الخلافات وهي واضحة لأبعد الحدود واعتبرت الحركة كذلك أن أي تدخل خارجي في الأزمة حتى من قبل إخوانها في مكتب الإرشاد ليس ضروريا[1].

✓ العمل على تحريك البرلمان الأردني في القضايا الحساسة والمصيرية للأمة وهذا على غرار ما فعل نوابها حينما بدءوا بتحريك البرلمان الأردني للضغط على الحكومة الأردنية للاتخاذ موقف من القرار الإتحاد الأوربي بإدراج حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الجناح السياسي، على قائمة الإرهاب، واعتبر التحرك الإسلامي الذي تمثل بتوقيع مذكرة نيابة من 58 نائب أردنيا؛ أن القرار الأوربي وليدا للضغوط الأمريكية المتشددة على الإتحاد وانحياز غير مقبول منه لصالح الاحتلال الإسرائيلي واستجابة للحملة الأمريكية والإسرائيلية التي تستهدف مقاومة الشعب الفلسطيني وجعله على قوائم الحركات المحظورة .

كما وشددت المذكرة التي تبناها النواب الإسلاميون على أن القرار سيتسبب بحرمان الإتحاد من لعب دور سياسي اتجاه القضايا

---

(1) إخوان الأردن يرفضون وساطة الإرشاد" متحصل عليه من : http://www.AR-trend.ag يوم 2010/05/11 .

المنطقة ويضع الإتحاد نفسه في موقف المضاد لمصالح الأمة العربية والإسلامية ومؤيدا للظلم والاحتلال الإسرائيلي[1].

- ✓ التعاطف الشعبي مع الحركة الإسلامية الأردنية، وأزداد حرص الحركة الإسلامية على التغلغل داخل الشارع الأردني، ما يمكن لهم توسيع قاعدتهم الشعبية وأصبحت الحركة الإسلامية جسما ممتدا متسعا يضم ألاف الشباب وشريحة كبيرة من المؤيدين والمناصرين، ولم تعد السلطة الأردنية قادرة نوعا ما لحجم طموحاتها ورسم دورها على المقاس الحكومي، **وفي المقابل ورغم هذه الإيجابيات إلا أن هناك آثارا خارجية وتداعيات سلبية نلخصها فيما يلي :**

1. تراجع الدعوة الأمريكية للإصلاح بعد النتائج المذهلة التي حققتها حماس وتدهور الوضع الأمني والسياسي في العراق وبروز أزمة البرنامج النووي الإيراني...؛ ويمكن القول أن نقطة الانطلاق في هذا الصدد تعود إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 حينما ساعدت السياسة الأمريكية للرد على ما حدث للبرجين ومبنى البنتاجون في ذلك اليوم على نبش الكثير من الملفات المغلقة لاسيما بلدان العالم العربي والشرق الأوسط .. ومن أهم هذه الملفات ملف الإصلاح السياسي والتغيير داخل البلدان المحكومة حكما شموليا فاسدا أدى إلى تدهور الحال الاقتصادي والاجتماعي و السياسي العام للشعوب المحكومة بشكل جعلها على الوضعية الراهنة لها

(1) سامي محاسنة ، "إخوان الأردن يدينون القرار الأوربي بإدراج حماس في القائمة السوداء". الشرق الأوسط ، العدد: 9057، سبتمبر 2003 . متحصل عليه من : www.aawsat.com يوم:2010/05/13.

من فقر وتدهور في مؤشرات حقوق الإنسان[1]؛ هذه الملفات استحوذت على تفكير وتخطيط الإدارة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وأعاد الغلبة إلى اعتبار المصالح على حساب المثالية الديمقراطية.

2. تعزيز التعاون الأمني والسياسي بين الأردن والولايات المتحدة، وترافق ذلك مع أحداث 11سبتمبر 2001 حيث ووفقا لعدد من الخبراء الأمريكيين أصبحت المخابرات الأردنية شريكا استراتيجيا في الحرب على الإرهاب والتي أدت مزيد من الاعتقالات التي طالت عددا من قيادات وعلماء ورموز الحركة الإسلامية وهي محاولة من النظام لتوجيه رسالة إلى صفوف الحركة الإسلامية وبقية الفصائل السياسية والبرلمانية الذين يشكلون أكبر معارضة سياسية في النظام الأردني.

ولقد شهدت مرحلة ما بعد 11 سبتمبر أزمة مفتوحة بين الطرفين بسبب التدخلات الخارجية والتنسيق الأمني مع المخابرات الأمريكية، وحتى التنسيق مع العدو الصهيوني، وقد بلغت الأزمة في سنة 2002 إلى حافة المواجهة مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وضغوط الحركة والشارع باتجاه قطع العلاقة مع إسرائيل ومعارضة التطبيع ووصلت الأزمة إلى حدود خطيرة تنذر بإعادة هيكلة الحركة وإرهاصات هذا التطور الجديد ترافقت مع انتصار << حركة حماس >> المدوي في الانتخابات التشريعية الفلسطينية؛ حيث تعالت أصوات إعلامية

---

(1) علاء النادي، << الاضطراب البناء وجديد قديم السياسة الأمريكية تجاه قضية التغيير السياسي في الشرق الأوسط >>. البصيرة، العدد العاشر، جويلية 2005، ص25 .

وسياسية تحذر من انعكاس انتصار حماس على حب الحركة الإسلامية للسلطة، وحذرت من خطورة تعديل قانون الانتخابات ما قد يمنح فرصة ذهبية للحركة الإسلامية لتحصيل نسبة كبيرة في الانتخابات القادمة.

3. تسعى الولايات المتحدة الأمريكية ومعها إسرائيل والسلطة الأردنية إلى استغلال ما فعلته حماس في قطاع غزة واللعب على نغمة عدم احترام الإسلاميين لقواعد اللعبة الديمقراطية.

4. فرض طوق من العزلة الإقليمية على حماس ، فيما يمثل استعادة للأدوات القديمة من المجتمع الدولي سميا أمريكا، وذلك من خلال إقناع الدول العربية المجاورة بأن حماس تشكل خطرا على أنظمتها السياسية، مما يستوجب العمل لمنع تكرار ما حدث في غزة داخل هذه البلدان .

5. تعاملت إدارة أوباما مع الإسلاميين المعتدلين كأنهم غير موجودين، حيث يبدو أن أوباما غير مكترث بفتح قنوات للحوار معهم، سواء أولئك الذين يحظون بشرعية قانونية على غرار الحركة الإسلامية في الأردن ...الخ وهي مفارقة صارخة تطعن في مصداقية الإدارة الأمريكية الجديدة، وتزداد هذه المفارقة وضوحا حين تبارى منظوره ومستشاروه في إقناعه بالحوار مع الراديكاليين والمتشددين باعتبارهم << **حقيقية يجب التعامل معهما** >> ومهما يكن حجم تلك الانعكاسات الخارجية فإنه لا ينقص من مصداقية الحركة الإسلامية الأردنية بل هو عامل تثمين بسبب مواقفها الثابتة من بعض القضايا الإقليمية والدولية ولذلك فإن أهم الانعكاسات الإيجابية يتمثل بالأساس في :

- إن تطورات الأحداث خلال الفترات الماضية أظهرت خطأ السلطة السياسية لصالح الحركة الإسلامية والتي جاءت بها رياح التغيير في المنطقة بخلاف توقعاتها وتوجهاتها ، وظهر جليا حجم الضرر الناتج عن الارتباط بالتوجهات السياسية الأمريكية من حيث تحمل بعض تبعات فشل المشروع الأمريكي في المنطقة.

- كشف خطر المشروع الصهيوني التوسعي كواحد من التحديات التي تهدد حاضر الأردن ومستقبله، وكشف زيف العلاقة الحميمة غير المفهومة أو المبررة مع الكيان الصهيوني الذي لا يتورع عن ارتكاب أفظع الجرائم وأبشعها ، غير عابئ بعلاقات مع الأردن وبقية الدول العربية التي ارتبطت معها باتفاقات ومعاهدات.

- أصبحت المبررات المزعومة من أن الحركة الإسلامية الأردنية غيرت وبدلت في مواقفها و توجهاتها ، لا تحتاج إلى جهد للرد عليها وتفنيدها سواء داخليا أو خارجيا وبالتالي يغدوا الحديث عن اختراق حمساوي للحركة الإسلامية ضربا من الهرطقة والوهم والخيال، ونوعا من الدس والتحريض والبحث عن أي أوراق تبرر الهجوم على الحركة الإسلامية وتوجيه سهام النقد لها .

- إدانة نواب الحركة الإسلامية لمجلس الأمن بسبب إدراج حماس في قائمة المنظمة الإرهابية ، واعتبروا أن حركة حماس هي حركة وطنية تحررية تدافع عن قضية نبيلة، كما واعتبروا أن تجنيس القضية الفلسطينية هو عبارة عن تصفية للقضية الفلسطينية على حساب الأردن[1].

---

(1) ليث شبيلات. مقابلة مع قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ : 2010/05/02 .

المبحث الثالث
رؤية مستقبلية للحركة الإسلامية الأردنية
بعد أحداث 11 سبتمبر

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : تحديات الحركة الإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر.

المطلب الثاني : رؤية نقدية للحركة الإسلامية الأردنية بعد أحداث 11 سبتمبر.

المطلب الثالث : مستقبل الحركة الإسلامية الأردنية بعد أحداث 11 سبتمبر.

خلاصة واستنتاجات.

المطلب الأول
تحديات الحركة الإسلامية الأردنية بعد أحداث 11 سبتمبر

في القراءة التاريخية للحركة الإسلامية يمكن القول أن عقد التسعينات من القرن العشرين كان عقد الانطلاقة الدولية للحملة ضد الإسلام ومع بداية القرن الحادي والعشرين بدأ عقد التحديات الضخمة التي تواجه الحركة الإسلامية مع تزايد اتجاه العولمة والانفتاح وتواجه على غرارها الحركة الإسلامية الأردنية وبعد 11 سبتمبر 2001 تحديات هي الأخطر منذ بداية تأسيسها قبل أكثر من ستين عاما.

ولعل أحداث 11 سبتمبر كانت الشعرة التي تريد أن تقصم ظهر البعير، إذ أضحت الفرصة مواتية أمام النظام العالمي لتشويه صورة الحركة الإسلامية عموما والأردنية على حد سواء.

وإذا كان الحديث عن تحديات داخلية وإقليمية وخارجية يواجهها الأردني في هذه المرحلة بفعل المتغيرات السياسية وحالة الاستقرار التي تمر بها المنطقة، فإن آخر ما يخدم المصلحة الوطنية ويعزز قدرة الأردن على مواجهة التحديات، هو ضرب إحدى أكبر القوى السياسية والشعبية في الأردن دون مسوغ أو مبرر معقول وهو الحركة الإسلامية؛ ولا تزال مستهدفة داخليا وخارجيا، ولعل عملية رصد أهم التحديات التي تواجه الحركة الإسلامية في ممارستها لدورها في الحياة السياسية والاجتماعية؛ تكشف بوجه خاص عن وجود ثلاث مستويات من التحديات والتي تعيق مسيرتها السياسية والاجتماعية ويمكن حصرها في:

1) **التحديات الداخلية** : نستطيع أن نجمل أهم التحديات الداخلية التي تواجه الحركة الإسلامية بما يلي:

أ)- إعادة تنظيم وترتيب العلاقة مع النظام السياسي الأردني :

منذ وعت خطورة التهديد الذي يمكن أن تشكله الحركة الإسلامية على سياستها وتوجهاتها خاصة الداخلية منها، لم تدخر السلطة وسعا لوضع كثيرا من العقبات في مسار عملية الانفتاح والإصلاح السياسي، لتعويق إمكانات الحركة من الانخراط الكامل والفاعل في الحياة السياسية ومن ثم العجز عن التأثير الجدي في تشكيل القرار السياسي في البلاد ، فقد ماطلت ولازالت الحكومة تماطل في تنفيذ الأجندة الوطنية التي صاغتها هي وشكلت لجانها

وحولتها إلى توصيات بعد أن وعدت بأن تكون توجهاتها ملزمة ما أكد أن حديثها عن التنمية السياسية وتسريع الإصلاح لم يكن أكثر من انحناءة مؤقتة أمام عاصفة الحديث الأمريكي عن نشر الديمقراطية في المنطقة.

وتتجه الحكومة مستقبلا لتمرير قانونها المسمى **قانون منع الإرهاب** الذي يطلق يد السلطة التنفيذية وينتهي كحقوق المواطنين وحرياتهم، في مؤشر واضح على توجهات المرحلة القادمة وقد أصرت الحكومة خلال الأشهر الأخيرة في تطبيق قانون الاجتماعات العامة وتعسفت في استخدام صلاحيات الحكام الإداريين ، ومنعت تنظيم فعاليات شعبية في ذكرى الاستقلال وللتأكيد حق العودة[1].

ومما لا شك فيه أن علاقة الحركة بالنظام في هذه المرحلة، هي انعكاس بقدر كبير لتداعيات أحداث 11 سبتمبر، وإن كان الغالب فيها توجه النظام بمؤسساته السياسية والأمنية نحو التشدد والتحجيم لتحركات الحركة وأنشطتها: أضف إلى ذلك حزمة من التشريعات والقوانين التي تعتقد الحركة أنها جاءت بقصد التضييق عليهم تحت غطاء الديمقراطية، وبأدوات القوانين التي أقرت ضمن مجالس نيابية تم تحجيم وجودهم فيها مما قلل دورهم وأضعف رأيهم في تلك التشريعات ومنها قانون الأوقاف، والوعظ والإرشاد وقانون الافتاء وقانون الاجتماعات العامة، وقانون الجمعيات الخيرية وغيرها؛ ولا يزال الحال على هذا الأمر رغم بوادر الانفراج في العلاقة التي برزت في الآونة الأخيرة، ومثل ذلك يقال في العمل على إخراج الحركة من جامعة

---

(1) " استهداف الحركة الإسلامية في الأردن ..لمصلحة من ؟! " متحصل عليه من : www.ikhwanonline.com يوم : 2010/08/10.

الزرقاء الأهلية، رغم أن الذين كانوا يتولون إدارتها هم ممن تصنفهم السلطات الأردنية ضمن الجناح المعتدل في الحركة.

ب)- تعديل قانون الانتخاب (قانون الصوت الواحد) :

أعلن الملك حسين بن طلال عن تعديل مؤقت لقانون الانتخاب وأوضح أن انتخابات نوفمبر عام 1993 ستجرى على هذا الأساس وهو قانون الصوت الواحد حيث بموجب يلزم الناخب بصوت واحد، وفي المدن والمناطق التي يغلب على الطابع العشائري فإن الاعتبارات السياسية والفكرية تتضاءل أمام اعتبارات الاختيار والتنافس العشائري، ليصبح التنافس بالدرجة الأساسية بين العشائر الموجودة في الدوائر الانتخابية، والمرشح الذي يملك فرص نجاح أكبر هو الذي يملك قاعدة عشائرية أكبر أو يحضر بإجماع عشيرته أو ينتمي إلى تحالف عشائري.

لقد كانت وجهة نظر الحكومة في تلك الفترة أن قانون الصوت الواحد يعزز مبدأ المساواة في الصوت بين الناخبين، أي أنه حقق مبدأ المساواة في الصوت ما بين الناجين، لم يحقق الوزن الفعلي للصوت[1].

وتعتقد الحركة الإسلامية أن هذا الإتجاه بدأ في التعامل مع الحركة الإسلامية منذ انتخابات 1989 التي فاز فيها الإخوان بصورة لم تكن متوقعة، فبعد ذلك تم تشريع قانون الصوت الواحد في الانتخابات النيابية، ومازالت الحركة الإسلامية تعتقد أنها المستهدفة بهذا القانون، الذي ضيق عليها وقلل من حجمها الحقيقي في الشارع كما ترى، وما زال كذلك، والدليل على هذا إصرار كل الحكومات

---

(1) كريم كشاكش، نحو قانون انتخاب أردني ديمقراطي متطور. عمان: المكتبة الوطنية، 1997، ص 28.

المتعاقبة على بقاء قانون صوت الواحد ثابتا ضمن أية تعديلات يمكن إدخالها على القانون حتى بعد الدعوة الأمريكية للإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، وأصبح منذ ذلك الوقت وجود الحركة الإسلامية في المجلس النيابي لن يحدث الكثير من الفرق في ضوء التركيبة التي يفرضها قانون الصوت الواحد.

ج)- قانون المطبوعات والنشر عام **1999**:

حيث تم إجراء تعديلات على قانون المطبوعات والنشر عام 1993 أدت إلى صدور قانون المطبوعات والنشر المؤقت عام 1997 والذي وضع قيودا على حرية الصحافة الأردنية و مصادرة حرية التفكير، من هذه التعديلات رفع رأس المال الصحف الأردنية، حيث حددت المادة 13 من القانون على أن لا يقل رأس مال الصحفية الأسبوعية عن 100 ألف دينار أردني، الصحيفة المتخصصة عن 5 ألاف دينار أردني، حيث أدى ذلك إلى إغلاق13 صحيفة أسبوعية[1].

وحتى بعد صدور القانون المسمى >> **قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر** >> قانون رقم 30 لسنة 1999 فإنه لم يتأت بالجديد المهم حتى بتعديل المادة 13 من القانون الأصلي بإلغاء عبارة مائة ألف دينار والاستعاضة عنى، بعبارة خمسين ألف دينار، **ويخلص إلى أن قانون المطبوعات والنشر عليه عليه مجموعة من المآخذ نجملها فيما يلي:**

- إن هذا القانون يعيق العمل الصحفي من خلال جواز حبس الصحفي في المواد ذات العلاقة بالعمل الصحفي.

---

(1) كريم كشاكش، المرجع نفسه.

- وضع قيودا على العمل الإعلامي من خلال عدم تفعيل قانون ضمان الحق في الحصول على معلومات

- ضرورة تزويد الوزير بنسخة من ميزانيتها السنوية من طرف مالك المطبوعة الصحفية خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة التالية.

للمحكمة إلغاء الرخصة المطبوعة إذا خالفت شروط ترخيصها، بما في ذلك مضمون التخصص حيث للمحكمة الحق في تكييف الموضوع متخصص أم غير متخصص وهذا من شأنه إعاقة العمل الصحفي[*].

د) قانون انتخاب الجديد في الأردن:

يزيد القانون الجديد المعدل مؤخرا استعدادا للانتخاب التي ستجرى في خريف 2010 لاختيار برلمان جديد مكان برلمان الذي حل في نوفمبر 2009 يزيد عدد مقاعد مجلس النواب من 110 إلى 120، ويبقى على النظام الصوت الواحد، المعتمد في الانتخابات، كما يعتمد القانون الجديد تسمية <<الدوائر الانتخابية >> بدلا من مناطق الانتخاب، وتقسم كل دائرة انتخابية إلى دوائر فرعية من مقعد واحد على أن يساوي الإجمالي عدد المقاعد في الدائرة الانتخابية عدد المقاعد التي كانت مخصصة في الأصل لمنطقة الانتخاب، وتقول الحكومة إن النظام الجديد يهدف إلى كبح القبلية لأنه لا يعين حدودا جغرافيا للدوائر الفرعية، فالناخبون يسجلون في الدوائر الانتخابية وسيكون بإمكانهم التصويت للمرشحين الذين يتنافسون في أي من الدوائر الفرعية التابعة لدائرتهم الانتخابية، ومن جهة أخرى سيكون على

(*) للاستيضاح أكثر حول هذا القانون يرجع إلى الملحق آخر هذه الرسالة.

المرشح أن يختار دائرة فرعية واحدة للترشح فيها، ولا يمكنه تحديد من سيصوت في الدائرة الانتخابية لمصلحة جماعات معينة مصدر قلق أساسيا للحركة الإسلامية وهذا رغم مطالبات الحركة الإسلامية للحكومة بالعودة إلى نظام انتخابي مختلف[1].

وأهم هذه التحديات ما يتعرض له الحصن الأخير للحركة الإسلامية، والمحضن القيمي لها والمتمثل في الجانب الاجتماعي ومحوره العمل الخيري حيث بلغ منحنى التضييق ذروته من وجهة نظر الحركة، باتخاذ الحكومة والجهات ذات العلاقة لإجراءات أدت إلى إقصاء الحركة عن إدارة جمعية المركز الإسلامي وهي واجهة الجماعة في العمل الخيري والصحفي والاجتماعي والتعليمي، يضاف إلى ذلك تصاعد سطوة وقوة العشائرية في العملية الانتخابية الأردنية عموما وقد بدى ذلك جليا من خلال الانتخابات البلدية الأخيرة والانقسامات التي تشهدها الحركة الإسلامية وكلها عوامل داخلية بالتأكيد ستحد من حجم الإسلاميين في التمثيل السياسي والأمر الذي يعني تمثيلا محدودا وغير فاعل لهم تحت قبة البرلمان.

2) **التحديات الإقليمية** : نستطيع أن نجمل أهم التحديات الإقليمية التي تواجه الحركة الإسلامية فيما يلي :

أ - فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية عام 2006 :

كان لصعود الحركة الإسلامية في مصر وفلسطين والتحولات السياسية التي مرت بها حركة حماس تأثير مباشر على الحركة في

---

(1) ديما طوقان طباع، " قانون الانتخاب الجديد في الأردن يخيب آمال الإصلاحيين"، متحصل عليه من: www.cameguendomment.org يوم: 2010/05/10

الأردن وعلى علاقتها بالنظام ومستقبل مشاركتها السياسية، وشكلت محطة مفصلية أعادة صياغة برامجها القادمة، فأجرت مراجعات شاملة لمواقفها الفكرية والسياسية، ورؤيتها لقضايا سياسية واجتماعية مثل تطبيق الشريعة والحريات الشخصية والأقليات، وبالتالي مثل تداعيات فوز حماس الكاسح في الانتخابات الفلسطينية 2006 أحد محركات الأزمة؛ إذ حرك القوى المناهضة للحركة الإسلامية من العلمانيين، داخل النظام دعاية مضادة ضد الحركة الإسلامية محذرين من نفوذها في الشارع، ومن خطورة أن يفتح انتصار حماس << شهية الحركة الإسلامية للسلطة >> وقد ترافق ذلك مع اختيار زكي بني ارشيد أمينا عاما لجبهة العمل الإسلامي و الذي تعتبره الدوائر الرسمية أحد مقربي حماس والخوف من استنساخ نموذج حماس في الأردن.

ب) مشروع الشرق الأوسط الكبير :

مما لاشك فيه أن طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO) بالصيغة التي ذكرناها سابقا، وأن ما يحدث في الشرق الأوسط وما يحدث في المنطقة العربية وبعد قراءة متأنية لنظرية صراع الحضارات (le conflit des civilisations) لصاحبها صموئيل هنتغتون (samuel huntington) التي ترى في الصراع والحروب وخلق الأزمات حلا لمشاكل الحضارات غير الغربية[1]؛ وليس خافيا، أن الدعوة الشرق الأوسطية ليست جديدة على المنطقة كما يبدوا للبعض؛ فهذا المشروع قديم قدم الأحداث التوسعية للقوى الدولية الكبرى، وقد مرة الفكرة بعدة مراحل من أجل أن يتم ترتيب المنطقة على قواعدها وأسسها لكنها

---

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والتداعيات بيروت. الدار العربية للعلوم، 2005، ص88.

في صيغتها الجديدة وفق الترتيب الحالي وإيجاد صيغة للتعاون الإقليمي (territirial) بهدف طمس وتذويب الهوية العربية والإسلامية عبر استيعاب المنطقة العربية في إطار إقليمي يكون الكيان الإسرائيلي فيه تفوقا واحتواء سواء في المجالات الاقتصادية أو العسكرية أو الثقافية، وتعد الأخيرة أخطر الأهداف المبتغاة في الترتيب الجديد على مشروع الحركة الإسلامية .

ج) عملية السلام:

وتشمل أولا توقيع إعلان المبادئ الفلسطينية- الإسرائيلي في 1993/09/13 ، حيث أدى ذلك إلى إحداث توتر سياسي حول مصير اللاجئين الفلسطينيين إلى الأردن، الأمر الذي خلف ولازال يخلف جدلا سياسيا في الشارع الأردني، وفتح مدخلا لفتح ملف الهوية الأردنية وحقوق المواطنة التي يتمتع بها الأردنيون من أصل فلسطيني والخوف من مسألة الوطن البديل حيث تعتبر الحركة الإسلامية الأردنية تجنيس الفلسطينيين هو قتل وتصفية للقضية الفلسطينية[1]؛ مما أدى إلى خلق مناخ متوتر في الأوساط الفلسطينية حول المشاركة أو الإحجام عن المشاركة، وأصبحت المسألة تتكرر باطراد عند كل انتخابات، ومن ناحية ثانية تعني مشاركة الفلسطينيين في الانتخابات اندماجهم في الحياة السياسية الأردنية وحسم هويتهم السياسية الأمر الذي لازال يؤرق الحركة الإسلامية الأردنية خوفا من تصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن.

---

(1) ليث شبيلات، مرجع سابق.

د) الصراع العربي الإسرائيلي:

في سياق الحالة الدولية والإعلامية التي تعيشها المنطقة، وبسبب تزايد أهمية وقوة حماس ونفوذها سياسيا وأيديولوجيا واجتماعيا وأمنيا، الأمر الذي دفع صانع القرار الأردني إلى إعادة قراءة علاقاته الإقليمية ودوره فيها وذلك بسبب تنامي الصراع العربي الإسرائيلي ودخوله مرحلة جديدة خاصة بعد حرب غزة الأخيرة ولذلك بادر إلى دعوة حركة حماس وهي اللاعب الرئيسي على الساحة الفلسطينية، ووليد الحركة الإسلامية في الأردن إلى حوار مباشر لإعادة تنظيم العلاقة وترتيبها وذلك بسبب وجود مصالح مشتركة بين الحركة الإسلامية الأردنية وحركة حماس تتمثل أساسا في :

- حماية الأردن وكيانه واستقلاله من مشروع الوطن البديل أو الخيار الأردني لتصفية القضية الفلسطينية.
- حماية واستعادة الحق العربي في القدس وحق العودة الفلسطيني.
- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الشفة والقطاع وعاصمتها القدس.
- تشكيل حالة توافقية تساعد على الاستقرار السياسي والاجتماعي في المملكة.
- المساعدة على تفعيل دور الأردن الإقليمي في السياسات الدولية والإقليمية تجاه المنطقة.

ويبقى الصراع العربي الإسرائيلي أهم التحولات الدولية والإقليمية المؤثر إستراتيجيا على واقع الحركة الإسلامية الأردنية في ظل تراجع

سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، وعدم قدرتها على الاستمرار في التأشير على صانعي القرار في أنظمة الإقليم.

كما ويلاحظ بأن هناك جملة من التحديات المختلفة الإقليمية والتي لازالت تواجه المشروع الإسلامي للحركة الإسلامية في الأردن لاسيما مثل عدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة وعدم وجود موقف عربي واحد، حيث لم تمانع هذه البلدان في الدعوة إلى التأقلم مع المتغيرات الدولية في ظل تعاظم النفوذ الأمريكي وتغلغله في العالم العربي (الأردن)، الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيق توافق عربي يقضي بطرح تصور موحد لمواجهة التغيرات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقيام بلدان عربية أخرى (سوريا لبنان) بالدعوى إلى قيام تحالفات إقليمية، وإيجاد اتفاقية تعاونية وتكاملية مع قوى إقليمية مؤثرة (دول الإتحاد الأوربي) تكون أكثر تعاطفا مع القضايا العربية وذلك بهدف مساعدة بلدان المنطقة العربية في الحد من تعاظم النفوذ الأمريكي فيها[1] يضاف إلى ذلك أن فرص السلام في منطقة الشرق الأوسط متراجعة تجاه فرص الحرب؛ حيث أن ظروف الاستقرار التي تبحث عنها الحركة الإسلامية الأردنية تبدو في هذه السنوات الأخيرة ولاسيما بعد العدوان على العراق وأفغانستان..تبدو أنها متراجعة لصالح فرص الحرب وأن الأحداث الأخيرة مثل الحرب على غزة ومحاولة فك الحصار عنها جعلت إمكانية التوصل إلى السلام بعيدة المنال ولاسيما بعد مهاجمة الجيش اليهودي لأسطول الحرية مما يبقي منطقة الشرق

---

(1) علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص91.

الأوسط منطقة مضطربة لا تتحمل المزيد من التعقيدات والمشاكل التي تعيق نشاط وفعالية الحركة الإسلامية.

3) **التحديات الدولية** : ويمكن إجمال أهمها في :

أ - الحرب على الإرهاب :

إن أحداث 11 سبتمبر التي تحمل تفاعلات نفسية وشعبية ودلالات ثقافية وآثارا سياسية واقتصادية قد ألقت بضلالها في منطقة الشرق الأوسط المنطقة المتوترة بين أمريكا والحركات الإسلامية.

لم يقتصر الجهد على معرفة الشخص المدبر والمجموعة الفاعلة، بل عمل على تصويره ضمن منظور أيديولوجي يجعل كل من ينتمي إلى الخط الفكري والتوجه السياسي والفهم الديني لبن لادن، متهما محتملا وعرضة للملاحقة أي أن الحرب على الإرهاب ليست حربا على مجموعة خاصة أو تجمع محدد، وإنها هي حرب على نوع، حملة على انتماء هجم على موقف وهي بذلك تلامس أساس العلاقة بين الإسلام والغرب، وتشير إلى حقيقة التجاذب والتنافر القائمة بين الكيانين، وتكشف إمكان الخوار أو التصادم الذي روج له هانتغتون ومدى سعة العالم الجديد في استيعاب صور الحياة وتنوع التجارب الإنسانية[1].

وبالفعل فقد أصبحت المخابرات الأردنية شريكا استراتيجيا في الحرب على الإرهاب وأدت إلى تعزيز التعاون الأمني والسياسي بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية ومن الواضح أن ثمة مخططا مسبقا، وهجمة شرسة وحملة منسقة، قد وضعت لاستهداف الحركة

---

(1) وجيه قانصو، " الإسلام والغرب بعد 11 أيلول / سبتمبر"، شؤون الأوسط، العدد 105، شتاء 2002، ص ص 81-82.

الإسلامية الأردنية وتحجيمها وتشويهها والإساءة إليها تحت أية لافتة أو عنوان أو مبرر وقد حملت السلطة على عاتقها تبني إطار الحرب الأمريكية المزعومة على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر، و لقد أصبحت الحركة الإسلامية مستهدفة أكثر من أي وقت مضى وأصبح التعامل مع الحركة يحال إلى المؤسسات الأمنية فتعرض نشاط الحركة إلى التضييق وتم التعمد في إهانة رموز الحركة واعتقالهم.

ب- محاولة طرح مفهوم الشرق الأوسط كبديل للنظام العربي مع ما يعنيه ذلك من استحداث لدور إيراني وآخر تركي، في إطار رغبة كل من الطرفين في إحياء دورهما التاريخي لفرض الهيمنة الإقليمية على المنطقة مع إدماج إسرائيل في هذا النظام وقبول وجودها الدائم، ويكفي في هذا المجال الإشارة إلى أن دلائل إقامة نظام شرق أوسطي تمثلت في الإعلان عن ذلك كهدف نهائي لعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي[1].

ج)- **التأثير في المسرح السياسي الشرق أوسطي :**

إن الحركة الإسلامية الأردنية المعاصرة لم تؤثر في المسرح السياسي للشرق الأوسط بشكل فعال، فحتى الوقت الحالي مازالت الدولة التي كانت موجودة في السبعينيات والثمانينات قائمة، ويرى الدكتور **محمد الرميحي** أن مرد ذلك هو الفشل من قبل هذه الحركات السياسية في تقديم نموذج لمجتمع جديد وكذلك خطاب الحركات الإسلامية كان يعاني من القصور في الرؤية ومحدودية النظر ومعضلة هذا الخطاب كما يراها الدكتور الرميحي ليست في

(1) علي الحاج، مرجع سابق، ص93.

محاولة التجديد برفض القائم ولكن في عدم وجود تصور محدد واضح وعقلاني ومقبول أيضا للمؤسسات السياسية التي تزمع إنشائها لإدارة هذه الدولة[1]؛ وهي العقبة التي تواجه الحركة الإسلامية وتجذرت بشكل واضح عقب هجمات 11 سبتمبر من أجل إيجاد صيغة سياسية واقتصادية نابعة من المفاهيم الإسلامية وتساير في الوقت نفسه متطلبات عالم ما بعد 11 سبتمبر، وهي معادلة تحتاج إلى الكثير من الجهد والعناء.

د) أثرت الأحداث الدولية في الحركة الإسلامية الأردنية والتي دخلت في اختبار صعبن يتحدد على أساسه مدى القرب أو البعد عن النهج الديمقراطي، الذي اعتمدته منذ ثمانينات القرن الماضي، ثم عادت وعدلت عنه مؤقتا، تحت وقع الضغوط الإقليمية والدولية، حيث دفع الأردن لسن بعض القوانين الخاصة بإقصاء الإسلاميين؛ حيث هم من يشكل التهديد الكبير للوجود الأمريكي والصهيوني في المنطقة، ولا تزال هناك تيارات داخل الحركة الإسلامية تدافع عن آراء مختلفة حول المقاربة الواجب اتباعتها في بيئة اقتصادية وسياسية مازالت تطرح العديد من التحديات، وعلى الرغم من بلوغ المملكة منذ تأسيسها عمرا ناهز الثمانين عاما؛ غير أن ثمة عددا من المعيقات الدستورية والقانونية والهيكلية لا تزال تعمل على إبطاء حركة التحول الديمقراطي الشوري، بل وإفراغها من محتواها في بعض الأحيان.

---

(1) محمد الرميحي، "مستقبل حركات الإسلام السياسي : غموض في الرؤية .. وقصور في شكل فهم الدولة"، العربي، العدد 461، أفريل 1997، ص ص 17-18.

هـ) الحرب على العرق و الحركة الإسلامية:

وقفت الحركة الإسلامية في الأردن ضد الحرب الأمريكية على العراق، وعارضتها انطلاقا من عدة اعتبارات أهمها:

1- إدراك أحداث الحملة والحرب القادمة، في سعي الولايات المتحدة إلى الهيمنة على المنطقة، والسيطرة على مقدرتها الاقتصادية، وما يرتبط بذلك من وجود عسكري ونفوذ أمريكي يتناقض مع مشروع الحركة المبني على التحرير والاستقلال ورفض الهيمنة الغربية.

2- الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، والتحالف مع إسرائيل والمشروع الصهيوني، والذي يتناقض تماما مع مشروع الحركة الإسلامية، وتنظر الحركة إلى أن أحد أهداف الحرب والحملة الأمريكية العودة إلى جهود التسوية، وفق موازين قوى جديدة في المنطقة تميل – بشكل أكبر- لصالح إسرائيل، وضد حق الفلسطينيين في أرضهم ودولتهم وحقهم في العودة، الأمر الذي ترفضه الحركة ،ويسير على النقيض من أجندتها في مقاومة الوجود والنفوذ الصهيوني.

3- لا يقف المشروع الأمريكي في المنطقة عند الحدود السياسية والعسكري؛ وإنما يمتد إلى الجوانب الاقتصادية والثقافية، والتي تستند إلى القيم الحضارية الغربية / الأمريكية ، بينما تحمل الحركة الإسلامية مشروعا قيميا يستمد مشروعيته من الوحي والثقافة الإسلامية، وتسعى إلى التمكين لقيم مشروعها في المجتمعات المسلمة والعربية.

4- كما ترفض الحركة الإسلامية مبادرة (كولن باول) المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والتعلية، وترى أن هذا التغيير لا بد أن يكون من الداخل، وفق خيارات الشعوب وإرادتها، وينطبق الأمر على العراق والتغيير السياسي داخله.

ونظرا للمستجدات الإقليمية و الدولية فإنه من الواجب على الحركة الإسلامية إجراء العديد من التقييمات في مسيرتها ما بعد 11 سبتمبر ونوع من النقد والنقد الذاتي من أجل قراءة موضوعية وعلمية للمستقبل تكون مدروسة وهذا ما سنتناوله في المطلب التالي.

المطلب الثاني
رؤية نقدية للحركة الإسلامية الأردنية
بعد أحداث 11 سبتمبر

تميزت علاقة الحركة الإسلامية بالنظام السياسي الأردني - على مر العقود- بالتفاهم والاستيعاب المتبادل، والقدرة على تجاوز الأزمات، والتعايش - وإن كان يتّسم غالبا بالحذر-، إلاّ أنّ هذه العلاقة شهدت تطوراً سلبياً منذ بداية عقد التسعينات، وسارت في خط بياني سلبي، خاصة في عهد الملك عبد الله الثاني حيث بدأ عهده بضربة موجعة تلقها الحركة الإسلامية حيث قام بإغلاق مكاتب حماس في عمان وطرد قادتها من الأردن وهي أبرز المحطات التي ظهرت فيها بوضوح الرسائل القاسية من السلطة التنفيذية والتي كان يوشك على إيصالها إلى مرتبة الصدام الحقيقي، ونزع الشرعية المتبادلة، خاصة مع أحداث 11 سبتمبر أين كانت الحركة مستهدفة تماما و الحرب الأخيرة في العراق كذلك.

يبدو السؤال هنا: كيف يمكن أن نفسّر هذا التحول الكبير في طبيعة العلاقة بين الطرفين، في فترة التسعينات وبداية القرن الجديد؟ أو بصيغة أخرى: ما هي العوامل التي وقفت وراء هذا التحول؟ ...من الواضح أن هناك عدة عوامل تفسر هذا التحول، **إلاّ أنّ أهم هذه العوامل:**

1) أن العلاقة التي كانت قائمة - في مرحلة الحرب الباردة- بين الحركة والنظام السياسي، كانت مرتبطة إلى درجة كبيرة بطبيعة الصدام بين التوجهات اليسارية والقومية وبين الحكومات، ومشاعر العداء التي كانت تبديها هذه التوجهات -سابقاً- حتى اتجاه الحركة الإسلامية، ولا يخرج عن هذا السياق علاقة الحكومات المتعاقبة بالمنظمات الثورية واليسارية، وموقف الحركة المعتدل، مقارنة بالآخرين برفضها للعنف، كل هذه العوامل كانت تشحذ في السابق نحو(الاستيعاب المتبادل**Mutal accommodation**)، إلاّ أنّ هذا لم يكن يعني الرضا من قبل النظام السياسي عن الحركة ومشروعها السياسي، بل لم يخلُ الأمر من رصد وتتبع وحذر من نشاط الحركة؛ بمعنى تقريبي لم يكن هناك توحد أو تقارب أيدلوجي/فكري بين الطرفين، بقدر ما كانت مصالح النظام السياسي تفرض عليه عدم ضرب الحركة، بَل واعتبار العلاقة السلمية أحد أعمدة الاستقرار السياسي؛ نظراً لحجم شعبيتها المتزايد، وتبنيها مواقف فكرية متناقضة مع مواقف اليساريين والقوميين في تلك المرحلة(1). إلاّ أنّه مع ضعف التوجهات اليسارية

---

(1) محمد سليمان،" الإخوان والنظام السياسي من التعايش إلى المواجهة"، المقتبس، العدد الأول، مارس 2000، ص ص34-37.

والقومية مع نهاية الحرب الباردة، وتحول المد الشعبي بشكل كبير نحو الإسلاميين، لم يعد هناك تهديدات مشتركة - كما كان سابقا- بل بدأت المسافة بين الأجندة تتسع بشكل كبير.

بكلمة واحدة: أصبحت علاقة الاحتواء المتبادل من (الإرث السياسي) للمرحلة السابقة، من الصعب البناء عليها، ولابد من تأسيس أصول وقواعد جديدة للعلاقة إيجاباً أو سلباً.

2) أن السياسات الحكومية الجديدة في مرحلة التسعينات لا تنسجم مع رؤية الحركة وتوجهاتها، الأمر الذي أدى أن تتحول الحركة إلى معارضة لمجمل النهج الحكومي، بل وتكون في مقدمة المعارضة؛ نظرا لحجم قدرتها الشعبية.

3) كما أنه من الممكن ربط التضييق الحكومي على الحركة بالأجندة الأمريكية في المنطقة المرتبطة بالمؤتمر الإقليمي؛ للتسوية والانفتاح الاقتصادي، والتجاوب مع مشروع صندوق النقد الدولي والمؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى التي تهيمن الولايات المتحدة على قراراتها، والتحالف الأمريكي الإسرائيلي...[1]، هذه الأجندة التي تعارضها الحركة الإسلامية التي تشكل عماد المعارضة السياسية الشعبية، مما خلق تناقضا بين المشروعين، وأدّى في النهاية إلى عداء متبادل.

---

(1) جون اسبوزتو، الإسلام السياسي والسياسة الخارجية الأمريكية، في مؤلف: أحمد يوسف، مستقبل الإسلام السياسي (وجهات نظر أمريكية)، المركز الثقافي، بيروت، ،2002، ص134.

4) كما أنّ الحركة الإسلامية باتت القوة الشعبية المعارضة الرئيسة في فترة التسعينات، القادرة على الحشد والتعبئة الشعبية والتجنيد السياسي، وهذه القوة في الوضع السياسي الحالي غير مرغوب فيها من قبل الحكومة؛ نظرا لـ (أزمة الثقة) الموجودة في الحياة السياسية العربية، التي لا تستند إلى المُناخ الصحي في التعامل بين القوى السياسية وبين الحكومات والأحزاب المختلفة. وتختنق بسوء الظن والريبة والقلق بين الطرفين، ففي ظل هذه الظروف فإنّ الأصل في العلاقة هو الحساسية والشك وليس الثقة والشفافية .

5) وأخيراً فإن رؤية الطبقة السياسية الجديدة في العهد الجديد لدور الحركة الإسلامية تختلف عن رؤية الطبقة السياسية السابقة، فالطبقة الجديدة ذات توجهات غربية مباشرة، وتنظر إلى العلاقة مع الولايات المتحدة على أساس التحالف الوثيق، وتربط سلوكها السياسي بما يتماشى مع الأجندة الأمريكية في المنطقة ومتطلبات العولمة، من هنا فإن نظرتها للحركة الإسلامية على أنها (حجر عثرة) في وجه التطور الذي تريده، ورؤيتها لأجندة الحركة بأنها أجندة غير واقعية تقوم على شعارات تتجاوز الظروف الحرجة المحيطة في الأردن، كما أن الوصايا والنصائح الغربية للحكومة تصب في التحريض ضد الحركة الإسلامية والعناصر التقليدية التي كانت تشكل أعمدة للاستقرار السياسي سابقا.

ويظهر في هذه اللحظات سؤال مهم، فهل ما جرى في الانتخابات الأخيرة مؤشر على تراجع حجم قبول الحركة في المجتمع الأردني، وهل لهذا العامل حضور حقيقي، وما هي أسبابه ودوافعه؟ وما هي الأدوات والوسائل التي تقود للخروج من هذا المأزق الاجتماعي الكبير؟

وحتى نرتقي بمستوى المكاشفة، لا بد لنا أن نستدعي الحجم الضئيل للأصوات، التي حازتها الحركة، مما يتطلب حضور السؤال السابق، ويؤكد على ضرورة إجابة الحركة عليه بشجاعة، لتضع قدمها على طريق النهوض والعودة.

ويبدو أن مشاركة العمل الإسلامي- وإن كانت ستزيد من حيوية العملية السياسية وعدالتها- فإنها لن تكون مؤثرة إلى درجة التغيير في الحياة السياسية إلا إذا مارست الحركة الإسلامية نفسها النقد وقبلت بالنقد الموجه لها؛ حيث يجب على الحركة الإسلامية المسارعة في دراسة وضعها بل لا بد من المكاشفة وسؤال المراجعة من قبل مراكز التفكير في الحركة، حتى يتم لملمة آثار الهزيمة والبناء على خبراتها، فالحركة الإسلامية ليست حكراً على أعضائها، وتكون الدراسة بالعناوين التالية:

- إدراك الحركة الإسلامية كمشروع حضاري أنها تجابه الآن مشروعا عالميا للسيطرة ويقوده عملاء الغرب والأمريكان؛ فيجب على الحركة التوحد لمواجهة ذلك.

- ضمن هذا السياق، يجب على الحركة الإسلامية أن تخرج من نظرية العامل الواحد، وأن تعمل مسرعة من خلال مؤسساتها الاستكشافية ومراكز دراساتها العلمية بشفافية ووضوح وموضوعية على الكشف عن أسباب ومبررات هذا التراجع، واضعةً نصب عينيها حجم الأصوات التي نالتها الحركة في الانتخابات الأخيرة، وهذه الأصوات كأرقام مجردة، يمكن وصفها بالمفاجئة والمتدنية، وتعد مؤشراً ومحفزاً على طرح كثير من الأسئلة والتعامل معها.

إن الحركة الإسلامية الأردنية مستهدفة من قبل الحكومة والنظام، وتلك حقيقة لا يمكن إخفاؤها، لكن هذا الاستهداف لا يواجه بالنحيب وتقمص دور الضحية، بل هو أحوج ما يكون أن يتم اعتباره تحدياً موضوعياً، لا بد من قراءته بالعين السياسية والثقافية، حتى يتم الوصول إلى صيغة إستراتيجية، تعيد الاعتبار للعلاقة بين الدولة والحركة على أسس من الاحترام والقوة والتأثير والنفوذ والأوزان؛ وهذا يستدعي طرح جملة من التساؤلات التي تمليها اللحظة المأزومة الراهنة، تساؤلات جدية حول أسباب التراجع ومبرراته واحتمالاته وآفاقه القادمة، وهنا يكون لزاماً على الحركة والمتابعين والأنصار، إعادة قراءة جملة العوامل بشقيها الآني الموقفي والبنيوي الثقافي، التي أدت لهذه الأزمة.

- يتخبط القرار السياسي في الحركة ما بين مقاطعة ومشاركة وتأثير ذلك على شعبية الحركة التي فشلت في إدارة معركة (التزوير) التي اتهمت بها الحكومة في الانتخابات البلدية، هذا فضلا عن سطوة (المال السياسي) وظاهرة شراء الأصوات وظواهر أخرى، من قبيل(البلطجة) و(الشغب) وهي اليوم مهددة بالفشل في إدارة أي معركة (تزوير) مقبلة في هذه الانتخابات، بسبب رفض الحكومة لرقابة مؤسسات المجتمع المدني علي صناديق الاقتراع، الأمر الذي يعني رضوخ الحركة لأي نتيجة ستفرزها العملية الانتخابية دون التجرؤ هذه المرة على الانسحاب، أو المقاطعة كي لا تتهم مجددا بالردة السياسية والفشل.

ولايفهم سبب استبعاد كثير من المرشحين السابقين للمجلس النيابي، رغم تحقيقهم نتائج متقدمة في الانتخابات الماضية، ولماذا

سيطر الوسطيين فقط على تشكيلة المرشحين دون غيرهم .. الحقيقة أن هناك اختطافا للقرار في الإخوان من قبل فئة بعينة وتيار محدد ، يحاول إملاء قناعاته وتصوراته وأدبياته وأجندته على الآخرين؛ كما أن الحركة الإسلامية اليوم على المحك في اكبر تحد حقيقي لهم من خلال الإنتخابات القادمة ، فالخسارة إن وقعت، ستكون قاسية وستهبط بإسلاميين وشعبيتهم إلى أسفل السلم، ولذا كان واجبا عليهم إدراك هذه الحقيقة والتعامل معها بواقعية ومنطقية من خلال قائمة مرشحين متوافق عليها ومن خلال ضخ دماء شابة جديدة وكذلك من خلال إفراز عدد أكبر من المرشحين، بما يتناسب مع حجم الإخوان وحضورهم في كل مكان، وبما يتناسب مع عدد المقاعد في المجلس النيابي البالغة 11 مقاعد ، هذا فضلا عن ضرورة تخصيص مساحة اكبر للمرشحات الإسلاميات، بدل اقتصار الأمر على مرشحة واحدة فقط.

- أصبح النظام السياسي الأردني بفضل خبرته في إدارة الأزمات بينه وبين الفرقاء السياسيين سيما الحركة الإسلامية، بداية من استثمار وجود الحركة الإسلامية وتوظيفها للتأكيد على شرعيته الدينية في وجه الدعوات اليسارية والقومية التي رأى فيها تهديدا لبقائه في سابق عهده وصولا إلى اليوم؛ أصبح يملك أدوات العلاقة بينه وبين سائر الأطياف السياسية حيث نجح الأردن في استخدام العملية الانتخابية بنجاح كأداة لاحتواء الإسلاميين على حد تعبير الدكتورة بسمة قرماني(*) حيث ترى الأستاذة أن هذه الإستراتيجية تسمح بتعددية سياسية مضبوطة تترك المجال أمام التيارات المعارضة

(*) أستاذة بارزة في العلوم السياسية وخبيرة في دراسة الجماعات الإسلامية في المنطقة العربية.

الأخرى للتواجد والتعبير، وتتميز هذه الإستراتيجية بإشراك محسوب الإسلاميين في سياق الحياة السياسية دون أن تتخلى السلطة عن اللجوء إلى إستراتيجية الإحتواء عندما تحتاج لتأكيد قواعد اللعبة السياسية[1].

- لقد ارتكبت الحركة الإسلامية خطيئة سياسية تكاد تكون الأكبر في تاريخها حينما قدم التعازي بعض نوابها في **الزرقاوي**، حتى لو لم يكن نواب الحركة وحدهم من قام بتأدية واجبات العزاء، فأفراد الحركة الإسلامية ليسوا كالآخرين، فالخطوة محسوبة عليهم واعتبرت بمثابة انحياز وموقف سياسي؛ وعرفت "أزمة العزاء" تداعيات وعواقب وخيمة، حيث أقدمت الحكومة الأردنية على اعتقال أربعة من نواب الحركة الذين قاموا بزيارة بيت العزاء الذي أقامته عائلة الزرقاوي؛ تلك الخطوة التي اعتبرت خطوة جريئة "Audacieux" لاتتحلى بكثير من الحصافة السياسية- للنواب الأربعة- وأدت إلى سياسة التأزيم والتوتير والتي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تعزيز مناخات الإحباط والتشدد والاتجاهات غير المرغوب فيها فكريا وسياسيا في مجتمع محافظ، ولا تخدم سلامة النسيج الوطني، حيث وجدت فيها السلطة القشة التي يمكن أن تقسم ظهر الحركة الإسلامية، فتم تضخيم القضية وتأجيجها وتوسيع أبعادها وحجم نقاشها، حيث أدرجت ضمن مدار المروق والردة والخيانة الوطنية، وتم التعامل معها بغلظة قد لا تكون مبررة

---

(1) بسمة قرماني " الحركات الإسلامية والسلطة في الوطن العربي " في مؤلف: بسمة درويش، نداء الجنوب ، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2003، ص209.

كثيراً، من أجل وضع الحركة الإسلامية في موقف دفاعي ضعيف يجردها من كثير من أوراق قوتها ويجعلها أكثر قابلية للتنازل عن مواقفها المعارضة، وبخاصة تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية ودور الإدارة الأمريكية في المنطقة.

ووصلت هذه الأزمة بالحركة الإسلامية إلى وضع الانسداد، ولم يبددها سوى الأستاذ سالم الفلاحات في لقاء له مع صحيفة الرأي يوم 2006/09/04 قال فيه حرفيا:"إن إيذاء مشاعر ذوي ضحايا تفجيرات فنادق عمان جريمة كالجريمة نفسها". وأكد انه "ليس هناك توافق فكري أو تنظيمي أو مالي بين حركة الإخوان المسلمين من جهة وبين تنظيم الزرقاوي من جهة أخرى، لأن منهجه يختلف تماما عن منهج الإخوان المسلمين، فهو حركة عسكرية، والإخوان المسلمون حركة سياسية"[1].

- وهناك عامل آخر أطل برأسه خلال الأيام التي سبقت الانتخابات، تعلق بالجدل داخل الحركة والانقسامات، وكذا مدى رضا القواعد على آلية اتخاذ القرار وشكله ونسقه وطبيعته، فقد أظهرت القائمة الانتخابية الأخيرة، اتجاهاً قوياً يوحي بأزمة داخلية، تنذر باحتمالات ظهورها على سطح نتائج الانتخابات وذلك ضمن آليات تصفية الحسابات وإثبات وجهات النظر، والعزوف عن المساعدة بكافة أشكالها، وهذا الزعم يستدعي أيضاً من مطبخ الحركة الفكري والعلمي أن يضعه في الحسابات، وأن يخرج بتوصيات علمية موضوعية، تحاكم العوامل كافة وفق وزنها وحجمها في التأثير على

---

(1) حمادة فراعنة، " تحديات تواجه حركة الإخوان المسلمين "، متحصل عليه من: www.alghad.com يوم:2010/08/29.

حركة الإخوان دون أن تخفي أزمات سرعان ما ستتفجر في قادم الأيام، كما أن لخطاب الحركة الإسلامية بشقيه الداخلي والخارجي، أثرا كبيرا في عملية جلب الأنصار والحشد للحركة، وهنا تبرز علاقة الحركة الإسلامية الأردنية بحماس، لاسيما في الفترة الأخيرة، بعد سيطرة حماس على غزة، وخسارتها لمعركة الصور في الإعلام، ولعل لكل ذلك دورا في تراجع شعبية الإخوان في الأردن، مما يستدعي وضع هذا العامل في مكانه الصحيح.

ويرى مراقبون أن شخصية أمين عام الحزب ستشكل رسالة واضحة لتوجهات الحركة الإسلامية سواء على صعيد العلاقة بالحكومة الأردنية التي شهدت العلاقة بها ترديا واضحا في ظل قيادة الأمين العام السابق بني ارشيد المقرب من حركة "حماس" حيث كان التوتر السمة البارزة بين الحكومة والحركة الإسلامية أو فيما يخص العلاقة بحركة حماس[1].

وتشير القراءات داخل الحركة الإسلامية إلى وجود خلاف حاد حول" شخصية " أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي إذ أنها تأتي وسط صراع بين قيادات الحركة في الأردن على خيارات واتجاهات الحركة الإسلامية المستقبلية خاصة فيما يخص علاقتها بالحكومة وسائر الفرقاء السياسيين، الشيء الذي قد يوصلها إلى مستوى من الحدة "غير مسبوقة " في تاريخ الحركة.

---

(1) خليل رضوان، " الأردن: صراع داخل الحركة الإسلامية على موقع الأمين العام لجبهة العمل الإسلامي "،المستقبل ، العدد3588، مارس 2010 ، ص01

يمكن القول أخيرا أن الحركة لم تستطع أن تترجم مشروعا حقيقيا يتناسب مع المتغيرات الكلية والجزئية التي تطفو على السطح في كل فترة زمنية، وإذا كانت الحركة قد تمكنت من تحقيق جملة من المكتسبات والإنجازات مستثمرة حالة " الحرب الباردة " على المستوى الدولي وتجلياتها الإقليمية والمحلية، فتحالفت مع " الحكم " في لحظات معينة في مواجهة الشيوعية والناصرية والبعثية، وانتهجت معه " سياسية التعايش " بشكل عام، إلاّ أنّ انتهاء الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم ، أعادت تعريف مصالحها الحيوية ومصادر التهديد في المنطقة لتصبح الحركات الإسلامية العدو " الجديد " الأمر الذي بلغ أوجه مع أحداث 11 سبتمبر، هذا التطور العالمي صاحبه تطور آخر على مستوى المتغيرات المحلية ، فلقد انتهج الحكم في الأردن سياسات استراتيجية جديدة تتناقض بشكل كبير مع مشروع الحركة الإصلاحي، وتحالف بشكل كلي وكامل مع الولايات المتحدة ، الأمر الذي فرض استحقاقات جديدة من قبل " الحكم " تجاه الأخوان .

جملة المتغيرات السابقة أدركتها الحركة إدراكا جزئيا لكنها تعاملت معها بمنطق" المستضعف "، الذي لا يملك سوى هامش الحرية التي يتفضل بها عليه" خصمه السياسي "، وتحركت الحركة ضمن هذه الدائرة متجنبة خوض صدام حقيقي مع الحكم، وفي مقابل الضغط المتزايد واستمرار مسلسل الحصار، كانت الحركة تواجه ذلك بالتراجع، والتخاذل لتجنب المواجهة المباشرة، حرصا على محتسباتها - خاصة الاقتصادية – والتي أصبحت من جهة أخرى عبئا سياسيا هائلا على الحركة، وتحول بين الحركة وبين اتخاذ المواقف السياسية الحاسمة الأمر الذي أحرج الحركة أمام جمهورها وأمام

قواعدها الشبابية، كما أحرجها مع أحزاب المعارضة الأخرى، ونتج عن ذلك حالة من " الجمود " أصابت الحياة السياسية بأسرها ، ونشأ فراغ سياسي هائل نتيجة تفرد السلطة السياسية في الفعل السياسي وحدها؛ هذه " الثغرة " الواضحة في خطاب الحركة السياسي، نتجت بسبب :

- ضعف الرؤية السياسية العميقة لطبيعة المرحلة؛
- افتقاد الحركة فقه أدوات الصراع السياسي الداخلي؛
- كما نجم جزء أساسي من المشكلة عن وضع الحركة نفسها أمام خيارين : إما التراجع وإما العنف والعمل المسلح، في حين أبعدت خيارا ثالثا – الأكثر ملائمة للمرحلة الحالية – وهو خيار " التصعيد المدني السلمي " ، والذي يرتبط بممارسة الضغط السياسي والإعلامي ، وتشكيل جبهات واسعة من القوى السياسية، فالتصعيد السياسي المدني حق مشروع لا ينازع فيه أحد[1]، كل ذلك أصاب خطاب الحركة السياسي بمنطق " التفكير الفئوي " ، والحرص على البقاء، والأخطر من ذلك أن إدراك الحركة لم يصل بعد أنها أصبحت جزءا رئيسيا من الثقافة والحياة الأردنية، وأنه لا يستطيع أحد اقتلاعها ، حتى وإن واجهها وحرمها حقوقها. ويبدو أن السلطة الحاكمة قد نجحت في تدجين الحركة على القبول بالواقع القائم بل وتشريع المزيد من التراجع على قاعدة الأغلبية والأقلية.

وباختصار بسيط، فإن الحركة الإسلامية بحاجة في هذه المرحلة أن تبحث عن تعريف لنفسها يختلف عما كانت عليه طوال العقود

(1) عماد خضر، مرجع سابق.

الماضية، وهو تعريف يجب أن يكون مستمداً من رؤية لدورها وما تسعى إليه بالفعل، وقد يكون ذلك في استعادة دورها الاجتماعي والدعوي الإصلاحي لتقود المجتمعات والطبقات الوسطى نحو إعادة تنظيم نفسها باتجاه مصالحها الجديدة والمهددة أيضاً؛ ومع ذلك، سيبقى للحركة الإسلامية دور وموقع، وعليها ان تدرك انها ليست منزهة، فالذي يعمل يخطئ، ومن يخطئ سيدفع الثمن.

- لم تتمكن الحركة الإسلامية، من تحويل اهتمامها بعيدا عن القضايا الإقليمية، والتعامل معها كقضايا لا يمكن فصلها عن قضايا الإصلاح السياسي الداخلي فبعض زعماء المعارضة الإسلامية، الذين كانوا قد تبنوا في الفترة من عام2003 إلى عام 2006 نهجا أكثر برجماتية وحذرا، عادوا من جديد وتبنوا المواقف التي تحظى بشعبية واسعة تجاه الصراع العربي/الإسرائيلي والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، دعا الإسلاميون إلى سياسات مناقضة للخط الرسمي، ووضعوا خلافهم مع نظام الحكم في إطار المقاومة المبدئية التي تتبناها الحركات الإسلامية الصامدة في مواجهة حكام خانعين للمطالب الغربية؛ لكن الإسلاميين في معارضتهم، تجاوزوا خطوطا خطرة، وبذلك زادوا من حالة الاستقطاب في مجتمعهم وعرضوا للخطر تعاونهم مع الأنظمة بشأن إصلاحات سياسية هامة[1].

(1) عمرو الشوبكي و آخرون، الحركات الإسلامية في العالم العربي وحرب لبنان 2006. مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007، ص04.

وتعتمد حدة واستمرارية رد الفعل الإسلامي تجاه الأزمات الإقليمية على مدى اقتراب الحركة الإسلامية المعنية جغرافيا من الأزمة ومدى متانة الصلات التاريخية للحركة بالنزاع العربي / الإسرائيلي، وطوال الأسابيع الخمسة للحرب اللبنانية كانت حركة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي الأردنية هما الأكثر انشغالا بهذه الحرب بين الحركات الإسلامية في المنطقة[1].

المطلب الثالث
مستقبل الحركة الإسلامية الأردنية
بعد أحداث 11 سبتمبر

الحركة الإسلامية في الأردن تمر بمنعرج تاريخي، يحتم عليها قراءة الواقع والمستقبل بطريقة متزنة، بعيدة عن العواطف، حيث من الخطأ الاعتماد على **نظرية المؤامرة** «Conspiracy Theory» والبناء عليها، بل لا بد من سؤال المراجعة، فالحركة الإسلامية ليست حكراً على أعضائها، بل هي قوة سياسية وطنية يحتاجها الجميع للحفاظ على الكثير من الحدود الدنيا الإيجابية التي بتنا نشهدها في عالمنا المضطرب.

وفي ضوء قراءة التاريخ، وفهم الحاضر، فقد آن الأوان لترسيم علاقة مستقرة وواضحة بين الحركة والنظام، ترسخ تجربة راشدة وناضجة، تستحق أن تحتذي، وما أحوجنا لمثل هذه التجربة الراشدة، في ظل زمن تسعى فيه كثير من الأنظمة السياسية لاجتثاث العمل الإسلامي بذريعة مكافحة الإرهاب، وتسعى فيه بعض الجماعات

---

(1) المرجع نفسه.

الإسلامية لمحاربة النظم السياسية، بحجة كفرها وعدم إمكانية التعايش معها.

ولعل التجربة الأردنية - إن أمكن ترشيدها Rationalizing ستثبت إمكانية التعايش والتوافق وتحقيق مصالح الجميع، بعيدا عن الإقصاء والاستبعاد والمواجهة، خاصة إذا سلمنا أن الحركة الإسلامية لم يتغير منهجهم المعتدل الوسطي وذلك حسب مقاربة البروفيسور "جيل كيبل" فإن من يستفيد من التجربة الديمقراطية هم الإسلاميون المعتدلون.

إن الحركة الإسلامية الأردنية بحاجة إلى النظام السياسي الذي يستوعب تجربتها، ويمنحها حريتها ولا يضيق عليها، ويتيح لها قدرا أكبر من المشاركة السياسية الحزبية والنيابية، والتفاعل مع القضية الفلسطينية، ويمنحها فرصة المشاركة في مؤسسات الدولة ومواقع المسؤولية، بقدر يتوازى مع ثقلها السياسي والاجتماعي في المجتمع الأردني، وهي لا تستهدف الإساءة إلى النظام ومؤسساته الشرعية، وتعلن احترامها للدستور، وإن رغبت في إجراء تعديلات دستورية بصورة نظامية شرعية غير انقلابية، كما ترغب بإجراء تعديلات قانونية على جملة القوانين التي ترى أنها تحد من الحريات العامة وحقوق الإنسان، وتستهدف التضييق عليها؛ فالإخوان ليسوا انقلابيين ولا دمويين، وهم من أحرص الناس على سلامة وأمن المجتمع الأردني، ويسعون إلى التغيير، وسقفهم في ذلك هو تطبيق الشريعة واستئناف الحياة الإسلامية، ولكن بصورة سلمية متدرجة وعقلانية.

بالنسبة إلى الأردن فإنه قطر صغير المساحة والموارد، له موقع إستراتيجي مميز جدا تحاصره أربع من القوى الإقليمية الكبرى هي

العراق وسوريا والسعودية وإسرائيل. وهو في سياسته الخارجية حريص على أن يحيّد طرفا واحدا على الأقل من هذه الأطراف كمصدر محتمل للتهديد والقلاقل، بسبب الخطر الدائم المحدق به؛ ويشق لنفسه من خلاله طريقا عبر الحصار... كما أن التحدي الذي فرضته أحداث الخليج على النظام الهاشمي كما على الإخوان المسلمين، لم يعد تحدي الاستبعاد والمشاركة، لكنه بات تحديا يتصل بالكيان الأردني نفسه[1].

وينبغي أن نسلم بحاجة النظام لوجود الإخوان، بوصفهم عنصرا من عناصر الاستقرار في المجتمع، ولا يشكلون خطرا يستهدف النظام ولا أيا من مؤسساته، كما أنهم بنشاطهم الاجتماعي والسياسي والخيري والطبي والتربوي، رافعة من روافع تقدم المجتمع وازدهاره، وتجربتهم السياسية الناضجة تشكل عنصرا مهما في إثراء التجربة السياسية، وبالتالي لا يسعى النظام لاجتثاث الوجود الإخواني، أو القضاء على الجماعة، وتجربة النظم السياسية المجاورة تدلل على فشل هذا الخيار.

ولعل أهم المحددات المؤثرة في مستقبل الحركة الإسلامية الأردنية وعلاقتها بالنظام السياسي الأردني يمكن تحديدها في المؤشرات التالية :

1- انتصار حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية: في خضم الجدل السياسي الداخلي أتى انتصار حماس ليزيد من حدة وحرارة

---

(1) مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص267.

النقاشات، في الأوساط السياسية والأمنية والإعلامية، فالطرف المتشدد رأى في انتصار حماس دليلاً واضحاً على أن الإسلاميين هم الكاسب الوحيد من إصلاح سياسي حقيقي، وأنهم يطمعون إلى السيطرة على مقاليد السلطة، وأن التوازنات السياسية ستكون مهددة. بل رأى البعض بأن "كراسة الإصلاح" التي أصدرها الإخوان تمثل انقلابا على علاقتهم التاريخية بنظام الحكومة، إذ تتضمن خطابا سياسيا مختلفا ومناقضا لتوجهات نظام الحكم، ما يعني أنهم يرون بأنفسهم بديلا سياسيا للنظام.

2- تعيش الحركة ديناميكية من التطور والصيرورة فقد باتت جسماً ممتداً متشعباً يضم آلاف الشباب وشريحة كبيرة من المؤيدين والمناصرين، ولم تعد قادرة على لجم طموحها ورسم دورها على المقاس الحكومي، بل أصبح طبيعياً أن تطالب - وهي تشكل التيار السياسي والاجتماعي الأكبر والأقوى المتفرد في الساحة الشعبية- بمزيد من الفرص السياسية وبالانتقال من لعب الأدوار المحدودة إلى الشراكة الكاملة فهي تمثل في الوقت نفسه استجابة تلقائية لتطور الجماعة، ومهما حاولت أي قيادة إخوانية لجم مطالب القواعد الشبابية الضاغطة أو المطالب المجتمعية الملحة فإنها لن تعمل إلا على ترحيل الأزمة وتأجيل استحقاقاتها.

3- يجب أن يفهم الحكام أن الحركة الإسلامية في الأردن مثل غيرها من الدول العربية، تمثل الخط السياسي الشعبي الأول، والتعامل معها يستدعي قراءة متأنية للمتغيرات برؤية شمولية تتجاوز المنظور الأمني البحت، والبدء بالتفكير الاستراتيجي في كيفية إدماجها في المعادلة السياسية ضمن شروط معينة، أمّا

استبعادها وإقصاؤها فسيعزز من الخط الراديكالي ويخرج شريحة اجتماعية واسعة من دائرة المشاركة السياسية ما يدفع باتجاه احتقان سياسي يتضافر مع احتقان اجتماعي نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة.

4- الحركة ليس لها نفوذ حاضر في المؤسسات الدولة، وإذا ما تحقق التحجيم في المؤسسات الشعبية من جمعيات وجامعات ومساجد وبلديات، فهذا يعني خطورة كبيرة لحصر الحركة في زاوية ضيقة تجعلها تفقد ذلك الزخم الكبير الذي كانت تحظى به خلال العقد الأخير.

5- قيادة الحركة تدرك اليوم قبل الغد أنّها في وضع حرج وأنّها تُجر لصراع مع المؤسسة الرسمية، وإذا كان شق في هذا الصراع يرتبط بالظروف الإقليمية والداخلية المحيطة فإنّ الشق الآخر يرتبط بتصرفات عنترية وخطابات ارتجالية فردية تمنح خصوم الحركة في المؤسسات الرسمية الذرائع والمسوغات الكافية للتخويف من الحركة وطموحها السياسي ومواقفها الفكرية، وفي المحصلة لا تؤدي هذه التصرفات إلاّ إلى إلحاق الضرر بالحركة ومصالحها وبدورها السياسي المطلوب، وإعطاء المسوغات تحت ذريعة " الحرب على الإرهاب " لإطلاق يد السلطة التنفيذية، وينتهك حقوق المواطنين وحرياتهم على حد تعبير الباحث **عبد الحسين شعبان**(*) من أن أحداث أيلول/سبتمبر كانت اختبارا تاريخيا حقيقيا لمدى الإيمان والتمسك باحترام

(*)مفكر وباحث عراقي في القضايا الإستراتيجية العربية والدولية وخبير في ميدان حقوق الإنسان.

حقوق الإنسان، ومهما تكن حجة مكافحة الإرهاب، وهي مبرر مشروع أحيانا ، فإنها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتجاوز حقوق الإنسان ومبادئه الأساسية، إذ أنه لا يمكن المساس بها في كل الأوقات سواء في زمن السلم أو في زمن الحرب وليس هناك أي مبرر لتجاوزها ، ولا يمكن بحجة حماية الأمن قبول تجاوز الكرامة أو الحرية. إن معادلة الأمن ينبغي أن تكون متوازية مع القواعد الدولية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي المعاصر ومبادئ العلاقات الدولية[1].

6- خيار المشاركة في الانتخابات سواء البرلمانية أو البلدية أصبح قرارا استراتيجيا لدى الجماعة، وبصورة أكثر جدية في المرحلة الحالية. فمشاركة الجماعة هي تأكيدٌ واضح وصريح وقطعي على منهج الحركة السلمي، وعلى عدم الحياد عن "صندوق الاقتراع" مهما كانت الظروف والشروط التي تتحرّك فيها الحركة.

7- يفتقر الوسط السياسي في الساحة الأردنية إلى قدرة تياراتها واتجاهاتها بملء الفراغ أو شغل حيزا معتبرا في اللعبة السياسية لكسر ثنائية (الحكومة – الإسلاميين)، وإيجاد ندٌ سياسي شعبي في مواجهة الحركة الإسلامية التي استفردت في الساحة السياسية الشعبية خلال أكثر من خمسة عشر عاماً.

---

(1) عبد الحسين شعبان، " الإسلام في السياسة الدولية : حوار الحضارات والإرهاب الدولي! "، المجلة العربية للعلوم السياسية ،العـدد 15، 2007، ص171.

8- إن أحد الأسئلة الداخلية البارزة التي تتصدر الجدل حاليا في أوساط الحركة الإسلامية هو" الشأن الأردني"، ففي المرحلة السابقة كانت عيون الحركة الإسلامية الأردنية متجهة إلى فلسطين، وكان أحد أبرز اهتمامات الحركة الإسلامية الأردنية وفعالياتها السياسية والشعبية هو دعم القضية الفلسطينية ومقاومة الإحتلال فقد ورد في مشروع الإصلاح للحركة ما نصه:" إن مقاومة المشاريع الصهيونية المتمثلة بمؤامرة الوطن البديل أو التوطين، الذي أقرته معاهدة وادي عربة المرفوضة في المادة الثامنة منها، والتي أضعفت البعد السياسي والاستراتيجي لقضية اللاجئين، باعتبارها إياها قضية إنسانية لا يتحمل الكيان الصهيوني وحده المسؤولية عنها، وكذلك الدفاع عن حق العودة، مهمات وطنية وواجبات قومية وإسلامية، لكل أبناء الشعب الواحد على أرض الأردن، وجزء من الدفاع عن سيادته، واستقلاله وهويته العربية الإسلامية، يتوجب أن تمنح الحرية الكاملة لتعبر عن نفسها، وأن يحشد لها التأييد والدعم الرسمي والشعبي، ومن مختلف الفئات والشرائح والقوى والهيئات الاجتماعية والسياسية، تأكيدا لحق مقاومة الاحتلال، ولوحدة الشعب، وصلابة الجبهة الداخلية، التي تحول دون اجتناء العدو لأي اختراق أو نجاح لصالح مشروعه التوسعي الاستيطاني"[1].

لكن المفارقة أن انتصار «حماس» وما تلاه من انتخابات تنظيمية جاء ليعيد الاعتبار لرؤية التيار الذي يرى ضرورة الاهتمام بالشأن وللهم

---

(1) وثيقة " رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن عام2005 " ، مرجع سابق، ص21.

الإصلاحي والتنموي الداخلي، والدعوات إلى «مراجعة ذاتية» اخوانية، وهو ما انعكس من خلال انتصار عدد من قياداته في انتخابات الشورى الاخوانية، وبروز احد قياداته لتولي منصب المراقب العام وهو «سالم الفلاحات»، عندما اعتبر أن الشأن الوطني الأردني سيتصدر أجندة الحركة القادمة، فقواعد الحركة الإسلامية بدأت تتساءل عن الإنجازات التي حققتها ويمكن أن تحققها الحركة على الساحة الأردنية؛ وتتساءل عن الحركة الإسلامية للمرحلة القادمة داخليا ومايرتبط بذلك من احتمالات وفرص وتحديات.

10- جاءت الأردن في المرتبة الأولى في التقرير السنوي عن حالة الديمقراطية في العالم العربي 2010 برصيد نقاط بلغ 620 نقطة على مقياس من 0 إلى 1000 نقطة وذكر التقرير السنوي حول حالة الإصلاح في العالم العربي، أن المنطقة العربية تتمتع بالوسائل المؤسسية الضرورية للتحول نحو الحكومات الديمقراطية، وإن كانت لم تقم بعد بتطبيقها عمليا. وشمل المؤشر في تقريره الثاني لسنة 2009 و2010، عشر دول عربية، في انتظار أن يغطي كافة الدول في العالم العربي[1]؛ وتعتمد الدراسة 40 مؤشرا لقياس أربع قيم ومبادئ أساسية تتعلق بالعملية الديمقراطية، وهي مدى وجود مؤسسات عامة قوية ومسئولة، ومدى احترام الحقوق والحريات، وسيادة القانون، والمساواة والعدالة الاجتماعية. وتمس هذه المؤشرات المختارة

---

(1) حازم سليمان، " الأردن في المرتبة الأولى والجزائر خامسة بعد مصر ولبنان في التقرير السنوي عن حالة الديمقراطية في العالم العربي2010 "،الخبر الأسبوعي، العدد5953، أفريل 2010 ، ص13.

قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية يومية تعكس في مجملها مختلف جوانب عملية صنع القرار الديمقراطي، واستند أصحاب التقرير في دراستهم لمؤشرات الديمقراطية، يمكن اعتبار هذا التقرير دليل على سعي النظام السياسي إلى تكريس الممارسة الديمقراطية.

إن حاجة كل من الطرفين للآخر وفق هذه المعادلة التي تقوم على احترام حاجات الآخر، وتحقيق كل من الطرفين لأهدافه، دون حاجة لاستبعاد الآخر أو احتوائه والالتفاف عليه بل ربما الاستعانة به.

11- الإخوان (وحزب جبهة العمل الإسلامي) هي تنظيم قانوني مشروع، يعمل فوق الأرض وفق الدستور، يمثلون، بصورة عامة، رؤية شريحة اجتماعية واسعة لها مواقفها المتدينة المحافظة، ينتمون - في الأغلب- إلى الطبقة الوسطى (العليا والدنيا)، فلا يقارنون - بأي حال من الأحوال- بمجموعات أقرب إلى حالة "الاحتجاج الاجتماعي"، لا يخضعون لقانون ويكفرون بالدستور، ولا يؤمنون بالعمل السياسي المدني ولا بالديمقراطية ويعبرون عن حالة إحباط وسخط من الراهن، بلا أي برنامج أو رؤية سياسية واقعية!

12- حصر التعامل مع الحركة الإسلامية في الجانب السياسي- التاريخي فيه اختزال وسطحية وإغفال جوانب أهم وأخطر تقع في عمق المجتمع. فإذا كانت ظروفٌ تاريخية ساهمت في صوغ حالة التعايش والاحتواء السابقة، فإننا اليوم أمام واقع اجتماعي- ثقافي يعبر "الإخوان" عن عصبٍ حساسٍ فيه، فمهما كان الخلاف السياسي عميقاً بينهم وبين المؤسسة الرسمية فإنهم في مجال

الخطاب "الديني" يقدّمون أفضل الموجود مقارنة بالجماعات الأخرى حتى تلك التي تتمتع بعلاقة وطيدة بالمؤسسات الرسمية.

ويؤكد من جهته الدكتور أحمد الخلايلة(*)، أن ظروف الدولة الأردنية والمتغيرات الإقليمية والدولية أدت إلى نوع من التحول اللحظي في علاقة النظام بالحركة الإسلامية ولكن صفتها حتى الآن تكتيكية، وان ثمة خلاف كبير في وجهات النظر، وأهمها اختلاف الرؤية والاستراتيجيات بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي الأردني حول قضايا إقليمية ووطنية، مثل القضية الفلسطينية بكل مسائلها وأطرافها، والتعامل مع أمريكا ومكافحتها لما يسمى "الإرهاب"، واختلاف الرؤية حول الإصلاح الداخلي والمحافظة على مكتسبات الوطن، وأكد أن الدولة بحاجة إلى الحركة الإسلامية لمواجهة مشروع الوطن البديل[1].

إن المتغيرات الأخيرة دولياً وإقليمياً ومحلياً أصبحت تجبر صانع القرار الأردني على إعادة قراءة الواقع وصياغته حفاظاً على استقراره وبقائه أمام التحديات، وأهمها تغير الموقف الأمريكي حول عملية التسوية والشرق الأوسط، وتراجع إسرائيل أمام المقاومة، ونجاح حماس في المحافظة على مكتسبات سياسية وأمنية واجتماعية، وتزايد الاحتقان الشعبي أمام مشاكل سياسة وديمقراطية واقتصادية وغيرها.

(*) مستشار ولي العهد الأسبق.

(1) أحمد الخلايلة في حلقة نقاشية بعنوان " النظام السياسي الأردني والحركة الإسلامية نحو إعادة تنظيم العلاقة "، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط في: 2008/08/24، متحصل عليه من: www.aawsat.com يوم:2010/01/07.

لا سيما أن النظام السياسي الأردني كغيره من الأنظمة السياسية في كثير من دول العالم لا يعتمد على استراتيجية لا تتغير في التعامل مع تلك القضايا، بل إنه يستطيع استثمار الظروف والمصالح لبناء علاقات جديدة إذا أراد ذلك، مع التأكيد على أنه من غير المتوقع حصول تغييرات جوهرية، إلا أن الظروف والقراءات توحي بوجود تعديلات على المواقف وتوجهات نحو إيجاد حالة من التوازن والانسجام في الساحة السياسية الأردنية[1]، وهذا مدعاة ملحة لفتح حوار جدي ومباشر وبمستوى عال بين الطرفين على كل المستويات السياسية وغيرها، لوضع أسس راسخة لعلاقة راسخة وثابتة، تقوم على الثقة، ولا تعتريها تغيرات التاريخ، ولا آثار الضغوط الخارجية، ولا تكون عرضة لهزات انفعالية من كل من الطرفين ومن يدور في فلكهما، باعتبار تلك العلاقة المتوازنة الراشدة مصلحة أردنية خالصة، ولن يضير الدولة الأردنية أن يكون ناتج هذا الحوار زيادة في عدد نواب الحركة مثلا، أو تولي بعض مواقع المسؤولية في مؤسسات الدولة، أو تسلم مسؤولية بعض المجالس المحلية، وغير ذلك مما يمكن أن يتحقق من المكاسب للحركة.

كما لا يضر الحركة أن تقدر معادلة المجتمع الأردني وتوازناته الداخلية، وأن تطمئن النظام إلى بعدها عن المنهج الانقلابي العنيف في التغيير، وحرصها بالتالي على أمن الدولة الأردنية، وسلامة المجتمع الأردني، وأن سعيها للإصلاح متدرج سلمي، يحترم وجهة نظر المخالفين ولا يسعى لإقصاء أحد أو التقليل من شأن أحد، سوى الفاسدين والمخالفين للقانون والدستور والمتجاوزين على الإسلام وقيمه، والمنحازين

(1) المرجع نفسه.

لأعداء هذه الأمة، وهذا يصب في مصلحة الدولة الأردنية والنظام الأردني من حيث النتيجة.

طبعا إننا لا ننكر أنه ستكون هناك مساحات يختلف عليها سواء في مجال حرية التعبير، أو مناصرة القضية الفلسطينية وحدود التفاعل معها، أو في مجال القوانين والتشريعات ومواءمتها للشريعة الإسلامية، وغير ذلك؛ ولكن الحوار العقلاني الهادئ، كفيل بالوصول إلى حالة من التقارب تريح طرفي المعادلة، ولكن بحوار مباشر وصريح بعيد عن سياسة الحرب الباردة وهذا جوهر التجربة الراشدة التي نتمنى أن تسود؛ وإن دراسة التاريخ الأردني تشير إلى أن الحركة الإسلامية كانت عاملاً أساسياً من عوامل الاستقرار السياسي في المملكة، ولذلك فإن التوجه الذي بدا من قبل الحكومة تكتيكيا بفتح الحوار مع الحركة الإسلامية والنظر في تفكيك الملفات العالقة بينهما يستحق التثمين.

وبناء على العلاقة التاريخية بين الحركة والنظام الملكي الأردني والتطورات الإقليمية والدولية التي انعكست على الحالة الداخلية؛ فإنه يمكن القول بأنه من ضمن الخيارات المطروحة بصورة خاصة فيما يخص الاحتمالات المستقبلية توجد ثلاثة سيناريوهات أساسية، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة المحددات المؤثرة في- طبيعة العلاقة وتتمحور حول طبيعة الحركة الإسلامية المرنة في الانفتاح والديمومة، وقدرة الطرفين على رسم ملامح العلاقة وتطبيقها، مع الجدية وتبادل الثقة في ذلك، والقدرة على الالتزام بما يتفق عليه، بالإضافة إلى القدرة على التوصل إلى قواسم مشتركة في الرؤية لقضايا إقليمية ودولية كبرى، وقضايا محلية متعددة، مع الأخذ بعين الاعتبار مواجهة

الضغوط الخارجية من قبل الطرفين- عند الحديث عن الخيارات المطروحة لمعالجة حالة التأزم في علاقة النظام بالحركة، **ومن أبرز هذه السيناريوهات مايلي:**

أولا: سيناريو حل الجماعة :

وهو يعني المواجهة التي ستحسم صيغة العلاقة القادمة وقوانينها والتي يتبعها حاليا وصولاً إلى أهداف سياسية محددة بسبب فشل الطرفين بالتوصل إلى أي اتفاق كلي أو جزئي بسبب تضارب المصالح أو بسبب تدخل أطراف خارجية.

أن تلجأ الحكومة إلى حل الحركة ونزع الشرعية السياسية والقانونية عنها، وليس ثمة مصلحة متحققة للحكم باللجوء إلى هذا الخيار برغم الضغوط الخارجية والداخلية التي تمارس لإنفاذه ويبدو هذا الاحتمال ضعيفاً نظرًا لمضاعفاته السياسية والاجتماعية، وما قد يسببه من نشوء توجهات متطرفة، واضطرابات للعلاقات الداخلية في الأردن ما بين القوى السياسية والاجتماعية من جهة، ومؤسسة الحكم من جهة أخرى، ويستخدم عادة هذا الاتجاه لممارسة ضغوط على قيادات الحركة الإسلامية ولإشعارها بفقدان "الشرعية.

ولذلك يرى الكاتب **محمد أبو رمان**(*) أن "المواجهة الرأسية" - كحل الجماعة- غير واردة وستؤدي إلى نتائج كارثية على الطرفين، وعملية استقراء الاحتمالات المستقبلية لا تحمل في ثناياها وصول العلاقة إلى مرحلة كسر العظم، يُزَجُّ فيها قادة وكوادر الإخوان في السجون،

(*) كاتب أردني مهتم بالشأن ألإخواني في الأردن. محمد أبو رمان، " الإخوان في الأردن. . من التوظيف إلى الشراكة "، متحصل عليه من: www.al-minbar.net يوم: 2010/09/05.

أو يُحالَون إلى محاكم عسكرية كما هو الحال في ساحات عربية أخرى لكن من الواضح أن الحكم سيعتمد مبدأ القضم وتجفيف المنابع وصولاً إلى تكييف الإخوان مع المرحلة القادمة.

ثانيا: سيناريو تحجيم العمل السياسي:

الدولة الأردنية تعمل جاهدة على إضعاف الحركة على أن لا تزيد مساحة نفوذها وتأثيرها السياسي والاجتماعي على قدر ما تراه وتحاول التحكم فيه وبمدخلات كثيرة جدا تمتلكها من الفرص والضغوط والسياسات والتشريعات .

حيث من الواضح أن الحكم سيعتمد مبدأ القضم وتجفيف المنابع وصولاً إلى تكييف "الإخوان" مع المرحلة القادمة وأن يطلب من الحركة بأن يقتصر عملها على الجوانب الدينية والوعظية ، وأن تتوقف عن ممارسة دورها السياسي، وإذا ما أرادت الحركة الاستمرار في عملها السياسي فإنها مجبرة إما على العمل وفق قانون الأحزاب الذي تحصل من خلاله على ترخيص كحزب سياسي، أو أن يتم العمل من خلال حزب جبهة العمل الإسلامي. غير أن الأمر يتوقف على قرارات وتوجهات الإخوان المسلمين، حيث أن فكر الإخوان ودعوتهم سياسية واجتماعية وليست دينية فقط، كما تحاول بعض الجهات العلمانية تقديمها، وعليه فإن هذا المنحى لن يكون سهل التحقيق، كما لا يمكن الالتزام به من قبل الجماعة ، بل هو عكس مما تطرحه في أدبياتها ومخالف تمامًا لمنهجها طيلة نصف قرن ويصعب تصور تراجع "الإخوان" الذين وضعوا في زاوية حرجة ، إذ سيشكل قبولهم بالإملاءات والشروط الحكومية هزيمة سياسية مدوية ، ففي الأغلب سيُترك لسيناريو الضغوط والردود رسم الملامح العامة للعلاقة.

ثالثا: سيناريو إعادة رسم شكل العلاقة:

إن الإستراتيجية الأنجع والأكفأ في رسم العلاقة بين المؤسسة الرسمية والإخوان أو بين الدولة والمجتمع تكمن في الحوار والتواصل وفتح القنوات والوصول إلى صيغة تشكل فيها الدولة شريكاً إسلامياً حقيقياً لها.

إن حديث أوساط معتدلة في الجانبين عن خيارات إعادة رسم معادلة العلاقة بما يحفظ التوازن قد لا يشكل ضغطًا على إمكانات تقدم الحركة شعبيًّا، غير أنه يجب أن يحفظ لها حريتها في ممارسة الدعوة والنشاط الاجتماعي والحضور أو التعبير السياسي، وهو ما قد يدفعها إلى تفعيل تكتل المعارضة، وجبهة العمل الإسلامي، والمشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

فالواقع يشير إلى أن الدولة بحاجة إلى مشاركة الحركة الإسلامية السياسية والعامة لمواجهة التطرف وتحقيق التنمية السياسية وتطوير المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والعامة، بالإضافة إلى إن الحركة الإسلامية بقيت دائما رصيدا للدولة تتحالف معه بقوة في الأحداث والمواجهات السياسية الداخلية والخارجية وفي هذا الشأن يرى الأستاذ "**Bruno Etienne**"[*] **»أن الحركة الإسلامية في الأردن إصلاحية وقانونية وهي بمثابة جمعية خيرية، ومعترف بها من قبل**

(*)البروفيسور برونو اتيان ، وهو رائد في البحوث حول الظاهرة الدينية ، معلم وباحث من المستوى الدولي؛ وسيبقى رائدا لأكاديمية البحوث متعددة التخصصات عن ظاهرة الدين وخاصة على البعد السياسي داخل" منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط " في معهد الدراسات السياسية (برنامج التعليم الفردي) أيكس أومبروفينس توفي عن عمر يناهز 71

الحكومة الأردنية وهي تدعم النظام؛ وعلل هذا الاعتدال في منهج الحركة بسبب مساحة العمل المتروكة للحركة وهي أبدا لم تنشط في الخفاء لأنها تعمل في وضح النهار[1].

فالحوار التوافقي على نمط جديد من العلاقة يخفف من القلق الرسمي ويلبي شيئاً أكبر من الطموح الإخواني ويرى الأستاذ "محمد كنوش الشرعة"[*] أن عملية التحول الديمقراطي في الأردن ستشهد في مراحلها المقبلة المزيد من التطور والتقدم، مما سيعزز وجودها، فهي امتداد لمحاولات عديدة قائمة منذ تأسيس الإمارة، وفي الوقت ذاته لا يمنع هذا من وجود ثغرات وعقبات وقفت عائقا في وجه التحول الديمقراطي عبر هذه السنوات الطويلة؛ كما أن إشاعة الجو الديمقراطي في الأردن وبالذات في سنواته الأخيرة يمكن اعتباره ركيزة يبنى عليها الهرم الديمقراطي الأردني المنشود مستقبلا[2].

ولقد أثبتت الحركة الإسلامية في الأردن منذ انطلاق عملية الانفتاح السياسي عام 1989، مجسدة بجماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي الذي انبثق عنها، التزاماً رفيع المستوى بالديمقراطية وقواعدها، لم يعد محط الإنكار أو الجدال إلا من مكابر[*] وبعد أن ثبت للعالم، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية،

---

(1) Bruno Etienne, L'islamisme Radical, France :Librairie Générale Française,1989,p223.

(*)أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية، كلية الآداب –جامعة اليرموك– الأردن.

(2) محمد كنوش الشرعة، " التجربة الديمقراطية في الأردن: الجذور، الواقع، التحديات، الآفاق"، المستقبل العربي، العدد257، جوان 2000، ص196.

(*) تجدر الإشارة إلى أن المكتبة البحثية باتت تزخر بالكثير من الدراسات التي تؤكد التزام الحركة الإسلامية في الأردن بمستوى مرموق من الممارسة–

استحالة التخلص من الحركات الإسلامية التي تمثّل في وعي الكثيرين بوصفها تهديداً حقيقياً لا بد من مجابهته ودحره قبل تمكنه من النجاح في إحراز المزيد من النمو والانتشار(*) كثر الحديث وارتفعت الأصوات، وعلى مستوى عالمي واضح ومتزايد، منادية بضرورة تشجيع ما يسمى"الإسلام المعتدلModéré" أو" الإسلام الديمقراطي Démocratique"، أو"الإسلام الوسطيCentral"؛ وتبرز هنا أهمية بلورة اتجاهات الحكومة والحركة الإسلامية في بناء علاقات مستقبلية تحقق للأردن أهدافه في الوحدة الوطنية وتكامل قطاعاته الاجتماعية والسياسية لحمايته، خصوصا وأن المنطقة تشهد تحولات وتحدّيات تؤثر

=الديموقراطية على شتى المستويات والأصعدة، أنظر على سبيل المثال: الطحلة زكي، "مواقف الحركات السياسية الإسلامية في المجتمع الأردني من قضية الديمقراطية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1996 ؛ الشقران خالد، "الحركة الإسلامية والتحزل الديمقراطي في الأردن"، في: التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، تحرير حمدي عبد الرحمن، عمّان: منشورات جامعة آل البيت، 2000، ص605-656 ؛ سليمان خالد، "الممارسة الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الإسلامي"، المستقبل العربي، السنة 26، العدد 296، 2003، ص53-81

(*) لعل من المفيد هنا التذكير بالأطروحة الشهيرة حول (صراع الحضارات) لصاحبها (صموئيل هنتغتون)، التي يجعل فيها من الإسلام العدو الأبرز الذي يتهدد العالم الغربي، تلك الأطروحة التي غدت إطاراً مرجعياً لكثير من سياسات الإدارة الأمريكية اليمينية. وتجنباً للوقوع في فخ ما لحق بالأطروحة من تأويلات وقراءات غير دقيقة في أحيان كثيرة، يحسن الرجوع إليها في نسختها الأصلية عبر المرجع التالي:

Hintington, Samuel, The Clash of Civilisations and the Remaking of World Order. New York: Simon&Schuster, 1996.

على الأردن ومستقبله ودوره الإقليمي، سواء كان ذلك على صعيد عملية السلام أو تغيرات الوضع السياسي في فلسطين، أو في ظل التسريبات الإعلامية حول مشروع الوطن البديل الذي يستهدف الأردن وكيانه السياسي المستقل، أو على صعيد تزايد الاحتقانات الداخلية في الأردن في ظل تفاقم المشاكل الاقتصادية والتحديات التي تواجه العملية الديمقراطية والحريات العامة.

وأخيرا يمكن القول إن المتأمل للتجربة الأردنية في التعامل مع الحركة الإسلامية وإن كان فيها محطات مظلمة يلاحظ أنه على العموم أن التوجهات الحديثة للديمقراطية الأردنية تبشر بالخير، فهناك تعزيز واضح للنهج الديمقراطي والتعددية السياسية..وعلى الرغم من كل ذلك نستطيع أن نقول إن الديمقراطية الأردنية وعلى الرغم ما حققته، فهي بحاجة إلى المزيد سواء في مجال التشريعات الضرورية أو تحقيق العدالة الاجتماعية بصورة أشمل[1].

خلاصة واستنتاجات:

إن الحركة الإسلامية الأردنية تحتل مكانا مركزيا في الحياة السياسية الأردنية، فجوهرة الممارسة الديمقراطية لطالما كانت متعلقة بالحركة الإسلامية منذ نشأتها وتعتبر تجربة الحركة الإسلامية الأردنية تجربة رائدة على مستوى الوطن العربي سواء لممارساتها أو واقع ظروفها بحكم تماسها مع خط النار والمتمثل في الكيان الصهيوني.

---

(1) أحمد الكبيسي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص301.

بناء عليه؛ تناول هذا الفصل تحليلا للحركة الإسلامية الأردنية وانتظم وفق ثلاث مباحث، الأول؛ لمحة تاريخية عن نشأة الحركة الإسلامية في الأردن، الثاني؛ تداعيات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الأردن؛ الثالث؛ مستقبل الحركة الإسلامية في الأردن في ظل تداعيات أحداث 11 سبتمبر وقد توصلنا بناء على ذلك إلى جملة من النتائج نلخصها كالتالي:

1- كانت الحركة الإسلامية في الأردن منذ قيامها عام 1945 وحتى عام 1956 يغلب عليها العمل الاجتماعي والعام، وكانت تتجنب المشاركة في العمل السياسي المباشر مثل الوزارة والنواب. وربما كان من أهم أعمالها في هذه الفترة المشاركة في حرب عام 1948، وإقامة مدارس للاجئين الفلسطينيين والكلية العلمية الإسلامية التي تعد منذ تأسيسها عام 1947 وحتى اليوم أهم مدرسة في الأردن.

2- العلاقة بين الإخوان المسلمين والنظام الأردني علاقة تاريخية بدأت منذ تأسيس الجماعة في الأردن عام 1945، وقد كان الخط البياني لهذه العلاقة مترددا بين صعود وهبوط، وإن غلب عليه أنه كان صاعدا على وجه الإجمال، حتى أواخر ثمانينيات القرن الماضي.

3- وقد شكلت تجربة الحركة الإسلامية في الأردن مع النظام الأردني نموذجا فريدا، مقارنة مع تجربة الحركات في العالم العربي عموما، والدول المحيطة بالأردن خصوصا، وهذا عائد إلى حكمة الطرفين (الإخوان والنظام)، وقد ساند هذه الحكمة عوامل ومقومات عدة بنيت على أساسها هذه العلاقة؛ فالإخوان

جزء أساسي من النسيج الاجتماعي الأردني، ومما لا شك فيه أن المس بهم واستهدافهم سيمس كل بيت في المجتمع الأردني، وهذا لن يكون في مصلحة أحد.

4- إن الإخوان بوجودهم ونشاطهم لم يشكلوا في يوم من الأيام أي عنصر من عناصر الإخلال باستقرار المجتمع الأردني، بل على العكس فقد كانوا دوما أحد أهم عناصر هذا الاستقرار حتى في مراحل اختلافهم مع النظام أو مع بعض الحكومات كما يسجل لجماعة الإخوان أيضا أنها أسهمت بشكل إيجابي وفعال في خدمة الشعب الأردني، وسدت خللا تعجز عنه الحكومات ففي الجانب الخدمي الاجتماعي أسهمت جماعة الإخوان في سد حاجة الآلاف من الأسر الفقيرة، وكفالة الآلاف من الأيتام، وإنشاء دور الرعاية لهم وفي المجال التربوي الاجتماعي توسعت مؤسسات الجماعة التربوية حتى غدت ملء السمع والبصر، فقد أنشأت الجماعة عددا من المدارس بمراحلها المختلفة تجاوزت أربعين مدرسة، وأسست كلية المجتمع الإسلامي، ودعمت وشاركت في تأسيس جامعة الزرقاء الأهلية؛ ومثل ذلك يقال في القطاع الصحي، حيث أصبح المستشفى الإسلامي بفرعيه في عمان والعقبة صرحا طبيا متقدما يعد من أفضل مستشفيات المملكة، ومثل هذا يقال في إنشاء المساجد.

5- مثلت تجربة الإخوان المسلمين في الأردن، نموذجا للتعايش بين حركة إسلامية وبين نظام حكم لم يقم على أساس التنافس السياسي أو التداول السلمي للسلطة ولكن قام على نوع من تقسيم العمل حيث يسمح للحركة الإسلامية بالقيام بدورها

الاجتماعي والدعوي، كما يسنح لها بالعمل السياسي ،على أن تظل في مساحة القوى المعارضة أو القوى المؤيدة للحكم، دون أن تصل للحكم، أو يسمح لها بتغيير توجهات الحكم أو فرض أي توجهات على الحكم من خلال ضغط الرأي العام.

6- ساعد على قيام هذا النموذج النظام الملكي، والقائم على أسس ترتبط بتقاليد العائلات، مما يجعله يحافظ على البنية التقليدية الاجتماعية، ويدخل الحركة الإسلامية ضمن هذه البنية، بوصفها مكون من مكونات المجتمع، ويتعامل معها على أساس اهتمامه بالحفاظ على المكونات الاجتماعية للمجتمع، مع تفرده بالسلطة والحكم في النهاية.

7- طوال تلك الفترة كان التفهم سيِّدَ الموقف، والتعايش السمة العامة للعلاقة ، دون أن يعنيَ ذلك أن العلاقةَ كانت على الدوام (جيدة)، فقد شهدت العديد من محطات التوتر والتأزم، غير أن الطرفين كانا باستمرار يدركان الحدودَ التي ينبغي أن يتوقفَ عندها هذا التوتر، ولم تكنْ لغة الصدام وكسر العظم واردةً في قاموس الطرفين.

8- العلاقة التي يمكن وصفها بالإيجابية حتى وقت قريب بين الحركة الإسلامية والحكومات المتعاقبة، والتي كانت محط إعجاب وتقدير من أوساط سياسية داخلية وخارجية، وموضع نقد وعدم رضا من أطراف أخرى محلية وخارجية، لم يكن ممكنًا نسجها واستمرارها دون رغبة وإرادة قوية من الطرفين وقناعة منهما بأنها تحقق المصالح العامة قبل الخاصّة. وكان واضحًا طوال تلك الفترة أن هذه العلاقة ستكون عرضةً للاضطراب

والاختلال في اللحظة التي تضعف فيها إرادة أيٍ من الطرفين ويفقد قناعته ورغبته باستمرار علاقة التعايش والتفهم.

9- عجلت الحرب الأمريكية المزعومة على الإرهاب بعد 11 سبتمبر، بإلحاق أفدح الضرر بالمصالح الوطنية، وضرب التماسك الداخلي الأردني وعاد باستحقاقات وأعباء لا مبرر لها، كان يفترض تجنبه لعدم إدخال الأردن في مواجهة انعكاسات سلبية للتحديات الإقليمية والدولية.

10- بمجرد أن فازت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الانتخابات التشريعية الأخيرة فوزها الساحق الذي أهّلها لتشكيل الحكومة الفلسطينية، وهي الحركة التي تشتبك مع الحركة الإسلامية في الأردن في علاقات حميمة على أكثر من مستوى، بل ويعدها البعض وليدة الحركة، ظهرت أقلام محسوبة على السلطة الأردنية تفكر بصوت مسموع، بل تدعو، إلى إصدار قانون يمنع وجود الأحزاب السياسية على أساس ديني، في محاولة للإطاحة بحزب جبهة العمل الإسلامي.

11- قد يكون للحركة الإسلامية نقاط ضعف وقصور وتعثر وسوء تقدير، وقد تكون مطالبة بإجراء الكثير من الإصلاحات الداخلية فيها، سواء على صعيد الخطاب أو الممارسة، وهذا أمر مطلوب بكل تأكيد، لكن من غير العدالة مطالبتها وحدها بذلك، والضغط عليها لإصلاح نفسها وإتباع المبادئ الديمقراطية والتزام العقلانية والشفافية وضبط النفس في تفاعلاتها، ونسيان، أو تناسي، مطالبة السلطة بذلك، إذ إن هذه الأخيرة هي صاحبة السجل الأكثر إثارة للجدل فيما يتعلق بعدم الاهتمام الجدي بكل تلك الجوانب.

12- واستكمالاً لمسلسل التزامها بالديمقراطية وتفعيل دورها الإصلاحي في حياة المجتمع؛ أصدرت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن مشروعاً للإصلاح عام 2005، استلهم مضامينه من أدبيات حركة الإخوان المسلمين منذ وجدت، دون أن يكون له ارتباط ببرنامج الإصلاح الأمريكي المقترح للمنطقة، ويولي المشروع الذي يحمل شحنة ديمقراطية واضحة عنايته لسائر جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى اهتمامه بالعلاقات الخارجية.

13- إن المتأمل الحيادي لطبيعة تعاطي السلطة في الأردن مع الحركة الإسلامية في السنوات الأخيرة، لا يمكن أن يخلص إلا إلى القول بوجود عزم واضح وحملة منظمة من جانب السلطة بغية تهميش الحركة وتقليص نفوذها ودورها إلى أقصى درجة ممكنة؛ وذلك عبر وسائل عديدة من أهمها: تشويه صورة الحركة أمام الرأي العام المحلي والخارجي باتهامها بالتبعية لأجندات وجهات خارجية تريد المساس بالأمن الوطني؛ ووسمها بالفساد المالي والإداري، ورميها بجرم التعاطف مع ما تعده السلطة إرهاباً.

14- في ظل المعطيات الراهنة، وباستحضار الدور الإقليمي الوظيفي الذي تضطلع الدولة الأردنية بأدائه منذ نشأتها، يبدو أن من الصعب التفاؤل بأن تعمد السلطة إلى إجراء إصلاحات ديمقراطية حقيقية وشاملة في مؤسساتها، وأن تتراجع عن موقفها المتصلب تجاه الحركة الإسلامية، هذه التي تبدو، وعلى الرغم من كل الضغوط التي تمارس ضدها، غير مستعدة للتنازل عن ثوابتها، المتمحور بعض أهمها حول رفض الكيان الصهيوني الغاصب.

15- مستقبل الحركة الإسلامية في الأردن مرهون إلى حد كبير بتعديل قانون الانتخابات حتى يتيح مجالا أكبر للتمثيل السياسي وعدم تفصيله على قائمة مرشح العشيرة أو القرية فقط.

16- إذا كان الحديث عن تحديات داخلية وخارجية يواجهها الأردن في هذه المرحلة بفعل المتغيرات السياسية وحالة (اللااستقرار) التي تمر بها المنطقة، فإن آخرَ ما يخدم المصلحةَ الوطنية ويعزِّز قدرةَ الأردن على مواجهة التحديات، هو ضرب التماسك الداخلي، والإساءة إلى أكبر القوى السياسية والشعبية في البلاد، دون مسوغٍ مفهوم، أو مبرر معقول.

17- الأسلوب الأنسب والأنجع لمواجهة التحديات يتم من خلال تحصين الجبهة الداخلية وتماسكها، وتوسيع هوامش الحرية، وإحداث حالة انفراج سياسي، والتفاهم مع القوى السياسية والشعبية وفي مقدمتها الحركة الإسلامية، أما تأزيم الأمور ودفعها نحو مزيد من الاحتقان والتشنج والتوتر، فإنه آخر ما يخدم المصالح ويعين على مواجهة التحديات.

الخلاصـــــة

شهد العالم عدة تحولات كبيرة لاسيما بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، وظهور الزعامة الأمريكية تحت مسمى النظام العالمي الجديد والذي أسس لمرحلة من السيطرة الأمريكية على العالم غير مسبوقة؛ ولكن جاءت أحداث 11 سبتمبر لتؤثر بشكل كبير على المجتمع الدولي والعالمين العربي والإسلامي، خاصة الحركات الإسلامية بكل أطيافها حيث أن هجمات 11 سبتمبر 2001م على نيويورك وواشنطن تعتبر نقطةَ البداية الحقيقة في تعرف العالم على الحركات الإسلامية.

إن هناك إشكالياتٍ في تعريف وتصنيف الحركات الإسلامية، حيث أن مصطلح الحركات الإسلامية قد عانى دائمًا- حتى قبل هجمات سبتمبر- من درجةٍ عاليةٍ من الغموض والتشويش بالرغم من كثرةِ الدراسات والمقالات التي عالجت جوانبَ مختلفةً لتلك الحركات، فنحن أمام مفهوم معقد للحركات الإسلامية؛ فقد اختلفت التعريفات بشأنها، مما أنتج بالضرورة خلطا في التحليلات المتصلة بمواقفها، دورها ومستقبلها، ولذلك يجب تحديد مفهوم شامل لهذه الحركات والتي نقصد بها: **تلك التنظيمات السياسية التي تحمل مشروعا إسلاميا للحكم والتغيير السياسي والإجتماعي والثقافي نابعا من المبادئ الإسلامية كمرجعية في الفكر والممارسة من أجل تطبيق الصورة التي تراها للإسلام في المجتمعات والدول والمجالات التي توجد بها.**

تقف الحركات الإسلامية اليوم كلها وبعد أحداث 11 سبتمبر، أمام جملة من القضايا الرئيسية التي تمثل في تقديرنا أبرز التساؤلات، والتحديات التي على هذه الحركات أن تعالجها وتشق بداخلها طريقا للتغيير والفعل.

ونعتبر بأن أحداث 11 سبتمبر، مهما كانت الأسباب وأيًا كان الفاعل، تعتبر محطة جذرية وخطيرة في التآمر على الحركة الإسلامية. مما يدعو هذه الحركة إلى مزيد من التسلح بالوعي، وبالنقد الذاتي، وبالصبر والمصابرة، من أجل مواجهة مطبات النظام العالمي الجديد، ومواجهة "وسائل ذكية"، بتعبير الأمريكيين، لتصفية الحركة الإسلامية، وتصفية مواردها المالية، و منابرها الثقافية والسياسية والإعلامية، بحجة مكافحة الإرهاب"

تعرضت الحركة الإسلامية لمجموعة من الصعوبات والتحديات التي تواجه مشروعها السياسي الإصلاحي والتغييري بعد أحداث 11 سبتمبر، والتي تنبع من ثلاث مستويات متفاعلة:

المستوى الأول: تحديات البيئة الدولية والإقليمية، ومنها تحدي الخضوع للهيمنة الأمريكية والغربية، والتي تعتبرها إجمالاً من أقوى التهديدات للهيمنة والمصالح الأمريكية في المنطقة، وتحدي التسوية مع الدول العبرية التي تدرك- على نحو واضح- أن أحد أعدائها الرئيسيين هي الحركة الإسلامية ذات الامتداد الشعبي الكبير، وتحدي علاقة الأنظمة بالحركة الإسلامية، والتي تعتبرها غالبية الأنظمة السياسية الحاكمة النقيض الأساسي والمنافس الرئيسي لها في الوقت الحالي.

المستوى الثاني: ويتحدث عن تحديات السياق المجتمعي الذي تعمل فيه الحركة ومنها: شعبية الحركة الإسلامية، والتي تحوز وفق بعض التقديرات على (20 – 25٪) من تعاطف مجتمعات تلك الدول، والدور القيادي أو القائد في المجتمع باعتبار أنها قدَّمت نفسها كقيادة للإصلاح والتغيير في مجتمعاتها. .

أما المستوى الثالث: فيتحدث عن تحديات من داخل الحركة الإسلامية نفسها، ومنها الرؤية والمشروع والقيادة وتناقض الرؤى بصدد الأهداف وأساليب الإصلاح والتغيير.

ومن جملة القضايا التي تميز رؤى ومواقف الحركات الإسلامية بعد الحادي عشر من سبتمبر تأتي مواجهة الأطماع الأمريكية، التخلف الإقتصادي، الإستبداد السياسي والنقص الكبير في التقدم العلمي والإستلاب الغربي؛ تأتي كل هذه القضايا لتمثل تحديات مفروضة على الحركات الإسلامية والتي فرضت عليها سؤالا أخيرا أساسيا طغى على فكرها وحركيتها السياسية في المرحلة التالية لأحداث 11 سبتمبر 2001؛ فما موقف تلك الحركات من هذه التحولات وما دورها؟ وما المستقبل الذي ينتظرها؟

من هنا تأتي أهمية هذا البحث، وأهمية موضوعه، الذي يدور حول الحركات الإسلامية: واقعها، تحولاتها، قضاياها وأخيرا مستقبلها، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

إنه من الصحيح أيضا القول بتأثير هذه الأحداث على هذه الحركات؛ ويكفي هنا أن نشير إلى هذا الزلزال الإستراتيجي، الذي وقع في قلبنا العربي(العراق) حين أصبحت الولايات المتحدة، جارا لكل الحركات والحكومات العربية والشرق أوسطية بالضرورة وفي مقدمتها طبعا (الحركات الإسلامية)، بما يمثله ذلك من تأثير مباشر على مواقف، وأفكار، ودور لهذه الحركات، لم يكن موجودا بنفس القوة، إضطرت هذه الحركات إلى أخذها في عين الإعتبار والعمل على ضوئها.

Résumé

Le monde a connu plusieurs transformations majeures, en particulier après la chute de l'Union soviétique, et l'émergence du leadership américain sous le nom de ce nouvel ordre mondial, qui a été créé à l'étape de la domination mondiale américaine est sans précédent, mais sont survenus les événements du 11 Septembre pour avoir un impact important sur la communauté internationale et le monde arabe et musulman, en particulier les mouvements islamistes de tous bords Depuis le attentats du 11 Septembre 2001 en liaison avec New York et Washington est le point de départ du monde de connaître la vérité dans les mouvements islamiques.

Il ya des problèmes dans la définition et la classification des mouvements islamistes, comme les mouvements terme islamiques ont subi toujours - avant même les attentats Septembre - d'un haut degré d'ambiguïté et de confusion, malgré le grand nombre d'études et d'articles traitant de divers aspects de ces mouvements, nous avons un concept complexe de mouvements islamiques; a varié droits de douane sur eux, ce qui produit nécessairement la confusion dans les analyses liées à leur position, leur rôle et leur avenir, de sorte que vous devez spécifier le concept global de ces mouvements qui nous voulons dire: les organisations politiques qui portent un projet de gouvernement islamique et le changement politique et social et le développement culturel découle des principes islamiques comme une référence dans la pensée et la pratique en vue d'appliquer l'image de

l'Islam que vous voyez dans les communautés, pays et domaines où ils existent.

les mouvements islamiques d'aujourd'hui sont tous après les événements de Septembre 11, en face d'un certain nombre de questions clés qui sont mis en évidence dans nos questions, et les défis à relever par ces mouvements et se frayer un chemin à l'intérieur pour changer et d'agir.

Nous considérons que les événements de Septembre 11, pour une raison quelconque et quelle que soit l'acteur, est considéré comme la station radicale et dangereuse dans la conspiration contre le mouvement islamique. Quels sont les appels pour le mouvement de sensibilisation aux armes plus, et l'autocritique, et de la patience et la patience, afin de faire face aux pièges de ce nouvel ordre mondial, et faire face aux "moyens" à puce, de mettre les Américains, pour la liquidation du mouvement islamique, et la liquidation de ses ressources financières, et sons Plate-forme culturel, politique, médias, sous prétexte de lutte contre le terrorisme ". A été le Mouvement islamique d'une série de difficultés et défis rencontrés par la réforme politique et l'ordre changement après les événements du 11 Septembre, qui découle de trois niveaux interdépendants:

Premier niveau: les défis de l'environnement international et régional, y compris le défi de se soumettre à la domination de l'Amérique et l'Occident, qui considère l'ensemble de la plus grande fermeté les menaces à la domination des intérêts américains dans

la région, et le défi de la réconciliation avec l'Etat juif, conscient - clairement - que l'un de ses principaux ennemis sont le mouvement islamique avec l'extension de cette populàire , et le défi de la réglementation liée au mouvement islamique, qui considère la plupart des réglementations régissant les politiques de contraste de base et de son principal rival pour le moment.

Niveau II: et parle des défis du contexte sociétal dans lequel il opère le mouvement, y compris:

Populaires du mouvement islamique, qui détient, selon certaines estimations (20-25%) de la sympathie de la population de ces pays, et le rôle de leadership ou de chef de file dans la communauté où ils se sont présentés comme les dirigeants de la réforme et de changement dans leurs communautés.

Le troisième niveau: les négociations sur les défis de l'intérieur du mouvement islamiste elle-même, y compris la vision et le leadership du projet et les visions d'une contradiction dans le cadre des objectifs et des méthodes de réforme et de changement.

Parmi les questions qui permettent de distinguer les visions et les attitudes des mouvements islamiques après l'athée de Septembre est le visage de l'Amérique d'auto-intérêts, sous-développement économique, le despotisme politique et l'écart important au progrès scientifique et à l'ouest d'aliénation; viennent toutes ces questions posent des défis imposées sur les mouvements islamiques, qui ont été imposées dernière question essentielle dominée l'idéologie et de la

dynamique politique dans la prochaine phase des événements du 11 Septembre, 2001; Quelle est la position de ces mouvements de ces changements et quel est leur rôle? Et l'avenir de la tant attendue? .. Voici l'importance de cette recherche, et l'importance du thème, qui tourne autour des mouvements islamiques: la réalité, les transformations, et enfin les questions de son avenir, après les événements de dix athée de Septembre.

Il est également vrai de dire l'impact de ces événements sur ces mouvements; Qu'il suffise ici de se référer à ce tremblement de terre stratégique, qui a eu lieu dans nos cœurs arabes (Irak) quand il est devenu aux États-Unis, un voisin à tous les mouvements et les gouvernements arabes et le Moyen-Orient nécessairement abord et avant tout, bien sûr (les mouvements islamiques), y compris que cela représente un impact direct sur les attitudes, les idées, et le rôle de ces mouvements, n'était pas présent la même force, ces mouvements forcés à prendre en compte et sur cette base.

abstract

The world has witnessed several major transformations, especially after the fall of the Soviet Union, and the emergence of American leadership under the name of the new world order, which was established to the stage of American global dominance is unprecedented; however, came the events of 11 September to have a large impact on the international community and Arab and Muslim worlds, especially the Islamic movements of all stripes Since the attacks of September 11, 2001 on New York and Washington is the starting point of the world know the truth in the Islamic movements.

There are problems in the definition and classification of the Islamic movements, as the term Islamic movements have suffered always - even before the September attacks - from a high degree of ambiguity and confusion, despite the large number of studies and articles dealing with various aspects of these movements, we have a complex concept to Islamic movements; has varied tariffs on them, which produced necessarily confusion in the analysis related to their positions, their role and their future, so you must specify the overall concept of these movements which we mean: those political organizations that carry an Islamic project of governance and political and social change and cultural development stems from the Islamic principles as a reference in thought and practice in order to apply the image of Islam that you see in the communities, countries and areas where they exist.

Stand of the Islamic movements today are all after the events of September 11, in front of a number of key issues which are highlighted in our questions. and challenges to be addressed by these movemen and make their way inside to change and act.

We consider that the events of September 11, for whatever reasons and whatever the actor, is considered radical and dangerous station in the conspiracy against the Islamic movement. Which calls for the movement to more arms awareness, and self-criticism, and patience and patience, in order to face the pitfalls of the new world order, and face the "means" smart, to put the Americans, for the liquidation of the Islamic movement, and the liquidation of its financial resources, and Mnabraa cultural, political, media, under the pretext of combating terrorism ".

Was the Islamic Movement of a range of difficulties and challenges faced by its political reform and Change Order after the events of 11 September, which stems from three interacting levels:

First level: the challenges of international and regional environment, including the challenge to submit to the dominance of America and the West, which considers the whole of the strongest threats to the dominance of U.S. interests in the region, and the challenge of reconciliation with the Jewish state, aware - clearly - that one of its main enemies are the Islamic movement with the extension this popular , and the challenge of regulations related to the Islamic movement, which considers the majority of

regulations governing political contrast basic and its main rival at the moment.

Level II: and talks about the challenges of the societal context in which it operates the movement, including:

Popular Islamic movement, which holds according to some estimates (20-25%) of the sympathy of the societies of those countries, and the role of leadership or leader in the community as they presented themselves as leaders of reform and change in their communities.

The third level: talks about the challenges from within the Islamist movement itself, including the vision and the project leadership and visions of a contradiction in connection with the goals and methods of reform and change.

Among the issues that distinguish the visions and attitudes of Islamic movements after the atheist of September comes the face of American self-interests, economic underdevelopment, political despotism and the large gap in scientific advancement and alienation west; come all of these issues pose challenges imposed on the Islamic movements, which were imposed last question essential dominated ideology and political dynamics in the next phase of the events of September 11, 2001; What is the position of those movements of these changes and what is their role? And the future of the long awaited?

Here comes the importance of this research, and the importance of the theme, which revolves around

the Islamic movements: the reality, transformations, and finally issues its future, after the events of atheist ten of September.

It is also true to say the impact of these events on these movements; Suffice it here to refer to this earthquake strategic, which took place in our hearts Arab (Iraq) when it became the United States, a neighbor to all movements and the Arab governments and the Middle East necessarily first and foremost, of course (the Islamic movements), including that this represents a direct impact on the attitudes, ideas, and the role of these movements, was not present the same force, forced these movements to be taken into account and on this basis.


الخاتمـــــة

من المؤكد للمطلع على مسار الحركات الإسلامية الشرق أوسطية يدرك أن أحداث 11 سبتمبر/ أيلول وما تلاها تشكل محطة مفصلية هامة، سيكون لها ما بعدها في التأثير على الحركات الإسلامية، سواء في علاقاتها في ما بينها، أو في علاقاتها بالحكام في الدول الإسلامية، أو في علاقاتها بالغرب .

فمن حيث العلاقات الداخلية بين هذه الحركات، يمكن أن تسير الأمور في اتجاه الاتصال أو الانفصال، بحسب التطورات القادمة في الدول الإسلامية، فإذا زادت الضغوط الأمنية والسياسية على الحركات الإسلامية، نتيجة لما يسمى حاليا "الحرب ضد الإرهاب"، وظلت محرومة من التعبير السلمي عن نشاطها وطموحها السياسي – كما هو متوقع في المستقبل القريب - فسيؤدي ذلك إلى التقارب بين مدارسها المختلفة أكثر فأكثر. ولن يكون للتقسيم الثلاثي الذي أشرنا إليه دلالة كبيرة مستقبلا.. بل الراجح أن الحركات الإخوانية ستصبح أكثر راديكالية في ظروف المواجهة، وستصبح الحركات السلفية أكثر تسيسا من ذي قبل، وستعي الحركات الجهادية أهمية المظلة السياسية والإعلامية، وتنسيق الجهد مع الآخرين.. وربما أنتج ذلك تركيبا جديدا يحمل مشروعا سياسيا جديدا وسبلا للمواجهة مختلفة عما كان عليه الحال في الماضي .

أما إذا استطاع الحكام – والغرب من ورائهم –إدراك التنوع داخل الصف الإسلامي، والتمييز بين النضال السياسي السلمي وغيره، فسمحوا للحركات الإسلامية بمزيد من حرية العمل والمشاركة السياسية، فسيؤدي ذلك - على الأرجح- إلى إقبال كل من الحركات الإسلامية على شأنها، وترجيح همها المحلي على المناصرة

العالمية، حرصا على مكاسبها الخاصة في مجتمعها الخاص، ومراعاة لموازنات التعامل السياسي الداخلي التي تفرض نفسها .

ومما لا شك فيه أنه بعد يوم 11 سبتمبر 2001 تغيروجه العالم بشكل كبير وأصبح العالم يعيش عصرا جديداً، فقد وجدت الولايات المتحدة من هذه الأحداث فرصة سانحة لتفرض سطوتها على العالم بحجة الحرب على الإرهاب التي أعلنتها وأدخلت العالم في بوتقة الحروب من جديد فخاضت حرباً في أفغانستان ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان استخدمت فيها كل الأسلحة المسموح منها و المحظور، وألقت آلاف الأطنان من القنابل والمواد المتفجرة على الكهوف والجبال التي سوتها بالأرض وقتلت الآلاف بحجة القضاء على الإرهاب ونشر السلام والحضارة والديمقراطية في أفغانستان، وبعد النصر السهل الذي حققته الولايات المتحدة في أفغانستان، انفتحت شهيتها لحرب جديدة في العراق ضد النظام العراقي بحجة نزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها ولم تعط فرصة للمفتشين الدوليين الذين كانوا يعملون في العراق ولم يستطيعوا إثبات أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل وبرغم الهبة العالمية غير المسبوقة والمظاهرات التي خرجت في كافة أنحاء العالم احتجاجا على الحرب الأمريكية على العراق وبرغم ان مجلس الأمن لم يعط الإشارة ببدء الحرب على العراق إلا أن الولايات المتحدة ضربت بكل هذه الأسباب عرض الحائط وشنت حربها المزعومة على العراق لان الهدف الحقيقي وراء هذه الحرب كان معروفا لدي الجميع وهو سيطرة أمريكا على مقدرات العالم وعلى حقول النفط العراقية ودخلت أمريكا الحرب واستطاعت دخول بغداد إلا أن ما تعانيه القوات الأمريكية في العراق حاليا جعلها تعود للعالم الذي تجاهلته قبل الحرب

وأصبحت تطلب مساعدة العالم في مواجهة المقاومة العراقية التي أصبحت تستنزف الجنود الأمريكيين يوما بعد يوم.

وقد اشتمل البحث على المقدمة التي تناولنا فيها بعض الأمور ذات الصلة القوية بالموضوع بداية بانتهاء الحرب الباردة واندحار القطب السوفيتي من المعادلة الدولية، وتغيير قطبي المعادلة الدولية حيث كان لابد من إيجاد (عدو) جديد لملء الفراغ الأيديولوجي الناجم عن تراجع الماركسية؛ وبعد دراسة وتخطيط وقع الاختيار على الإسلام ممثلاً بـ بالحركات الإسلامية كافة، حيث ألمحنا إلى ضرورة الدراسة العلمية لأي ظاهرة اجتماعية لاسيما وأن الحركات الإسلامية تتبنى مشروع مجتمع يعتمد الدين الإسلامي في إحداث التغيير، وتتجه نحو تسييس العمل الديني، وتشكل من ذاتها قوة المعارضة الأساسية للسلطة السياسية؛ وأن أحداث 11 سبتمبر مستها تداعياتها مباشرة وكأنها هي التي أصابتها ولم تصب برجي التجارة العالميين والبنتاغون ثم تكلمت فيها عن موقف جل هذه الحركات الإسلامية جراء هذه الأحداث وإدانتها لها لسببين أحدهما أخلاقي والثاني سياسي ثم أفردت حديثا خاصا عن أهمية الدراسة من خلال الزخم الإعلامي الذي طغى عقب هذه الأحداث حيث أصبح ينظر إلى الحركات الإسلامية بعين الريبة ومحاولة اتهامها بأنها المتسبب في هذه الهجمات؛ وتكلمت عن موقعها من سياسة الحرب على الإرهاب ومشاريع أخرى لمحاصرتها أو حتى تعويق نشاطها. رغم هذه السياسات العدوانية من طرف الدول الغربية تجاه الإسلام إلا أنه برزت دعوات موضوعية تنادي بضرورة الحوار مع هذه الحركات باعتبارها المتنفس والصوت الحقيقي للشعوب العربية، وإيضاح مختلف الدوافع التي قادت الباحث إلى اختيار الموضوع عن سائر

المواضيع الأخرى؛ وتبيان أن هدف الدراسة إماطة اللثام عن أهم تلك التداعيات ومحاولة استشراف مستقبل هذه الحركات في ظل التحديات الراهنة وتحديد إشكالية الدراسة التي حاولنا الإجابة عنها في ثنايا هاته الدراسة.

أما الفصول التي تضمنت الرسالة؛ فقد اشتملت على فصلين نظريين وفصل تطبيقي؛ أمّا الفصل الأول وهو الفصل التمهيدي وتعلق بالإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، فمن الناحية النظرية تبين أن نشأت الحركة الإسلامية كان نتيجة لتضافر عدة عوامل **D'une combinaison de plusieurs facteurs** وأن الغرب ما كان ليتحرك بعد أحداث 11 سبتمبر لولا الخلفيات والدعامات الفكرية للمفكرين فرانسيس فوكوياما وصامؤيل هانتغتون؛ أما الفصل الثاني فلقد حاول رصد أهم تداعيات الأحداث على الحركة الإسلامية وجملة التحديات الداخلية والخارجية المفروضة على الحركات بفعل هاته الأحداث؛ ومحاولة معرفة أي مستقبل ينتظر هاته الحركات، وأثبتت الدراسة التطبيقية أنه لابد من معرفة واقع كل حركة إسلامية سيما جملة المؤشرات المتعلقة ببيئة ونشأت هذه الحركة؛ بداية بعوامل ظهور الحركة الإسلامية: سواء السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية؛ وأنه يجب مراعاة خصوصية النظام السياسي الذي تنشط فيه الحركة الإسلامية وظروف نشأت النظام السياسي نفسه، يضاف إلى ذلك الإلمام بعناصر **الاتفاق والاختلاف** بين النظام السياسي والحركة الإسلامية.

وفي الجملة فإن هذه الدراسة أثبتت أن معرفة عملية التحول في الخطاب السياسي للحركة الإسلامية من شأنه أن يمكن من تصور

لسيناريوهات مستقبل هذه الحركة خاصة إذا علم أن الحركة هي نسق وكيان وحركة اجتماعية تؤثر وتتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية لمحيط عملها، ومما أفادته الدراسة أيضا أن مسيرة التحول الديمقراطي في أي بلد من البلدان لها تأثير مباشر على الأنظمة الفرعية للنظام السياسي والتي تعتبر الحركات الإسلامية هي الأخرى نظاما فرعيا فيه وما يترتب عن ذلك من الفعل ورد الفعل بالنسبة لهذه الأنظمة الفرعية.

وفي حالة العلاقة بين الحركة الإسلامية والغرب- خصوصا أميركا – فإن ذلك يقتضي من الولايات المتحدة التخلي عن تجاهل هذه القوى الاجتماعية الصاعدة، وإعادة التفكير في العلاقة بها على المدى البعيد، بشكل يخدم السلم والتعايش - إن لم تكن الصداقة الخالصة ممكنة- ورفع الظلم الذي يثير حفيظة الحركات الإسلامية في فلسطين والعراق وغيرهما.. فإن نجح هذا التوجه الجديد في لمس شغاف القلب الأميركي الجريح -وهو أمر غير مؤكد في المدى القريب- فإن العلاقة بين الحركة الإسلامية والغرب ستتطور نحو الأحسن.. وإن استمر التفكير الأميركي التقليدي مسيطرا، تغذيه اللوبيات اليهودية "L'obbies juifs" واليمينية التي تكره رؤية الأمور سائرة في هذا الاتجاه .. فإن توتر العلاقة هو الذي سيسود، وسيحمل معه نتائج كبيرة وخطيرة.

وليس لنا أن نتفاءل كثيرا في المدى المنظور بتحول إيجابي في نظرة أميركا للحركات الإسلامية، لأن روح المواجهة وصوت الحرب هو السائد حاليا.. وقد كتب أحد الصحافيين الإسرائيليين منذ أيام يقول مخاطبا الأميركيين "هنالك طريقان، أن تفهموا الإرهاب أو أن تحاربوه، وليس هناك طريق ثالث".. وقد جهد الإسرائيليون واليهود الأميركيون

إلى دفع أميركا إلى خيار الحرب على حساب خيار الفهم، ونجحوا الآن في ذلك، وربما سينجحون في ذلك مرات أخرى في المدى القريب.. إن من الواضح أن الشعوب الإسلامية والشعب الأميركي سيدفعان مرة أخرى ثمن البلادة الأميركية.. لكن خيار الفهم لن يغيب من الخارطة على أي حال، وستفرضه الوقائع في النهاية.

و قد سمحت لنا الدراسة بتأكيد الفرضيات التي طرحت سلفا، حيث أن أحداث 11 سبتمبر كانت عواقبها وخيمة على الحركات الإسلامية وشكلت طفرة تحولية في ممارستها نتيجة لاستجاباتها لتحديات عالم مابعد 11 سبتمبر وهذا بشقيها السلمي والعنيف ولم تشكل هذه الأحداث نظرة منسجمة متفق عليها عالميا، و لذلك فقد فرضت عليها التحرك تجاه ما تتعرض له من انتهاكات.

وبعد هذا التحليل البسيط لجملة الانعكاسات التي خلفتها أحداث 11 سبتمبر على الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط؛ متبوعة بالتطرق إلى واحدة من أهم الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط وهي الحركة الإسلامية الأردنية والتي هي على خط النار مع الكيان الصهيوني، وقد أظهرت الدراسة مسائل كثيرة حول الحركات الإسلامية، وإن المتأمل لهذه الدراسة يقف على نتائج كثيرة هي ثمرة هذا البحث وخلاصته؛ ولو حاولنا استقصاء ما حوته الرسالة من نتائج لطال بنا المقام، لكن نكتفي بذكر أهمها؛ ويمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج- بعد استعراض للخلفية التاريخية التي نشأت فيها الحركات الإسلامية، والظروف التي ساعدت على نموها وجملة التداعيات التي انعكست عليها بفعل أحداث 11سبتمبر- فيما يلي:

1- إن دراسة عوامل وأسباب ظهور الحركة الإسلامية يستلزم تقصي ظروف النظام الإقليمي العربي والإسلامي ومن بين هذه الأحداث التي ساهمت إلى حد بعيد في ولادة بعض الحركات الإسلامية نذكر منها:

- قرار إلغاء نظام الخلافة الإسلامية في تركيا هي التي تفاعلت مع وجود أزمات داخلية وأفضت في نهاية المطاف إلى ظهور الحركة الإسلامية في أولى تجلياتها "الإخوان المسلمون.
- فشل القوات القومية العربية في إرجاع القدس الشريف إلى حظيرة المسلمين وبعد انهزام هذه القوات في المعارك التي خاضتها ضد إسرائيل توالت اعترافات بعض الأنظمة العربية بالدولة العبرية، ما أدى إلى انبثاق حركات إسلامية رافضة لتوجه الحكومات العربية.

2- ينبغي التأكيد على أنه لا يوجد واقع إسلامي عربي واحد إذا ما نظرنا إليه من داخله، وكذلك لا يوجد نسق قياسي لحركة إسلامية شرق أوسطية عربية قائمة في هذا العصر، وإنما هناك تعدد وتنوع سواء على مستوى النظم أو الأطر الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مما يجعل من الدراسة المقارنة ضرورة منهجية للخروج بعد ذلك بتعميمات، تسهم في فهم وتفسير الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط.

3- تجمع الحركات الإسلامية داخل هيكلها المؤسسي بين الدور السياسي والدور الديني ويكاد يكون لديها أجندتان متضاربتان، إحداهما سياسية وأخرى دينية تسعى إلى تحقيقها وبالتالي تأخذ

مواقف غامضة تجاه العديد من القضايا خوفا من أن تفقد مصداقيتها أمام أتباعها الدينيين أو مؤيديها السياسيين.

4- إن هذا العالم قد أضحى اليوم عدة عوالم، مزقته الصراعات والخلافات الداخلية وصار نادرا أن تجد حركة إسلامية واحدة، بل وحتى بلدا إسلاميا واحدا لا تمزقه الخلافات السياسية ذات الأفق الضيق، والمشاريع الأكثر ضيقا والتي تحملها جماعات لا ترى أبعد من أقدامها، لا ترى حتى مصلحتها هي قبل مصلحة الوطن أو الأمة أو العالم الإسلامي.

5- يمكن القول إن الشكوك حول أهداف وتوجهات الحركات الإسلامية ستظل مستمرة لأن كل الخيارات متاحة في السياسة؛ ولكن في الوقت ذاته لا يمكن تجاهل صعود التيار الإصلاحي داخل الحركات الإسلامية، وعليه يصبح دمج الحركات الإسلامية بجناحها الإصلاحي في العملية السياسية الخيار الوحيد أمام المنظمات والحكومات التي تؤمن بالتطور الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط.

6- معلوم أن كل نظام جديد يمثل منظومة فكرية متكاملة لا بد أن يستند على رؤية معرفية وغطاء فكري يبرراه ويروجان لديمومته، وهذا ما يفسر بروز مجموعة من النظريات التي صاحبت هذا التحول، من أكثرها شيوعا نظرية صموئيل هانتجتون القائلة بصدام الحضارات، ونظرية نهاية التاريخ، وكلها نظريات روجت لفكرة الليبرالية الديمقراطية وحتمية سيادتها في النظام الدولي الجديد.

7- حققت النظرية الخاصة بـ"صراع الحضارات" نجاحًا فائقًا ليس له مثيل، ففي عام 1993 صاغ صموئيل هنتينغتون للمرَّة الأولى في مجلة الشؤون الخارجية "Foreign Affairs" نظريته عن صراع الحضارات التي نشرها فيما بعد في كتاب كان الأكثر رواجًا بعد اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، كما أنَّها أثارت موجة اهتمام شديدة وكذلك تحوَّلت إلى مرجع لتفسير كلِّ النزاعات الدولية.

8- لا نقول إن كل ما جاء في أطروحة صدام الحضارات خطأ، أو أنه لا يعتمد على نماذج صحيحة واقعية، فهناك وقائع تدعم هذه الأطروحة، من خلال النماذج العكسية- فإن النماذج الواردة في الأطروحة إما أنها منتقاة بشكل تعسفي (جزئية) أو أنها غير دقيقة، فصراع الحضارات لم يقتصر الصراع الحضاري على الأديان فقط، فقراءة تاريخ التوسع الأوربي نحو الشرق نجد انه إلى جانب العوامل العديدة محاولة نشر ثقافة الشعوب الغالبة على الشعوب المغلوبة وصولا إلى احتلال أمريكا للعراق لم تتوقف محاولة فرض الثقافة الغربية على شعوب المنطقة.

9- تعد مقولة نهاية التاريخ آخر صيحة عالمية استفاق عليها الفكر الإنساني المعاصر. وإلقاء نظرة على مجمل ما ورد في كتاب نهاية التاريخ والرجل الأخير يكشف عن مجموعة من الأفكار والتصورات التي صاغها فوكوياما فهو يرى أن سقوط الاتحاد السوفيتي واكتساح الديمقراطية الليبرالية أرجاء العالم، وانهيار الأنظمة الشمولية، وانتصار فكرة الأسواق الحرة، كل ذلك وصد

باب التاريخ وأدى إلى نهايته الأبدية التي لن يبرز في أفقها أي مؤشر جديد.

10- إن نظرية فوكوياما حول نهاية التاريخ بقدر ما هي قضية فكرية جريئة ومثيرة للجدل والنقاش، فإنها لا تستند على مقومات علمية دقيقة لابتعاد صاحبها عن القاعدة الثابتة التي تشكل منطلق المؤرخ، وهي النزاهة والموضوعية. أما وقد سقط في شباك التحيز حين وضع فكرته في خدمة السياسة الأمريكية الرأسمالية، وصاغ أفكاره بروح انبهارية تحت نشوة انتصار النظام الدولي الجديد، فإن هذا التوجه المهندس سلفا، جره إلى السباحة في عالم تخيل فيه أن التاريخ قد انتهى وأغلق أبوابه بعد انتهاء الحرب الباردة، متناسيا أن بوادر تكتلات سياسية أخرى بدأت تطفو ملامحها مع كل من روسيا والصين والهند، كما أن أوروبا نفسها بدأت تعلن عدم انصياعها لنظام العولمة الجديد، دون أن ننسى أن القوى التحررية الإسلامية بدأت في الانتفاض والتفكير في تكتلات إقليمية وجهوية، وتطمح ليكون لها موقع قدم في خارطة القوى المؤثرة رغم هيمنة الغرب.

11- لقد بدأ الاهتمام الغربي بقضية الحركات الإسلامية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بعد وقوع العديد من الأحداث الهامة كالثورة الإسلامية في إيران...حتى بلغ الاهتمام ذروته مع وقوع أحداث 11 سبتمبر.2001

12- ساعدت التطورات الإقليمية والدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001على تصدير الأفكار والتوجهات الليبرالية إلى الحركات الإسلامية خاصة في ظل رياح الديمقراطية التي بدأت تتغلغل

داخل الأنظمة العربية، مما دفعها إلى إدخال بعض الإصلاحات السياسية وفتح الباب لمشاركة سياسية أكثر فاعلية.

13- لقد ترتب عن أحداث 11 سبتمبر انعكاسات وخيمة ومكلف بالنسبة للحركات الإسلامية واختلفت شدتها من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، فتأثر منطقة الشرق الأوسط يختلف عن تأثر منطقة المغرب العربي جراء هذه الأحداث.

14- وفي العالم الإسلامي نفسه يموج الناس غضبا من الحرب على الإرهاب لأنهم يرونها حربا على الإسلام. وأصبحت المشاعر المعادية للأميركان أقوى مما كانت عليه من قبل. وأصبحت العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي أسوأ مما كانت عليه. وهذا الوضع سيئ بالنسبة للولايات المتحدة لكنه أسوأ بالنسبة للمسلمين عموما والحركات الإسلامية خصوصا.

15- إن الأداء السيئ للنظم السياسية في معظم دول الشرق الأوسط؛ كان من شأنه أن يعجل من عملية الغليان لدى شعوب هذه المنطقة والتي وجدت في الحركات الإسلامية المتنفس الذي يساعدها على الخروج من أزمتها وفك الارتباط مع النظم السياسية.

16- إن طروحات (الخطر الإسلامي) لا تتضمن أي دلالات حقيقة كما توحي به العبارة من معنى، وإنما تندرج في سياق الإفرازات السياسية التي أعقبت انتهاء مرحلة الحرب الباردة وتراجع الأيديولوجية الماركسية؛ فالمصالح الأمريكية في المنطقة العربية وفي مقدمة ذلك النفط وإسرائيل ودعم الوضع القائم، زادت أهمية بعد انتهاء الحرب الباردة، لكن تلاشي القطب

السوفيتي من المعادلة الدولية، وما كان يشكله من خطر مزعوم في معظمه، جرد الولايات المتحدة – داخلياً وخارجياً – من أقوى الحجج والمبررات التي كانت تتذرع بها للوصول إلى تلك المصالح وممارسة الهيمنة والتدخل في شؤون المنطقة. لذا كان لا بد من إيجاد (بعبع) آخر يبرر ويسوق للرأي العام الأمريكي والعالمي مواصلة مثل هذه الهيمنة السياسية ويدعم الولايات المتحدة لممارسة دور الشرطي العالمي، فوقع الاختيار على الإسلام ممثلاً بـ (الأصولية الإسلامية)، من بعض الأيديولوجيين من أنصار الحرب الباردة والعملاء الخارجيين المتصهينين أساساً. وهذا في الواقع لا يكشف عن دهاء سياسي أمريكي، بقدر ما يوحي بعقم وتكلس الفكر الأمريكي وفشله في مواكبة مستجدات عالم ما بعد الحرب الباردة .

17- إن الحركة الإسلامية في الأردن وفي معظم بلاد العالم العربي والإسلامي لم تُعط الفرصة لتثبت أنها ديمقراطية أو دكتاتورية، ولذا لا يمكن الطلب منها البرهنة على ذلك دون تعامل معها وإشراكها في القرار السياسي.

18- ضرورة انتقال العمل الإسلامي من الهرمية إلى الشبكية ، والخروج من إطار العقل التنظيمي المحدود إلى العقل الإصلاحي التنويري، الذي يهتم بإصلاح الأمة والشعوب والعمل التنموي والأهلي بعيدا عن جدلية الصراع مع السلطة التي استنزفت جهود الحركات والمجتمعات الإسلامية.

19- إعادة النظر في كثير من المدركات السياسية لدى أبناء العمل السياسي في العلاقة بين السياسة والدين وحول مفهوم الدولة

الإسلامية وطبيعتها، والتأكيد على ضرورة إعادة الاعتبار لمفاهيم المسؤولية المدنية والمواطنة والعمل التنموي لدي الفكر السياسي للصحوة الإسلامية.

20- التأكيد على دور وأهمية مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني والعمل الشعبي التنظيمي الذي يسعى إلى النهوض بالمجتمع وأدواته و ترقيته، بدلا من هدر الجهود في مناكفة السلطات الحكومات.

إلا أن هذا البحث لا يخلو من جوانب القصور؛ ذات العلاقة بالحركة الإسلامية كتنظيم سياسي ولفتح آفاق لبحوث جديدة مقاربة لهذا الموضوع، ومعمّقة له والمتمثلة بالأساس في النقاط التالية :

- درجة الوعي السياسي والثقافة السياسية المجتمعية وتأثيرهما على الحركة الإسلامية.
- الولاء القبلي والعشائري وأثرهما على مستوى الجذب السياسي لدى الحركة الإسلامية.
- نصيب الاهتمامات الوطنية للمواطن من الخطاب السياسي للحركة الإسلامية.
- الاستلاب الفئوي الداخلي وخطاب العامل الأحادي وأثره على مستقبل الحركة الإسلامية.
- أهمية التمكين للديمقراطية الداخلية في الهيكل التنظيمي للحركة الإسلامية.
- فهم الحركة لطبيعة الصراع مع المشروع الصهيوني وفلسفة إدارته.

- الحركة الإسلامية والتعددية الدينية والسياسية.
- الحركة وقرارات المنظمات الإقليمية والدولية وعلاقتها بقواعد القانون الدولي المعاصر.

وبناء على ذلك فإن المطلوب هو بحث بقية المسائل التي يعتقد أنها ذات صلة بالحركة الإسلامية؛ لأن مثل هذه الدراسات مرتبطة بزمن معين ومخصوص بمسائل محدودة قد تناهت؛ كالصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب والحرب الباردة والنظام الدولي الجديد...الخ، لأنها مواضيع يصعب إنهاء الجدل فيها، ولذلك فإنه يتطلب إستفراغ الجهد فيها والخروج بنتائج أكثر علمية.

وقد رأينا من المناسب أن نظم إلى هذه النتائج جملة المقترحات التالية؛ والتي تعنى بتوسيع بعض مسائل البحث وإشباعها دراسة، ودعوة الباحثين إلى إثراء هذا الموضوع ببحوث مكمّلة له، أو معمّقة له أكثر، وتناول جزئيات أخرى من موضوع الحركات الإسلامية، دراسة وتأصيلاً، إذ إنّ هناك مقاربات أخرى للحركات الإسلامية من زوايا علم النفس أو الإجتماع تحتاج لهذا النوع من الدراسة والتأصيل، وذلك لرفع اللّبس عن حقيقة هذا الفاعل السياسي، وإعطاء صورة حقيقيّة لهذه المسائل التي كثر الجدل حولها، ولتعريف الشعوب العربية والمسلمة بموقف دينهم من هذه الحركات، وما إذا كانت موجودة حقيقة في المنهاج الإسلامي، ولكن تمّت تغطيتها برؤى قد تكون غير محايدة وذلك حسب أهميتها في الترتيب وهي كالتالي :

- رفع العقلية الإسلامية إلى مستوى فهم معطيات الواقع على حقيقتها، وتوظيفها من طرف الحركات الإسلامية في حل المشكلات المعاصرة والرقي بالعمل العربي والإسلامي إلى مصاف

الدول المتقدمة؛ وذلك عن طريق العمل الجماعي والخروج من نظرية العامل الواحد والفكر المنغلق الذي تمارسه الحركات الإسلامية والذي يشمل علماء القانون والسياسة والشريعة والاجتماع والفكر والأدب...الخ.

- ضرورة الاهتمام بمشروع للدراسات الإسلامية والذي كنا أشرنا إليه في مقدمة الرسالة لأن هذا المشروع يجعل من الفكر الإسلامي دائم الحياة ودائم الحركة مسايرا لأي تطور حضاري وعدم ترك الصدف هي التي تحكم العالم الإسلامي ومستقبله.

- الاهتمام بدراسة المداخل الإستراتيجية الكبرى للحركات الإسلامية لتعزيز أهداف الحركات الإسلامية ومكانة الديمقراطية بينها، وتتمثل أساسا في:
  - الحركات الإسلامية وعلاقتها بالأنظمة السياسية.
  - إستراتيجية المواجهة المحسوبة.
  - إستراتيجية الحركات الإسلامية في توحيد الواجهة الإسلامية العالمية.

- السعي الحثيث وراء فهم ومعرفة وتحليل البنى السياسية الرئيسية وتحديد تأثيرها على الحركات الإسلامية.

- تفريد البحوث الخاصة لدراسة الإمكانات والفرص المتاحة أمام الحركات الإسلامية لقيام أنظمة عربية ديمقراطية تستوعب الحركات الإسلامية.

- إنشاء علب تفكير داخل الحركات الإسلامية تعنى بالمجال الفكري و التنظيري والحركي و التغييري (الاهتمام بثورة

الاتصال والمواصلات) لدى الحركات الإسلامية ودورها في التحديث ومجالاته.

- معرفة المتطلبات المؤسسية والتنظيمية لتنمية الطلب الفعّال على الحركات الإسلامية.
- التمكين للدراسات الإستشرافية حول مستقبل الحركات الإسلامية ودواعي استمرارها ودراسة محددات مستقبلها الداخلية والخارجية.

والخلاصة ومع ذلك فإن الخطاب السياسي يدل على أن عالم ما بعد 11 سبتمبر/ أيلول عالم مختلف، وأن موازين القوى داخل الدول الإسلامية بدأت تهتز. ومن آثار ذلك على المدى البعيد أن بعض الحكّام المسلمين سيجدون من الأجدى لهم في النهاية التفاهم مع القوى السياسية المحلية – وأهمها الحركات الإسلامية – بدلا من الاتكاء على حماية من وراء البحار، وربما لن يقتنع بعضهم بهذا المنطق، وسيزيد من الاعتماد على الخارج، لكن ذلك سيزيد الوضع السياسي احتقانا، ويقربه من حافة الانفجار ولاأدل على ذلك من ثورة **الياسمين التونسي** والتي أطاحت بنظام بن علي الحديدي؛ يضاف إليها ثورة **شباب الثورة** المصرية و التي هي الأخرى أطاحت بنظام حسني مبارك.

وعلى صعيد الشرق الاوسط أدت أحداث 11 سبتمبر إلى تصاعد الحركات الإسلامية السلفية المتطرفة و تراجع قوى اليسار والعلمانية، وتصاعد العمليات الإرهابية ضد الأجانب في الدول العربية وقتل السياح وتفجير الأماكن السياحية؛ كما ساهمت في تقدم الأحزاب الإسلامية في عدد من العمليات الانتخابات واخذ زمام السلطة مثلما وصلت حركة

حماس في فلسطين وسيطرة المد الديني على المجتمعات العربية كما حدث مع حركة الإخوان في مصر.

ان إصرار الولايات المتحدة على تغيير الانظمة الحاكمة وإقامة مشروع الشرق الاوسط أدت إلى تحالف هذه الأنظمة مع الحركات الإسلامية الأصولية للوقوف بوجه التدخل الخارجي ومثال دعم إيران وسوريا ودول أخرى لتنظيم القاعدة وبقايا النظام العراقي السابق في العراق ودعمهم لحزب الله في الحرب الوحشية مع إسرائيل المدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. الحرب التي ادت الى قتل وجرح وتشريد ألاف من المدنيين والسعي الى إبراز الدور البطولي ا لحزب الله و قائده نصرا لله و اعتباره من أبطال المقاومة والصمود في مواجهة العدوان الإسرائيلي. إن عدم وجود حل عادل للقضية الفلسطينية واستمرار اسرائيل في سياساتها العدوانية في فلسطين والمنطقة تعتبر من العوامل المهمة في توسيع القطب الإرهابي و الأصولي ، ونلاحظ العلاقة الديناميكية بين القطبين الإرهابيين حيث إن الإرهاب الإسلامي المتطرف يتغذى و يتقوى نتيجة للسياسات العدوانية للدول الامبريالية وعلى رأسها أمريكا وكيف إن هذه الدول إن هذه الدول تتخذ من وجود وممارسات التيارات الارهابية وضرورة مكافحتها فرصة لتمرير سياساتها وممارساتها اللاإنسانية.

إن نتائج أحداث ما بعد سبتمبر واضحة في الحرب على أفغانستان وعلى العراق. لا شك إن سقوط نظام طالبان والنظام البعثي لهو مكسب عظيم للبشرية ولكن ليس عن طريق تلك الحروب المدمرة التي فرضتها أمريكا على الدولتين وخلق مأساة بشرية فضيعة بحق

السكان. سياسات الولايات المتحدة مهدت الطريق إلى توسيع تنظيم القاعدة وممارسة نشاطه الإرهابي في العراق و بشكل واسع.

وربما تفهم أميركا أن من يزرع "الشاه" يحصد "الخميني"، وتخاف على مصالحها بعيدة المدى، فتدفع الحكام في الدول العربية والشرق أوسطية إلى التكيف مع الحركات الإسلامية، والعمل على احتوائها، بدلا من قمعها بشكل مباشر... وسيكون ذلك بداية انفراج، وعلاقة طيبة بين أميركا والحركات الإسلامية.

كل هذه الاحتمالات واردة، وسيترجح بعضها على بعض بناء على حالة الوضع الداخلي في أميركا وفي الدول الإسلامية، ولذا فإنه ينبغي على الحركة الإسلامية إدراك جملة العوامل والمؤخرات التي تؤخر أو تفشل عملها؛ وعليه فإن إدراك تلك العوامل وتفهمها وتوقع تفاعلها لتعتبر من المتطلبات الهامة لحسن إدارة المرحلة القادمة؛ ولتبادر الحركة إلى إستراتيجية مواجهة محسوبة ضد المشروع الأمريكو صهيوني؛ والانتقال إلى ميادين العمل وعليها القيام بجملة من التحركات التي لها أولوية من حيث ضرورات بدأ العمل بها، ونجملها في **المهام التالية**:

- إدراك الخطورة الاستثنائية لهذه المرحلة، وضرورة الحركة السريعة والواعية والقوية من أجل إنقاذ الأمة قبل فوات الأوان.
- السعي إلى تحقيق نقلة نوعية في النضال الديمقراطي عبر كافة الأقطار العربية، ذلك أن نجاحه لا يؤمن للشعوب العربية حقوقها السياسية فحسب، وإنما يوفر من ناحية أخرى المتطلبات الموضوعية لمواقف صحية من النظم العربية والإسلامية إزاء التحديات المصيرية التي تحيط بها، طالما أن السبب الرئيسي

لهشاشتها هو عدم استنادها إلى رضًا شعبيٍّ، ومن ثم خشيتها ورضوخها المفرطين إلى الضغوط الخارجية.

- يجب أن يرافق النضال السياسي نضال اجتماعي لمحاربة الفقر والبطالة والفساد وتخفيض الضرائب..والتي تعتبر أهم الانشغالات اليومية للقاعدة الشعبية للحركة الإسلامية.

- من الضروري أن يعتمد مبدأ التدرج لبناء قاعدة شعبية واسعة على أسس سليمة، لأن نضج هذه القاعدة ووعيها السياسي هو الحصانة الوحيدة لواجهة الحركة الإسلامية.

- على أي تشكيل قيادي في الحركة الإسلامية أن لا يقع في متاهات العراقيل البيروقراطية وظاهرية النظم الإدارية، - والتي كثيرا ما عصفت بخيرة أبناء الحركة- ؛ وإلا تراجعت قوته وتماسكه في ظل الصراع الكبير الذي يواجهه المسلمون، وعليه أن يبحث عن قوة الأداء مع بساطة الشكل وتخفيض الكلفة المادية.

- الاستفادة من تجربة حزب العدالة والتنمية التركي والتأسي بمنهجية عمله ودراستها حسب رأي البروفيسور جيل كيبل.

- ضرورة المراجعة الدورية لكل حركة إسلامية من خلال:
    - نقد ومراجعة في البناء التنظيمي والتخطيط؛
    - نقد حول التصور والتفكير؛
    - نقد وتقدير الموقف السياسي من القضايا السياسية المستجدة.

- يجب أن تبدي الحركة الإسلامية قدرة معتبرة على التعايش الإيجابي والتعاون المثمر مع سائر فرقائها السياسيين، على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم. ولا يعني هذا بطبيعة الحال انتفاء التنافس وربما التصارع بدرجة أو بأخرى في بعض المواقف والحالات التي تتعارض مع ثوابت الحركة ومنطلقاتها، ولكنه يعني أن الحركة لها القدرة على إقامة تحالفات تتمتع بقدر جلي من التماسك والصلابة مع منافسيها السياسيين لتحقيق العديد من الأهداف ذات الاهتمام المشترك؛ وتحتكم الحركة في تعاطيها مع سائر الأطياف السياسية المختلفة إلى قاعدة المصلحة، فإذا ما ارتأت بعد البحث والتدارس أن هناك قواسم مشتركة، ولو بالحد الأدنى، من الاهتمامات والأهداف، مع هذه الجهة أو تلك، فإنها لا تتردد في المبادرة إلى دعوة تلك الجهة للتنسيق والتعاون والتكتل معها من أجل تحقيق تلك الأهداف.

- السعي إلى عقد لقاءات تنسيقية وتحالفات تكتيكية أو مؤقتة، بغية تحقيق أهداف ومطامح مشتركة، وتفويت الفرصة على السلطة وبعض الأطراف التابعة لها لعزل الحركة وتهميش دورها وتشويه صورتها أمام الرأي العام، عبر رميها بتهم الانعزالية وعدم الإيمان بالتعددية والعجز عن التعاطي الإيجابي مع معطيات الواقع السياسي.

- وأخيرا وليس آخرا، ضرورة التحرك السريع والنضال المتواصل على كل المستويات والجبهات لنجدة فلسطين وأهلها والتي تتعرض لأخطر عمليات العزل والاعتداء والتهويد وتهديد المقدسات.

ويبقى لنا في الأخير أن نقول إننّا لا نزعم استيفائنا الموضوع حقّه، بل هو جهد مقلّ، وعمل بشري يكتنفه القصور والنقصان – طالما أنّه خارج النبوّة –، إذ الباحث هو إنسان ناقص، يسعى دائماً إلى سدّ ذلك النقص، وإن صعُب عليه –أو استحال- الوصول إلى الكمال.

الملاحـــق

1)- وثيقة "رؤية الحركة الاسلامية (إخوان الأردن) للإصلاح ":

صدرت هذه الوثيقة "رؤية الحركة الاسلامية للاصلاح في الاردن عام 2005، وهي تعكس رؤية الحركة للإصلاح السياسي والاجتماعي وتعكس من ناحية أخرى الموقف العام للإخوان المسلمين من سؤال الديمقراطية والتعددية، الذي بقي فترة طويلة غير محسوم في أروقة الجماعة الفكرية، ونظرا لأهميتها نعيد نشرها.

مقدمة

الإصلاح مهة الرسل والأنبياء وأتباعهم على مدار التاريخ والزمان، وشعارهم الدائم المعبر عن جوهر رسالتهم ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾هود88. وان قيام المجتمع على أساس من الصلاح ونهوض قواه ونخبه وطلائعه وأبنائه بواجب الإصلاح، حركة وجهداً عملياً، سبب رئيس في بقائه واستمرار نمائه ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾هود117. فوجود الإصلاح في المجتمع والدولة، حركة وبرامج، وواقعاً عملياً ملموساً دليل عافية وحياة متطورة، قائمة على العدل والشورى والوئام والسلام الاجتماعي، وغيابه يعني الجمود والتعفن والظلم والتيه والتخلف والفساد المنذر بوقوع غضب الله سبحانه أولاً، وانتهاء الفعالية المعنوية والحضارية ثانيا. انطلاقاً من هذه الرؤية السننية الكونية، نشأت حركات اسلامية عديدة، تبادلت الادوار في الاصلاح والتغيير لواقع الامة، واستندت الى جهود بعضها بعضاً، مستثمرة خبرات من سبق، ومتعظة بتجاربه ومراكمة التطوير والانجاز عبر عمليات تكاملية متوالية، فحين كان يضعف مركز الخلافة، والسلطة المركزية للدولة الاسلامية عبر التاريخ الطويل، تنشأ دول او دويلات،

على اصول فكرية دعوية، او قبلية تتوجه لحمل رسالة اصلاح شامل او جزئي في البقعة الجغرافية، والمنطقة السكانية التي وقعت تحت سيطرتها وفي اطار سيادتها. وتسود هذه الدول أو الدويلات عادة بالقدر الذي تمكنها فيه قدراتها، وعوامل بقائها وفعالياتها او الزمن الذي يستغرقه نشوء الدولة المركزية واستواؤها، كما شهدت بذلك مسيرة الدولة الاموية والعباسية والعثمانية، وعلى هذا الدرب سارت اغلب الحركات الاسلامية وبخاصة حركات الاحياء الاسلامي الشامل وفي مقدمتها جماعة الاخوان المسلمين، التي انطلقت بعد انهيار الدولة العثمانية عام 1924م، تجاهد من اجل اصلاح واقع الامة، ابتغاء توحيدها وبناء نهضتها الشاملة.

إن الإصلاح عمليات ومفاعيل دائبة ومستمرة في التطوير و التغيير الايجابي، وتستغرق جهود كل المخلصين من أجل إنقاذ الأجيال وحماية الأوطان. وإن الناظر في أحوال أمتنا على امتداد رقعتها الجغرافية، يصل إلى حقيقة قاطعة، أنها بحاجة ماسة إلى مشاريع تغييرية إصلاحية جذرية، تنبثق من عقيدتها وثقافتها الخاصة، وهويتها المتميزة، وتدرك حقائق الواقع الخاص وتعقيداته، والواقع العالمي ومعطياته، وتنطلق بقوة وعزيمة نحو الوحدة والقوة والازدهار، متسلحة بالإيمان بالله، وبشريعة الإسلام، ومستنيرة بهدي النبوة، مستوعبة للواقع الخاص للأمة والعام للعالم ومناحي تقدمه الحقيقية، وتحقق التعاون مع كل القوى المخلصة والخيرة في المجتمع، ومستعينة بأوسع مشاركة شعبية جماهيرية واعية ورشيدة، ومستلهمة الإجماع الوطني على الإصلاح.

أولا : الحركة الاسلامية والاصلاح :

نبذة تاريخية:

مثلت جماعة الاخوان المسلمين منذ تأسيسها في منتصف القرن الرابع عشر الهجري في مصر، حركة تجديدية بالمعنى الشامل للاسلام، واعتبر مؤسسها الامام الشهيد حسن البنا رحمة الله، احد مجددي القرن. حيث رأى الامام من خلال تقويمه لواقع الامة في ابتداء صياغة تصوراته لمشروع نهضتها، ان الانهيار قد وقع في مختلف مجالات الحياة، وايقن بناءً على هذا التقويم ان الاصلاح لابد وان يكون شاملا، اساسه بناء الانسان الفرد والاسرة، ومفتاحه تغيير الانفس اذ : "ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" الرعد 11 .

وقد انطلق من مرجعيات الامة العليا الكتاب والسنة، متمسكا بثوابت الاسلام، ومتجاوزاً ركام السنين، مستوعبا لخبرات وتجارب من سبق وموظفاً لها، مبدعاً في الرؤى والقواعد والاهداف والوسائل. وبعد أن استكملت الجماعة بناها النظرية الفكرية والتنظيمية الواقعية، انتقلت الى مختلف الاقطار العربية، على ايدي ثلة كريمة من ابنائها، ومن هذه الاقطار كانت فلسطين والاردن، حيث تأسست في هذين القطرين العربيين في عامي 1945م و 1946م على التوالي، لتنطلق في مشروعها الاصلاحي، تركز على تصحيح مفاهيم الاسلام في أذهان العامة، وتنبه الى خطر الوجود البريطاني، وتحذر من خطر المشروع الصهيوني في فلسطين الذي يهدد المشروع الحضاري للأمة الاسلامية، وقد عبرت الجماعة في الأردن عن رؤيتها تلك في مشاركتها في حرب فلسطين عام 1948م، مع جماعة الاخوان في كل من مصر وسوريا والعراق وفلسطين، حيث كانت جماعة الاخوان المسلمين، الحركة

الشعبية العربية الوحيدة من خارج فلسطين التي شاركت في الجهاد ضد المشروع الصهيوني، وقدمت عشرا ت الشهداء على مختلف الجبهات. وقد اغتيل مؤسس الجماعة في مصر الامام حسن البنا عام 1949م بعد هذه المشاركة الجهادية وعلى اثر دور الجماعة في التعبئة الجماهيرية ضد المشروع الصهيوني.

واستمرت الجماعة في الاردن بعد ذلك تطور برامجها وادواتها، نحو تحقيق هدف استئناف الحياة الاسلامية في المجتمع كله، وانخرطت في العمل السياسي، ضد الوجود البريطاني، وحلف بغداد، ورغم الاختلاف الذي ساد حينها مع القوى القومية واليسارية نتيجة تأزم العلاقة بين الجماعة والنظام في مصر، الا انها شاركت مع هذه التيارات في رفض حلف بغداد، وفي نزول القوات البريطانية في الاردن عقب انقلاب 1958م في العراق.

ولقد امنت الجماعة بضرورة المشاركة في الحياة السياسية مع العمل في المجال الاجتماعي والثقافي، فشاركت في انتخابات 1956م، وفي انتخابات عام 1963م، وما زالت تشارك في الحياة السياسية وفي مقدمتها النيابية ايماناً منها بأهمية المشاركة في عملية الاصلاح. وبقيت تحمل هم فلسطين، وتعتبرها القضية المركزية الاولى لها، حيث قامت بمبادرة منها مع عدد من الحركات الاسلامية بانشاء المؤتمر العام لبيت المقدس عام 1953م، بهدف حشد كل الطاقات من أجل مقاومة المشروع الصهيوني وتحرير فلسطين . وكانت الجماعة من اوائل من حذر من محاولات دخول الاستعمار الامريكي الى الاردن من خلال برنامج المساعدات الامريكية والذي اشتهر باسم النقطة الرابعة، مدركة

لخطورة نظرية سد الفراغ التي اعتمدتها امريكا في منتصف القرن المنصرم.

كما كان الاخوان المسلمون اول من حذر من سرقة الكيان الصهيوني للمياه الاردنية. وفي الفترة التي عانت فيها الجماعة من الانحسار في الستينيات، اتجهت لمتابعة قضايا المجتمع المدني وفي مقدمتها قضايا العمال والمرأة والمعلمين والطلبة، وتم بناء العديد من المدارس الاسلامية لاسيما في بعض مناطق اللاجئين مثل مخيم عقبة جبر والكرامة، كما بقيت تطالب بالحياة النيابية وبالحريات العامة. وانشأت عددا من الجمعيات الخيرية وخاصة جميعة المركز الاسلامي، التي انتشرت بفروعها ولجانها ومؤسساتها في مختلف المحافظات والمدن في المملكة وأنشأت أندية رياضية ومؤسسات ثقافية مختلفة.

لقد كانت هزيمة عام 1967م ذات وقع صاعق على الامة وعلى طلائعها الحية، كما كانت مرحلة تاريخية جديدة في حياة الجماعة، حيث شاركت في العمل الفدائي ضمن قدراتها ومن خلال حركة فتح، بسب الحيلولة بينها وبين تشكيل تنظيم مسلح مستقل، لضغوط سياسية ورسمية عربية، واستشهد عدد من خيرة ابنائها، وكثمرة لرؤيتها لطبيعة الصراع مع الكيان الصهيوني، وانطلاقا من ايمانها بحصر هذا الصراع معه، وتجنيب الامة أي شكل من اشكال الفتنة، او الاقتتال الداخلي، وحرصا على وحدة ابناء الشعب الواحد، واستقرار الوطن وامنه، فقد تجنبت الجماعة المشاركة في الفتنة التي حصلت عام 1970م، وجهدت طوال السنين اللاحقة وحتى اللحظة، في ازالة ما خلفته تلك الاحداث من ترسبات وادران، وفي تدعيم الوحدة الوطنية وشد اواصر الاخوة في المجتمع.

كما تبنت في برامجها المختلفة محاربة الفساد بكل اشكاله ومعارضة السياسات التي لا تعبر عن ضمير الامة، مطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية، وداعمة لكل جهد وحدوي عربي او اسلامي، ومؤيدة ومساندة لكل سعي مقاوم للاحتلال في فلسطين خاصة.

لقد عبرت الحركة الاسلامية في الاردن عن رؤاها للاصلاح بطرق مختلفة منذ نشأتها، سواء عبر ما طرحته من شعارات او ما قدمته من رؤى، او ما صاغته من برامج وخاصة منذ عام 1989م، عند مشاركتها الواسعة في الانتخابات النيابية، وتولى أحد قيادييها رئاسة المجلس لثلاث دورات متتالية، ومازالت تنفرد بالمشاركة النيابية من خلال قائمة معلنة واحدة، وبرنامج اصلاح شامل خاص بها، كما شاركت في حكومة السيد مضر بدران عام 1991م، ادراكاً منها لخطورة المرحلة اثر العدوان الثلاثيني على العراق، واسهمت الحركة بشكل فاعل في صياغة رؤى وبرامج عملية مختلفة، حيث أكدت على صون الحريات العامة والتمسك بالحقوق الشرعية والدستورية، وتداول السلطة وحق المرأة في الانتخاب والترشيح وعلى التعددية السياسية، واشاعة العدل في مختلف المؤسسات، وحق الشباب والطلاب في تكوين اتحادات عامة تمثلهم، واستقلال القضاء ومحاربة الفساد، وقد طورت بالتعاون مع القوى السياسية والاجتماعية صيغاً للعمل المشترك... الخ. وان ما تقدمه الحركة الاسلامية من مشروع للاصلاح الشامل اليوم فانما هو تطوير لرؤاها وبرامجها المعلنة منذ عقود من الزمن، وهو مشروع ينطلق من فهم واع للمرحلة الحاضرة وما يحيط بها من مؤثرات وعوامل داخلية وخارجية ويمهد لخطوات لاحقة متدرجة باذن الله وصولا الى

الاصلاح المنشود، حيث تأسست الحركة منذ اليوم الاول تحت شعار "ان اريد الا الاصلاح ما استطعت"..

ثانياً: أهداف المشروع:

يهدف المشروع الى تحقيق إصلاح وطني شامل، ينهض بالأردن، على مختلف الصعد السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، والعلمية والثقافية والتربوية، ويعمق انتماءه لهويته العربية الإسلامية، والى تمكين الدولة الاردنية من القيام بواجباتها الوطنية والقومية والاسلامية، واحدث نقلة نوعية نحو تعزيز الشورى والديموقراطية، واكساب الاردن مزيداً من القوة والمنعة، والاستقلال، في مواجهة الاستهدافات والتهديدات الإقليمية والعالمية وفي مقدمتها استهدافات المشروع الصهيوني الاستعماري التوسعي، ومشاريع الاحتلال والهيمنة الأجنبية.

ثالثاً: أهمية المشروع ومسوغاته وتوجهاته الأساسية:

لا يخفى على أحد أن للاردن دورا هاما ورئيسا في المنطقة العربية ومستقبلها، بحكم موقعه الجغرافي وخصوصية العلاقة الاردنية الفلسطينية ووقوعه على خط المواجهة الاساسي مع المشروع الصهيوني في المنطقة.

وقد سارت الدولة الاردنية منذ اوائل التسعينيات وبالخصوص بعد معاهدة وادي عربة، باتجاهات سياسية واقتصادية واجتماعية خطرة، تسببت في تراجع عن المسيرة الديموقراطية التي لاحت بوادرها بعد انتخابات عام 1989م، وتعثر اقتصادي متواصل، ولم تتمكن الحكومات المتعاقبة من معالجة سلبيات هذه البرامج والاتجاهات، لاستشراء الفساد وغياب الجدية الحقيقية في المعالجة، ما شكل عبئا

ثقيلا على الفرد والمجتمع وتسبب في فشل في برامج التمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

كما أسهمت المعاهدة وتداعياتها في تحجيم دور السلطة التشريعية، وقزمت ارادة الامة وسلطتها بتطبيق قانون الصوت الواحد "المجزوء"، وانحسرت الحريات العامة، وحوصر العمل الحزبي والنقابي والطلابي والجماهيري باصدار قوانين المطبوعات والاجتماعات العامة والعقوبات، وتفاقم الفقر والبطالة، وشاع الفساد الاخلاقي والاداري والمالي، وفتحت أبواب التطبيع مع الكيان الصهيوني على مصاريعها، واصبحت اتفاقية وادي عربة المشؤومة مرجعية في صياغة السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والخارجية، واصبحت مقياسا لصياغة الواقع، وارتهن الاقتصاد الوطني للاقتصاد الصهيوني ولارادة المؤسسات المالية الدولية، كما شهدت المرحلة ومازالت تراجعاً كبيراً في الالتزام بقضايا الامة المصيرية سواء في فلسطين او العراق أو غيرهما، وهناك نخر في الوحدة الوطنية، والعدالة الاجتماعية، والمكتسبات الوطنية، وتفشي التغريب والتشويه لهوية المجتمع وقيمه العربية والاسلامية، ولم يتوقف العمل على محاولة تهميش وحصار الحركات الشعبية، ومؤسسات المجتمع الاهلي.

لقد شكلت الحركة الاسلامية دوما عاملا اساسيا في الاستقرار والحفاظ على هوية المجتمع ووحدته الداخلية، لكنها تعرضت وما زالت لحملات سياسية وأمنية منظمة تهدف الى تحجيم تأثيرها ومشاركتها في قيادة الدولة والمجتمع، وبرغم المحاولات المتواصلة من قبل الحركة لتطوير الواقع الاجتماعي والسياسي العام والعمل الوطني

المشترك، الا ان القوى المتضررة من الاصلاح واصلت عملها للحيلولة دون تحقيق ذلك.

وللخروج من واقع المعاناة التي يعيشها المواطنون في الأردن، من تراجع الحريات العامة، وتزايد تدخل الأجهزة الأمنية في شؤونهم، وفي ظل اخفاق الحكومات في محاربة الفساد بمختلف أشكاله، وعدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من الحياة الكريمة للغالبية العظمى من المواطنين، واحداث التنمية اللازمة للمجتمع نحو التطور والتقدم، رغم كل الشعارات التي طرحتها الحكومات في خططها وبياناتها، فان الحركة الاسلامية في الاردن تقدم هذا المشروع الاصلاحي الشامل، أداءً للأمانة والمسؤولية الشرعية والاخلاقية، ونهوضاً بالواجب الوطني.

تستند الحركة في هذا المشروع إلى رؤيتها الشاملة، ورؤية المجتمع الأردني العربي المسلم للإصلاح السياسي والديمقراطية والشورى وما يتعلق بها على مختلف الصعد، بوصفه مشروعا اصلاحيا حضاريا شاملا يسعى لبناء الأردن الديموقراطي الشوري المستقل والمنيع. وفي ضوء قراءتها الاستراتيجية للتحولات الماضية، واستشراف آفاق المستقبل عربيا واسلاميا ودوليا، واستنادا إلى المصالح العليا للامة والشعب الأردني، واستحضاراً للأخطار الكبرى المحيطة بالأردن وفي مقدمتها الكيان الصهيوني، منطلقة من ثقتها بقدرات شعبنا في الاردن على تلبية احتياجات الاصلاح والتجاوب الفعال معها، وايماناً منها بحق شعبنا في حياة اجتماعية وسياسية كريمة ومتقدمة على مختلف الصعد.

ويأتي هذا المشروع اسهاما من الحركة في صياغة المشروع الحضاري العربي- الإسلامي النهضوي الشامل للأمة، الذي يسعى الى بناء واقع سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي متقدم ينافس بقية الامم

ويشاركها رسم مستقبل العالم ومصيره. وتأمل الحركة من هذا المشروع أن يسهم في احداث نقلة نوعية اصلاحية عميقة وشاملة ومستمرة في البلاد، بما يضمن استقلال القرار والسياسات الوطنية، ويقدم نموذجاً للمنطقة العربية.

وهي في ذلك تنظر بعمق الى ما شهدته المنطقة العربية والعالم من تغيرات استراتيجية متعددة خلال السنوات الخمس الماضية، وعلى الاخص النتائج التي ترتبت على هذه التغيرات والمتمثلة بفرض القضية الفلسطينية على المجتمع الدولي عبر الانتفاضة والمقاومة، وفشل انظمة الحكم العربية في تشكيل واقع سياسي ديمقراطي في بلادها او قوة ضغط دولي لصالح قضايا الامة، وفي ظل تداعيات احداث 11 ايلول 2001م وما ترتب عليها من حملة ظالمة على الامة وعقيدتها وتراثها، مستغلة هذه الاحداث وتحت شعار محاربة الارهاب الذي رفعته الادارة الامريكية وشنت بموجبه عدواناً واسعاً على الامة، استهدف سيادتها وكرامتها وهويتها الثقافية وثرواتها، اذ قامت باحتلال العراق وأفغانستان تحت دعاوى نشر الحرية والديمقراطية، حيث قامت الولايات المتحدة بطرح مشروع للاصلاح في المنطقة الذي نجحت في اعتماد الدول الصناعية الثمانية له في حزيران 2004، معتبرة اياه الاطار الناظم لعلاقاتها في المنطقة، في سعيها لاعادة تفكيك المنطقة وتركيبها على اساسه وبما يحقق مصالحها.

وتعتقد الحركة ان الاصلاح الشامل الذي تنشده في ظل هذه الرؤية انما هو تطوير كبير ونقلة نوعية في البنية والاداء للنظام السياسي بمختلف تشكيلاته القيادية التنفيذية منها والتشريعية والقضائية وفي

المجالات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والفكرية والهيكلية في الدولة على حد سواء.

ويقوم هذا المشروع على قاعدة تداول السلطة التنفيذية والشراكة في القرار السياسي في ادارة الدولة والمجتمع، وتطوير آليات هذه المشاركة لتكون فاعلة ومؤثرة وبناءة في ذات الوقت، والذي يقتضي احداث ما يلزم من تطويرات وتغييرات داخلية تنظيمية وسياسية وفكرية ممكنة لتتناسب مع معطيات هذا المشروع، وذلك لضمان تحقيقه اهدافه ببناء نظام سياسي ديمقراطي شوري مستقر في البلاد ، وتمتين ارتباطه بمشروع الامة الحضاري الاوسع، والاسهام في إزالة المعيقات التي حالت دون تقدم الاردن والامة طيلة العقود الماضية.

رابعاً: المنطلقات والمبادئ العامة

تعتمد رؤيتنا الفكرية والسياسية الكلية على عقيدة الامة ومقاصد الشريعة الاسلامية الكبرى في حماية النفس والعقل والدين والمال والعرض واقامة العدل، والمتمثلة في منظومة المنطلقات والمبادئ التالية:

1) الاستناد الى عقيدة الأمة ومبادئها وثقافتها وهويتها الحضارية التي تتسم بالوسطية والتسامح والتعاون، كما بينها القرآن الكريم، والتي تؤسس على قيم العدل والمساواة والكرامة البشرية باعتبارها حقوقاً ثابتةً لكل انسان، واعتماد الحوار والدعوة بالتي هي احسن، قاعدة أساسية في بناء مشروع الإصلاح.

2) الاسلام هو الدين المتجدد الذي تتفاعل نصوصه واصوله مع وقائع الحياة ومستجداتها، في اطار مقاصد الشريعة العامة، لتحقق من خلالها مصالح الامة، والشريعة الاسلامية هي مصدر القوانين

والتشريعات، وهي نصوص ثابتة ومقاصد عامة، واجتهاد مستجد، يلبي حاجات التطور والتغيير تأكيداً لخصائصه الانسانية والعالمية الخالدة.

3) الاصلاح ضرورة حياتية على مستوى الفرد والمجتمع، فلا تستقيم الحياة، ولا تحقق الأمة ذاتها ووجودها الفاعل، اذا ما تعطل أو تخلف، والإنسان هو محور الإصلاح الأهم في هذا المشروع.

4) الحركة الاسلامية احدى طلائع الأمة وهي مكون أساسي في مجتمعنا الاردني، مرجعيتها العليا كتاب الله سبحانه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، تسعى لاقامة شريعة الله في الارض، وبناء الحياة على أسس العدل والحرية، في مجتمع مدني مرجعيته اسلامية، وتعتمد لتحقيق ذلك خططاً وبرامج ووسائل وأساليب، قابلة للتقويم والمراجعة والتجديد.

5) الاصلاح الشامل الحقيقي والاصيل في مختلف المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والتربوية والتعليمية، لا يكون مجزوءاً ولا نخبوياً ولا مستورداً ولا مفروضاً من الخارج، دون اهمال للتجربة الانسانية في مختلف المجالات، فالحكمة ضالة المؤمن وهو أحق الناس بها.

6) التعددية السياسية والفكرية والحرية الدينية منهج مستقر وبارز في فكر وممارسة الحركة الاسلامية، كما تؤمن بالحوار الفكري والسياسي والتفاعل الايجابي مع مكونات المجتمع كلها.

7) الاردن شعباً وأرضاً جزء من أمته العربية والاسلامية، وانتماؤه اليها، وتعزيز الترابط معها، ودعم قضاياها الاسياسية حق وواجب لا يجوز التهاون بهما.

8) الوحدة العربية، والوحدة الاسلامية، هدفان كبيران لأبناء الامة، تسعى الحركة مع كل القوى الخيرة لتحقيقهما بارادة شعبية حرة، بعيداً عن القهر والهيمنة، آخذةً بعين الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية القائمة، والمعطيات الاقليمية والعالمية من حولنا.

9) الشعب مصدر السلطات، وله وحده حق تقرير مصيره، واختيار حكومته، وطريقة ادارة شؤونه.

10) اعتماد الحوار والمنهج السلمي والحضاري في التغيير والاصلاح الوطني، وفي حل الخلافات الداخلية.

11) الأردن لكل أبنائه، وجميع المواطنين شركاء في المسؤولية والبناء والتنمية، وهمْ متساوون في الحقوق والواجبات، والشعب الاردني هو صاحب الحق الأكبر في الاصلاح كما تتوفر أفضل معايير استحقاقه له.

12) الوحدة الوطنية فريضة شرعية وضرورة حياتية تتعزز بصون الحقوق، وتحقيق العدالة، ورفض كل أشكال التمييز العنصري والطائفي والمذهبي والاقليمي والجهوي، وتقديم المصلحة الوطنية وإعلائها على كل المصالح الفئوية والخاصة.

13) مقاومة المحتل، ورد العدوان، ورفض الهيمنة الاجنبية، والتمتع بالسيادة والكرامة والحرية، حقوق أقرتها الشرائع السماوية، والأعراف الدولية، والتقاليد والثقافات الانسانية، وتأسيساً على

هـذا فـان مشـاريع المقاومـة والتحـرر الـوطني في فلسـطين والعـراق، وعلى مساحة امتداد الأمة والبشرية، حق شرعي، يستوجب كل أشـكال الـدعم والاسـناد والتأييـد، مـن كـل أبنـاء الأمـة وكافـة أحرار العالم.

خامساً: المصالح الوطنية العليا للأردن

تعرف المصالح الوطنية العليا بأنها الغايات العامة والدائمة التي تسـعى الدولـة والمجتمـع لتحقيقهـا في المجـالات الحيويـة، الاقتصـادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والامنية، وتشكل معياراً أساسياً في السياسـة الداخليـة والخارجيـة، وهـي تخـدم المطالـب الوطنيـة التي تمثل طموح الشعب بالوحدة والحرية والرفاه والاستقرار والسيادة، وتضـع الحكومـات اهـدافها الاسـتراتيجية والوطنيـة لاسـتخدام وتطـوير قـوى الدولـة المتعـددة لتحقيـق هـذه المصـالح وفـق بـرامج متكاملـة. والمصالح الوطنيـة العليـا لـلاردن كمـا نفهمهـا في الحركـة الاسـلامية ليست معزولة عن المصالح العليا للامة العربية والاسلامية، بل هـي جـزء منها، رغم كل ما يقال عن مراعاة الواقع القطري لـلاردن والتحديات التي يواجهها. **ونعتقد ان المصالح الوطنية العليا لـلاردن تتشكل على النحو التالي:**

1) **حماية الوطن، وصون استقلاله، وتأكيد سيادته، وتعزيز أمنه. وهذا يقتضي بناء قوات مسلحة وأجهزة أمنية على مبادئ الامة وقيمها العليا. وتوفير كل مستلزمات التدريب والتطوير، لتكون على أعلى درجات الجاهزية.**

2) تعزيز الوحدة الوطنية، والتصدي لكل الدعوات الرامية الى توهين هذه الوحدة على أسس مذهبية أو طائفية أو جهوية أو عرقية، وهذا

يتطلب تفعيل دور المؤسسات التربوية، وأجهزة التوجيه، كما يتطلب تحقيق العدالة، والتصدي بحزم لكل محاولة لاضعاف نسيج الوحدة الوطنية.

3) الحفاظ على ثوابت الأمة العقدية والحضارية، والتصدي لمشاريع أو محاولات الغزو الفكري والثقافي وتمييع هوية الأمة بكل الوسائل، وفي مقدمتها البرامج التربوية والاعلامية والتثقيفية الهادفة.

4) توفير الحياة الكريمة للمواطن الاردني، بتأمين فرص العمل والدخل المناسب، وايجاد البيئة الاستثمارية والتنموية المناسبة.

5) اعتماد مبادئ الديمقراطية والشورى وأدواتها بما فيها الاحتكام الى صناديق الاقتراع وفق قانون عادل واجراءات سليمة، والتداول السلمي للسلطة التنفيذية نهجاً ثابتاً للحياة السياسية.

6) تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرفاه الاجتماعي، وبناء المجتمع المعاصر والمزدهر، والدولة الاردنية الحديثة القوية، وتنشيط مفاعيل الحياة المدنية الشاملة في البلاد.

7) استثمار الموارد الطبيعية المتاحة بالصورة الافضل، وإدارتها بطريقة كفؤة، ومتابعة مسيرة التقدم العلمي والتكنولوجي لاستكشاف المزيد منها وتطويرها واستغلالها، وتنمية الموارد البشرية، وتطوير التقانة في الحياة الاردنية بكل مجالاتها.

8) الحفاظ على دور ريادي وحضاري متميز للأردن على المستوى والإقليمي والدولي، والسعي لتعزيز مكانته في محيطه، وتفعيل اسهاماته في مجال التعاون الانساني.

9) المصالح الوطنية الأردنية العليا ليست معزولة عن المصالح العربية والاسلامية بل هي جزء منها، فالاعتداء على الاردن اعتداء على الامة بمجموعها وكذلك الحال بالنسبة لسائر الاقطار وهذا يحتم توطيد عرى التضامن العربي والإسلامي بوصفه ضمانة أكيدة لتحقيق المصالح الوطنية العليا، والتقدم نحو الوحدة العربية والاسلامية، وتوسيع دوائر الانفتاح على العالم في إطار التمسك بهويته الاصيلة والمصالح المتبادلة.

10) دعم جهاد الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والعدوان والهجمة التوسعية الصهيونية، باعتبار هذا الدعم دفاعاً عن الاردن كما هو دفاع عن فلسطين، حيث يمثل الكيان الصهيوني التحدي الحضاري والثقافي الأخطر للأردن وللأمة العربية والإسلامية بمجموعها، وعلى الرغم من الاتفاقيات الأردنية مع الكيان الصهيوني، والتي نؤكد رفضنا لها ونعتبرها غير شرعية ولا تحقق مصالح شعبنا وأمتنا، فان هذا الكيان يشكل خطراً مباشراً على المصالح الوطنية العليا للأردن وللأمة العربية، ويمثل مصدرا دائما لتهديد الاستقرار والأمن والسلم في المنطقة. وهذا يحتم على الاردن أن يضع امكاناته لخدمة الاستراتيجية الهادفة الى وضع حد لهذا الخطر، والسعي المتواصل للاسهام في انجاز التحرير والعودة وانهاء الاحتلال.

سادساً: الاصلاح الهيكلي والسياسي

يعتبر البناء الهيكلي وصناعة القرار في النظام السياسي، اساس الحكم الراشد والعادل، ونقطة البدء في عملية الاصلاح. وبناء عليه فان تطوير الواقع الديمقراطي الشوري، وتحقيق المشاركة الشعبية الواسعة

والحقيقية، يقتضيان اعادة النظر في الإطار الناظم للحياة السياسية والديمقراطية، وهو الهيكلية السياسية والدستور، وعلى الرغم من بلوغ المملكة منذ تأسيسها عمراً ناهز الثمانين عاما، غير ان ثمة عدداً من المعيقات الدستورية والقانوينة والهيكلية لا تزال تعمل على ابطاء حركة التحول الديمقراطي الشوري، بل وافراغها من محتواها في بعض الاحيان والمجالات، وتقوم قاعدة الاصلاح الهيكلي والدستوري على اساس توسيع المشاركة في صناعة القرار، وتحمل الهيئات التي تمارسها لمسئولياتها كاملة امام ممثلي الشعب، وحتى يتمكن الشعب من اختيار من يمثله ويدير شؤونه بحرية كاملة ومساواة حقيقة، وكذلك حتى تتمكن الدولة والمجتمع من ممارسة الشفافية وتداول السلطة، وبناء قواعد التعددية السياسية والفكرية التي تترجم الى برامج تنافسية تصب في خدمة المجتمع وتنميته. وترى الحركة الاسلامية ان من اولويات الاصلاح المطلوبة على هذا الصعيد:

1) إجراء الإصلاحات الهيكلية والسياسية اللازمة لتفعيل النص الدستوري القائل ان نظام الحكم نيابي ملكي وراثي بحيث يحتل مجلس النواب موقعا يتناسب مع هذا النص الدستوري.

2) النص بوضوح على ان الاسلام مصدر التشريع، وأن تكون القوانين والأنظمة وسائر التشريعات والسياسات الرسمية منسجمة مع هذا النص.

3) تفعيل النص الدستوري الذي يؤكد على "ان الأمة مصدر السلطات"، وهذا يقتضي اقرار مبدأ تداول السلطة، وضمان نزاهة العملية الانتخابية بكل مراحلها وفقاً لقانون عادل، واشراف

قضائي كامل، وأن يكون القضاء هو مرجعية النظر في الطعون في الانتخابات النيابية.

4) فصل السلطات التشريعة والقضائية والتنفيذية الثلاث، وضمان استقلالها بصورة عملية وفاعلة، تمنع تغول السلطة التنفيذية على أي منها، وازالة التركيبات المعيقة كمجلس الاعيان من الهيكل السياسي للدولة بوصفه في النهاية جزءا من السلطة التنفيذية التي تعينه وتختار أعضاءه، او ان يتم تشكيله بالانتخاب بعدد محدد عن كل دائرة انتخابية كما هو معمول به في كثير من النظم الديموقراطية.

5) الالتزام بالمدة الدستورية لمجلس النواب كما حددها الدستور، واعادة النظر في مدة الدورة النيابية العادية، بحيث لا تقل عن ثمانية اشهر، وتأكيد استمرار الحصانة للنائب طيلة مدة عضويته في المجلس النيابي، وان يتمتع المجلس بالحق الكامل في عقد دوراته التشريعية وانهائها.

6) انشاء محكمة دستورية، تضع حداً لتوسع الحكومة في اصدار القوانين المؤقتة، وتعيد النظر في القوانين التي صادرت حقوقاً دستورية، بحيث غدت مقيدة للدستور ومفرغة له من مضمونه، بدلاً من أن تكون مفصلة له.

7) أن تقوم الحكومة بمهامها الدستورية، وان تتحمل مسئولياتها الوطنية ، وان تكون صاحبة الولاية العامة على مختلف الاجهزة والدوائر الرسمية، وأن تتمتع بكامل الصلاحيات التي تمكنها من ذلك، لتتم محاسبتها ومراقبتها بصورة فاعلة امام ممثلي الشعب،

وحتى يتم اقامة علاقة متوازنة بين السلطة والمسئولية، ولانهاء حالة الدور الثانوي للحكومة .

8) اعتماد ثقة مجلس النواب لكل المراتب العليا في أجهزة الدولة، بما في ذلك القضاء، واعتماد السفراء من لجنة الشئون الخارجية والامن في المجلس.

9) توفير أجواء الطمأنينة، والمناخات الدافعة لأوسع مشاركة جماهيرية وتفاعل شعبي، وسن التشريعات، واتخاذ الاجراءات التي تحقق التمثيل الحقيقي للمواطنين في مختلف السلطات.

10) تشكيل الحكومات وفقاً لمبدأ تداول السلطة، وعلى أساس البرامج التي تتقدم بها الكتل النيابية لنيل الثقة على أساسها.

11) تفعيل النص الدستوري "المواطنون أمام القانون سواء" في مختلف المجالات، ولا سيما المساواة بين المواطنين في قوة الصوت الانتخابي، والغاء التمييز بينهم على اي قاعدة كانت، سواءً في التمثيل أوالانتفاع بالحقوق واداء الواجبات، واعتماد مبادئ العملية الديمقراطية الشورية اساساً من اسس العلاقات الاجتماعية والسياسية في الدولة.

12) بناء الدولة والمجتمع على اسس حضارية معاصرة، وبما يقضي على جميع أنواع التمييز القانوني او التنفيذي بين المواطنين، ويضمن تقديم المصلحة العليا على المصالح الفئوية والجهوية وغيرها، ويحفظ حرية الانسان وكرامته في المجتمع، بوصفها اساس الاصلاح والبناء والتشارك في رسم المستقبل.

13) العمل على تعزيز الوحدة الوطنية بتحقيق العدالة بين جميع المواطنين، وتوفير فرص متكافئة لهم، والتصدي لكل الممارسات التي تعمل على توهين هذه الوحدة.

14) اخضاع اجهزة الدولة جميعا للرقابة المالية والادارية والمحاسبة من قبل مجلس النواب، ووقف كافة الاستثناءات التي تستخدم مدخلا للفساد المالي والاداري وتفشي المحسوبية.

15) المحافظة على حق المهنيين والعمال في انشاء نقاباتهم الخاصة، وازالة كل العوائق التي تحول دون تمكين بعض المهنيين كالمعلمين من انشاء نقابات ترعى مصالحهم، وضمان حق النقابيين في اختيار قياداتهم مباشرة من الهيئات العامة، وان تتم التعديلات على قوانين النقابات من قبل هيئاتها العامة، وصون دورها الوطني والاجتماعي والاقتصادي وفي نصرة قضايا الامة.

16) الجيش هو درع الوطن وحامي حماه، وظيفته الاساسية حفظ الامن الخارجي للدولة، وصد أي عدوان يهدد كيانها وسيادتها، ولا يجوز الاستعانة به من قبل السلطة التنفيذية بطريقة مباشرة او غير مباشرة لفرض ارادتها وسيطرتها على المجتمع، او استخدامه للتهديد بقمع الحريات العامة، وينبغي ان يسمى وزير مدني للدفاع، وان تبنى العقيدة القتالية للجيش على الايمان بالله، والجهاد في سبيله، ومواجهة اي عدوان خارجي، وعلى ان المشروع الصهيوني والكيان الصهيوني في فلسطين هو مصدر الخطر الاكبر على الامن الوطني في البلاد. كما ينبغي العمل الدائب على رفع قدراته وكفاءاته في مختلف المجالات.

17) الالتزام بالنص الدستوري في تحديد دور الاجهزة الامنية، ووقف تدخلها في الحياة والمؤسسات المدنية الرسمية منها والخاصة او هيئات المجتمع المدني، وان تخضع للمراقبة من قبل مجلس النواب.

18) سن القوانين اللازمة، وتطوير القائم منها، للارتقاء بواقع الحريات العامة، والحياة الديموقراطية الشورية الحقيقية، بما فيها التداول السلمي للسلطة التنفيذية، وحرية الصحافة والتعبير، وانشاء المنظمات غير الحكومية، وعلى الأخص فيما يتعلق بقانون الانتخاب، الذي هو مفتاح الاصلاح السياسي والديموقراطي الشوري، بحيث يسهم في فرز مجلس نيابي يجسد ارادة الامة، ومصدريتها للسلطة، وذلك يقتضي أن يكون عصرياً وديموقراطياً يعتمد التمثيل النسبي. واعادة النظر بقوانين الاجتماعات العامة والبلديات والجمعيات الخيرية والمطبوعات والوعظ والارشاد ومجالس الطلبة، واصدار قوانين جديدة، تترجم المشاركة الشعبية الواسعة وحقوق الجماهير في منهج ديموقراطي شوري صحيح.

19) مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني بكل اشكاله، والعمل ضمن آليات مناسبة، وخطوات مدروسة، لالغاء معاهدة وادي عربة، لما جرته من اخطار، واحدثته من تشوهات في مختلف مجالات الحياة في المجتمع الاردني.

سابعاً: الاصلاح في مجال القضاء

السلطة القضائية، والقضاء النزيه الفاعل المستقل، هو المرجعية في تحقيق العدل، وهو ملاذ المظلومين والضعفاء في حماية الحقوق، ومنع الطغيان من كل مصادره الفردية والجماعية، وبكل اشكاله

السياسية، والمالية، والاجتماعية. ولا اصلاح حقيقياً بغير اصلاح قضائي، ومن أجل ذلك لا بد أن تحقق الشروط التالية:-

1) استقلال القضاء استقلالاً تاماً بكل درجاته، بما في ذلك الاستقلال المالي والاداري، ومنع كافة سبل التدخل الحكومي فيه، سواء في التعيين أو الترقية او الاجراءات.

2) الغاء جميع المحاكم الاستثنائية، وقصر المحاكم العسكرية على المنتظمين في السلك العسكري.

3) اعتماد مبدأ الاختيار القائم على التنافس الحر للمراكز القضائية العليا، وفقاً للوائح يقرها المجلس الاعلى للقضاء نفسه دون تدخل حكومي.

4) تولي المجلس القضائي كافة الاجراءات والتنظيمات المتعلقة بالشأن القضائي.

5) تولي المناصب القضائية حق لكل من تتوفر فيه شروط الكفاءة والأمانة من أبناء الوطن، وفقاً لمعايير شفافة ومعلنة.

6) رفع مستوى المؤسسات القضائية وتطويرها لتحقيق الفعالية، والتسهيل على المواطنين، بما يكسبها الثقة والهيبة في نفس المواطن.

7) التأكيد على حفظ حقوق المواطن القضائية، وأن لا يؤخذ بالظن، وأن لا يستخدم التعذيب في استجوابه، وأن لا يسمح بتجاوز العقوبة التي يقررها القانون، وأن لا يسجن بدون حكم قضائي، مع بسط الرقابة القضائية على السجون والنظارات وغيرها.

8) تنقية كافة القوانين والتشريعات مما يتناقض مع احكام الشريعة الاسلامية.

ثامناً: الاصلاح في مجال الحريات العامة وحقوق الانسان.

ان الشريعة الاسلامية بمقاصدها العليا، وهي المحافظة على حياة الانسان ودينه، وعقله وحريته وماله وعرضه، تجعل الحرية مساوية للحياة، باعتبار الحرية من أميز خصائص الانسان، وهذا يستوجب ضمان سائر الحريات للمواطنين وصيانتها من كل اعتداء، **ومن هذه الرؤية فاننا نؤكد على ما يلي:-**

1) توفير الامن النفسي والاجتماعي والغذائي لكل مواطن، فلا يتعرض للاعتقال التعسفي، أو التعذيب أو الانتقام، او المنع من العمل أو السفر بسبب فكره أو معتقده او توجهه او نشاطه السياسي.

2) توفير فرص الكسب الحلال لجميع الموطنين، اعتماداً على حقوق المواطنة دون تمييز لاي سبب.

3) اعتماد وتفعيل مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لجميع الموطنين في العمل والتوظيف والترقية.

4) توفير واحترام الحريات العامة للمواطنين في التعبير بالكلمة والتجمع والتظاهر السلمي، والجهر بالرأي، وتشكيل جمعيات العمل التطوعي، والنقابات المهنية بما فيها نقابة المعلمين، والنقابات العمالية، والاتحادات الطلابية حسب القانون، ودون تدخل من أي جهة، واشاعة الاجواء المشجعة لتشكيل وتنشيط مؤسسات المجتمع الأهلي.

5) ضمان حرية الاعتقاد واقامة الشعائر الدينية لجميع المواطنين، وكفالة حرية الدعوة الى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، باعتبارها من اهم ضمانات حماية المجتمع من عوامل الانحراف والفساد.

6) احترام العقائد الدينية والتعددية الفكرية والسياسية وفقا للدستور والمصالح العليا للوطن، وضمان حرية تشكيل الاحزاب السياسية والهيئات والمؤسسات الشعبية، وحصر مرجعية تحديد مدى الالتزام بالقانون والاداب العامة بالسلطة القضائية.

7) اعادة النظر في نظام السجون بما يضمن عدم التوقيف الا لاسباب قاهرة، وبقرار من المحكمة المدنية المختصة، وتوفير متطلبات الحياة الكريمة للسجناء، واعادة تأهيلهم، واعتماد نظام الحوافز لمن يثبتون تحسنا ملموسا في سلوكهم واتجاهاتهم، لتكون مراكز اصلاح حقيقية.

8) الحفاظ على الحريات الخاصة للمواطن، بما يحول دون التجسس عليه، او مراقبة اتصالاته، ويضمن الحفاظ على اسراره الخاصة.

تاسعاً: الاصلاح في المجال الاقتصادي

يؤدي الاقتصاد دورا استراتيجيا في بناء الأمم ورفعتها، لذلك أولاه الإسلام اهتماما خاصا، ووضع له القواعد والمبادئ التي تضمن تحقيق الحياة الكريمة للإنسان، وتحقق له التقدم والرفاه، وتوفر وسيلة الكسب الحلال في مختلف القطاعات، وتجعل العمل أساس الدخل والكسب، وتؤكد بالخصوص على ما يتعلق بمنع الاحتكار، وإصدار التشريعات التي تمنع الاتجار الحرام وتجميد الثروة، وتأكيد

حرمة المال والملكية الخاصين، وتحظر استغلال النفوذ لممارسة الاحتكار في التجارة وتداول المال.

وترى الحركة الاسلامية ان الاقتصاد الاردني ما زال يعاني من غياب تصورات نظرية، وبرامج وطنية، تقوم على بناء اقتصاد مستقل، يتمتع بنماء مطّرد، تشارك فيه كل قطاعات المجتمع، ومما يؤسف له أن الحكومات تجاهلت كل ذلك، واتجهت الى تسليم مستقبل البلاد الاقتصادي الى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وما سمي ببرامج التصحيح الاقتصادي، التي جعلت من الاردن محطة تجارب، ليقدمها للعالم نموذجا على نجاحه، وبرغم التقارير الوردية التي تقدمها الحكومات الاردنية، والبنك الدولي، عن الاقتصاد الاردني، غير ان الواقع يثبت خلاف ذلك، فلا تنمية مستدامة، ولا تطويرا بنيويا للاقتصاد، ولا تكاملا متينا مع الاقتصاد العربي المحيط، بل تزايدا مضطردا في معدلات البطالة والفقر، وشيوع الاحتكار، وتكدس الاموال في أيدي قلة منتفعة تستغل نفوذها ومواقعها للاثراء غير المشروع على حساب المجتمع والامة، ولذلك فان الحركة تعتقد انه لا بد من اجراء عملية اصلاح اقتصادي شامل، لبناء مجتمع متقدم ومستقل، يتمتع بمعدلات تنمية حقيقية، ترتبط بمحاربة الفساد والمحسوبية والهدر في المال العام، **كما تعتقد أن ذلك ممكن من خلال :**

1) تخليص الاقتصاد بكل مستوياته ومعاملاته مما يتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية، والمحاربة الجادة للفساد بكل اشكاله، وتحقيق الشفافية حفاظاً على الحقوق والمال العام، وتشجيعاً للاستثمار.

2) بناء وتنفيذ برامج اقتصادية وطنية تسعى لفتح الوظائف والاعمال لقطاعات المجتمع المختلفة، والعمل على جذب رأس المال الوطني والعربي والاسلامي في هذا المجال، من خلال ايجاد بيئة استثمارية تتوفر فيها الحرية والامن والشفافية والتسهيلات الادارية، التي تكفل للمستثمر مزيدا من الاعفاءات الضريبية على مدخلات الانتاج والتصدير والمبيعات، وتوفر الدعم المهني والفني اللازمين لانجاح هذه التوجهات والمشاريع.

3) وضع حد للهدر في المال العام، بمراجعة التكاليف الحقيقية لكبار موظفي الدولة والمسئولين والبرامج والأعمال، في مختلف القطاعات بلا استثناء، واتخاذ ما يلزم على هذا الصعيد .

4) ان عجز الموازنة مرده الاساسي السياسات الاقتصادية، التي أخفقت في ايجاد بيئة استثمارية جاذبة، و في تبني استراتيجيات اقتصادية تعتمد المشاريع الزراعية والصناعية والتعدينية، وبسبب الانفاق الترفي في ظل غياب الاولويات الوطنية؛ واطلاق أيدي اصحاب النفوذ في التصرف في مقدرات الوطن، الذي زاد في ثراء الاقلية على حساب الاكثرية الفقيرة من المواطنين، فضلا عن غياب التكامل الاقتصادي العربي، والابقاء على النظام القطري الخاضع لهيمنة المؤسسات الدولية.

5) إن سياسة رفع الاسعار، وزيادة الضرائب كماً ونوعاً، قد اسهمت بشكل جلي في زيادة معدلات الفقر، ولذلك لا بد من وضع معادلات منهجية دورية للتعامل مع الاسعار، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع الاسواق الدولية، ومستوى الدخل والمعيشة في البلاد، وتخفيف

الضرائب غير المباشرة الى أقصى حد ممكن، والبحث عن وسائل دخل جديدة.

6) الإسهام الذي يقدمه العمل الخيري وفق منظومة الشريعة الاسلامية الغراء في بناء المجتمع الصالح من جهة ، والذي يوفر الحاجات الاولية للفقراء، ويفتح المشاريع لتوفير الوظائف الصغرى والمتعددة من جهة اخرى، وتوفير المنح الدراسية وتكاليف الاجراءات العلاجية للمواطنين من جهة ثالثة ، يعد من مدخلات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الهامة في البلاد ، ولذلك فان القوانين والاتفاقات التي تسعى لها الدولة محليا واقليميا ودوليا يجب ان تساعد هذا القطاع وتشجعه، لا ان تحد من نموه وتحاصره بحجج لا سند لها ، كما أن على الحكومات ان تكف عن التدخل في هذه الاعمال الاجتماعية ، وان لا تفرض اي نوع من الضرائب غير المباشرة على اعمالها كما هو حاصل في الوقت الحالي، وينبغي السماح للجمعيات الخيرية والتعاونية بالاسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية من خلال مشروعات مناسبة.

7) الثروة البشرية التي يتمتع بها الاردن تعوضه عن نقص الثروات الطبيعة التي تتمتع بها دول اخرى، كما أن موقعه الجيوسياسي يساعده على تطوير هذا الوضع واستثماره، وان بناء مشروع استثماري للطاقات والكفاءات البشرية يعد اولوية اقتصادية مهمة ، ويتقاطع مع توجهات التعليم العام والدراسات العليا والابحاث العلمية المتقدمة ، وهي المجالات التي تعاني ذاتها من اشكالات آن الاوان لحلها وتطويرها ، وبذلك يمكن توفير ثروة بشرية تشكل

عصب الاقتصاد الوطني في كل مجالاته، بما في ذلك التصدير والتبادل وتوفير الخدمات.

8) إن تطوير التقانة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة، وتشجيع راس المال الوطني على بناء هذه المشاريع، وفتح آفاق الاسواق العربية والدولية امامه، يشكل اضافة نوعية حيوية للاقتصاد الوطني، لذلك فان بناء مراكز ابحاث زراعية وصناعية متخصصة لهذه الغاية يعد برنامجا استراتيجيا يسهم بشكل كبير في حل معضلات الاقتصاد الوطني، ويطور تكامله مع المحيط العربي.

9) تشجيع الاستثمار في مجالي الصناعة والزراعة، وتقليل تدخل الدولة الضريبي والجمركي، باستثناء الرقابة على الجودة، ومهارة العمالة، وتطبيق انظمة العمل وحقوق العمال، لمصلحة حرية حركة راس المال والاستثمار اللازمة من المحيط العربي واليه.

10) إن برامج الخصخصة التي تم تطبيقها في البلاد لم تحقق الآمال العراض التي سيقت كمسوغ لها، وإنما أسهمت في رفع أسعار الاستهلاك من الماء والكهرباء والاتصالات، بشكل فاقم الانخفاض في مستوى المعيشة، وتسبب في الوقت نفسه بحرمان الاقتصاد المحلي من التنمية المفترضة، لان نظرية الشريك الاستراتيجي في هذه المشاريع حرمت الموازنة العامة للدولة وشركات القطاع الخاص الوطنية من مدخلات هذه الخدمات، التي تشكل قيمة كبيرة في بلادنا، كما حالت دون تكوين شركات مساهمة بأموال المواطنين لتبقى شركات وطنية برأس مال وطني، ولذلك فاننا نعتقد أنه لا بد من وقف لهذه البرامج،

واعادة دراسة ما تم تنفيذه منها ، لمصلحة تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي، وتوفير العيش الكريم للمواطنين.

11) تحرير الاقتصاد الوطني من الارتباط بالاقتصاد الصهيوني، واعادة النظر في برامج وسياسات وتوجهات المناطق الاقتصادية المؤهلة على هذا الاساس، خاصة وان مدخلات الاقتصاد الوطني من هذه العلاقة لا تشكل اهمية جوهرية.

12) توسيع دائرة التجارة البينية مع الوطن العربي والاسلامي، والعمل على بناء المشاريع والسياسات، وسن التشريعات التي تشكل قاعدة متينة لتكامل اقتصادي عربي واسع، يمكن ان يتحول الى سوق اقتصادية مشتركة.

13) الانفتاح على الاقتصاد العالمي امر تمليه الحاجة والضرورة والمصلحة، لكن قواعد الانفتاح وشروط التعاقد لا تزال تعمل لصالح الاطراف الاخرى، التي حولت الاردن إلى طرف يخضع مستقبله للمساعدات الدولية، وبالتالي جعلت تنميته الاجتماعية والاقتصادية وقراره السياسي والأمني مرهونا بإرادة خارجية تملك الضغط والتاثير على حياتنا، ولذلك نعتقد أنه قد آن الاوان لوضع حد لهذه السياسات في الاستجابة لمتطلبات التجارة والسوق والنظام الدولي، لصالح رؤية وطنية عميقة وشفافة لبناء علاقات تكامل مع المحيط العربي من جهة، والانفتاح على الاقتصاد العالمي وشركاته ومؤسساته من جهة اخرى، وذلك بما يحقق الاستقرار والتنمية الاقتصادية، ويحفظ الاستقلال الوطني.

14) الاستثمار أساس وعصب الاقتصاد الناجح في القرن الحادي والعشرين، والشعب الأردني لديه من الامكانات المالية والكفاءات

العلميـة والمـوارد البشـرية والعمالـة المدربـة مـا يؤهلـه لبنـاء دولـة استثمارية متميزة في المنطقة، وحاجته للاستثمار الاجنبي هي حاجة ثانوية. والخطة الاقتصادية الاستراتيجية للدولة ينبغي ان تستند الى هذه المعطيات، في بناء رؤية استراتيجية وطنية لتوطين الاستثمار ودمجه في مصالح الوطن العليا.

15) النظر الى القطاع الزراعي بكافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاستراتيجية، وليس من خلال النظر في أرقام مساهمته في الناتج القومي، وهذا يقتضي اعتماد مبدأ الميزة النسبية في انتاج المحاصيل، وتحقيق الامن الغذائي الوطني.

16) المحافظة على ملكية الأرض الزراعية في الاغوار، باعتبار غور الاردن منحة من الله سبحانه وتعالى للأردن ومواطنيه، والتعامل مع هذا الوادي من منظار استراتيجي بعيدا عن المقامرة أو المغامرة، وبشكل يحول دون انتقال ملكية الارض لغير أبناء الوطن.

17) الاستثمار في مجال الطاقة، والبحث عن مصادر بديلة لمواجهة مشكلات الطاقة وارتفاع الاسعار والكلفة الهائلة.

18) عقد مؤتمر وطني تشارك فيه مختلف القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرسمية والشعبية، للتوافق على استراتيجية اقتصادية وطنية.

عاشراً: الاصلاح في مجالي التربية والتعليم والتعليم العالي

ان التربية والتعليم هي اداة المجتمع والامة في اعداد الانسان الصالح، وتأهيله لقيادة المستقبل، وتطوير الحياة. ولذا كان ضروريا حسن اختيار برامج التعليم المختلفة، من المدرسة الى الجامعة، بما يحقق

الاهداف التربوية المستندة الى عقيدة الامة وثقافتها وحاجاتها، والى فلسفة تربوية اسلامية متكاملة، ينتظم فيها الفكر والهدف والسياسة التربوية والمنهاج والوسيلة، وكذلك احسان اختيار القائمين على هذه المهنة الجليلة، وتأمين المستلزمات التعليمة التي توفر البيئة التعليمية المناسبة، لا سيما وأن الوضع التربوي في بلدنا يعاني من ازمات عديدة سواء في وضع المعلم او المنهاج او الادارة التربوية، وهذا عائد الى السياسات التربوية والتعليمية المتعاقبة، ولا سيما في السنوات الاخيرة وفي مختلف المراحل التعليمية. ولتحقيق الاصلاح المنشود فاننا نرى ما يلي:

1) استمرار التأكيد على الاسس التي تستند اليها فلسفة التربية والتعليم في الاردن، واولها الايمان بالله عز وجل، وان الاسلام نظام فكري سلوكي يحترم الانسان ويعلي مكانة العقل، ويحض على العلم والعمل والخلق، وتأكيد العلاقة العضوية بين الاسلام والعروبة لتحقيق الهوية الثقافية، وبناء الشخصية الوطنية الاسلامية المتميزة .

2) تطوير المناهج والكتب المدرسية بما يتلاءم مع فلسفة التربية والتعليم وأهدافها في الأردن، بأبعادها الايمانية والاخلاقية والثقافية والعلمية، وحذف ما يتعارض معها من الكتب المدرسية والأنشطة المختلفة.

3) تركيز المناهج على بناء الانسان ذي الشخصية السوية المتكاملة، الذي يحب العلم والمعرفة، ويتمتع بالمهارات الحياتية والتدريبية والتعليمية الضرورية، ويؤمن بالتوافق بين العلم والدين، وينتصر لقيم الحق والعدل والتسامح والحرية واحترام الآخر. الانسان المؤهل لخدمة المجتمع والتفاعل معه، والمعتز بانتمائه الوطني والعربي

والاسلامي، والقادر على حماية كرامة الوطن وسيادته والدفاع عن حقوقه وصد المعتدين، والمنفتح على العالم في الوقت ذاته.

4) التركيز في المناهج والسياسات التربوية على الوحدة العربية، والتضامن الاسلامي، والتحذير من القطرية بما تجسده من تجزئة وضعف وتبعية لمراكز القوة والهيمنة في العالم، وايلاء قضايا الأمة العربية والاسلامية اهتماماً خاصاً وكبيراً، وفي مقدمتها قضية فلسطين، باعتبارها قضية العرب والمسلمين الاولى، وبيان مخاطر المشروع الصهيوني التوسعي على الاردن بخاصة والأمة بعامة.

5) تعميق التربية الاسلامية، والتركيز على اللغة العربية في جميع الموضوعات، وفي مختلف المراحل التعليمية، واستبعاد المفاهيم والقيم التي تتعارض مع هذه الفلسفة.

6) تجسيد فلسفة التربية الاسلامية في جميع مستويات المناهج وفي مختلف الموضوعات الدراسية، والاشراف على كل ما يعلم في المدارس الخاصة والاجنبية، بالاضافة الى التزامها بالمناهج الاردنية، وبما لا يخالف فلسفة التربية والتعليم.

7) إقرار تشريعات واضحة تتعلق بأخلاقيات مهنة التربية والتعليم، تصون كرامة المعلم، وترتقي بادائه وأهليته، وتفرض احترامه على الطلبة وفي المجتمع، وتحسن مستواه المعيشي بما يليق برسالته، وخاصة في المناطق والأقاليم النائية.

8) اصدار التشريعات التي تصون العملية الأكاديمية والتعليمية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من العبث والمزاجية والمحسوبية، واعتماد المعايير العلمية والأكاديمية النزيهة.

9) اعتماد أسس عادلة ومعلنة لقبول الطلاب في الجامعات، أو في البعثات التعليمية، بما يحقق المساواة وتكافؤ الفرص، وعدم التمييز بين أبناء الوطن الواحد، وتوفير التعليم الجامعي لكل أبناء الوطن بجميع فئاته.

10) تأمين البيئة الملائمة للبحث العلمي، بتوفير المال، واصدار وتطوير التشريعات اللازمة، واعتبار ذلك أساساً في برامج وموازنات المؤسسات العلمية والصناعية وفي موازنة الدولة، وتوجيهه بما يخدم حاجات المجتمع والأمة.

11) تشكيل مجالس للتربية والتعليم، والتعليم العالي على أسس سليمة، تضمن تمثيل مختلف الاتجاهات، وأصحاب الكفاءات، دون تمييز أو أقصاء، وبما يحقق مصالح الوطن وهوية الأمة وفعالية الادارة.

حادي عشر: الاصلاح في المجال الاجتماعي

ان بناء المجتمع بناءً سليماً صحيحاً يحقق التماسك والطمأنينة والسلام الاجتماعي، ضرورة لكل تقدم، وان ثقة المجتمع بنفسه، باحترام انسانيته، وتوفير حرياته الدينية، والاقتصادية والسياسية، كفيل بتفجير طاقاته، واقامة التوازن المطلوب بين ضمان الحق وأداء الواجب، وينهض بالرجل والمرأة على حد سواء، وكل ذلك يحتاج الى عمل شاق وجاد ومستمر، وتتمثل رؤية الحركة الاسلامية للاصلاح الاجتماعي فيما يلي:

أ. السياسات الاجتماعية.

1) احياء قيم الخير وتعزيز الاخلاق الفاضلة النابعة من الايمان بالله عز وجل، والتماس الرزق الحلال، والقيام بواجب التكافل الاجتماعي، والبذل في سبيل الله، حتى تسود المجتمع روح التآخي والتراحم.

2) ايجاد القدوة الحسنة في كل المجالات، وخاصة في مراكز القيادة والتوجيه.

3) تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الجريمة بكل أشكالها، ومعالجة مقدماتها وأسبابها، ومحاربة الرذيلة والفاحشة والمسكرات والمخدرات والفساد الاجتماعي والاخلاقي بكل ألوانه من خلال برامج ثقافية هادفة، ومناهج تربوية مناسبة، وتفعيل التشريعات النافذة وتطويرها.

4) حماية الطفولة، وتوفير الرعاية الشاملة لها، ومنع استغلال الاطفال في العمل، ورعاية الأمومة، والعناية الفائقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، وتأمين سبل تعليمهم، واعداد البرامج المناسبة لتأهيلهم وتدريبهم بما يتناسب مع قدراتهم وامكانياتهم، وسن القوانين والتشريعات الضامنة لذلك.

5) توفير العمل لكل القادرين عليه، فالعمل واجب وقيمة عليا، وهو الاساس الرئيس للدخل في المجتمع، ومحاربة الفقر بتحقيق العدالة الاجتماعية، وحسن توزيع الثروة، وضمان حقوق العمال والمهنيين بانشاء النقابات والاتحادات واستقلالها، وسن التشريعات الكفيلة بتحقيق ذلك، وتطوير ما هو قائم منها.

6) بسط الرعاية الاجتماعية وتوسيعها وتعميمها واعتبارها مسؤولية تضامنية للمجتمع ككل، ممثلة بأجهزة الدولة وأنظمتها من جهة، والمؤسسات الخيرية التطوعية ومؤسسات الزكاة والوقف، والجهود الفردية من جهة أخرى، وبتفعيل التأمين ضد البطالة في قانون الضمان الاجتماعي، وكذلك كفالة حالة العجز والشيخوخة.

7) التأكيد على حق الوالدين في الرعاية التامة ولا سيما في مرحلة الشيخوخة، وتعميق مفاهيم البر بهما ومحاربة العقوق، ودعم دور رعاية المسنين من حيث تأهيل العاملين وتوفير متطلبات الحياة الكريمة ورصد الأموال اللازمة لذلك.

8) بناء الاسرة على القواعد الشرعية، باعتبار ذلك أساساً للمجتمع والنظام الاجتماعي المستقرين، والتصدي لكل الممارسات التي تستهدف اضعاف، دورها وتوهين عرا وأسس تكوينها، والعمل على تفكيكها أو الخروج عليها. والمحافظة على الشخصية المستقلة والمتميزة للمجتمع بعيداً عن مظاهر التغريب والترف والاستهلاك والمباهاة.

9) توفير الضمان الصحي الشامل لكل المواطنين، وتأمين مختلف المناطق بالخدمات والتخصصات الصحية والمستشفيات اللازمة، باعتبار ذلك من الحاجات الاساسية للانسان في المجتمع.

ب- المرأة :

المرأة والرجل هما شقا التكوين الانساني على حد سواء، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً

وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾الحجرات13.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :"النساء شقائق الرجال" (البخاري) والعلاقة بينهما تظهر في التكامل، ووحدة الجوهر الانساني بكل أبعاده وحقائقه، وفي استقلال الشخصية الانسانية، وفي تأكيد المشاركة الكاملة في تحمل الأمانة والمسؤولية في خلافة الارض وعمارة الكون، وتحقيق العبودية لله بأتم معانيها.

وان من أهم الأسس العامة التي تحكم العلاقة بين الرجل والمرأة، وتحدد مكانة المرأة ودورها في الحياة على وجه العموم ما يلي:

أولاً : الرجل والمرأة سواء في أصل الخلقة الانسانية، والتكوين الآدمي، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ النساء1

ثانياً: الرجل والمرأة سواء في التكريم الرباني، الذي منحه الله للانسان منذ خلقه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾الإسراء70 فالذكورة والانوثة ليسا عاملاً من عوامل التمييز والمفاضلة، فمعيار التفاضل في الاسلام يقوم على التقوى والعمل الصالح وحسن الاداء.

ثالثاً: الرجل والمرأة سواء أمام الخطاب التكليفي العام، اذ أن صيغ التكليف جاءت كلها بصيغ العموم سواء في الأمر أو النهي أو الاباحة.

ويترتب على عموم الخطاب التكليفي أن الرجل والمرأة سواء في الحقوق والواجبات الشرعية، الا ما ورد على سبيل الاستثناء، والاستثناء يكون محصوراً بالنص وبالقدر المقدر من الشارع الحكيم.

رابعاً: الرجل والمرأة سواء في الحساب والجزاء، والثواب والعقاب في الدنيا والآخرة.

فالشرع لم يفرق بين الرجل والمرأة في العقوبة، كما أنه لم يفرق بينهما بالجزاء والثواب. قال الله تعالى:﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ النحل97 .

خامساً: الرجل والمرأة شريكان في تحمل المسؤولية، وشريكان في واجب الولاية والتعاون والنصرة من أجل اتمام فرائض الدين، والتمكين له في الارض. قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَـئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾التوبة71 ويترتب على هذه الاسس العامة جملة من الحقائق تتعلق بالمرأة أهمها:

1) المرأة تتمتع بشخصية كاملة، وذمة مستقلة، من حيث الاعتبار الشرعي، والمكانة الاجتماعية، والمركز القانوني، والأهلية التامة، وجوباً وأداءً.

2) للمرأة حق التملك والكسب والعمل والانفاق، والسعي في الارض، والتفكر والتدبر في الكون، والتمتع بالطيبات.

3) للمرأة حق اختيار الزوج، وتكوين أسرة، بعيداً عن كل عوامل العضل والاكراه.

4) للمرأة حق التعلم والتعليم، والتفقه في الدين، والتخصص في مختلف أنواع العلوم والفنون، ولها الحق في التدريب وتطوير الملكات واتقان الحرف والمهن.

5) المرأة تتمتع بكامل الحقوق السياسية المتمثلة في حق الانتخاب والترشيح وتولي المناصب، والانضمام للأحزاب السياسية، وابداء الرأي في كل جوانب الحياة بلا استثناء.

6) للمرأة الحق في التمتع بالتشريعات المتعلقة بالجنسية والعمل والتقاعد، وفي تكوين الجمعيات الخيرية والهيآت النسائية وقيادتها والعمل من خلالها.

ودور المرأة في كل ماسبق الى جانب الرجل يتسم بالشراكة والتعاون والتكامل وتوزيع الادوار بحسب القدرة والطاقة، في اطار من الأدب والحشمة والتعامل السوي، والاحترام المتبادل، والحدود الشرعية، التي يقررها الاسلام، بعيداً عن التناقض، والتنافس المذموم، والصراع المصطنع.

كما لا بد من التقرير أن ثمرات الحياة الانسانية أغلى وأسمى من أي نتاج مادي سلعي يسعى اليه الانسان، وأن هذه الثمرات تستحق أمومة حقيقية تحتضنها وتنشئها راضية مطمئنة، وستبقى الأم برسالتها الانسانية والتربوية في اعداد الاجيال تشغل موقعاً من أشرف المواقع وأهمها في المجتمع.

ج – الشباب:

يمثل الشباب ذكوراً وأناثاً الطاقة الفاعلة في المجتمع، وهم أغلب الحاضر وكل المستقبل، وخاصة في مجتمع أكثر شرائحه العمرية من الشباب كمجتمعنا في الاردن، فاذا ما أحسن توجيههم، وفتحت أمامهم الأبواب، تحولت طاقاتهم ومثاليتهم الى انتاج وعلم وتنمية، وعلى العكس من ذلك اذا ما أسيء توجيههم، كما أن الشباب هم مادة التغيير وهدف الاصلاح، فلا يتصور أحداث اصلاح وطني شامل في حال غيابهم أو تهميش دورهم وحقوقهم.

وحتى يتمكن الشباب من بناء شخصيتهم، وتحقيق ذاتهم، والاسهام في بناء وطنهم، فانه لا بد من تنشئتهم على مبادئ الاسلام وقيمه العليا، **من خلال التركيز على الامور والاهداف التالية:**

1- العمل على بناء الشخصية الشبابية المتوازنة، والقائمة على قيم الحق والخير والحرية والديمقراطية الشورية الحقيقية، وابعادهم عن أجواء ومسالك الزيف والقمع والنفاق، وذلك من خلال سن التشريعات المناسبة، والتوسع في انشاء المؤسسات الشبابية، وترشيد القائم منها، لينسجم مع عقيدة الأمة.

2- وقف كل أشكال التدخل الأمني في الانشطة الطلابية، والانتخابات والتعيينات في الجامعات، وتمكين الطلاب من انشاء اتحاد عام لهم بعيداً عن التدخلات الرسمية.

3- توفير الاجواء والوسائل والخطط لاسهام الطلاب والشباب بعامة في الاعمال التطوعية لخدمة المجتمع والبيئة، وتدريبهم على تحمل المسؤولية، ودعم جهودهم الابداعية، وتعزيز طموحاتهم وقدراتهم

في مختلف المجالات، وخاصة العلمية والبحثية والثقافية، وتجنيبهم الانشغال في معارك جانبية، واهدار طاقاتهم في صراعات عصبية قبلية وجهوية واقليمية مدمرة.

4- تشجيع الشباب على الانخراط في العمل السياسي والمؤسسات الحزبية، وايجاد المناخ المناسب لذلك دعماً للعمل الحزبي والسياسي، والعمل على اعداد الشباب جهادياً من خلال التدريب العسكري والتعبئة الروحية، وذلك لحماية طاقات الشباب من أن تبدد في غير مكانها، وبناء الكفاءات الوطنية القادرة على العمل والانتاج والقيادة والدفاع عن الوطن.

د. المجتمع:-

نظراً لتداخل ابعاد الاصلاح الشامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي فاننا نؤكد على الابعاد الاجتماعية التالية لأهميتها في بناء المجتمع ووظيفته الاجتماعية السياسية:-

1- تسهيل عملية بناء الاسرة وحمايتها، باعتبارها اللبنة الشرعية الاولى في البناء الاجتماعي، وترسيخ الاسس والتقاليد الشرعية في الزواج وتكوين الاسرة وفي العلاقات بين الزوجين، ونبذ كل التقاليد والعادات التي لا تتفق مع هذه الاسس، سواء كانت وافدة أو موروثة، وسن منظومة التشريعات التي تحمي الامومة والطفولة.

2- احياء وتعزيز قيم العزة ورفض الظلم وما يولده الاستبداد من طبائع الخضوع والخنوع، وهذه مهمة اجتماعية سياسية للمجتمع كله أفراداً ومؤسسات. اذ لا يتوقع احداث اصلاح شامل حقيقي أو نهضة فعلية في مجتمع لا يسود فيه شعور بالأنفة، ورفض الظلم،

وامتلاك الجرأة الادبية والمعنوية في تقديم المبادأة الحضارية في تغيير المنكر، وتعقب الفساد، وتحقيق الاصلاح.

3- بناء المجتمع المدني: فكما أن على الدولة أن تتحمل العبء الأكبر في التعليم والصحة حيث أن المجتمع الأردني لم يصل في تطوره وغناه الى الدرجة التي يتحمل فيها المواطن كل أعباء معيشته وأسرته، فان تحقيق التواصل والتكافل بين أبناء المجتمع يقتضي أن يقوم المجتمع أفراداً وجماعات بمبادرات ومهام أو وظائف قد تغيب عنها الدولة، أو تقصر أو تضعف في أدائها، كبرامج وهيئات العمل التطوعي والوقفي التي تعين في الاغاثة، ونشر البر والخير، ومحاربة الرذيلة، والدفاع عن الحقوق، ورعاية الايتام والمحتاجين، والارتقاء بالمهن والصناعات، وغير ذلك من الاعمال الكفائية، التي يتوجب على المجتمع أن يقوم بها، باعتبارها جزءاً من المسؤولية العامة في المجتمع والدولة، وهذا يعني أن تعطيل المبادرات المجتمعية التطوعية في مختلف المجالات،أو تأميمها مع قصور الدولة بأجهزتها المختلفة، هو اعاقة بالغة لجهود ومشاريع النهوض والتطور في المجتمع، واشاعة للاستبداد والفساد في الوقت نفسه.

4- تعميق المسؤولية الذاتية في النفوس واشاعتها في المجتمع، بما تعنيه من صدق، وأمانة، ووفاء، وايثار وتضحية، واحسان، واتقان في العمل، وحرص على الوقت والانجاز والكسب المشروع، والجرأة في الحق، والرفض لكل أشكال الظلم والفساد، امتثالاً لأمر الله سبحانه، ثم تجسيداً للمسؤولية الفردية والمراقبة الذاتية، حيث أن ضعف هذه الاخلاق أو غياب هذه الخصال في المجتمع، يهيئ البيئة الملائمة لتفشي الفساد، وشيوع التخلف وتحكم الاستبداد.

5- رفع مستوى الاستجابة للتحديات في قلوب وعقول الناس، سواء تحدي النهضة حيث التخلف الذي تعيشه أمتنا، وتفوق الأمم الاخرى عليها في ميادين كثيرة، والشعور بالتحدي في مجتمعنا أمام وجود اعداء متربصين. والاستجابة للتحدي تقتضي وضع المجتمع كله في حالة من التوتر الايجابي المنتج، الذي يزيد الفعالية، ويفجر الطاقات، ويدفع القدرات للابداع، وهذا لا يتم الا بتوفير أجواء من الحرية والكرامة والعدل والوحدة، والثقة والاستقرار الفردي والمجتمعي، والمشاركة الشعبية الواسعة في ادارة شؤون الوطن ورسم معالم المستقبل.

ثاني عشر: الاصلاح في مجال الثقافة والاعلام والتوجيه:

نظرا لما للثقافة والاعلام من دور عظيم في تشكيل عقلية المواطن، وبناء شخصية الامة، والحفاظ على هويتها العربية والاسلامية الاصيلة، وتحديد دورها الحضاري، فاننا ندعو الى ما يلي :

1- بناء السياسات الاعلامية انطلاقاً من عقيدة الأمة وحضارتها وقيمها، وعلى مبادئ حرية التفكير والتعبير، والنزاهة والاستقلال والموضوعية، والمعايير المهنية، والالتزام بأهداف التربية الاسلامية في بناء الانسان والمجتمع. وتحقيق اعلام الدولة الذي يسهم في التنمية في مختلف المجالات وخاصة في المجال السياسي.

2- اعادة الدور الطبيعي والحقيقي للمسجد في الحياة، بما يمكنه من تحقيق رسالته العظيمة، وتعزيز قيم الخير في المجتمع، بنشر الهداية ومحاربة الرذيلة، وحماية ثقافة المجتمع الأصيلة، كمؤسسة موازية للمدرسة ومتكاملة معها.

3- تمكين العلماء العاملين من القيام بدورهم في التربية والتوجيه، وتعزيز قيم الخير في المجتمع، ووقف سياسة الاقصاء المتبعة.

4- الارتفاع بمستوى الادب والفن والثقافة المنسجمة مع مبادئ الاسلام وقيم الأمة، ومصالحها العليا، ودعم كل المؤسسات الثقافية والاعلامية بما يمكنها من تحقيق أهدافها، ووقف كل الانشطة والبرامج التي تشيع الميوعة والانحراف الاخلاقي.

ثالث عشر: الاصلاح الاداري ومكافحة الفساد

تعد الادارة العامل الاساس والعنوان الأبرز لنجاح الدول وتقدمها او عجزها وتراجعها، وقد اثبتت تجربة الدول النامية ان مشكلة التنمية فيها تتمثل في الفجوة الادارية الناجمة عن وجود فرق كبير بين ما تتطلبه خطط التنمية من كفاءات وقدرات في متابعة تنفيذ هذه الخطط وبين القدرة الادارية الحقيقية للاجهزة الموكول لها هذه المهمة. بالاضافة الى المشكلة الاخرى الناجمة عن الفساد وغياب الشفافية، ولذلك فقد تدنى مستوى تحقق خطط التنمية. ومن هنا فان الدولة الحديثة يجب ان تهتم بتحسين اداء أجهزتها الادارية تنظيما وتشريعا وعناصر بشرية، لتتمكن من تنفيذ ومتابعة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفاعلية ونجاح. وأمام ما يعانيه الوطن من استشراء للفساد، ولأجل تحقيق الاصلاح المنشود فاننا نؤكد على ما يلي:

1- تبني فلسفة واضحة للتنمية الادارية، تشارك في وضعها وتنفيذها جميع الاجهزة المتخصصة، والالتزام بأسس الكفاءة والامانة والنزاهة في اختيار كبار الموظفين، لا سيما للادارات العليا والوسيطة.

2- تبني سياسة واضحة المعالم، للاهتمام بالعنصر البشري داخل اجهزة الدولة المختلفة، من خلال تنمية القوى البشرية العاملة علميا ومسلكياً، وتبني نظام رواتب وحوافز فعال، يكفل حياة كريمة للموظف، ويوفر له الخدمات الاجتماعية والصحية المناسبة، وتحديث قانون التقاعد، بما ينصف المتقاعدين، ويحمي الموظفين من التعسف في احالتهم الى التقاعد.

3- تحديث التشريعات الكفيلة بتحقيق مفهوم اللامركزية في ادارات الدولة، والعمل على تفويض السلطة، والمشاركة في اتخاذ القرار، وتبني سياسة واضحة لتوزيع القوى العاملة بشكل متوازن على اجهزة الدولة، وفق خطة محددة المعالم لاحتياجات الاجهزة الادارية من الكفاءات المختلفة، وضبط عملية التوظيف، بما يحقق العدالة والمساواة بين الباحثين عن العمل.

4- مكافحة التسيب في الاداء الحكومي وفي انفاق المال العام، والعمل على تعزيز الشعور بالمسؤولية لدى جميع العاملين في الدولة، والحد من عملية تجميد الكفاءات المبنية على المزاج الشخصي وعدم الموضوعية من قبل بعض المسؤولين.

5- اشاعة الخلق الاداري السوي، ومحاربة عوامل الفساد الاداري ومظاهره، ومحاسبة كل المفسدين والعابثين والمعتدين على حقوق الوطن والمواطن، واقرار قانون الكسب غير المشروع وتوسيع قاعدته وتفعيلها.

6- اعتماد الشفافية في معالجة قضايا الفساد، وتحويل الفاسدين الى المحاكم المدنية .

7- تفعيل دور اجهزة الرقابة والمحاسبة وفي مقدمتها مجلس النواب، وديوان المحاسبة، وديوان الرقابة والتفتيش، والقضاء والصحافة وضمان استقلالها.

8- تخصيص جهاز مدني لمكافحة الفساد الاداري والمالي يتمتع بالحصانة والصلاحيات الواسعة، ويتبع رئيس الوزراء مباشرة، ويقدم تقارير دورية لمجلس النواب، ويحيل قضايا الفساد الى القضاء.

رابع عشر: الوحدة الوطنية:

السياق التاريخي والتكوين الاجتماعي والرؤية

بالفتح الاسلامي لبلاد الشام، تم التأكيد على عروبة فلسطين والاردن باعتبارهما جزءاً من بلاد الشام، وأرضاً ووطناً لقبائل انحدرت من أصول عربية في جزيرة العرب، وباعتبار أصول الفاتح العربية، وما تبع الفتح من هجرات من أرض العرب، تآزرت مع الدين، لتكون أمة جديدة، أساس توحيدها واتساع وجودها، العقيدة ورسالة الاسلام.

وحسب التقسيمات التي أعتمدت لادارة الجغرافيا وعمليات جيوش الفتح آنذاك، فقد سمي جنوب الاردن وفلسطين بفلسطين، وتحددت له قوات سميت بجند فلسطين، كما سمي وسط وشمال الاردن وفلسطين بالاردن، وتحددت له قوات سميت بجند الاردن، واستمرت هذه التقسيمات الادارية أغلب حقب الدولة الاسلامية وحتى أواخر الدولة العثمانية، وباحتسابها اجزاءً أو أقاليم ضمن الدولة الموحدة والامة الواحدة. كما أن خصائص الجغرافيا السياسية المتشابهه والمترابطة لهما قد أسهمت بقسط كبير في صيرورتهما التاريخية، وخاصة أثناء الحروب

الصليبية، حيث احتلت كل فلسطين وكل الاردن، بخلاف ماحدث لبقية أجزاء بلاد الشام وخاصة سورية، التي بقيت فيها مدن وحصون عديدة تحت حكم الدولة أو الامارات الاسلامية القائمة في حينه، وهو ما حصل أيضاً في العصر الحديث عندما وقع كلا البلدين تحت الاستعمار البريطاني.

ويتأكد ذلك أيضاً بالقراءة المعمقة والواعية لوثائق المشروع الصهيوني ولخططه وبرامجه المشهودة على الارض، والذي يعتبر الأرض على جانبي النهر جزءاً "من اسرائيل الكبرى" وأن الاردن أنشئ ليستوعب ما يترتب على قيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين من نتائج حسب وعد بلفور عام 1917م، والوثائق البريطانية.

وكان التداخل الاجتماعي وانتقال السكان عبر النهر في الاتجاهين شرقي النهر وغربيه، اذ انتقلت عبر الحقب الزمنية الطويلة بشكل طوعي عشائر وعائلات وأسر كثيرة ما زالت أصولها معروفة، وبين أغلبها صلات قرابة ورحم قائمة، حيث تعمقت الوحدة وأحدثت تمازجاً اجتماعياً عميقاً متميزاً، ثم تعمقت هذه الصلات والتمازج بعد الهجرة القسرية الناجمة عن تنفيذ المؤامرة الدولية عام 1948م، التي تحالفت فيها كل قوى الشر والاستعمار لاغتصاب فلسطين، وانشاء الكيان الصهيوني فيها، مع ما رافق ذلك من مذابح وجرائم ضد شعب أعزل، اقتلع من أرضه عنوة، حيث لم تستطع مقاومته وقواه المجاهدة ذات الامكانات المحدودة رد العدوان الصهيوني، المؤيد بالدعم الاستعماري العالمي وبالتواطؤ أو العجز العربي الرسمي. وكل ذلك يؤكد أن قوانين الجغرافيا السياسية وحقائقها المؤيدة، ونتائجها وأقدار الانتماء والهوية الواحدة، والارتباط العضوي والمصير المشترك ستبقى

متلازمة لا تنفك، تفرض الواقع وتتحكم بالمستقبل من خلال معادلاتها وقوتها الغالبة.

وبالمطالعة التاريخية والسياسية نلاحظ أن الدول الغربية وخاصة الكبرى منها وصاحبة الدور الاستعماري القديم وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا، قد انتظرت ما يقارب المئة عام ترقب اطراد الضعف، وعزل القوى الخيرة والرافضة للتنازل عن أي جزء من الارض الاسلامية في رجل أوروبا المريض - كما وصفت الدولة العثمانية حينذاك - وبقيت هذه الدول تحاول توحيد رؤيتها والاتفاق على طريقة اقتسام التركة وأحجام الغنائم فيها، لتنقض عليه بعد هزيمته في الحرب العالمية الاولى، وتمزقه وتحتل كل الاقاليم أو الاقطار العربية، مستحضرة قبل ذلك خلاصات ودراسات المستشرقين ونصائحهم في السيطرة على المنطقة، وملتزمة بوعد بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، رغبة في استمرار التحالف الغربي الصهيوني لتطابق المصالح بينهما، وللحيلولة دون قيام وحدة عربية أو أي مشروع نهضوي في المنطقة، وليكون الكيان الجديد قاعدة للمشروع الغربي الاستعماري العالمي. ومن هنا كان التقاسم بين فرنسا وبريطانيا في اتفاقية سايكس - بيكو عام 1916م، توطئة لتنفيذ المخطط التآمري لاقامة المشروع الاستيطاني الصهيوني، ومنع الأخطار التي قد تهدد وجوده واستمراره. فاذا كانت احدى مصائب التجزئة والتقسيم الكبرى من خلال تلك الاتفاقية هي ضياع فلسطين، وتشتيت أهلها، ونشوء مشكلة اللاجئين، التي ما زالت قائمة حتى اللحظة، وقيام كيان عنصري عدواني توسعي عليها، علاوة على تفتيت الامة والاجهاز على وحدتها، فان مزيداً من التقسيم والتشظي يعني مزيداً من عوامل تثبيت الكيان الصهيوني، ودعماً لأطماعه، وتسهيلاً

لعدوانه. فالانغلاق الاقليمي أو القطري، والتشدد الجهوي، واعلاء المصالح الخاصة فوق المصالح الوطنية العليا ومصالح الامة، وبث بذور الفتنة، واثارة النعرات بين أبناء الأمة الواحدة والشعب الواحد، اخفاءً للفشل في مختلف المجالات، وتغليفاً للمصالح الضيقة من أي جهة كانت، يعني عملياً تمزيق الوحدة الوطنية والجبهة الداخلية، وزيادة في الاضطراب النفسي والقلق الاجتماعي، وتعطيلاً للابداع والمبادرة الشعبية والتطوعية، وانخفاضاً في معدلات الاستثمار والانتاج، وكل ذلك مكاسب خالصة لأعداء الوطن والامة.

وانطلاقاً من ايماننا بديننا، والتزاماً بشريعة ربنا، ومبادئ الاسلام العظيم، والانتماء الوطني، واعتماداً على هذا التحليل شديد الايجاز نصوغ رؤيتنا لتدعيم الوحدة الوطنية وصيانتها، باعتبارها أساساً لا بديل له، وقاعدة لا غنى عنها، في اصلاح شؤوننا، وحماية وطننا، ونهضة شعبنا، وفق ما يلي:

1- ان فلسطين والاردن والشعب العربي فيهما يتعرضان لذات المؤامرة، وقدرهما أن يواجها معاً خطراً واحداً ومشتركاً، متمثلاً بالمشروع الصهيوني، وكيانه الذي قام على الاغتصاب والجريمة، حيث لم تخفف المعاهدات والاتفاقيات الموقعة معه وكل التنازلات المقدمة له، من جملة الاخطار والتهديدات الواقعة والمتوقعة من جهته، وهذا ما يتأكد عند تقويم حصاد معاهدتي أوسلو ووادي عربة.

2- بناءً على هذه الوقائع والحقائق، فان النضال ضد هذا العدوان، واجب وطني وقومي وديني، يستلزم توفير كل الاسباب لتمكينه من تحقيق اهدافه، وخاصة من أصحاب القضية الاول وهم شعب فلسطين، سواءً أكان ذلك النضال بالمقاومة المسلحة على أرض

فلسطين، أو بأشكاله الاخرى على أي أرض عربية أو اسلامية. ومن هنا تبرز الهوية العربية الفلسطينية، باعتبارها هوية نضالية سياسية في صراع وتصادم مع المشروع الصهيوني فقط، وليس مع الهوية العربية الاردنية، أو أي هوية عربية أخرى، وعلى الامة كلها دعم نضال هذا الشعب وجهاده.

3- ان الالتزام بالأمن الوطني والقومي للأردن مسؤولية الأردنيين جميعاً، فالدفاع عن فلسطين هو دفاع عن الاردن، كما أن حفظ الاردن وأمنه وعروبته وسيادته وازدهاره هو دفاع عن فلسطين وقوة لها، وتأكيد لوحدة الشعب في مواجهة الخطر والعدو الواحد.

4- ان التمسك بالحقوق الثابتة لشعب فلسطين العربي المسلم، والدفاع عنها لا يتصادم مع حق المواطنة والتمتع بكامل ما تفرضه من حقوق أو تنشؤه من استحقاقات، رتبتها وحدة دستورية وسياسية، وجهاد وتضحيات مشتركة، وعمليات بناء وتنمية، أسهمت فيها سواعد أبناء الشعب كلهم دون اختلاف أو تمييز، عبر أكثر من خمسين عاماً، امتزجت فيها الدماء، وائتلفت الأرواح، وانصهرت في مهادها الاجتماعية الاسر والعائلات، دون أن ينتقص ذلك من حقهم في العودة الى ديارهم التي أخرجوا منها، أو يفت في عزيمتهم بالاصرار على هذا الحق.

5- ان مقاومة المشاريع الصهيونية المتمثلة بمؤامرة الوطن البديل أو التوطين، الذي أقرته معاهدة وادي عربة المرفوضة في المادة الثامنة منها، والتي أضعفت البعد السياسي والاستراتيجي لقضية اللاجئين، باعتبارها اياها قضية انسانية لا يتحمل الكيان الصهيوني وحده المسؤولية عنها، وكذلك الدفاع عن حق العودة،

مهمات وطنية وواجبات قومية واسلامية، لكل أبناء الشعب الواحد على أرض الاردن، وجزء من الدفاع عن سيادته، واستقلاله وهويته العربية الاسلامية، يتوجب أن تمنح الحرية الكاملة لتعبر عن نفسها، وأن يحشد لها التأييد والدعم الرسمي والشعبي، ومن مختلف الفئات والشرائح والقوى والهيئات الاجتماعية والسياسية، تاكيداً لحق مقاومة الاحتلال، ولوحدة الشعب، وصلابة الجبهة الداخلية، التي تحول دون اجتثاء العدو لأي اختراق أو نجاح لصالح مشروعه التوسعي الاستيطاني.

6- ان اختلاف مستويات المعيشة والتنمية في المجالات المختلفة بين المحافظات والأقاليم في وطننا، يوجب تخصيص موازنات وامكانات لزيادة مقادير مخصصات التنمية، ولتحسين مستوى المعيشة في المناطق الأكثر فقراً والأشد حاجةً، ولكن دون اجحاف أو اصطناع للولاءات. واذا ماتم هذا الأمر حسب خطط وبرامج مدروسة وادارة أمينة وشفافة، وفي اطار توافق شعبي، ومشاركة مختلف القوى السياسية والاجتماعية، فسيحس كل مواطن بأنه مشارك في هذا الجهد الوطني التنموي، باعتباره عبادة يتقرب بها الى الله تعالى، ويؤكد من خلاله صدق انتمائه لوطنه وأمته.

7- اننا عندما نؤكد على حقوق المواطنة، وعلى الكرامة الانسانية، وحقوق الاخوة العربية الاسلامية لمن يقيمون على أرض الاردن نتيجة التهجير القسري ولا يتمتعون بالجنسية الاردنية، وحتى تتم عودتهم الى أرضهم فلسطين ، فاننا نرفض أي هجرات أو أي عمليات توطين جديدة، كما أننا نرى في ذات الوقت أن خطط الاصلاح وبرامجه يجب أن تشق طريقها، ولا مسوغ لوقفها أو اعاقتها أو

تأجيلها، تذرعاً بالأوضاع السياسية في الاقليم، وبقاء القضية الفلسطينية دون حل، اذ قد تستمر هذه الاوضاع فترة زمنية طويلة، دون نهاية أو استقرار. فالاصلاح يعني العدل والبناء، ورفع الظلم ومحاربة الفساد، وتحقيق السلام الاجتماعي، والامن الوطني، وقوة الدولة، ورفاهية الشعب ووحدته. وغياب الاصلاح أو تخلفه يعني الضعف والتفكك، الذي يفضي الى مساعدة العدو في نقل خطواته الى الامام، وتعظيم التوسعة في مشروعه، واطالة عمر الاحتلال، واستمرار تهديدات العدو لأمن الأمة كلها.

8- اننا نؤمن بأن وحدة الامة كلها فريضة شرعية، وواجب وطني وقومي، ومصير لا بد من بلوغه، وهذا يقتضي استبعاد أي سبب أو عامل يعيقها أو يضعفها على أي مستوى أو في أي اقليم، وحيث أن وحدة الشعبين في فلسطين والاردن أمر ضروري في المآل النهائي، وانطلاقاً من هذه القاعدة، فاننا ندعو كل أبناء شعبنا الكريم الى استحضار هذا المآل، وذلك التاريخ والعلاقات والمصير المشترك والمستقبل الواحد، في الرؤى والمواقف والمعاملات، وكذلك استحضار حقيقة أن الصراع ما زال قائماً بل هو مرشح للاستمرار، ونحن في الوقت ذاته نحذر ونقاوم رغبة العدو في تصفية القضية الفلسطينية من خلال حل قد يراه على حساب الدولة الاردنية خاصة، كما أن الوحدة التي ندعو اليها ونعمل من أجلها، هي تلك التي يقررها الشعبان بارادة مستقلة، واختيار حر، وضمن ظروف ومعطيات سياسية ملائمة، وفي اطار رؤيتنا للوحدة العربية والاسلامية.﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً مَّا

أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾
الأنفال63

خامس عشر: الاصلاح في مجال السياسة والعلاقات الخارجية:

يتمتع الأردن بموقع جيوسياسي متميز، وفر له اهمية استراتيجية متميزة لدى مختلف القوى والاطراف الدولية منها والاقليمية على حد سواء، ولذلك حظيت سياسته الخارجية باهتمام دولي وعربي واسلامي خاص تبعا لموقعه. وترى الحركة الاسلامية ان رسم السياسة الخارجية الاردنية يجب أن ينطلق من طبيعة انتماء الأردن العربي الاسلامي، ومن طبيعة تاريخه كخط مواجهة دائم مع الهجمات الصليبية والصهيونية والاستعمارية بذات القدر، ومن التفكير والرؤية الاستراتيجية التي تتبناها الحركة ازاء وحدة الامة ووحدة اراضيها ومصيرها، ورفضها للعدوان والاحتلال والاستعمار على اي شبر من الارض العربية الاسلامية، وترى الحركة انه لا تعارض بين الخصوصيات المحلية للدول والاقاليم - بغض النظر عن التقسيمات الحدودية التي فرضها الاستعمار، والقابلة للتعديل، بالتوافق بين الأشقاء الجيران، في أي مساحة جغرافية منها - وبين المشروع الوحدوي لحماية الامة وتكاتفها وتكاملها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ولا ترى بأساً ان تكون لهذه الكيانات السياسية والاجتماعية مكانتها في البنيان الوحدوي المنشود.

كما ترى الحركة ان الاردن معني برسم سياسات خارجية، تحقق تكامل الشعب الاردني مع الانسانية بابعادها الحضارية، والتعاون لما فيه مصلحة البشرية، ومن ذلك عضويته في المنظمات الدولية، وتوقيعه للاتفاقات الدولية التي لا تتعارض مع مبادئ الاسلام، والتي تحقق مصالح مشتركة للبشرية، وخصوصا ما يتعلق بمحاربة الفقر

والبطالة، والامراض المعدية، والاحتكار والاستغلال، والعدوان المسلح، والجريمة والمخدرات، وما يتعلق بنشر الاخلاق والفضيلة، وحماية حقوق الانسان والبيئة، واقامة العدل بين الناس على اساس من المساواة التامة في الحقوق والواجبات الاجتماعية والسياسية.

وفي ضوء هذه الرؤية الفكرية العامة، آخذين بالاعتبار التطورات السياسية والاجتماعية والتكنولوجية والدولية المعاصرة، ترى الحركة ان السياسة الخارجية الاردنية يمكن ان تنتظم وفق ما يلي :

1- الاردن ارضا وشعبا جزء لا يتجزأ من الامة العربية والاسلامية، ينطلق من جبهة داخلية صلبة تحمي سياساته الخارجية، وتؤكد هويته العربية الاسلامية.

2- السعي الى التكامل السياسي والاقتصادي مع الوطن العربي والاسلامي، وبما يحقق مصالح الامة والاردن في آن واحد، ويسعى لعضوية كل المنظمات والهيئات المنبثقة عن العمل العربي المشترك.

3- العمل الى جانب الاشقاء لحماية الارض العربية والاسلامية من اي عدوان، واعتبار ذلك من الاولويات الاستراتيجية، وتقديم ما يلزم من دعم سياسي وعسكري واقتصادي واجتماعي، وعلى الاخص لقضيتي فلسطين والعراق.

4- السعي لحرمان الكيان الصهيوني من استثمار الاجواء العربية والدولية لتحقيق مصالحه الاقتصادية والسياسية والامنية، واعتبار هذا الكيان خارجاً على القانون الدولي، والعمل على ممارسة الضغط عليه في المنتديات الدولية والعربية لوقف عدوانه وانهاء احتلاله.

5- تجنب الدخول في أي خلافات مع الأشقاء، والعمل على دعم العمل المشترك العربي أو الاسلامي، وبذل الجهد لتوحيد المواقف العربية والاسلامية في المحافل والمنظمات الدولية، لما فيه مصلحة الوطن والأمة.

6- منح العلاقات العربية والاسلامية الاولوية على حساب أية علاقات اخرى، وتأكيد حق الشعوب في مقاومة المحتل بكل الوسائل والسبل.

7- ممارسة سياسة الانفتاح السياسي والاقتصادي على مستوى العالم، والمشاركة في عضوية مختلف المنظمات الدولية والاقليمية التي تحقق مصالح البشرية والمصالح العليا للامة العربية والشعب الاردني.

8- نعتقد أن العلاقات الدولية ضرورة انسانية، ويجب أن تسعى السياسة الخارجية الاردنية لبناء علاقات الصداقة والتعاون مع مختلف شعوب العالم على قدم المساواة، وعلى اساس من الاحترام وتحقيق المصالح المتبادلة والمعاملة بالمثل، وبما يحقق مقاصد الدين الاسلامي في الهداية والحرية والتعاون الانساني. وتأخذ بعين الاعتبار في وضع اولوياتها تلك الدول التي لا تنتهج سياسات معادية أو مناهضة لمصالح الأمة، وتتخذ مواقف داعمة أو غير معادية للامة العربية والاسلامية في مختلف المجالات.

9- الايمان باهمية الامن والسلم العالمي، والسعي لدعم اي توجهات تخدم تحقيقهما في مختلف انحاء العالم، وبما لا يتعارض مع قواعد العدل والحق والحرية والكرامة وحقوق الانسان لكل شعوب الارض على قدم المساواة، والتعاون مع الاقطار العربية الاخرى في

دعوة شعوب العالم والقوى الخيرة الى تحالف لاقامة سلام عالمي عادل يرتكز على:

- التخلص من كل انواع الاحتلال والاستعمار، ومنع التدخل في شئون الغير بالقوة، والتخلص من أسلحة الدمار الشامل في كل بقاع الارض..
- اعادة كل اللاجئين والمهجرين الى اوطانهم وحفظ حقوقهم وكرامتهم، والإقرار بحق الشعوب المحتلة المطلق في تقرير المصير والاستقلال، وتفعيل التعاون الدولي على أسس العدالة، والمساواة الانسانية والكرامة البشرية.
- عزل كل الحركات والمنظمات والدول التي تقوم على اسس عنصرية وعلى راسها الحركة الصهيونية والكيان الصهيوني.
- الاتفاق على تعريف محدد للارهاب، والتفريق بينه وبين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال والاستعمار والظلم المسنود بالقوة المسلحة، وتتبنى الحركة المفهوم التالي للارهاب:-

الإرهاب: هو استخدام غير مشروع للعنف، أو تهديد باستخدامه ببواعث غير مشروعة، بهدف بث الرعب بين الناس، وتعريض حياة الأبرياء للخطر، سواء أقامت به دولة أم مجموعة أم فرد، وذلك لتحقيق مصالح غير مشروعة، وهو بذلك يختلف كلياً عن حالات اللجوء إلى القوة المسلحة في إطار المقاومة المشروعة. وهو بهذا انتهاك للقواعد الأساسية للسلوك الإنساني، ومنافاة للشرائع السماوية والشرعية الدولية لما فيه من تجاوز على حقوق الإنسان. **وتتبنى الحركة التعريف التالي للمقاومة:**

المقاومة: هي استخدام مشروع لكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة لدرء العدوان، وإزالة الاحتلال والاستعمار، وتحقيق الاستقلال، ورفع الظلم المسنود بالقوة المسلحة، بوصفها أهدافاً سياسية مشروعة، وهو ما يتفق مع القانون الدولي وتؤيده الشريعة الإسلامية. وتستند مشروعية المقاومة إلى مجموعة من المبادئ القانونية الثابتة، كحق المقاومة، استناداً لعدم الولاء والطاعة لسلطة الاحتلال، واستناداً إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، والدفاع المشروع عن النفس، والاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المدنيين أثناء الحروب.

- ومن ذلك يتبين أن المقاومة عمل مشروع لتحقيق مصالح الشعوب التي تتعرض للعدوان والاحتلال، فيما الإرهاب يمثل اعتداءً على حق هذه الشعوب في الحياة والحرية وتقرير المصير.
- وهذا يقتضي دعم حركات المقاومة والتحرر لكل الشعوب المحتلة في العالم لتمكينها من تحقيق استقلالها وتقرير مصيرها. والسعي لتوفير الحماية الكافية للمدنيين، وكذلك مواجهة ارهاب الدولة والحد من تفاقمه، بايجاد موقف عالمي موحد في مواجهته، وتوسيع الحوار الثقافي والحضاري بين العالم العربي والاسلامي من جهة والغرب من جهة أخرى.

سادس عشر: القضايا الكبرى

أ) فلسطين والصراع العربي – الصهيوني

تقوم رؤية الحركة الاسلامية للقضية الفلسطينية على الحقائق التالية:

1- فلسطين من البحر الى النهر حق تاريخي وسياسي وقانوني لشعبها الذي هو جزء من الامة العربية والاسلامية، وان هذه الارض ملك ووقف لهذه الامة، وان ذلك جزء من عقيدة الامة ومقدساتها الكبرى، وان قضيتها تعد القضية السياسية الاولى والمركزية للامة العربية والاسلامية، وهذا يتطلب منها بذل قصارى جهدها لتحريرها، ودعم شعبها في جهاده من أجل التحرير والاستقلال والعودة.

2- ان أية اجراءات سياسية او عسكرية او غيرها يمكن ان تنتقص من هذا الحق اجراءات باطلة وغير شرعية ومرفوضة، ولا يملك احد التنازل عن هذا الحق او عن جزء منه، وعلى العرب والمسلمين، والشعب الاردني جزء منهم، واجب تحريرها.

3- تحرير الارض الفلسطينية المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في العودة وتقرير المصير من مسؤولياتنا الوطنية والقومية والاسلامية، ينبغي أن تحظى باولوية في الدعم والتبني والمشاركة بمختلف المستويات، وفي كافة علاقات بلدنا الخارجية، وذلك لدعم نضال الشعب الفلسطيني ومقاومته للاحتلال، وتأييد حقوقه الثابتة المشروعة بالتحرير والعودة والاستقلال وحق تقرير المصير.

4- الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع حضاري بكل ابعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية والعقائدية، وان الكيان الصهيوني مصدر الخطر الاكبر على امننا وحضارتنا ومستقبلنا، وان اتفاقيات السلام القائمة مع هذا الكيان انما هي سبيل

لتكريس اغتصابه لارضنا وحرية شعبنا، وان الجهاد في سبيل الله والمقاومة بكل أشكالها هما السبيل الى التحرير.

5- ان المحاولات التي تستهدف النيل من الفكر او التوجهات او البرامج التي تعيد هذا الحق الى نصابه وفق ما اشرنا اليه سابقا انما تقف خلفها جهات وقوى متعددة لا تريد بهذه الامة والشعب الفلسطيني خيرا، فالصراع ماض حتى ازالة الاحتلال وتحقيق العودة المظفرة باذن الله.

6- وجوب العمل على محاصرة الكيان الصهيوني الغاصب كوسيلة مهمة من وسائل المواجهة والصراع لاضعافه وعزله، وان جهود التطبيع مع العدو والانفتاح عليه انما هي عوامل دعم واسناد له في تحقيق مشروعه التوسعي من جهة، وتخذيل واضعاف لصف الامة وتسويف في احقاق الحق وتحرير الارض من جهة أخرى، وقد اثبتت التجارب هذه الحقيقة عمليا خلال عشرات السنين الماضية.

7- مدينة القدس والمسجد الاقصى أقدس مقدسات المسلمين الى جوار مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهي مركز البركة والقداسة المؤكدتين في عدة آيات في كتاب الله تعالى، والذي يضفي هذه البركة على كل بلاد الشام، والحفاظ عليهما من أوجب واجبات الأمة، والتفريط بهما تفريط بأثمن ما تملك الأمة.

8- ونظراً لخصوصية القضية الفلسطينية وخطورة ما يتعرض له الشعب الفلسطيني في مواجهة الآلة العسكرية الصهيونية المدعومة من الادارة الامريكية، فان الامة العربية الاسلامية وفي مقدمتها الشعب الاردني لخصوصية العلاقة، مطالبتان بالوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني ودعمه، بما في ذلك توفير الحياة الكريمة

لابنائه، ووقف اي اجراءات تمييزية بحقهم في جميع البلاد العربية والاسلامية، تحول دون تمتعهم بحياة كريمة، ودعم صمودهم في الداخل والخارج، حتى يتمكن هذا الشعب من القيام بواجب الجهاد والمقاومة، كخندق متقدم للأمة يحول دون تمدد الكيان الصهيوني، وكطليعة للتحرير القادم باذن الله.

ب) العراق والتدخل العسكري الاجنبي

مثل الاحتلال العسكري الأميركي- البريطاني وحلفاؤهما للعراق اعتداء على حرمة الارض العربية، وعلى حرمة شعوبها وثرواتها وكرامتها وسيادتها، وبرغم الاتفاق العام على اهداف هذا الاحتلال غير الشريفة واللا إنسانية، وعلى الاخص فيما يتعلق بمحاصرة المشروع العربي- الاسلامي النهضوي، وتمزيق الامة، والتحكم في سياساتها، ونهب النفط والثروات العراقية، وحماية ودعم الكيان الصهيوني وتوسيع نفوذه، وتثبيت اقدامه على أرض الخليج العربي ومياهه، ومحاصرة المقاومة في فلسطين ولبنان، وضرب الممانعة لبعض الدول العربية، واعادة تشكيل المنطقة سياسياً، وتغيير هويتها الثقافية، الا ان المواقف الرسمية العربية لم تتمكن من تمثيل مواقف شعوبها ولا حتى على الصعيد الاخلاقي امام الترهيب والترغيب الاميركي المستمر، وان المقاومة العراقية الباسلة هي المعبر عن مبادئ الأمة ومصالحها أصدق تعبير.

وتعتقد الحركة الاسلامية ان هذه القضية تأتي في مقدمة القضايا الكبرى للشعب الاردني والامة العربية، ولذلك فانها ترى ان الواجب يدعو شعبنا وامتنا للقيام بما يلي :

1- رفض الاحتلال وافرازاته باعتباره عملاً عدوانياً همجياً خارجاً على كل المواثيق والقوانين الدولية، ويفتح الباب في حال تمكنه من تحقيق أهدافه - لا قدر الله - ، الى تكرار التجربة انطلاقاً من أهداف عقدية واقتصادية.

2- دعم المقاومة العراقية الباسلة والشعب العراقي الابي بكل اشكال الدعم المتاحة لتعزيز صموده، وتسريع تحقيقه لاهدافه في اجلاء قوات الاحتلال، واستعادة سيادته، وبناء الوطن العراقي العربي المسلم الموحد.

3- التمييز الدقيق بين الاعمال العشوائية والفوضوية التي تستهدف شرائح من الشعب العراقي، او تعمل على اثارة الحرب الطائفية فيه، من اي جهة كانت، بوصفها اعمالا عدائية ضد الشعب العراقي، وبين المقاومة المشروعة التي كفلتها الشرائع السماوية، والمواثيق الدولية، لمواجهة قوات الاحتلال وعملائها.

4- العمل على تعبئة الرأي العام العربي والاسلامي والانساني ضد الاحتلال وهمجيته، لايجاد تحرك نشط وشامل، يوفر الدعم للمقاومة، ويشكل عامل ضغط على المحتلين، لتعجيل اجلاء قوات الاحتلال.

5- التاكيد على الترابط الوثيق بين اهداف المشروعين في احتلال العراق وفلسطين، وارتباط المحتلين وتنسيقهما ضد مصالح الامة وتطلعاتها.

6- التأكيد على أن أي انتصار يتم على أرض العراق يشكل بداية النهوض للأمة، بعد أن خضعت حكوماتها لسطوة الادارة

الامريكية المتوحشة، وبداية لوضع حد لحالة التفرد الامريكي التي شهدها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

سابع عشر: في مجال الوحدة العربية والاسلامية :

انطلاقا من قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ الأنبياء92، فان الحركة الاسلامية تنظر الى وحدة الامة العربية والاسلامية باعتبارها فريضة شرعية، وترى الحدود القائمة بين الاقطار العربية والاسلامية جراحا في قلوب العرب والمسلمين، وتعدها منكرات وآثار جريمة تآمرية عالمية يجب العمل على ازالتها، حيث تتحمل الانظمة والحكومات المسؤولية الكبرى في بقاء حالة التشرذم والضعف نتيجة تفردها بالسلطة، وتغييبها لدور الشعوب وحقها في الحكم، علاوة على تثبيت الحالة القطرية وترسيخها، أما جماهير الامة فقد أكدت استعدادها للوحدة وتمسكها بها، بالتفافها حول قضايا الامة، واستعدادها لكل تضحية للدفاع عنها، رغم كل الظروف القاسية، وعندما تنتزع هذه الشعوب حقوقها في السلطة وفي ادارة شؤونها، فستكون الوحدة قريبة المنال وممكنة التحقيق، وتسعى الحركة لتحقيق وحدة الامة بالتدرج من خلال ما يلي:

1) تعزيز الوحدة الثقافية المستندة الى عقيدة الامة وحضارتها، من خلال تعميق الثقافة الاسلامية واعطاء اللغة العربية ما تستحق من عناية في جميع المراحل التعليمية والبرامج الاعلامية، وتبادل المطبوعات والاعمال الادبية، والمواد الاعلامية والتجارب العملية، وعقد المؤتمرات الثقافية والعلمية.

2) تعزيز الوحدة الاقتصادية القائمة على التكامل الاقتصادي، وايجاد السوق العربية المشتركة، وتوحيد العملة، والغاء تأشيرات السفر

والقيود الجمركية، واعطاء الاولوية عمليا للتبادل التجاري بين الدول العربية والشعوب الاسلامية، وتوظيف موارد الامة وثرواتها لخير ابنائها. والتصدي لفكرة اقليم الشرق الاوسط بأي صفة، ولأية تقسيمات اخرى يراد منها الغاء الهوية العربية والاسلامية ومسمى العالم العربي وفرض الهيمنة عليه.

3) تعزيز الوحدة القانونية وصولا الى قوانين عصرية، مستندة الى عقيدة الامة وثوابتها، تطبق داخل جميع الاقطار العربية والاسلامية.

4) تفعيل منظمات العمل الشعبي العربي المشترك في المؤتمرات والاتحادات ومنظمات حقوق الانسان، وهيئات الاغاثة، والحركة الجماهيرية، اسهاماً في تجذير مشاعر الوحدة ومفاهيمها، وفي ايجاد رأي عام ضاغط للسير باتجاهها.

5) تنقية الاجواء بين الاقطار العربية والاسلامية، ووضع حد للنزاعات الحدودية، واللجوء الى الحلول الاخوية، بعيدا عن الاستجابة للمناورات الدولية الهادفة الى تمزيق الامة.

6) وضع حد للاقتتال الداخلي بين بعض الانظمة العربية والحركات الوطنية والاسلامية، الذي لا يستفيد منه الا اعداء الامة، والعمل على ضمان حرية العمل الوطني والاسلامي، باعتبارها حقا مشروعاً، وضمانةً للاستقرار، وداعما لصمود الامة في مواجهة التحديات والاخطار.

7) رفع الحصار بأشكاله المختلفة، المفروض على بعض الدول العربية والاسلامية، والعمل على تحرير الاقطار العربية والاسلامية الرازحة

تحت الاحتلال، كفلسطين والجولان، والاراضي اللبنانية، والعراق والشيشان، وافغانستان وكشمير.

8) اخراج القوات الاجنبية المحتلة من الاراضي العربية والاسلامية، أوالمتحكمة في شواطئها وممراتها المائية، تحت شعارات خادعة، كالانسانية والشرعية، والارادة الدولية، وحقوق الانسان، او تحقيق الامن لبعض الدول، وانهاء القواعد الامريكية في المنطقة.

9) التصدي للدعوات العرقية والاقليمية والطائفية التي تستهدف تجزئة الامة وزرع الاحقاد بينها، وفضح أهدافها ومخططاتها والجهات التي تقف وراءها.

10) تفعيل اتفاقيات ومنظمات العمل العربي المشترك، لتستأنف رسالتها في مجالات التربية والثقافة والعلوم والاقتصاد والزراعة والصناعة والدفاع ، والعمل المشترك في سائر مناحي الحياة.

11) تشجيع أي مسعى للوحدة بين أي قطرين عربيين او اسلاميين او اكثر، وصولا الى الوحدة الشاملة على ثوابت الامة وعقيدتها . والدعوة الى انشاء وحدات اقليمية عربية على النحو التالي، شريطة ان تظل الوحدة العربية الشاملة هدفا استراتيجيا ثابتا : 1- وحدة بلاد الشام والعراق. 2- وحدة الجزيرة العربية واليمن. 3- وحدة وادي النيل. 4- وحدة المغرب العربي.

12) توثيق الروابط الثقافية والسياسية والاقتصادية مع الاقطار الاسلامية المستقلة عما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي، ودعم الاقليات العربية والاسلامية وشعوب الأمة المضطهدة في مطالبها

العادلة لنيل حقوقها، والمحافظة على هويتها ورسالتها، الحضارية ودفع العدوان عنها.

13) تطوير منظمة المؤتمر الاسلامي والجامعة العربية لترتقي الى مستوى طموحات أبناء الأمة، والى مستوى مواجهة الاخطار والتحديات التي تحيط بالامة جميعاً، ولتأخذ دوراً وحدوياً حضارياً وواقعياً.

الخاتمة :

وبعد فان الاصلاح فريضة شرعية، وضرورة حياتية، فقد دفعت الامة - والاردن جزء منها - الثمن غاليا في ظل الاوضاع القائمة، حيث استشرى الفساد بكل اشكاله: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية، فاتسعت الفجوة بين واقع الامة والواقع النموذج الذي اراده الله، وعبر عنه القرآن الكريم بلسان عربي مبين "كنتم خير أمة أخرجت للناس" فغابت العدالة، ونشأت اختلالات اقتصادية واجتماعية، وبرزت قيم واتجاهات هجينة ومتخلفة، وغدت امتنا في ذيل القافلة، ونهبا لكل طامع، فبات الاصلاح ضرورة ملحة لا تحتمل التأجيل، حتى لا يحق عليها قول ربها تبارك وتعالى **﴿ومن أعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى﴾**.

والمشروع هذا اجتهاد تم انجازه بجهد جماعي نتقدم به الى أبناء شعبنا وأمتنا رسميين وشعبيين آملين ان يشكل اسهاما في تحقيق الاصلاح الذي يضع حدا لحالة الضنك التي يعيشها شعبنا، ونحن في ذلك لا ندعي الكمال فان احسنا فمن الله وان اسأنا فمن أنفسنا،

وعذرنا اننا اجتهدنا ، ولكل مجتهد نصيب . آملين ان يحظى بالاهتمام اللازم من الساسة والمفكرين والمصلحين والاعلاميين والمربين، ومرحبين بكل نقد هادف يستكمل نقصا أو يسد خللا أو يعزز جهدنا ، سائلين المولى عز وجل ان يشرح صدور المخلصين في بلدنا وأمتنا للالتقاء على كلمة سواء نعزز من خلالها قيم الحق والخير والتعاون والشورى والديموقراطية ونحفظ هويتنا ونرسخ وحدتنا الوطنية كمقدمة للوحدة العربية والاسلامية ، ونطلق طاقات شعبنا ونداوي من خلالها أمراضنا وعللنا ، وننهض بشعبنا وأمتنا الى المستوى اللائق بأمة تريد أن تحيا حياة كريمة ، والله الموفق والهادي الى سواء السبيل. ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصدر:

http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1243825188932&pagename=Islamyoun/IYALayout2010/04/06:يوم

2) قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر:

قانون رقم (30) لسنة 1999

نحن عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (31) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته إلى قوانين الدولة:

المادة 1 - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر لسنة 1999) ويقرأ مع القانون رقم (8) لسنة 1998 المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة 2 - تعدل الفقرة (د) من المادة (6) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (إلا إذا قررت المحكمة غير ذلك أثناء النظر في الدعاوى الجزائية حماية لأمن الدولة أو لمنع الجريمة أو تحقيقاً للعدالة) الواردة في آخرها.

المادة 3 - يلغى نص المادة (8) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة (8)

- للصحفي الحق في الحصول على المعلومات وعلى جميع الجهات الرسمية والمؤسسات العامة تسهيل مهمته وإتاحة المجال له للاطلاع على برامجها ومشاريعها و خططها.

المادة 4 - تعدّل الفقرة (ب) من المادة (13) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (مائة ألف دينار) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (خمسين ألف دينار).

المادة 5 - يلغى نص المادة (17) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة (17)

أ - يصدر مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير قراره بشأن طلب ترخيص المطبوعة الصحفية الذي يقدم مستكملاً الشروط المطلوبة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه والا يعتبر الطلب مقبولاً، وفي حال رفضه يجب أن يكون القرار معللاً.

ب - يصدر الوزير قراره بشأن طلب ترخيص المطبوعة المتخصصة، أو طلب ترخيص أي من المؤسسات المذكورة في المادة (15) من هذا القانون، الذي يقدم مستكملاً الشروط المطلوبة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه والا يعتبر الطلب مقبولاً وفي حال رفضه يجب أن يكون القرار معللاً.

ج - يبلغ طالب الترخيص بقرار مجلس الوزراء أو قرار الوزير المنصوص عليهما في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور أي منها.

المادة 6 - تعدّل المادة (19) من القانون الأصلي على النحو التالي:

أولاً: بإلغاء البند (6) من الفقرة (أ) منها.

ثانياً: بإضافة الفقرة (ب) بالنص التالي إليها وإعادة ترقيم الفقرة (ب) الواردة فيها لتصبح (ج):

ب - للمحكمة إلغاء رخصة المطبوعة إذا خالفت شروط ترخيصها، بما في ذلك مضمون التخصص، دون الحصول على موافقة مسبقة من الوزير شريطة أن يكون قد قام بإنذارها مرتين بسبب مخالفتها لتلك الشروط.

المادة 7 - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (20) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

ب - على مالك المطبوعة الصحفية تزويد الوزير بنسخة من ميزانيتها السنوية خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة التالية وللوزير أو من ينيبه حق الاطلاع على مصادر التمويل.

المادة 8 - تعدّل المادة (23) من القانون الأصلي على النحو التالي:

أولاً: بإضافة عبارة (ومضى على عضويته في النقابة مدة لا تقل عن أربع سنوات) إلى آخر البند (1) من الفقرة (أ) منها.

ثانياً: بإلغاء البند (3) منها.

ثالثاً: بإعادة ترقيم البنود (4) و (5) و (6) الواردة فيها بحيث تصبح (3) و (4) و(5) على التوالي.

رابعاً: بإلغاء عبارة (في البندين (1) و (3) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة في البند (1) منها).

المادة 9 - تلغى المادة (37) من القانون الأصلي وإعادة ترقيم المواد من بعدها.

المادة 10 - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (39) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

ب ـ للمطبوعة حق نشر جلسات المحاكم وتغطيتها ما لم تقرر المحكمة غير ذلك.

المادة 11 ـ تلغى المادة (43) من القانون الأصلي وإعادة ترقيم المواد من بعدها.

المادة 12 ـ تعدل المادة (44) من القانون الأصلي بإلغاء كلمة (هذا) الواردة بعد كلمة (أحكام) في آخرها.

المادة 13 ـ تعدّل الفقرة (أ) من المادة (46) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (أو المدير) الواردة في آخرها.

المادة 14 ـ تعدّل المادة (47) من القانون الأصلي على النحو التالي:

أولاً: بإلغاء عبارة (خمسمائة دينار) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (مائة دينار).

ثانياً: تعدل الفقرة (ج) بإلغاء عبارة (لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد عن عشرة آلاف دينار) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار)، وإلغاء عبارة (المادتين (37) و (39)) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (المادة (39)).

ثالثاً: بإلغاء الفقرة (د) منها.

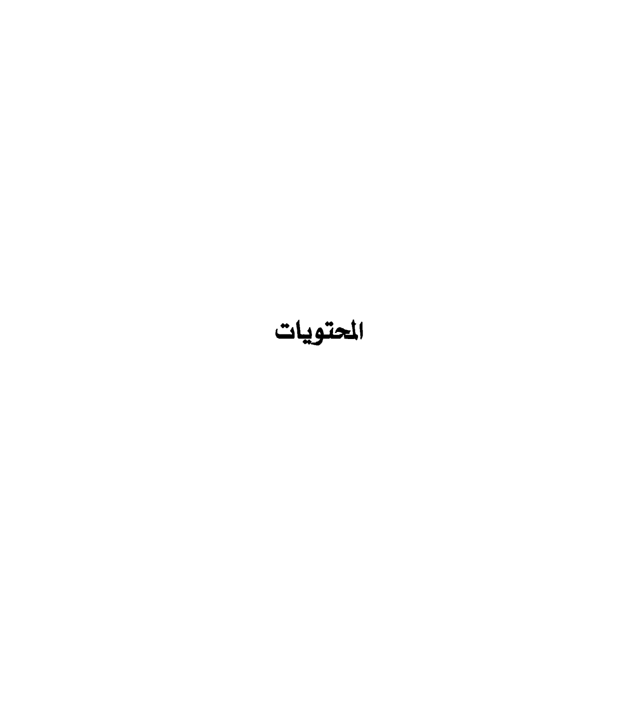
المادة 15 ـ تعدّل الفقرة (ج) من المادة (48) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (ألف دينار) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (مائة دينار).

المـادة 16 ـ تلغـى المـادة (50) مـن القـانون الأصـلي وإعـادة تـرقيم المواد من بعدها.

المـادة 17 ـ تلغـى المـادة (51) مـن القـانون الأصـلي وإعـادة تـرقيم المواد من بعدها.

المصدر:

http://www.petra.gov.jo/PageInfo.aspx?Lng=2&P=20
يوم2010/08/15



المحتويات

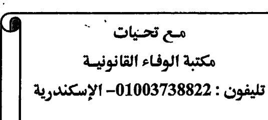
الموضوع	رقم الصفحة

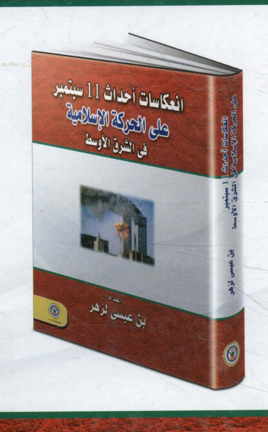
الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة



رقم الإيـــداع : 2014/4001
الترقيم الدولى : 8-037- 753-977-978




انعكاسات أحداث 11 سبتمبر
على الحركة الإسلامية
فى الشرق الأوسط
اعداد
بن عيسى لزهر


AL WAFAA
الناشر
مكتبة الوفاء القانونية
٠٠٢ ٠١٠٠٢٧٣٨٨٢٢
تليفاكس
٠٠٢٠٣/٥٤٠٤٤٨٠
الإسكندرية


ISBN: 977 - 753 - 037 - 8
9 789777 530378